



الهامق الكاني في فقد الرومية تأليف: الرام الطاقي عبد المدحد بن على بن المسن الطوي الكوني مرات ترسقيق: المديد المداحة مبد الدين معود المواي المديد السامات: (۱۹۱۷) مند المداحات: (۱۹۱۷) مند المداحات: (۱۹۱۷) مند المداحات: (۱۹۱۷) مند المداحات: (۱۹۱۷) المداحات: (۱۹۱۷) المداحات: (۱۹۱۷) المداحات: (۱۹۱۷) المداحات: المداحات: (۱۹۱۸) المداحات: (۱۹۱۸) المداحات: (۱۹۱۸) مداحات: (۱۹۱۸)



ــــــــــجميع الحقوق محفوظة

لا يسمع بإصابة إصنار أو طبع هذا الكتاب أو أي جزه منه أو تخـزينه في نطاق استعادة الملومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إنن خطي سابق من مؤسسة المطفئ♦ والمحقق



مؤسست المضطفر المقافية

اليمن – صمدة

جـوال: (۱۹۲۲-۱۷۰۱)، (۱۹۱۲-۱۰۰۱)، (۱۹۲۲-۱۰۱۱)، (۱۹۲۲-۱۰۱۱)، (۱۹۲۲-۱۰۰۱)، (۱۹۲۲-۱۰۰۱)، (۱۹۲۲-۱۰۰۱)، (۱۹۲۲-۱۲۰۰ قبرید الافتروني: <u>almostafa.ye@gmail.com</u>

الخير المركم ال

تاگريفٽ اولِمَنام الحافظ أُبِيّ عَبَدَاللّهُمُحِرّبُن عَلِيٌ بِنَ المُسَرَّ لِعلويِّ الكَوفِيُّ (٧٧٧ - ٤٤٥ ص)

> درههٔ دیمنیه *یکوید* ((هزی

وخِرُب لْمِر لاهُمَّدَا بِعُ كنابٌ لفرائضٌ، كنابٌ لوصَّليا، كنابٌ بفضاء والمُعمَّامٌ احسَّاصٌ: ۲۸۰۷ - ۳۲۲۵





الجامع الكافي كتاب الفرائض

باب الترغيب في علم الفرائض''

قال معمد: حدثنا جعفر بن عمد الهمداني "، قال: حدثنا حماد بن السامة"، عن عوف بن [أبي] (أ) جيلة (أ) عن رجل حدثه، عن سليمان بن جبار (()) عن ابن مسعود قال: قال رسول الله (() المعلموا الفرائض وعلموها الناس، فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض من بعدي، وستظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدا من يفصل بينهما) (())

- (١) الفرائض: جمع فريضة وهي الفرض، وفي اللغة: التقدير. واصطلاحاً: هـو علـم يعـرف بـه
 كيفية قسمة التركة على صتحقيها. انظر (التعريفات) للجرجائي ص: ١٦٨.
- (۲) جعفر بن محمد بن حمد السلام الهمداني، عن حقص بن غياث، وحماد بمن أسمامة،
 وحمد الرحن المحاربي وغيرهم، وروى عنه الحافظ الموادي كثيراً.
- (٣) حماد بن أسامة بن زيد إبو أسامة القرشي. روى عن: عبدالله بن عمر العمري ،
 والأجلح بن عبدالله والأعمش. وعند أبو بكر بن أبي شيبة ، وأحد بن حنيل، وسعيد بن
 عمد الجرمي. قبل: إنه مولى الإمام زيد بن على. توفي سنة (٢٠١ هـ).
 - (٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ب).
 - (٥) في (ب) جميل. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.
- وهو: هوف بن أبي جملة العبدي أبس سهل الهجري البصري المعروف بـالأهرابي، عـن أبي العالمية، وعطية الطغوي أبو المعدل، وأبي عثمان النهدي، وعنه شعبة، وشريك، وروح. قال النساني: ثقة ثبت. وقبل: كان متشيعاً وقـد وثقـه جاهـة، تـوفي سنة سـت وماقـة وفي (الميزان): سبع وأربعين ومائة، احتج به الجماعة، عداده في ثقات عدشي الزيدية. [الجـداول، الطبقات:خ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: (٣٦٨٠].
- (٦) سليمان بن جابر الهجري، عن أبن مسعود مرفرعاً، وعنه عوف بن إبي جميلة، مسكت علمه
 في (التهذيب) و(الحلاصة)، واحتج به الترمذي، والنسائي. [الجداول].
- (٧) في البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير: ((لا بجمانا)). مستدرك الحاكم: ٣٦٩/٤، سنن النسائي الكبرى: ٤٦٣٤، سنن الدارمي: ١/ ٨٧ بلفظ مقارب.

قال معمد: وحدثنا جعفر بن عمد، قال حدثنا يحيى بن آدم، عن زهير"، عن أبي إسحاق، عن أبي حبيدة، عن عبدالله قال: من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض، لا يكن كرجل لقيه أعرابي فقال: يا مهاجر تقرأ القرآن؟ قال: نعم، قال: فإن إنساناً من أهلي مات، فقص عليه فريضته، فإن حدثه فهو علم علمه الله وزيادة زاده الله، وإن لم يحسسن قال: فيم تفضلونا يا معشر المهاجرين".

[۲۸۰۷] مسألة (**): [فيما يبدأ به من الإرث]

قال العسن _ فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول معمد في (المسائل) _ : وإذا ترك الميت مالاً وورثه، بُدِئ بكفنه وما يحتاج إليه من حنوط وحضر قبر وما يصلحه حتى يوازى في قبره، ثم يُقضَى جميع دينه، ثم يقسم الورثة الميراث بعد قضاء الدين، وإن مات وعليه دين وترك قيمة الكفن، بُدِئ بالكفن فكفُن به وتُرك الدين.

⁽١) زهير بن معاوية بن خديج الجعفي أبو خيشة الكوفي، عن أبي إسحاق وحسن بن جبير وسماك بن حرب وفيرهم، وثقه السماك بن حرب وفيرهم، وعنه الحد بن يونس ويجي بن أبي كثير والقطان وغيرهم، وثقه النساقي. وقال في (الكافف): حجة حافظ، تروق سنة ثلاث وسبين ومائة، احتج به الجماعة، نعم كلما ورد زهير في كتب ألمتنا غير مضاف فهو زهير بن معاوية ولكنه ذكر في المضابح، وغيرها، أن زهيراً كان عن غيرس خشبة الإمام زيد بن علي وذلك عا عابم العلماء به. قلت: وإذا ثبت ذلك فيه عجرح ولا كرابة.

⁽٢) مصنف ابن أبي شبية: ٧/ ٣٢٤، ويلفظ مقارب في سنن البيهقي: ٩/ ٣٤١، ٢٤٢.

⁽٣) في (ث): باب.

الجامع الكافي كتاب الفرائض

باب عدد من يرث من الرجال والنساء

قال معمد: الوارثون من الرجال خسة عشر:

ثلاثة عشر منهم عصبة، واثنان ليسا بعصبة، وهم:

[١] الابن. [٢] وابن الابن وإن سفل. [٣] والأب.

[٤] والجد وإن علا. [٥] والأخ للأب والأم. [٦] والأخ للأب.

[٧] وابن الأخ للأب والأم. [٨] وابن الأخ للأب.

[٩] والعم للأب والأم. [١٠] والعم للأب.

[١١] وابن العم للأب والأم [١٢] وابن العم للأب.

[١٣] والمولى المعتق. فهؤلاء العصبة.

واللذان ليسا بعصبة:

[14] الأخ لأم. [10] والزوج.

والوارثات من النساء تسع: وهن:

[١] البنت. [٢] وبنت الابن وإن سفلت.

[٣] والأم. [٤] والجدة.

[٥] والأخت للأب والأم. [٦] والأخت للأب.

[٧] والأخت للأم. [٨] والزوجة. [٩] والمولاة المعتقة.

بابمن لا يسقط بحال

والذين لا يسقطون بحال ستة:

[١] الابن. [٢] والبنت.

[٣] والأب. [٤] والأم.

[٥] والزوج. [٦] والزوجة.

باب من لا يرث بحال

قال معمد: ولا يرث المملوك، والمدير (()، ولا أم الولد، ولا يسرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً، ولا يرث المرتد مسلماً ولا كمافراً ولا مرتداً مثله، ولا يرث القاتل عمداً من المال ولا من الذية شيئاً.

⁽١) المدبر: هو الذي يقول له سيده: أنت حر بعد وفاتي.

باب تسمية من لا يرث مع العصبة ولا مع ذي سهم من ذوي الأرحام

قال محمد: يسقط من الرجال عشرة لا يرثون مع ذي سهم ولا مع عصبة:

[1] ابن البنت. [٢] وابن الأخت.

[٣] وابن الأخ لأم. [٤] والعم لأم.

[٥] وابن العم لأم. [٦] وابن العمة.

[٧] والخال. [٨] وابن الحال.

[٩] وابن الخالة. [١٠] والجد أبو الأم.

ويسقط(١) من النساء عشر:

[١] بنت البنت. [٢] وبنت الأخت.

[٣] وبنت الأخ. [٤] وبنت العم.

[٥] والعمة. [٦] وبنت العمة^(٢).

[٧] والحالة (٢). [٨] وبنت الحالة.

[٩] وبنت الخال. [١٠] والجدة أم أبي الأم.

⁽١) في (ث): يقسط. وهو تصحيف. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

⁽٢) في (ب، ج، س): وينت العم. والصواب ما أثبتناه من (ث).

⁽٣) في (ب، ج، س): والخال. والصواب ما اثبتناه من (ث).

باب معرفة الفروض ومن يستحقها

قال معمد: اعلم أن في كتاب الله _ عزّ وجل _ سبع عشرة فريضة، منها ثلاث عشرة فريضة مسماة، وأربع فرائض غير مسماة.

قاما الفرائض المسماة: فعنها فريضة البنت النصف، وفريضة البنتين فصاعداً الثلثان، وفريضة الأبوين مع الولىد لكمل واحد منهما السدس، وفريضة الأم يكن ولد ولا أخوة الثلث، وفريضة الأخت للأب والأم النصف، وفريضة الأختين [فصاعداً] الثلثان، وفريضة الأخ والأخت من الأم لكل واحد منهما السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، وفريضة الزوج مع الولد الربع، وفريضته إذا لم يكن ولد النصف، وفريضة الزوجة مع الولد الربع، وفريضته إذا لم يكن ولد الربع.

وأما الأربع اللاتي غير مسميات في كتاب الله:

- [1] فغريضة الأولاد، وذلك قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوْلَىدِكُمْ ۗ لِللَّكُرِ مِئْلُ حَظِّرَ ٱلْأَنتَئِينَ﴾[الساء:١١].
- [٢] وفريضة الأب إذا لم يكن ولد، وذلك قوله: ﴿وَوَوَرِثَهُمْ أَبُواهُ فَلِأَتِهِ
 النَّلُثُ﴾ [الساء١١] فلم يسم ميراث الأب.
- [٣] وفريضة الأخ من أخته، وذلك قوله: ﴿وَهُو يَرِثُهَا إِن لَمْ يَكُن لَمَّا
 وَلَدٌ ﴾ [الساء:١٧].
- [3] وفريضة الإخوة والأخوات، وذلك قوله: ﴿وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالاً
 رَضَاءُ فَلِلدُكُو مِثْلُ حَظِ ٱلْأَنْتَيْنَ ﴾ [السادة ١٠٠].

الجامع الكافي كتاب الفرائض

باب فرائض السنة

قال معمد: فرائض السنة ثماني فرائض، جاءت بها السنة وليست في القرآن، وهي مجمع عليها:

- [١] فريضة بنت الابن النصف إذا لم يكن ولد''.
 - [٢] وفريضة بنات الإبن الثلثان إذا لم يكن ولد.
- [٣] وفريضة بنت الابن أو بنات (أ) الابن مع بنت الصلب الواحدة السدس تكملة الثلثين.
 - [٤] وفريضة الأخت لأب النصف.
 - [٥] وفريضة الأخوات لأب الثلثان إذا لم تكن أخت لأب وأم.
- [7] وفريضة الأخت أو الأخوات لأب مع الأخت لأب وأم السدس
 تكملة الثلثين.
 - [٧] وفريضة الجد مع الولد السدس لا خلاف فيه ".

⁽١) لفظ الولد يشمل الابن والبنت.

⁽٢) في النسخ المتوفرة لدينا: الابن وينات الابن. ومن أجل إزالة اللبس اثبتناه كما ترى.

⁽٣) أخرج الإصام زيد بن علي على بسنده صن الإسام على على في في في (الجموع) ٢٤٧٠ برة (٥٧٢م) و (٥٧٢م): أنه كان يجمل الجمد بمنزلة أخ إلى السدس، وكان يعطي الأختت النصف وما يقى فللجد، وكان يعطي الأختين وأكثر من ذلك الثلثين وما يقى فللجد، وكان لا يزيد الجد مع الولد على السدس، إلا أن يقضل من المال شيء فيكون له. وذكر أبو خالد على المدس، المناس، ا

[٨] وفريضة الجدات السدس بالسنة.

وفريضة الأم مع الأب والزوج أو الزوجة ^{(١٠} ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة ^{(١٠} في قول علي ^{(٣}-صلى الله عليه- وابن مسعود وزيد بن ثابت.

وروى معمد بأسانيده: عن علي -صلى الله عليه- في فرائض بنات الابن، والأخوات لأب، والجد، والجدات، والزوج، والزوجة مع الأبوين، نحو ذلك كله (1).

حن الإمام زيد بن على هي صلالا بروم (٥٣٧): أنه كنان يقول في أخست لأب وأم، وأخت لأب وجد: للأخت من الأب والأم النصف، وللأخت من الأب السدس تكملة الثلين، وما يقى فللجد.

وكان يقول في أم، وامرأة، واخوات، واخوة، وجد: للمرأة الربع، وللأم السنس، وبجمل سا بقي بين الأخوات والأخوة والجد لللكر مثل حظ الأنشين، وهمو بمتزلة أخو إلا أن يكون مدس جمع المثل خيراً له فيصفيه مدس جميع المال، وكان لا يؤوث ابن أخ مع جد، ولا أحاً لام مع جد وكان يقول في أم، وزوج، واخت، وجد: للزوج التصف ثلاثة، وللأخت ثلاثة، وللأم اللك مهمان، وللجد السدس فصارت تسمة، وكذلك كان يجرا الفرائض.

⁽١) في (ج): أو الزوجة.

⁽٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: والزوجة. ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٣) أخرج الإمام زيد بن علي هياه، يسنده عن الإمام علي هياة في الجموع: ٢٤٦، برقم(٢٥٥). قال: لا ترت الجنة مع الأم شيئاً. قال: لا ترت الجنة مع الأم شيئاً. ويرقم (٢٧٠) قال هياة في رجل هلك وترك جنتي إيه وجنتي أله، أم، فرزئت علي هياة جنتي الأم التي من قبل الهياء فلم جنتي الأم التي من قبل الهياء فلم يورثها شيئاً. ويرقم (٢٧٥) قال هياه اللم يورثها شيئاً ويرقم الإمام زيد بن على هيات هيات على هياة الإمام زيد بن على هيات من قبل الإمام على هيؤة إلى غيرة عرود ١٥٥).

⁽٤) أخرج الإمام زيد بن علي هي، بسند، عن الإمام علي هين في ألجموع ٢٤٥٠، برقم(٢٥٠٠). قال: ظلمت الله قال: للبنت الواحدة النصف، وللابتين واكثر من ذلك الثلثان، ولينات الابن مع ابسة الصلب السدس تكملة الثلثين، ولا شيء لبنات الابن مع ابنتي الصلب إلا أن يكون معهس أخ غن يعصبهن، وللاخت من الأب والأم النصف، وللإثنتين وأكثر من ذلك الثلثان، والأخوات من الأب والأم ينزلة بنات الابن مع بنات الصلب.

وعن هزيل بن شرحبيل (أقال: جاء رجل إلى أبي موسى وسلمان بن ربيعة، فسألهما عن ابنة، وابنة ابن، وأخت؟ فقالا: للابنة النصف، وللأخت النصف. والذه فيه فسيتابعنا، فأتى الرجل عبدالله، فسأله وأخبره بقولهما، فقال عبد الله: قد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين، ولكن سأقضي فيهما بما قضى به رسول الله: للابنة النصف، ولابنة الابن السدس تكملة فيهما بما قضى به رسول الله: (أ).

 ⁽١) هزيـل بن شـرحيل الأودي الكوفي، عـن علـي عنه، وابـن مسـعود، وطلحة، وهـنه:
 أبو إسحاق، وطلحة بن مصرف، وعبد الرحن بن برقان، وثقه في (الكاشف) و(التهـليب)
 و(التقريب)، احتج به البخاري والأربعة. [الجداول].

⁽٢) المعجم الأوسط: ٣/ ٢٧، المعجم الكير: ١٠/٣٦.

باب الحجب''

قال معمد: وابن الابن لا يحجبه إلا الابن، أو ابـن ابـن أرفـع مـنـه، والجـد لا يحجبه إلا الأب، والجـدة لا ترث مع الأم ياجـاع "، ولا تــرث الجـدة مـع ابنها. ولا مع ابنتها في قول علمي ""-صلى الله عليه-.

وقال ابن مسعود: ترث مع ابنها.

والأخوة والأخوات للأب والأم يحجبهم ثلاثة: الابـن، وابـن الابـن وإن سفل، والأب.

والأخوة والأخوات للأب يحجبهم أربعة: الابن، وابن الابـن وإن سـفل، والأب، والأخ للأب والأم.

والأخوة والأخوات للأم، يحجبهم أربعة: الولد، وولد الابن، والأب، والجد.

وإذا استكمل البنات الثلثين سقط ميراث بنات الابن إلا أن يكون معهن أو أسفل منهن ذكر فيعصبهن، وكذلك إذا استكمل الأخوات لـلاب والأم الناشين سـقط الاخوات لأب، إلا أن يكون معهـن أخ لهـن فيعصبهن،

(١) الحجب: هو لفة: المنع، واصطلاحاً: منع بعض الورثة لبعض غصوص عن بعض سهامهم.
 [الشعاع الفائض شرح غتصر علم الفرائض:٧٦].

(٢) في (ث): بالإجماع. -(٣) أخرج الإسام زيد بين علي في، بسنده صن الإسام علي في (الجمسوع:٢٤١٠. برقم(٢٥٠٥): أنه كان لا يشرك، وكان يعيل الفرائض، وكان يجب الأم بالأعوين، ولا يحجها بالأختين، وكان لا يحجها باخ واحت، وكان لا يحجب بالأحوات إلا أن يكون معهن الحم فن: الجامع الكافي كتاب الفرائض

وكان علي -صلى الله عليه- لا يحجب بالقاتل ولا يورثه، وكان ابن مسعود يحجب به ولا يورثه.

قال معمد: والولد وولد الابن ذكوراً كانوا أو اناشأ يحجبون الزوج من النصف إلى الربع، والزوجة من الربع إلى الثمن، ويحجبون الأم من الثلث إلى السدس، وكان علي -صلى الله عليه- وعبد الله وزيد يحجبون الأم من الثالث إلى السدس بالاثنين من الأخوة والأخوات، وكان ابن عباس -رحمهما الله- لا عجمها إلا نثلاثة.

بابالعصبات

قال القام ﷺ في قول الله _ عزَّ وجل _: ﴿وَلِكُمْ جَمَلْنَا مَوَلِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَلِدَانِ وَالْأَفْرُورَ _...﴾[هـــد:٢٣] قال: الموالي: هي الموالاة. والقرابة: هم المتوارثون؛ لأنه قد يرث غير القريب، وإنما أراد الله تعالى بالموالي في هذه الآية: كل نسب، ألا ترى أن الزوج والزوجة قد يرثان وإن لم يكن بينهما نسب.

قال احمد _ فيما^(١) حدثنا علي، عن ابن هارون، عن سعدان، عـن محمـد، عنه ـ في بنت وعم: للبنت النصف، وللعم ما يقي.

قال معمد: وأقرب العصية: الابن، ثم ابن الابن وإن سفل، ثم الآب، ثم الجب ثم الجب ثم الجب والأم الأخ يقتسمان المال نصفين، ثم بعد الآخ لىلاب والأم الآخ لاب، ثم ابن الآخ للاب والأم، ثم العمومة ابن الآخ للاب، ثم ينوهم وإن سفلوا، ثم العمومة للاب والأم، ثم بنوا العمومة للاب، ثم ينوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الآب لأبيه وأمه، ثم أعمام الاب لأبيه وأمه، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الجد، ثم بنوهم وإن سفلوا على ترتيب الأعمام، ثم مولى النعمة وهو المعتق "

⁽١) في (ج): قال أحمد: حدثنا.

⁽٢) في (ج): ثم أعمام الأب لأمه.

وإذا ترك رجل أخاً لأب وأم وأخاً لأب، فالمال لسلاخ لسلاب والأم، وإن ترك أخاً لأب وابن أخ لأب وأم فالمال لسلاخ لسلاب، وإن تسرك ابسن الأخ ''' لأب وأم وابن أخ لأب فالمال لابن الأخ للأب وأم، وإذا ترك عماً لأب وأم وعماً لأب فالمال للعم للأب والأم، وإذا ترك عماً لأب وابس عم لأب وأم فالمال للعم لأب.

وروى معمد بإسناده: عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابـن عبــاس قــال: قــال رسول الله الله الله الله الله بين أهل الفرائض على كتــاب الله فمــا تركــت الفرائضُ فلأولى رجل ذكر)، "،

وعن ابن عقيل (1) عن جابر بن عبد الله، قال: جاءت أم (1) سعد بن الربيع إلى رسول الله قال إلى رسول الله إن الله إن الله إن الله إن الله إلى رسول الله إن الله الله إلى الله إلى الله الله الله إلى الله الله الله الله أن الله عن الله وهما جاريتان ولا مال لهما، فقال له الله في ((ارجعي فسيقضي الله في ذلك ما أحب)) فأنزل الله عزّ وجل الفراقض في (سورة النساء) فدعا رسول الله العمم فقرأها عليه، شم قال: ((أعط البتين الثلثين، والمرأة الشمن، ولك ما بقي) (1)

⁽١) في (ث): ابن أخ لأب.

⁽٢) وفي بعض الروايات: أقسموا.

⁽٣) مسلم: ١١/٥٤، مصنف عبد الرزاق: ٢٤٩/١٠، المعجم الكبير: ١٦/١١.

⁽٤) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب. تقدمت ترجمته.

وقال ابن عدي: روى منه جاعة من الثقـات المعروفين، يكتب حديثه. وقـال الترمـذي: صدوق. وقال ابن عبد البر هو شريف عالم لا يطمن عليه إلا متحامل وهو أقـوى مـن كــل من ضعفه. توفي بعد الأربعين والمائة. [الجداول].

⁽ه) كال أن جيم النسخ، والمشهور أنها زوجته يدل على ذلك أن رسول الله عندما دصا صهما قال: «احط البتين الثلين، والمرأة الثمن».

⁽٢) سنن أبي داود: ٢/ ١٣٥، سنن الترمذي: ٤/ ٣٦١.

كتاب الفرائض الجامع الكافي

[۲۸۰۸] ما ذُكِر في توريث المولى مع ذي سهم

قال أحمد _ فيما حدثنا علي، عن ابن هارون، عن سعدان، عن محمد، قال ــ: كان أحمد يورث المولى مع ذي سهم.

قال معمد: حدثنا جعفر بن "عمد، وحبيش بن سَوَّار "، عن يجيى بن آدم، عن حسن بن صالح، قال: سألت جعفر بن محمد -عليهما السلام- عن ابنة ومولى؟ فقال: للبنت النصف، وما يقى للمولى.

وحدثنا جبارة، عن أبي مريم، عن جعفر بن محمد ﷺ مثله.

وحدثني أبو الطاهر قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن محمد بن عبد الله بن حسن ـ في ابنة ومولى ـ قال: للابنة النصف، وما بقي للمولى. وقد تقدم في (كتاب العتق) أحكام الولاء ومن يستحقه من الرجال والنساء، فاستغنينا عن إعادته هاهنا.

[۲۸۰۹] ميراث البنين والبنات

قال معمد: الابن يرث المال كله إذا انفرد به، ويشارك إخوته وأخواته في المال وفيما (**) بقي بعد إعطاء ذوي الفرائض فرائضهم، فيكون بينهم للذكر مثل حظ الأنشيين، ولا يرث مع الابن إلا سنة (**): الأبوان، والزوجان، والجدد.

 ⁽١) في (ب، ج): عن. وما أثبتناه من (ث، س).
 (٢) في (ج): سواد. وما أثبتناه من بقية النسخ.

⁽٢) في (ج): سواد. وما(٣) في (ج): أو فيما.

⁽٤) يعنى: من ذوي السهام.

الجامع الكافي

وللبنت النصف، وللبنتين فصاعداً الثلثان يقسم بينهن، وما بقي فللعصبة، ولا يحجبهن عن فريضتهن المسماة إلى المقاسمة إلا الابن، وقد تكون المقاسمة في بعض الحالات أوفر لهن من فريضتهن بالتسمية، وذلك إذا ترك الميت ابناً وخس بنات، فتكون المسألة من سبعة أسهم: للذكر سهمان، ولكل أنشى سهم، فقد صار لهن بالمقاسمة أكثر من الثلثين.

[۲۸۱۰] ميراث ولد البنين

قال معمد: وابن الابن منزلة الابن؛ إذا عدم الابن، ولا يحجبه عن الميراث إلا الابن، ولا يرث معه من كان أسفل منه من ولد الابن، وكذلك بنات الابن بمنزلة البنات؛ إذا عدم البنات للواحدة النصف، وللثنتين فصاعداً الثلثان.

وإذا مات رجل وترك ابناً وولد ابن، فالمال للابن ويسقط ولد الابن، فإن ترك بنتاً وبنت ابن أو بنات ابن فللبنت النصف، ولبنت الابن أو بنات الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللعصبة، فإن لم يكن عصبة رد عليهم على قدر مواريثهم.

فإن ترك ابنتين وبنات ابن، فللبنتين الثلثان، وما بقي فللعصبة، وتسقط بنات الابن.

فإن ترك ابنتين وولد ابن ذكوراً وإناثاً، فللبنتين الثلثان، وما بقي بـين ولــد الابن للذكر مثل حظ الأنشيين.

فإن ترك ابن ابن، وابن ابن ابن أسفل منه، فالمال للأقرب منهما إلى الميت.

فإن ترك بنت ابن، وابن ابن أسفل منها، فلبنت الابن النصف، ومــا بقــي فلابن الابن الذي أسفل منها.

وروى معمد بإسناده: عن الشعبي، عن علي -صلى الله عليه- في بنت ابن، وبنت ابن أسفل منها، أو أكثر من بنت قال: لبنت الابن العليا النصف، وللتي تليها السدس تكملة الثلثين.

قال: ومنزلة بنات الابن كمنزلة بنات الصلب إذا لم يكن بنات صلب يرثن ما يرثن ويحجبن ما يحجبن (١٠).

قال معمد: فإن ترك ثلاث بنات ابن، بعضهن أسفل من بعض، فالعليا هي بنت ابن وتقوم مقام البنت في أخذ النصف، والوسطى هـي بنـت ابـن ابـن وتقوم مقام بنت الابن في أخذ السدس تكملة الثلثين، ولا شيء للسفلى.

فإن كان أسفل منهن غلام، فللعليا النصف، وللوسطى السدس، وما بقي فللذكر يرده على السفلى للذكر مثل حظ الانثيين، وأصلها من ستة، وتصبح من ثمانية عشر سهماً: للعليا النصف تسعة، وللوسطى السدس ثلاثة، وما بقي فللذكر يرد على التي أرفع منه للذكر مثل حظ الانثيين، وهذا قول علمي -صلر، الله عليه-.

⁽١) واخرج الإمام زيد بن علي هي بسنده عن الإمام علي هي في (الجموع): 180 برقم، تالا الثانان، ولبنات الابن برقم: ١٦٥٠ من الله الثانان، ولبنات الابن مع ابنة الصلب إلا أن يكون مع ابنة الصلب إلا أن يكون مع ابنة الصلب إلا أن يكون مع من أخ فن يعصبهن، وللاخت من الأب والأم النصف، وللإثنين واكثر من ذلك الثانان، والأخوات من الأب والأم التلان، والأخوات من الأب مع الأخوات من الأب والأم يمتزلة بنات الابن مع بنات الصلب.

وإن كان مع كل واحدة منهن أختها والمسألة على حالها: فللعليـا وأختهـا الثلثان، وما بقي فللغلام يرد على السفلى وأختها والوسـطى وأختهـا للـذكر مثل حظ الأنثين، أصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر.

وإن ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض، مع كل واحدة ثـلاث أخوات لها متفرقات أن واصفل منهن خلام، فأصلها من ثلاثـة، وتصبح من الثين وسبعين: للعليا وأختها لأب وأم وأختها لأب الثلثان ثمانيـة وأربعـون، وبقي أربعة وعشرون بين الـذكر والسفلى وأختها لأب وأم وأختها لأب، والرسطى وأختها لأب وألم وأختها لأب للذكر ستة، ولكل أخت ثلاثة.

وإن ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض، مع كل واحدة ثـ الاث بنات عمومة لها متفرقين، وأسفل منهن غلام: فللعليا وبنت عمها الآب وأم وبنت عمها الآب الثلثان، وما يقي بين الغلام والسفلى وبنت عمها الآب وأم وبنت عمها الآب والوسطى وبنت عمها الآب وأم وبنت عمها الآب، للدكر مثل حظ الآثيين، وتسقط بنات العم الآم، وأصلها من ثلاثة، وتصح من اثنن وسبعن،

وإن ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض، مع كمل واحدة ثملات عمات لما متفرقات، وأسفل منهن غلام، فلعمة ألل العليا لأب وأم وعمتها لأب الثلثان لأنهما ابنتا الميت، وما بقي فللذكر وللسفلى وعمتها لأب وأم وحمتها لأب والوسطى وحمتها لأب وأم وحمتها لأب والعليا من بنات الابن، للذكر سهمان وللأننى سهم، أصلها من ثلاثة، وتصح من سبعة وعشرين.

 ⁽١) لا فرق بين متفرقات ومتفقات، المهم أن يكن مرتبطات من جهة ابن الميت بحيث يكون أبا لهن.
 (٢) ما أثبتناه من (س)، وفي بقية النسخ: فللعمة.

فإن ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض، مع كل واحدة جدة أبيها، وأسفل منهن غلام، فللعليا من بنات الابن النصف، وللوسطى السدس، ولجدة أبي العليا السدس؛ لأنها أم الميت، ولجدة أبي الوسطى الشمن؛ لأنها زوجة الميت، وما بقي للذكر والسفلى، وتسقط جدة أبي السفلى، وأصلها من ستة، وتصع من اثنين وسيعين. وهذه المسائل التي ذكرناها في بنات الابن [هي] قول علي، وزيد بن ثابت.

وأما صد الله، فإنه قال: إذا استكمل بنات الصلب الثلثين جُمِـلَ مـا بقـي للذكر من ولد الابن دون الإناث.

[۲۸۱۱]میراث الاب

قال معمد: الأب أقرب العصبة بعد الابن وابـن الابـن، ولا يسـقط بحـال، ولا يرث مع الأب إلا ستة:

[١] الولد. [٢] وولد الابن.

[٣] والأم. [٤] والجدة.

[٥] والزوج. [٦] والزوجة.

فإن مات رجل وترك أباه فالمال له؛ لأنه عصبة، فإن ترك ابنه وأباه، فللأب السدس وما بقي فللابن، فإن ترك أباه وابنته فللبنت النصف، وما بقي فللأب-يعني بالفرض والتعصيب-.

قال الحسنى: وهذه المسائل تدل على أن للأب ثلاثة أحوال:

[۱] حال ينفرد بالتعصيب، وهي إذا لم يكن ولد فيكون له المال كله إذا انفرد
 به، ويكون له ما بقى بعد إعطاء ذوي الفرائض فرائضهم.

الجامع الكافي

[٢] وحال ينفرد بالفرض، وهي مع الابن وابن الابن فيكون له السدس.

[٣] وحال يجتمع له فيها الفرض والتعصيب وهي مع البنات وبنات الابن.

[٢٨١٢] ميراث الأخوة، والأخوات

قال معمد: إذا ترك [الميت] أخاً لأب وأم فله المال كله، وإن كمانوا إخوة كان المال بينهم بالسوية، وإن كانوا إخوة وأخوات كان المال بينهم لللكر مثل حظ الأنيين.

> وإن ترك اخاً لأب وام، واخاً لأب، فالمال للاخ لأب وام. وإن ترك اخاً لأب، وابن أخ لأب وام، فالمال للاِخ للأب.

وإن ترك ابن أخ لأب وأم وابن أخ لأب، فالمال لابن الأخ لأب وأم.

فإن ترك ثلاثة إخوة متفرقين، فللأخ للأم السدس، وما بقي فللأخ لـلأب وأم.

فإن ترك بني إخوة متفرقين، فالمال لابن الآخ لأب وأم.

وإذا ترك أختاً لأب وأم فلها النصف.

وإن ترك أختين لأب وأم أو أكثر، فلهن الثلثان، وما بقي فللعصبة.

فإن ترك اختاً لأب وام، واختاً لأب، فللأخست لأب وأم النصف، وللأخت للأب السدس تكملة الثلثين.

ف إن تــرك اخــتين لأب وأم، وأختــاً لأب، فللأخــتين لأب وأم الثلثــان، وسقطت الأخت لأب.

فإن ترك ثلاث أخوات متفرقات، فللأخت لأب وأم النصف، وللأخت للأب السدس تكملة الثلثين، وللأخت للأم السدس، وما بقي فللعصبة.

فإن ترك ثلاث أخوات متفرقات مع كل واحدة أخ لهـا، فلـلاخ والأخـت من الأم الثلث، وما بقي فللأخ والأخت من الأب والأم، تصـح مـن ثمانيـة عشر سهماً.

فإن ترك ثلاث أخوات متفرقات، مع كل واحدةٍ ابن أخيها فهي من ستة: للأخــت لأب وأم النصــف^(۱)، وللأخــت لأب الســدس تكملــة الثلــثين، وللأخت لأم السدس، وما بقي وهو سهم^(۱) لابن الأخ لأب وأم.

فإن ترك ثلاث أخوات متفرقات، مع كمل واحدة ثلاث أخوات لهما متفرقات، فهي من اثني عشر: للأخت لأب وأم واختها لأبيها وأمها (⁽⁷⁾ الثلثان، والثلث لأربع ⁽¹⁾: للأخت لأم، واختها لأبيها وأمها، وأختها لأمها، وأخت⁽¹⁾ الأخت لأب وأم، ويسقط ما سوى ذلك ⁽⁽¹⁾.

فإن ترك ثلاث أخوات متفرقات، مع كل واحدة ابن أخيها، مع كل ابن أخ ثلاث عمات له متفرقات، فالمسألة على حالها، كأنه قال: تـرك ثـلاث أخــوات متفرقات، مع كل واحدة ثلاث أخوات لها متفرقات: فللأخــت لـلاب والأم

⁽١) وهو ثلاثة من الستة.

⁽٢) أي: واحد من الستة.

 ⁽٣) لأنهما أختان للميت من أب وأم فلهما الثلثان ويسقطان الأخوات لأب.

 ⁽٤) لهن الثلث؛ لأنهن جمعهن أخوات للميت من جهة الأم فيكون لهن الثلث على التساوي.
 (٥) أي: أخت أخت المت لأبويه. وهي أختها وأخته _ أيضاً _ من جهة الأم.

⁽٦) وهن الأخوات لأب لاستكمال الأختين لأبوين الثلثين.

الجامع الكافي كتاب الفرائض

وعمة ابن اختها^(۱) الثلثان؛ لأنهمـا أختـان لأب وأم، وللأخــوات لأم الثلـث، وهـن أربع^(۲) على ما ذكره^(۲) في المسألة التي قبلها.

وروى معمد بإسناده: عن الحارث عن على -صلى الله عليه - قال: إنكم تقولون الوصية قبل الدين وإن رسول الله تفضى بالدين قبل الوصية، وأنَّ أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات ''.

قال معمد: أعيان بني الأم: هم الأخوة لأب وأم، وبنـوا العـلات: الأخـوة لأب. فقال رسول الشه: ((الأخوة من الأم أولى بالميراث من الأخـوة لأب، لا يرث أخ لأب مع أخ لأب وأم)، (°.

⁽١) أي عمته لأبيه وأمه.

⁽٢) وسمَّاهن في هذه المسألة كما يلي:

١) العمة من الأم لابن أخ الأخت لأبوين [فهي أخت لأم].

لابن أخ الأخت لأب [فهي أخت لأب].
 العمة من الأبوين لابن أخ لأخت الأم [فهي أخت لأم].

الأخت أأم.

⁽٣) أي: الحافظ محمد المرادي.

 ⁽٤) آخرجه الترمذي في سنته: ٢٣٢٧٪ بلفظ: (إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿قَيْنُ بَقْدِ وَصِيّرُو تُوسُونَ بَهَا أَوْ تَوْنِ﴾ [انساء: ١٦] وإن رسول الله الله فقس بالدين قبل الوصية، وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات. الرجل برث أخاه لابيه وأمه دون أخميه لابيه.

بني العلات هم: الإخوة لأب.

وباختلاف يسير في اللفنظ في مستدرك الحاكم: ٣٧٣/٤، مسند أحمد: ٢١١/١، مستن أبي يعلى: ١/ ٤٦١، وغيرها.

واخسرج الإسام زيد بين علمي على، بسنده عين الإسام علمي على في (المجموع: ٢٥٧، برزم ١٥٠٠): قال: لا وصية ولا ميرات حتى يُقضَى الدين، ولأن أوصي بالحسس أحب إلي من أن أوصي بالزيم؛ ولأن أوصي بالربع أحب إلي من أن أوصي باللث فلم يترك شيئاً.

⁽٥) روي نحو ذٰلك عن الإمام على ﴿ أَنْظُرُ مُسْئَدُ أَحَمَدُ: ١/ ٢٣٢.

باب مسائل الخلاف في فرائض الصلب

قال معمد: كان علي هي وابن مسعود، وزيد بن ثابت: يحجبون الأم من الثلث إلى السدس باثنين من الإخوة والأخوات، وكان ابن عباس-رحمه الله- لا يحجبها إلا بثلاثة من الإخوة والأخوات، وتـأول (* قـول الله تعـالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَإِخْوَةً أَلَى مِن ثَلاثةً.

[٢٨١٣] مسألة: [الزوجين مع الأبوين]

قال علي -صلى الله عليه- وابن مسعود، وزيد ـ في زوج وأبوين ـ : للزوج النصف، وللأم الثلث مما بقي، وما بقي (٢) فللأب، وأصلها من ستة أسهم. وكذلك قالوا ـ في زوجة وأبوين ـ: للزوجة الربع، ولـلأم ثلث مـا يبقى (٢) وما بقي فللأب، وأصلها من أربعة أسهم.

وقال ابن عباس: للزوج النصف، وللأم ثلث جميع المال، وما بقي فللاب، وأصلها من ستة أسهم ⁽¹⁾. وللزوجة ⁽⁰⁾ الربع، وللأم ثلث جميع المال، وما بقي فللأب، وأصلها من اثني عشر سهماً، للمرأة الربع ثلاثة، وللأم أربعة أسهم، وللأب ما بقي وهو خمسة أسهم.

- (١) أي: عمل بظاهر الآية وأنَّ أقل الجمع ثلاثة.
 - (٢) سدس الأصل.
 - (٣) ربع الأصل.
- (٤) فيكون للزوج ثلاثة، وللأم سهمان، وللأب سهم، فيكون نصيب الأم مثل الأب مرتين.
 (٥) في لم في في المرتبع في الأب المرتبع المر
- (٥) في هامش (سّ): ينظر في لفظ الزوجة، والصوابُ الزوجُ لأن مَسَالَة الزوجَّة مَن اثني عشـر الأصل قوم مع أدنى تأمَّل، تمت سماع.

الجامع الكافئ

قال معمد: حدثنا جعفر، عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عباش (1) قال: عجباً لقول ابن عباس: لا تُحْجَبُ [الأم] بالأخوين؛ وقد حدثني الكلبي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ أَلْقِنَا فِي جَهَمُ كُلَّ كَفَّارٍ عَبِيرِ ﴾ [١٤:١٦] قال: يقال للواحد ما يقال للإنماعة: خداه .. اضرباه .. مداه.

[٢٨١٤] مسألة: [في بئت وأخت]

قال معمد: والأخوات عصبة مع البنات.

وقال معمد في (المسائل): سـالت عبـد الله بـن موسـى عـن بنـت وأخـت، فجعل للبنت النصف، وللأخت ما بقي.

قال معمد: وهو قول أحمد بن عيسى، وقاسم بن إسراهيم، وأبي الطاهر، وإدريس بن محمد، عليهم السلام، وغيرهم بمن يوثق به، وكمان إدريس من خيار آل رسول الشه.

⁽١) أبر بكر بن عباش بن سالم الأصدي الكوفي الخياط المقرئ، مولى واصل الأحدب، قبل: اسمه محمد، وقبل: غير ذلك، والصحيح أن اسمه محمد، وقبل: غير ذلك، والصحيح أن اسمه كنيته، يروي عن: أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، والسدي، وغيرهم، وعنه: الشوري، وابن المبارك، وأبو داود الطيالسي، وابن حنيل، وطائفة. وثقه: ابن المبارك، وأحد بن حنيل، وذكره ابن حبان في (الثقات)، قال ابن عدي: كوفي مشهور يروي عن جلة من الناس، وهو من مشهوري مشائخ الكوفة وقراءهم، وكان من العباد كثير الصيام والقيام. خرّج له: أثمتنا الخسة، والبخاري، والأربعة، وكان مولد، سنة (١٩٥هم)، توفي سنة (١٩٥هم).

[٢٨١٥] [مسألة]: الاختلاف في الأكدرية

قبال معمد: واختلفوا في الأكدرية (أو همي: زوج وأم وأخمت لأب وأم وجد. وكان علي -صلى الله عليه- يقول: للزوج النصف ثلاثة، وللأخمت النصف ثلاثة، وللأم الثلث سهمان، وللجد السدس سهم، فأعالها إلى تسعة (أ.

وقال ابن مسعود: للزوج النصف ثلاثة، وللأخت النصف ثلاثة، وللجـد سهم، وللأم سهم، وأعالما إلى ثمانية^{??}.

وقال زيد بن ثابت: للزوج النصف، وللأخت النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، وأعالها إلى تسعة، ثم جمع نصف الأخت وسدس الجد فجعل بينهما للذكر مثل حظ الأنثين⁽¹⁾.

وقال ابن عباس: للزوج النصف ثلاثة، وللأم الثلث سهمان، وللجد السدس سهم، ولا شيء للأخت حجبها الجد؛ لأنه كان يجعل الجد بمنزلة الأب يحجب الإخوة والأخوات كما يحجبهم الأب. وقال ابن عمرو - في غير الفرائض ...

⁽١) أخرج ابن أي شبية في مصنفه: ٧٥ و٣٥ من سفيان، قال: قلت للأعمش: لم سُنيّت الأكثرية ؟ قال: طرحة على ينظر في الأكثرية ؟ قال: طرحة في المؤلف الأكثرية ؟ قال ويخير وينا الفرائض فأخطأ فيها فساما الأكثرية، قال ويجز: وكنا نسع، قبل أن يضر سفيان، إضا سبيت الأكثرية، لأن قرل زيد تكثر فيها لم يقش قوله

⁽۲) مصنف عبد الرزاق: ۱۰/ ۲۷۱. (۳) مصنف عبد الرزاق: ۱۰/ ۲۷۱.

⁽٤) وجاء في مصنف حيد الرزاق: ٧١/١٧ وقال زيد: هي من سبعة وعشرين، وهي الأكدرية، يعني أم الفروج، جعلها من تسعة أسهم، شم ضريها في ثلاثة، فصيارت سبعة وعشرين، فللزوج تسعة، وللأم سنة، وللجد ثمانية، وللأحت أربعة.

قال محمد: إنما سميت الأكدرية؛ لأنه سُئل عنها رجل يقال له: أكدر.

[٢٨١٦] مسألة: [في بئت وبئات ابن وبئي ابن]

وقال علي، وزيد بن ثابت _ في بنت وبنـات ابـن وبـني ابـن ـــ: للبنـت النصف، وما بقي بين بنات الابن وبني الابن للذكر مثل حظ الأنثيين.

وفي بعض الروايات: وقال ابن مسعود: للبنت النصف، وما بقي بين بنات الابن وبني الابن ما لم يزد حظ بنات الابن بالمقاسمة على السدس، فبإن زاد حظهن على السدس اعطاهن السدس تكملة للثلثين، وجعل الباقي لمبني الابن (').

[٢٨١٧] مسألة: [في بنتين وبنات ابن وبني الابن]

وقال علي ﷺ وزيد بن ثابت ـ في بنتين وبنات ابن وبـني الابـن: للبنـتين الثلثان، وما بقي بين بنات الابن وبني الابن للذكر مثل حظ الأنشين.

وقال ابن مسعود: إذا استكمل البنات الثلثين أو^(**) الأصالي من بنات الابن، فالباقي لبني الابس وإن سفلوا دون إنسائهم، وقال: لا أزيد البنات على الثلين ^(**).

⁽١) أخرج الدارمي في سند: ٢/٩٠٨ عن الشعبي: أن ابن مسعود كان يقول في بنت وبنات ابن وابن ابن: إن كانت المقاسمة بينهم - أي بين بنات الإبن وبني الإبين - أقبل مين السدس أعطاهم السدس، وإن كان أكثر من السدس أعطاهم السدس. (٢) في (ج): والأعالي.

⁽٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٤٨.

قال معمد: فإن ترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض، وأسفل منهن غلام، فللعليا النصف، وللوسطى السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللذكر يرد على السفلى للذكر مثل حظ الأنثيين، وتصح من الني (1) عشر سهما، وهذا قول على وزيد.

وقال ابن مسعود: وما بقي للذكر وحده.

[٢٨١٨] مسألة: [في أخت لأب وأم، وأخوة وأخوات لأب]

وقال علي، وزيد _ في اخت لأب وأم، واخوة وأخوات لأب: للاخت للأب والأم النصف، وما بقي بين الإخوة والأخوات " لملاب للذكر مشل حظ الأنفين ".

وقال ابن مسعود: للأخت للأب والأم النصف، وما بقي بين الإخوة والأخوات للأب ما لم يزد حظ الأخوات بالمقاسمة على السدس، فإن زاد حظهن على السدس أعطاهن السدس تكملة الثلثين، وجعل الباقي للإخوة.

⁽١) في هامش (ب، س): صوابه من ثمانية عشر كما تقدم.

⁽٢) في (ب، ج): الإخوة. والصحيح ما أثبتناه من (س).

⁽٣) أخرج البَيقِي في سنته: ٩/ ٣٦٩ عن إيراهيم والشعبي: أخت لأب وأم، وأخ وأخوات أب، في قول على وزيه: للأخت من الأب وألام النصف، وما تقيم للاختوات والأخ من الأب للذكر مثل حظ الانتين، وفي قول عبد ألله: للاخت من الأب والام النصف. وللاخوات من الاب السدس تكملة الثلين، وما يقي للاخ من الأب.

وأما الاختان لأب وأم، وإخ واتحت لاب، في قول علي وزيد: للاختين من الاب والأم الثلثان، وما يقي بين الاخت والاخ، للذكر مثل حظ الانتين، وفي قول عبد الله: للاختين للاب والام الثلثان، وما يقي للذكر دون الانش، لأنه لم يكن برى أن يزيد الاخوات على الثلث...

وقال علي ﷺ، وزيد _ في أخوات لأب وأم، وإخموة وأخموات لأب _ : للأخوات للأب والأم الثلثان، وما بقي بين الإخوة والأخوات لـلأب للـذكر مثل حظ الأنثيين.

وقال ابن مسعود: للأخوات لأب وأم الثلثان، وما بقي للإخوة مـن الأب دون أخواتهم ``.

[٢٨١٩] مسألة: [في ابني عم أحدهما أخ لأم]

وقال علي -صلى الله عليه- وزيـد في ابـني عـم أحـدهـما أخ لأم: لـلأخ السدس، وما بقي بينهما^(۱). وتصح المسألة من اثني عشر سـهماً: لـلأخ لـلأم سبعة، وللآخر خسة.

وقال ابن مسعود: المال كلـه لابـن العـم الـذي هـو أخ مـن أم^{٣٣ ـ}يعـني بالفرض والتعصيب-.

وروى معمد بإسناد عن الحارث قال: سئل عبد الله عن فريضة بني عم أحدهم أخ لأم، فقال: المال أجمع للأخ لأم، فلما قدم علي -صلى الله عليه-سألته عنها وأخبرته بقول عبد الله فيها، فقال: يرحمه الله إنه (1) كمان لفقيها، أما أنا فلو كنت لم أزده على فريضة السدس ثم يقاسمهم بعد كرجل منهم (0)

⁽۱) سنن الدارمي: ۸۰٦/۲.

⁽٢) سنن البيهقي: ٩/ ٣٠٥.

⁽٣) سنن الدارمي: ٢/ ٥٠٥، المعجم الكبير: ٩/ ٨٦.

⁽٤) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: إن. والصواب ما أثبتناه.

⁽٥) سنن الدارمي: ٢/ ٨٠٥.

قال معمد: وإن ترك ابني ابني عم، أحدهما ابن أخ لأم، فالمال بينهما نصفين، في قول علي -صلى الله عليه- وزيد بن ثابت.

وفي قول ابن مسعود: المال لابن الأخ لأم.

فإن ترك ابني عم أحدهما أخ لأم، وأخوين لأم أحدهما ابن عم، فإنها تصم من فإنها تصم من الله واحد تصم من الأم - وهم ثلاثة - ثلاثة أسهم (() لكل واحد سهم، وما يقي بين بني العم - وهم ثلاثة - لكل واحد منهم سهمان، فصار في يدي ابني العم اللين هم أخوان لأم ستة أسهم بالفرض والتعصيب، وفي يد ابن العم الذي ليس بابن يد ابن العم الذي ليس بابن عم سهم.

وإذا تركت المرأة ابني عم، أحدهما زوج والآخر أخ لأم، فهمي من سنة: للمزوج النصف ثلاثة، ولـلاخ من الأم السـدس سـهم، ومـا بقـي بينهمـا نصفين " في قول علي –صلى الله طليه–.

وروى بإسناد عن خلاس عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك (٤).

وقال ابن مسعود: للزوج النصف، وما بقي فلابن العم _ الذي هو أخ من أم بالفرض والتعصيب _.

⁽١) وهو الثلث.

⁽٢) أي: الأخ لأم.

⁽٣) فيتم للزوج أربعة من ستة، وللأخ لأم اثنان من ستة.

⁽٤) وأخرج الإمام زيد بن علي على على بسنده عن الإمام على على في (الجموع الفقهي والخدوم النقهي والحديث). ٢٤٢ برقم (٩٦٧) في ابني عم أحدهما أخ لأم، قال: للأخ من الأم السدس وما بقى بينهما نصفان.

الجامع الكافي كتاب الفرائض

وإن تركت ابني عم أحدهما زوج والآخر أخ لأم، مع كل واحد منهما أخ له بمنزلته؛ فإنهـا تصـح مـن أربعـة وعشـرين: للـزوج النصـف اثنـا عشـر، وللآخوين لأم الثلث ثمانية، وما بقي بينهم جميعاً.

فإن تركت ابني عم احدهما زوج والآخر أخ لأم، مع كل واحد منهما أخ لم بمنزلته، وأخوين لأم أحدهما ابن عم، مع كل واحد منهما أخ له بمنزلته، فأصلها من ستة وتصبح من ستة وثلاثين: للزوج النصف ثمانية عشر، وللإخوة لأم الثلث اثنا عشر وهم ستة لكل واحد سهمان، وما بقي "" ستة بين بني العم وهم ستة لكل واحد منهم سهم، فصار في يد الزوج تسعة عشر، وفي يد بني العم اللين هم إخوة لأم وهم أربعة اثني عشر سهماً لكل واحد ثلاثة بالفرض والتعصيب، وفي يد ابني العم اللين ليسا باخوين سهم سهم، موفي يد الأخوين لام اللين ليسا بابني عم سهمان.

[٢٨٢٠] مسألة: الاختلاف في الكلالة

⁽١) في (ج): ويقي.

⁽٢) مَا أَثْبَتناه بِينَ المعكوفين من (ث، س). وفي بقية النسخ: (وحكم).

وروي ذلك عن النبي، أن رجلاً سأله عن الكلالة (''؟ فقال: «أما سمعت الآية التي نزلت في الصيف ﴿يَسَتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلْلَةِ۞[السابه١٧٠]).

والكلالة: من لم يترك والدأ ولا ولدأ فورثته الكلالة.

وروي عن علي –صلى الله عليه– وعبد الله وزيد بن ثابت أنهــم قـالوا: الكلالة ما خلا الولد والوالد^(٢).

وقال بعضهم: الكلالة: ما خلا الولد، واحتجوا بقول الله ـ عـزُ وجـل ـ : ﴿ قُلِ اللَّهُ يُمْتِيكُمْ فِي الْكَلَلَةُ ۚ إِن ٓ اَرْبُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [الساء:١٧٠].

[٢٨٢١] مسألة: الاختلاف في المشتركة

قمال معمد: اختلـف الصـحابة في المشـتركة، وهـي: زوج وأم وإخـوة لأم وإخوة لأب وأم.

فكان علي -صلى الله عليه- يقول: للزوج النصف، وللأم السدس، وللإخوة لأم الثلث، ولا شيء للإخوة لأب وأم، وهذا بما أُجْمِعَ عليه عن على -صلى الله عليه-.

وروى معمد بإسناده: عن الحارث وحكيم بن جابر عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك.

⁽١) انظر: سنن ابن ماجه: ٢/ ٤٨١، الموطأ: ٢/ ٥١٥، مسئد أحمد: ١/ ٢٧، جيعها عن عمر.

⁽۲) وروي غو ذلك عن أيي بكر في مصنف حبد الرزاق: ٢٠/ ٣٠٤، وعن عمر، وابـن عبـاس: ٧/ ٤٠٣، وعن ابن عباس _ أيضاً _ في سنن الدارمي: ٨٢٣/٢.

وَاخْتُلِفَ عن عبد الله وزيد، فروي عنهما: أنهما شُرُكا بـين الإخــوة لأب وأم وبين الإخوة لأم في الثلث وقالا: لم يزدهم الأب إلا قرباً^(١).

وروي عنهما: أنهما لم يُشَرُّكَا، وقالا: تكاملت السهام.

قال معمد: واحتج من لم يشرك على من شرك بمسألة وهي: امرأة تركت زوجاً وأماً واخاً لأم وعشرة إخوة لأب وأم، وقد أجمعوا جميعاً على أن: للزوج النصف، وللأم السدس، وللأخ لأم السدس، وللإخوة لأب وأم ما بقي، فكان حظ الأخ للأم في هذه المسألة أوفر من حظ الإخوة للأب والأم، ولم يدخل عليهم النقصان إلا بسبب الأب، ولولا الأب لكانوا هم والأخ من الأم في الميراث شرعاً سواء.

واحتجوا عليهم: بأن الميراث للإخرة لأم الثلث فريضة مسماة بقوله: ﴿ فَإِن كَانُواً أَكُثَرُ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي النَّذِ ﴾ [السديم] وليس للإخرة للاب والأم فريضة مسماة، إنما لهم ما أبقت السهام فلا يُشَرِّكُ من لم تُسَمَّ له فريضةً من سميت له فريضة في الكتاب.

[٢٨٢٢] مسألة: الاختلاف في العول

قال معمد: كان علي وسائر الصحابة يعيلون الفرائض، إلا ابن عباس، فإنه لم يعل الفرائض-يعني: أنه أدخل المنقص على البنـات والأخـوات- وكـان يقول: أثرى الذي أحصى رمل عالج^(٢) عدداً جعل في المال نصفاً ونصفاً وثلثاً هذا النصف والنصف قد ذهبا بالمال، فاين موضع الثلث.

⁽١) روى الشعبي لمحو ذلك عن عمر، وعبد الله في سنن البيهقي: ٩/ ٣٤٠.

⁽٢) رمل عالج: هو ما تراكم من الرمل ودخل بعضه في بعض. [النهاية: ٣/ ٥٥٢].

وروى معمد بإسناده: عن أبي إسحاق، صن الحارث قال: ما رأيت أحداً أحسب من علي -صلى الله عليه- سُئِل عن رجل مات وترك ابنتين وأبوين وامرأة؟ فقال: صار ثمنها تسماً من سبعة وعشرين، للابنتين الثلثان، وللأبوين السدسان وللمرأة ثلاثة (''.

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٤٩.

قلت: وأصل المسألة من (٢٤)، لليتين الثلثان وهو سنة عشـر سهماً، وللأبـوين السدسـان وهو ثمانية أسهم، وللزوجة الثمن وهو ثلاثة أسهم. فعالت المسألة إلى (٢٧) سهماً، يكـون نصيب الزوجة ثلاثة منها أي تُسمها.

الجامع الكافي كتاب الفرائض

باب الرد وهو عدم العصبات

ذكر أحمد بن الحسين: أن القاسم بن إبواهيم قال: لا ترد سهام الميراث على . ذوي السهام.

قال معمد: كان علي -صلى الله عليه- يرد على كل ذي سهم بقدر سهمه، إلا على الزوج والزوجة فإنه لم يكن يرد عليهما.

وروى معمد بإسناده: عن الشعبي عن علي -صلى الله عليه- مثل ذلك(١).

وكان ابن مسعود يرد على كل ذي سهم بقدر سهمه إلا على ستة، لا يرد على الـزوج والزوجـة، ولا على جـدة -يعـني مـع ذي سـهم مـن ذوي الأرحام ـ ولا على بنت ابن مع بنت صلب، ولا على أخت لأب مع أخت لأب وأم، ولا على أخت لأم مع أم^(۱).

⁽١) سنن الدارمي: ٢/ ٨١٨، مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٢٨٦.

واخرج الإسام زيد بين علي هياه بسنده عن الإسام علي هياه في (الجموع الفقهي والحديثي). ٢٤٨، برقم (٧٧٤): أنه كان يرد ما أبقت السهام على كل وارث بقدر مسهمه إلا الزوج والمرأة

⁽٣) أخرج الدارمي في سنته: ٨٩٨/ عن الشعبي: أن ابن مسعود كان لا يبرد على أخ لام مع أبد العسلب، ولا على جدة إذا كان معها غيرها عن له فيعفت، ولا على ابنة ابن مع ابدة العسلب، ولا على امرأة وزوج. وأخرج عبد الرؤاق في مصنفه: عن الشعبي، وقاله منصور، قالا: كان على على احمل يدو على كل ذي سهم بقدر سهمه، إلا الزوج والمرأة، وكان عبد الله لا يرد على أخت لام مع أم، ولا على بنت ابن مع بنت لعلب، ولا على أخت لاب مع أخت لاب وأم، ولا على جدة، ولا على امرأة، ولا على زورة، ولا على زورة، ولا على زورة، ولا على زورة، ولا على زورة.

وكان زيد بن ثابت لا يرد على أحد من ذوي السـهام، ويقضـي بمـا بقـي لبيت مال المسلمين إن لم تكن عصبة.

قال معمد: وأصل حساب الرد: أن يخرج من أصل الفريضة سهم من (۱۱) عليه من الورثة، ثم يرد ما بقي من المال على عدة سهامهم فيعطي كل إنسان منهم بقدر سهمه.

قال: وتفسير ذلك: إذا ترك بنتاً وبنت ابن وأماً، فهي من ستة: للبنت النصف، ولبنت الابن السدس سهم، وللأم سهم، وما بقي رد عليهن على قدر سهامهن على خس، وللذة أخاس، ولبنت الابن خس، وللام خس. وكذلك إن ترك ثلاث أخوات متفرقات، فهي من خسة: للاخت للأب والأم ثلاثة أخاس، وللأخت للأب وللأخت للام خس.

[٢٨٢٣] مسألة: [من ترك بئتاً وبئت ابن وأماً وزوجة]

وإذا ترك بنتاً، وبنت ابن، وأماً، وزوجة، فأصلها من ثمانية: للزوجة الثمن سهم، وتبقى سبعة أسهم، فاقسمها في قول علي -صلى الله عليه- على سهامهم لو لم يترك غيرهم على خسة: للبنت ثلاثة أخماس، ولبنت الابن خس، وللأم خس، فلا تنقسم سبعة على خسة، فاضرب خسة في أصل الفريضة وهي ثمانية فتكون أربعين: للزوجة الثمن خسة، يبقى خسة وثلاثون للبنت ثلاثة أخماسها أحد وعشرون سهماً، ولبنت الابن خسها سبعة، وللأم خسها سبعة.

⁽١) ما أثبتناه من (ج). وفي (ب، س): من لا يرد. وفي (ث): ما لا يرد.

[۲۸۲٤] مسألة: [من ترك بنتا وبنت ابن وزوجة]

وإذا ترك بنتاً وبنت ابن وزوجة، فأصلها من ثمانية، وتصح من اثنين وثلاثين ((): للزوجة الثمن أربعة، تبقى ثمانية وعشرون للبنت ثلائمة أرباعها أحد وعشرون، ولبنت الابن ربعها سبعة.

وإن ترك بنتاً وأماً وزوجة، فإنها تصح أيضاً من اثنين وثلاثين ("): للزوجة الثمن أربعة، وللبنت ثلاثة أرباعها أحد وعشرون، وللأم ربعها سبعة.

وإن خلفت بنتاً وأماً وزوجاً، فأصلها من أربعة، وتصـــع مــن ســـــة عشــر: للزوج الربع أربعة، ويبقى اثنا عشر للبنت تسعة، وللأم ثلاثة.

 ⁽١) لأنه يؤخذ الثمن ويبقى سبعة أثمان ولا ينقسم على أربعة الذي هـو نصيب البنت وبنت الإبن، فاضرب (٤) في أصل للسألة (٨) فتصبح من (٣٢).

⁽٢) كما في المسألة السابقة تماماً وهي مسألة بنت وبنت ابن وزوجة.

باب أصول المسائل

قال الحسيى: وأصول المسائل صبعة أصول: أربعة لا تعول، وثلاثة ربما عالت وربما لم تَمُراً:

فأما الأربعة التي لا تعول فهي: من اثنين، وثلاثة، وأربعة، وثمانية. فإذا كان في المسألة نصف وما بقي أو نصف ونصف فأصلها من اثنين. وإذا كان في المسألة ثلث وما بقى أو ثلث وثلثان فأصلها من ثلاثة.

وإذا كان في المسألة ربع وما بقي أو ربع ونصف وما بقي فأصلها من أربعة.

وإذا كان في المسألة ثمن وما بقي أو ثمن ونصف وما بقي فأصلها من ثمانية. وأما الثلاثة الأصول التي ربما عالت وربما لم تعلى، فهى: من سنة، واثـنى

واما الثلاثة الاصول التي ربما عالت وربما لم تعل، فهي: من سنة، وانـني عشر، وأربعة وعشرين.

فإذا كان في المسألة نصف معه ثلث أو سـدس، فأصـلها مـن سـتة، وربمــا عالت إلى سبعة وثمانية وتسعة وعشرة، ولا تعول إلى أكثر من ذلك.

فإذا كان في المسألة ربع معه ثلث أو سدس، فأصلها من اثني عشر، وتعول إلى ثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر، ولا تعول إلى أكثر من ذلك.

وإذا كان في المسألة ثمن معه ثلث أو سدس، فأصلها من أربعة وعشـرين، وتعول إلى سبعة وعشرين، ولا تعول إلى أكثر من ذلك.

وهذه الأصول لم يذكرها معمد على هذا الترتيب، ولكن ذكر من المسائل والشرح ما يدل على صحتها وعلى أنها مذهبه.

ذكر السائل التي ذكرها محمد في باب ما لا يعول

قال معمد: وإذا مات رجل وترك بنتاً وأخـاً لأب وأم، فإنهـا مـن ســهمين: للبنت النصف: سهم، وما بقي فللأخ.

قال: فأصل ذلك أن يأخد أقل مال له نصف وهو سهمان، فللبنت النصف سهم، وما بقي فللأخ وهو سهم.

وإن ترك بنتاً واختاً لأب وأم، فهي من سهمين: للبنت النصف: سهم، وللاخت ما بقي.

وإن ترك اختاً لأب وام واخاً لأب، فللأخت النصف، وللأخ ما بقي.

وإن تركت المرأة زوجاً وأخاً لأب، فإنهـا مـن سـهمين: للـزوج النصـف، وللاخ ما بقي.

[٢٨٢٥] مِسألة: [من ترك أما وأخا لأب وأم]

وإن^(^) ترك أماً وأخاً لأب وأم، فأصلها من ثلاثة أسهم: للأم الثلث، ومـا بقي فللأخ.

وإن ترك ابنتين وأختاً، فأصلها من ثلاثة؛ لأن أقـل مـال لــه ثلـث ثلاثـة: للبنتين الثلثان: سهمان، وما بقي فللأخت وهو سهم.

⁽١) في (ج): وإذا.

[٢٨٢٦] مسألة: [من ترك زوجة وأخًا وأختا لأب وأم]

وإذا ترك زوجة واخاً واختاً لأب وأم، فاصلها من أربعة؛ لأن أقل مال لـه ربع أربعة: للزوجة الربع: سهم، وما بقي فلـلأخ والأخت: لـلأخ ســهمان، وللاخت سهم.

وإذا تركت المرأة زوجاً وابناً وبنتاً، فأصلها من أربعة: للـزوج سـهم، ومـا بقى بين الابن والبنت: للابن سهمان، وللبنت سهم.

وإذا تركت بنتاً وزوجاً وآخاً لأب وأم، فأصلها من أربعة؛ لأن أقل مال له ربع ونصف أربعة (1): للبنت سهمان، وللزوج الربع: سهم، ولـلأخ مـا بقـي وهو سهم.

[٢٨٢٧] مسألة: [من ترك أماً وإخوة لأب وأم]

وإذا ترك اماً وإخوة لأب وأم فأصلها من ستة؛ لأن أقـل مـال لـه سـدس ستة: للأم سهم، وللإخوة ما بقي.

وإذا تـرك أمـاً وأخـوين لأم وإخـوة لأب وأم، فأصـلها مـن سـتة: لـلأم السدس، وللأخوين لأم الثلث، وما بقي فللإخوة لأب وأم.

وإن تركت أماً واختاً لأب وأم وعماً، فأصلها من ستة: لـلأم الثلث، وللأخت النصف، وللعم ما بقي (".

⁽١) وهما ما يسمى الآن المضاعف المشترك الأصغر.

⁽٢) وهو سهم من الستة.

[۲۸۲۸] مسألة: [من ترك زوجة وابنا]

وإذا ترك زوجة وابناً، فأصلها من ثمانية؛ لأن أقل مـال لـه تُمـنُ ثمانيـة: للزوجة الثمن، وما بقي فللابن.

وإن ترك زوجة وبنتاً واخاً لأب وأم، فأصلها من ثمانية؛ لأن أقل مال لـه ثمنٌ ونصفٌ، ثمانيةٌ: للزوجة الثمن سهم، وللبنت النصف أربعـة، ومـا بقّـي فللأخ.

[٢٨٢٩] مسألة: [من ترك زوجة وأما وإخوة لأب وأم]

وإذا ترك زوجة وأماً وإخوة لأب وأم، فأصلها مـن اثـني عشــر؛ لأن أقــل مال له ربع وسدس اثنا عشر، للمرأة الربع ثلاثة، وللأم السدس سهمان، وما بقى فللإخوة.

وإن ترك زوجة وأماً وأخاً لأم وأخاً لأب وأم، فأصلها من اثني عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللأم السدس: سهمان، وللاخ لأم السدس: سهمان، وما يقى فللأخ لأب وأم.

[۲۸۳۰] مسألة: [من ترك زوجة وأما وابنا]

وإذا ترك زوجة وأماً وابناً، فأصلها من أربعة وعشرين: للزوجة الـشمن ثلاثـة، وللأم السدس أربعة، وما بقي فللابن، وكذلك إن كان موضع الأم جدة.

وإن ترك زوجة وأماً وبنتاً وأخاً لأب وأم، فأصلها من أربعة وعشرين: للزوجة الثمن: ثلاثة، وللأم السدس: أربعة، وللبنت النصف: اثنا عشر، وللأخ ما بقى.

وهذه المسائل التي ذكرها محمد في (باب ما يعول).

[مما أصله ستة]:

قال معمد: وإذا تركت المرأة زوجاً وأختين لأب وأم، فأصلها من سنة، وتعول إلى سبعة: للزوج النصف ثلاثة، وللأختين الثلشان أربعة، عالمت بسدسها.

وإذا تركت زوجاً واختاً لأب وأم واختاً لأم، فأصلها من سنة، وتعـول إلى سبعة: للزوج النصف ثلاثة، وللأخت لأب وأم النصف ثلاثة، وللاخت لأم السدس: سهم.

وإذا تركت زوجاً وامـاً واختـاً لأب وأم، فأصـلها مـن سـتة، وتعــول إلى ثمانية: للزوج النصف ثلاثة، وللأم الثلث سهمان، وللأخت النصف ثلاثـة، عالت بثلثها.

وإذا تركت زوجاً وأماً وثلاث أخوات متفرقات، فأصلها من سنة، وتعول إلى تسعة: للزوج النصف ثلاثة، وللأم السدس سهم، وللأخت لـلاب والأم النصف ثلاثة، وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين، وللأخت للأم السـدس سهم، عالت بنصف المال.

وإذا تركت زوجاً واماً واختاً لأب وام وجداً، فأصلها من سنة، وتعول إلى تسعة ـ في قول علي -صلى الله عليه- : للمزوج النصف ثلاثة، وللأخيت النصف ثلاثة، وللأم الثلث سهمان، وللجد السدس سهم، وهذه المسألة يقال لما الأكدرية، وقد ذكر الحلاف فيها في باب (مسائل الحلاف) (''.

⁽١) وقد تقدم ذلك ص(٢٨).

وإذا تركت زوجاً وأماً واختين لأب وأم وأختين لأم، فأصلها من سنة، وتعول إلى عشرة: للزوج النصف ثلاثة، وللأم السدس سهم، وللأختين لأب وأم الثلثان أربعة، وللأختين لأم الثلث سهمان، عالت بثلثيها وهـــو أكثــر مــا تعول به الفرائض، وهذه المسألة تسمى أم الفروخ.

ومما أصله اثنا عشر:

وإذا ترك زوجة وأماً واختاً لأب وأم، فأصلها من اثني عشـر، وتعــول إلى ثلاثة عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللأم الثلث أربعة، وللأخت النصف ســتة، عالت بنصف سدسها.

وإذا ترك زوجة وأماً وثلاث أخوات متفرقات، فأصلها صن اثني عشر، وتعول إلى خسة عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللأم السدس سهمان، وللأخت لأب وأم النصف سنة، وللأخمت لأب السدس سهمان تكملة الثلثين، وللاخت لأم السدس سهمان، تعول بربع المال.

وإذا ترك زوجة وأماً واختين لأب وأم واختين لأم، فأصلها من اثني عشر، وتعول إلى سبعة عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللأم السدس سهمان، وللأختين لأب وأم الثلثان ثمانية، وللأختين لأم الثلث أربعة''.

وإذا ترك ثلاث نسوة وأماً وأربع أخوات لأب وأم وأختين لأم، فأصلها من اثني عشر، وتعول إلى سبعة عشر: للنسوة الربع ثلاثة، وللأم السندس سهمان، وللأخوات لأب وأم الثلثان ثمانية لكل واحدة (٢٠ سهمان، وللأخين لأم الثلث أربعة، عالت بسنسين ونصف سنس.

⁽١) عالت بسدسين ونصف سدس.

⁽٢) في (ب): واحد.

ومما اصله اربعة وعشرون:

إذا ترك ابنتين وأبوين وزوجة، فأصلها من أربعة وعشرين، وتعـول إلى سبعة وعشرين ''.

وإذا ترك ابنتين وأماً وزوجة وجداً، فأصلها من أربعـة وعشـرين، وتعـول إلى سبعة وعشرين^{'')}.

قال معمد: والأصل في حساب العول: أن تأخذ أصل الفريضة من ستة "ا أسهم، فتعطي كل ذي سهم سهمه، وتزيد ما عالت به السهام على الفريضة وهي الستة، فإن استوى ذلك لك ولم يكن فيه كسر اجتزأت بذلك، وإلا ضربت جميع ذلك في الأصل الذي به تلتتم لك السهام، فإن انكسرت بنصف سهم ضربت السهام في سهمين، وإن انكسرت بربع ضربتها في أربعة، وما أتاك من هذا الباب فقسه على هذا واعتبره بما وصفت لك.

⁽١) للبنتين الثلثان ستة عشر، وللأبوين الثلث ثمانية، وللزوجة الثمن ثلاثة.

⁽٢) للبنتين ثلثان ستة عشر، وللأم السدس أربعة، وللزوجة الثمن ثلاثة، وللجد السدس أربعة.

⁽٣) هذا إذا كان الأصل (٦) فإن كان (١٢) أو (٢٤) فكل على أصله.

الجامع الكافئ

باب تصحيح السهام بين الورثة

قال الحسني: تصح المسائل من سبعة أوجه: ثلاثة للسهام، وأربعة لأعـداد الورثة.

فأما التي للسهام: فأن تكون سهام كل فريـق مـن أصـل المسـالة منقســمة عليهم، فلا يكون في المسألة ضرب.

أو لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بجزء ما، فتضرب جزء عددهم في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة، فما اجتمع فمنه تصح الفريضة.

أو لا تنقسم عليهم أو لا تــوافقهم بجــزء مــا، نَيْضُــرَبُ عــددهم في أصــل المــالة وعولها إن كانت عائلة، فما اجتمع فمنه تصح المسألة.

وأما التي للأهداد: فأن تكون في المسألة أعداد متساوية، نحو ثلاثة وثلاثة، وخمسة وخمسة، لا تنقسم عليهم سهامهم ولا توافقهم، فتجتزئ بضرب أحــد الأعداد في أصل المسألة عن الباقية.

أو يكون في المسألة أعداد غتلفة والقليـل داخـل في الكـثير يكـون جـزءاً واحداً منه، مثل: أن يكون نصفه أو ثلثه أو دون ذلك، فإن ضربك الكـثير في أصل المسألة يجزئ عن القليل، وإن نسب إليه بجزئين لم يدخل فيه نحو: خمسيه وسبعيه.

أو بكون في المسألة أعداد مختلفة يوافق بعضها بعضاً بجزء مـا، فوافـق بـين عددين، فإن وافق فاضرب جزء أحدهما في جميع الأخرى، فما اجتمع فوافق كتاب الفرائض الكافية

بينه وبين العدد الثالث، واضرب جزء أحدهما في جميع الأجزاء، ثم ما اجتمع في أصل المسألة وعولها.

أو تكون أعداد غتلفة لا يوافق بعضها بعضاً، فاضرب الأعداد بعضها في بعض، ثم ما اجتمع في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة فما اجتمع فمنه تصمح المسألة، وإذا زادت القسمة على الورثة فاضرب سهام من له شيء من أصل المسألة في مضروب المسألة، وهو العدد اللي ضربته في المسألة، فما اجتمع فهو له.

وهذه المسألة لم يذكرها معمد على هذا الترتيب في مسائله، ولكن مسائله وشرحها وتفسيرها يدل على صحتها وأنها موافقة لقوله [...] (أ؟ لأنه قال في الوجه الأول من السهام: إذا ترك زوجة وأخاً وأختاً، فأصلها من أربعة: للزوجة الربع سهم، وبقي ثلاثة على ثلاثة: للأخ سهمان، وللأخت سهم.

وإذا ترك زوجة وثلاثة بنين وبنتاً، فأصلها من ثمانية: للزوجة الثمن سهم، وبقى سبعة على سبعة عدد البنين والبنات لكل ابن سهمان وللبنت سهم.

وإن ترك ثلاث زوجات وأبوين وخمسة بنين وثملاث بنـات، فأصـلها مـن أربعة وعشرين: للزوجات الثمن ثلاثة لكل واحدة سهم، وللأبوين السدسان ثمانية، وبقي ثلاثة عشر بين البنين والبنات، لكل ذكر سـهمان، ولكـل أنشى سهم.

-0.-

⁽١) بياض في جميع النسخ المتوفرة لدينا.

الجامع الكليق

مسائل الوجه الثاني من السهام

قال معمد: وإذا ترك زوجة وسبعة بنين وسبع بنات، فأصلها من ثمانية: للزوجة الثمن سهم، وبقي سبعة أسهم على احد وعشرين، عدد البنين والبنات، فلا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالأسباع، فتأخذ سبع الأحد وعشرين وهو ثلاثة فتضربه في أصل الفريضة وهو ثمانية، فيكون أربعة وعشرين: للزوجة الثمن ثلاثة، وبقي أحد وعشرون، بين البنين والبنات لكل ذكر سهمان ولكل أنشى سهم.

وإذا تركت زوجاً وثلاثة بنين وثلاث بنات، فأصلها من أربعة: للزوج الربع سهم، وتبقى (ثلاثة، على تسعة لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالأثلاث، فتأخذ للث عددهم وهو ثلاثة فتضربه في أصل الفريضة وهو أربعة، فيكون التي عشر: للزوج الربع ثلاثة، ويقي تسعة بين تسعة، لكل ذكر سهمان ولكل أنشى سهم.

ومثل ذلك: إذا ترك زوجة وثلاثة إخوة وثلاث أخوات.

وإذا ترك اماً وخمسة بنين وخمس بنات، فأصلها من ستة وتصح من ثمانيــة عشر: للأم السدس ثلاثة، ولكل ابن سهمان، ولكل بنت سهم.

وإذا ترك أماً وأخاً لأم واربعة إخوة وأربع اخبوات، فأصلها من سنة، وتصح من ثمانية عشر: للأم السدس ثلاثة، وللأخ لأم السدس ثلاثة، ولكل أخ سهمان، ولكل اخت سهم.

⁽١) في(ج): ويقي.

وإذا ترك أماً وأخوين لأم وثلاثة إخوة وثلاث أخوات، فأصلها مـن سـتة وتصح من ثمانية عشر سهماً، لـلام السـدس ثلاثـة، وللاخـوين لأم الثلـث ستة، ولكل أخ سهمان، ولكل أخت سهم.

قال معمد: والأصل في ذلك: أن تنظر (') فإن كمان لعدد سهامهم جزء موافق لسهامهم ('')، فخذ جزء عددهم فاضربه في أصل المسألة، وإن لم يكن لعددهم جزء موافق لسهامهم، فاضرب جميع عددهم في أصل المسألة.

وإن ترك بنتاً واماً وزوجة وخمسة إخوة وخمس أخوات، فأصلها من أربعة وعشرين: للبنت النصف، وللام السدس، وللزوجة الثمن، بقي خمسة على خمسة عشر عدد الإخوة والأخوات لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالأخماس، فخذ خمس "عددهم وهو ثلاثة فاضربه في أربعة وعشرين أصل الفريضة فيكون اثنين وسبعين: للبنت النصف ستة وثلاثين، وللام السدس اثنا عشر، وللزوجة الثمن تسعة، بقي خمسة عشر لكل أخ مسهمان، ولكل أخت سهم.

وإذا ترك زوجة وأماً وسبعة إخوة وسبع أخوات، فأصلها من الذي عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللأم السدس سهمان، بقي سبعة أسهم على واحد وعشرين عدد الإخوة والأخوات فلا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالأسباع، فخذ سبع عددهم وهو ثلاثة، فاضربه في أصل الفريضة فيكون ستة وثلاثين: للزوجة الربع تسعة، وللام السدس ستة، بقي أحد وعشرين سهماً بين أحد وعشرين لكل ذكر سهمان، ولكل أشى سهم.

⁽١) في (ج): أن ينظروا.

 ⁽٢) أي إنّ امكن أن تقسم سهامهم على عددهم فخل الناتج واضربه في أصل المسألة، وإلا فاضرب جميع العدد في أصل المسألة.

⁽٣) في (ج): فخذ عددهم.

وإن ترك زوجة وأماً وأخاً لأم وخمسة إخوة وخمس أخوات للأب، فأصلها من اثني عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللأم السدس سهمان، وللأخ لأم السدس سهمان، وبقي خمسة على خمسة عشر، لا تنقسم عليهم، ولكن توافقهم بالأخاس، فخذ خمس عددهم وهو ثلاثة، فاضربه في أصل الفريضة (أفيكون ستة وثلاثين: للزوجة الربع تسعة، وللأم السدس ستة، وللأخ لأم السدس ستة، عقى خمسة عشر لكل أخ سهمان، ولكل أخت سهم.

وإن ترك زوجة وأماً وأربعة إخوة لأم وخمسة إخوة وخمس أخوات لأب، فأصلها من اثني عشر، وتصح من ستين سهماً: للزوجة الربع خمسة عشر، وللأم السدس عشرة، وللإخوة لأم الثلث عشرون، وبقي خمسة عشر لكل أخ سهمان، ولكل أختر سهم.

وإن ترك زوجة وأماً وخسة عشر ابناً وأربع بنات، فأصلها من أربعة وعشرين؛ لأن ذلك أقل مال له سدس وثمن: للزوجة ثلاثة، وللأم السدس أربعة، بقي سبعة عشر على أربعة وثلاثين عدد البنين والبنات لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم (المجازة سبعة عشر، (الله فخل جزء (الله) أربعة وثلاثين وهو اثنان فاضربه في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون، فيكون ثمانية وأربعين: للزوجة الثمن ستة، وللأم السدس ثمانية، وبقي أربعة وثلاثون لكل ابن سهمان، ولكل بنت سهم.

⁽١) في (ب، ث، س): (فاضربه على اثني عشر أصل الفريضة). وما أثبتناه من (ج).

⁽٢) في (ث، س): يوافقهم.

⁽٣) في (ج): بأجزاء سبعة عشر على أربعة وثلاثين.

⁽٤) أي ناتج قسمة (٣٤) على (١٧) هو (٢).

كتاب الفرائض الجامع الكافي

مسائل الوجه الثالث من السهام

قال معمد: وإذا ترك بنتاً وأختين، فأصلها من سهمين: للبنت النصف سهم، وبقي للأختين سهم لا ينقسم عليهما، فتضرب عدد الأختين في أصل الفريضة فيكون أربعة، للبنت النصف سهمان، وللأختين ما بقي لكل واحدة سهم.

فإن ترك ابتين وأخوين وأختين، فأصلها من ثلاثة: للبتين الثلثان سهمان، ويبقى سهم بين ستة عدد الأخوين والأختين، فىلا ينقسم عليهم فتضرب الستة في أصل الفريضة وهو ثلاثة، فيكون ثمانية عشر: للبنتين الثلثان اثنا عشر، وبقي ستة لكل أخ سهمان، ولكل احت سهم. وكذلك فافعل إن كشر الإخوة والأخوات، تضرب عدتهم في أصل الفريضة بعد أن تجمل للذكر سهمين، وللأنثى سهم.

وإذا ترك ابنتين وخمسة إخوة وثلاث أخوات، فأصلها من ثلاثة وتصح من تسعة وثلاثين: للبنتين الثلثان ستة وعشرون، لكل واحدةٍ ثلاثة عشـر، وبقــي ثلاثة عشر سهماً، لكل أخ سهمان ولكل أخـت سهم.

وإذا ترك زوجة وثلاثة بنين وثلاث بنـات، فأصــلها مــن ثمانيــة: للزوجــة الثمن سهم، وبقي سبعة بين تسعة لا تنقـــم علــيهم ولا تــوافقهم، فتضــرب التسعة في أصل الفريضة فيكون اثنين وسبعين: للزوجة الــثمن تســعة، وبقــي ثلاثة وستون: لكل ذكر أربعة عشر، ولكل أنثى سبعة. الجامع الكافي كتاب الفرالض

وإذا تركت المرأة زوجاً وثلاثة بنين وبنتاً، فأصلها من أربعة: للزوج الربع سهم، وبقي ثلاثة بين سبعة لا تنقسم عليهم ولا توافقهم، فتضرب السبعة في أصل الفريضة وهو أربعة فيكون ثمانية وعشرين: للزوج الربع سبعة، وبقي أحد وعشرون، لكل ابن ستة، وللبنت ثلاثة.

وإن ترك زوجتين وأبوين، فأصلها من أربعة، وتصح من ثمانية: للزوجتين الربع سهمان، وللأم ثلث ما بقي وهو سهمان، وللأب ما بقي وهو أربعة.

فإن ترك ثلاث زوجات وأبوين، فإنها تصح مـن اثـني عشـر: للزوجــات الربع ثلاثة، وللأم ثلث ما بقي وهو ثلاثة، وللأب ما بقي وهو ستة.

فإن ترك أربع زوجات وأبوين، فإنها تصح من ستة عشر: للزوجات الربع أربعة، وللأم ثلث ما بقى أربعة، وما بقى فللأب وهو ثمانية.

قال: وأصل ذلك: أن أقالً مال له ربع أربعةً: للزوجات الربع سهم لا ينقسم عليهن، وبقي ثلاثة للأم تُلثها سهم، وللآب ما بقي وهو سهمان، فتضرب عدد النسوة في أصل الفريضة وهو أربعة، ثم تقسمه عليهم على ما وصفت لك. كتاب الفرائض الجامع الكافي

مسائل [في أعداد الفرائض]

الوجه الأول من الأعداد:

قال معمد: وإذا ترك زوجتين وأخوين، فأصلها من أربعة وتصح من ثمانية: للزوجتين الربع سهمان، ولكل أخ ثلاثة أسهم (۱۰).

قال الحسني: وتفسير ذلك: أن أصلها من أربعة: للمزوجتين الربع سهم لا ينقسم عليهما ولا يوافقهما، وبقي ثلاثة بين الأخوين لا تنقسم عليهما ولا توافقهما، فعصل معك عددان متساويان أن فتجتزئ بأحدهما عن الآخر، وتضرب اثنين في أصل الفريضة وهو أربعة فتكون ثمانية: للمزوجتين الربع سهمان لكل واحلزة سهم، وبقي ستة أسهم بين الأخوين لكل واحلز ثلاثة.

ومثل هذه المسألة: ثلاث زوجات وثلاثة بنين ".

ومثلها: أربع زوجات، وأربعة بنين 🖰

قمال معمد: وإذا تـرك زوجـتين وأخـوين وأخـتين، فأصـلها مـن أربعـة وتصح مـن ثمانيـة: للـزوجتين الربـع سـهمان، ولكـل أخ سـهمان، ولكـل أخـتِ سهم.

⁽١) في (ج): ولكل أخ ثلثا سهم.

⁽٢) هما: زوجتان اثنتان، وأخوان اثنان.

 ⁽٣) أصل الفريضة (٨) وسهم الزوجات سهم واحد، لا ينقسم عليهن، والباقي وهو (٧) لا ينقسم على (٣) ينين فيضرب (٣) في أصل المالة (٨) فتصبح من (٢٤) للزوجات (٣) منها، لكل زوجة سهم، وللبين (٢١) لكل ابن (٧) أسهم.

⁽٤) وتصح من (٣٢) لكل زوجة سهم ولكل ابن (٧) أسهم.

الجامع الكافي كتاب الفرائض

قال معمد: وإذا ترك ثلاث زوجات وثلاثة إخوة وثـلاث أخوات، فإنها تصح من اثني عشر سهماً: للزوجات الربع ثلاثـة، وما بقـي بـين الإخوة والأخوات، لكل أخ سهمان، ولكل أختو سهم.

وتفسير قول معمد: أن أصلها من أربعة: للزوجات الربع سهم لا ينقسم عليهن ولا يبوافقهن، وبقي ثلاثة على تسعة، عدد الإخرة والأخوات، لا ينقسم عليهن ولكن يوافقهن بالأثلاث، فرجع منهم ثلاثة فمعك عدد من ثلاثة وهو الزوجات، وعدد من ثلاثة وهو الراجع من الإخرة والأخوات، فئلاثة تغني عن ثلاثة، فتضرب ثلاثة في أصل الفريضة وهو أربعة، فتكون اثني عشر: للزوجات الربع ثلاثة لكل واحدة سهم، وبقي تسعة لكل أخ سهمان، وكل أن أخت سهم.

الوجه الثاني من الأعداد:

قال معمد: وإذا ترك ثلاث زوجات وثلاثة بنين وثلاث بنات، أصلها مـن ثمانية، وتصح من اثنين وسبعين: للزوجات الثمن تسعة، ولكـل ابـن أربعـة عشر، ولكل بنت سبعة.

قال الحسني: ومثله: أربع زوجات وأربعة بنين وأربع بنـات، أصلها مـن ثمانية: للزوجات الثمن سهم لا ينقسم علـيهن ولا يـوافقهن، وتبقـى سبعة أسهم بين اثني عشر، عدد البـنين والبنـات، لا ينقسـم علـيهم ولا يـوافقهم، وعدد الزوجات يدخل في عدد البنين والبنات، فتضرب الاثني عشر في ثمانية

⁽١) في (ج): ولكل أخت.

أصل الفريضة فيكـون سـتة وتسـعين: للزوجـات الـثمن اثنـا عشـر، ولكــل ابن أربعة عشر، ولكل بنـت سبعة.

ومثله: أربع زوجات وثماني جدات متحاذيات وخمسة عشر ابناً وأربع بنات، أصلها من أربعة وعشرين: للزوجات الشمن ثلاثة لا ينقسم عليهن ولا يوانقهن، وللجدات السدس أربعة لا ينقسم عليهن ولكن يوانقهن بالأرباع فيرجع عدهن إلى اثنين، ويقي سبعة عشر على أربعة وثلاثين، عدد البين والبنات لا ينقسم عليهن ولكن يوانقهن بأجزاء سبعة عشر وهو اثنان فيرجع عددهم إلى اثنين، فعمك عدد من أربعة وهو الزوجات، وعدد من اثنين وهو ما رجع من الجدات، وعدد من اثنين وهو الراجع من عدد البنين والبنات، فإثنان يجزيان عن اثنين والاثنان يدخلان في الأربعة ("، فتضرب الأربعة في أصل الفريضة وهو أربعة وعشرون فتكون ستة وتسعين: فللزوجات الثمن اثنا عشر، وللجدات السدس ستة عشر، ويقي ثمانية وستون [سهماً]، بين البنين والبنات، لكل ابن أربعة، ولكل بنت سهمان.

الوجه الثالث من الأعداد:

قال معمد: وإذا ترك أربع زوجات وأربعة إخوة وعشر أخوات، فإنها تصح من شمانية وأربعين: للزوجات الربع اثنا عشر، ولكل أخٍ أربعة، ولكل أخــت سهمان.

قال الحسيني: وتفسير ذلك: أن أصلها من أربعة: للزوجـات الربع سهم لا ينقسم عليهن، وبقي ثلاثة على ثمانية عشر لا ينقسم عليهم ولكن

⁽١) أي تأخذ المضاعف المشترك الأصغر للأعداد الثلاثة وهو (٤).

الجامع الكافي كتاب الفرائض

يوانقهم بالأثلاث، فرجع منهم الثلث أن ستةً، فمعك عدد من أربعة وعدد من ستة، والأربعة توافق الستة بالأنصاف، فتضرب نصف أحدهما في جميع الأخر فيكون أثني عشر، ثم تضرب الاثني عشر في أصل الفريضة فيكون ثمانية وأربعين: للزوجات الربع اثنا عشر لكل واحدة ثلاثة، وبقي ستة وثلاثون على الإخوة والأخوات، لكل أخ أربعة، ولكل أخمت صهمان.

وقال معمد في رجل (أربع أوجات وأربعاً وعشرين جدة وخسة عشر ابناً وأربع بنات فاصلها من أربعة وعشرين: للزوجات الثمن ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا توافقهن، وللجدات السدس أربعة لا تنقسم عليهن ولا توافقهن، وللجدات السدس أربعة لا تنقسم عليهن ولكن توافقهن بالأرباع، فرجع منهن ستة، فيقي سبعة عشر على أربعة وثلاثين لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بأجزاء سبعة عشر وهو اثنان، فمعك عدد من أربعة وهو الزوجات، وستة من الجدات، واثنان من البنين والبنات، فالاثنان يدخلان في أربعة أقل والمربعة توافق الستة بالأنصاف، فتضرب نصف أحدهما في جميع الآخر فيكون اثني عشر، ثم تضرب الإثني عشر في أصل الفريضة وهو أربعة وعشرون، فتكون مائين وثمانية وثمانين: للزوجات الثمن ستة وثلاثون، وللجدات السدس ثمانية وأربعون، ويقي مائنان وأربعة بين البنين والبنات، لكل ابن اثنا عشر، ولكل بنتو ستة، هذا معنى قول معمد في هذه المسائد.

⁽١) في (ب): ثلث.

⁽٢) في (ج): قال محمد: فيمن ترك.

⁽٣) في (ج): في الأربعة.

وعلى قول معمد: إذا ترك عشر جدات وخمس عشرة (أ) بنتا [وخمسة] (المحترف وعشرين أخاً لأب: للجدات السدس سهم، وللبنات الثلثان أربعة، والباقي للإخوة، أصلها من سنة وتصح من تسعمائة، وذلك أن سهام الجميع لا تنقسم عليهم ولا توافقهم، لكن الأعداد توافق بعضها بعضاً، فممك عدد من عشرة، وامك] عدد من خسة وعشرين، فالعشرة توافق الحكائث عدد من خسة وعشرين، فالعشرة توافق فيكون ثلاثين، ثم توافق بين الثلاثين والخمسة وعشر وهو ثلاثة فتضربه في العشرة فيكون ثلاثين، ثم توافق بين الثلاثين والخمسة وعشرين [فيتفقان بالأخماس، فتأخذ خس الخمسة وعشرين] (المحسة وعشرين) الشائة [وهو مستة] فتكون تسعمائة، فكل وخمسين وادفعه (أ) إليه فهو حقه.

ومثل ذلك: إذا ترك اثنتي عشرة جدة وخمس عشرة أختاً لأم وأختاً واحدة لأب وأم وعشرين أختاً لأب، فأصلها من سنة وتعول إلى سبعة: للجدات السدس سهم لا ينقسم عليهن ولا يوافقهن، وللأخوات لأم اللث سهمان لا ينقسم عليهن ولا يوافقهن بشيء، وللاخت لأب وأم النصف ثلاثة منقسم عليها، وللأخوات للأب السدس سهم لا ينقسم عليهن ولا يوافق، فعمنا عدد من اثني عشر وهو الجدات، وعدد من خمسة عشر وهو الأخوات لأم، وعدد من عشرين وهو الأخوات للأب، فالاثني عشر توافق الخمسة عشر ما تلفسة عشر قافق الخمسة عشر ما بالأثلاث وتوافق العشرين بالأرباع، والعشرين توافق الخمسة عشر

⁽١) ق (ث): عشر.

⁽٢) مَا بين المعكوفين ساقط في (ث).

⁽٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ب، ث).

⁽٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ث، س).

 ⁽٥) ما أثبتناه من (ج)، وفي بقية النسخ: (وارفعه).

الجامع الكافي

بالأخماس وتوافق الاثني عشر بالأرباع، والإثني عشـر توافـق الخمسـة عشـر بالأثلاث، فتضرب ثلث احدهما في الآخر فتكون ستين، والعشرين داخلة في الستين فتضرب ستين في أصل المسألة () بعولها() فتكون أربعمائـة وعشـرين، فكل من كان له شيء من أصل المسألة فاضربه في ستين وادفعه إليه فهو حقه.

الوجه الرابع من الأعداد:

قال معمد: وإذا ترك ثلاث بنات وخمسة إخوة، فأصلها من ثلاثة: للبنات الثلثان سهمان لا ينقسم عليهم، الثلثان سهمان لا ينقسم عليهم، وبقي سهم بين خمسة لا ينقسم عليهم، فاضرب ثلاثة في خمسة فتكون خمسة عشر، ثم في أصل المسألة فيكون خمسة وأربعين: للبنات الثلثان ثلاثون، وبقي خمسة عشر للإخوة لكل أخ ثلاثة.

وإن ترك زوجتين وثلاثة إخوة وثلاث أخوات، فأصلها من أربعة: للزوجتين الربع سهم لا ينقسم عليهما، وبقي ثلاثة على تسعة لا تنقسم عليهم (أ) ولكن توافقهم بالأثلاث، فيرجع منهم ثلاثة، فاضرب اثنين في ثلاثة فتكون ستة، ثم في أصل المسألة فتكون أربعة وعشرين: للزوجتين الربع ستة، ولكل أخ أربعة، ولكل أخت سهمان.

وإذا ترك أربع زوجات وسبعة بنين وسبع بنات، فللزوجات الثمن سمهم، لا ينقسم علميهن، وبقي سبعة بين البنين والبنات وهمم أحمد وعشرون لا ينقسم عليهم ولكن يـوافقهم بالأسباع، فخمل سُبُعُ عـددهم وهـو ثلاثة فاضربه في أربعة، عدد الزوجات، يكن إثني عشر، ثم اضربه في أصل الفريضة

⁽١) في (ج): الفريضة.

⁽٢) وهو سبعة. «٣> د > الا •

⁽٣) في (ج): لا ينقسم. (٤) في (ج): عليهن.

كتاب الفرائض الجامع الكافي

يكن ستة وتسعين: للزوجات الثمن اثنا عشر لكل واحدةٍ ثلاثة، وبقي أربعـة وثمانون لكار ابر: ثمانية، ولكل بنت أربعة.

وإن ترك أربع زوجات وخمسة عشر ابناً وخمس بنات: فللزوجات الشمن:
سهم من ثمانية لا ينقسم عليهن، وبقي سبعة بين خمسة وثلاثين لا تنقسم
عليهم ولكن توافقهم بالأسباع، فاضرب سبّع عددهم، وهو خمسة، في عدد
الزوجات، وهو أربعة، فيكون عشرين، ثم اضربه في أصل الفريضة، وهو
ثمانية، فيكون مائة وستين: للزوجات الثمن: عشرون، وبقي مائة وأربعون،
لكل إبن ثمانية، ولكل بنت أربعة.

[٢٨٣١] مِسْأَلَة: [من ترك أربع زوجات وأماً وخمسة عشر أخا وخمس أخوات]

وإن ترك أربع زوجات وأماً وخمسة عشر أخاً وخمس أخوات، فأصلها من الثي عشر: للزوجات الربع ثلاثة لا ينقسم عليهن، ولملأم السدس سهمان، ويقي صبعة بين الإخوة والأخوات لا ينقسم عليهم ولكن يوافقهم بالأسباع، فاضرب سُبُعَ عددهم، وهو خمسة، في أربعة فيكون عشرين، ثم في أصل الفريضة فيكون عشرين، ثم في أصل الفريضة فيكون مائتين وأربعين: للزوجات الربع ستون، ولملأم السدس أربعون، وبقي مائة وأربعون، لكل أخ ثمانية، ولكل أخت أربعة.

[۲۸۳۲] مسألة: [من ترك أربع زوجات وثلاث جدات وعشرين ابنا وإحدى عشرة بنتا]

[و]إذا ترك أربع زوجات وثلاث جدات وعشرين ابناً وإحدى عشرة بنتاً، فأصلها من أربعة وعشرين: للزوجات الشمن ثلاثة لا تنقسم عليهن ولا توافقهن، وللجدات السدس أربعة لا ينقسم عليهن ولا يوافقهن، وبقي سبعة عشر على أحد وخمين، عدد البنين والبنات، لا ينقسم عليهم ولكن يوافقهم (١) بأجزاء سبعة عشر، وهو ثلاثة، فمعك عدد من أربعة وهمو الزوجات، وثلاثة وهو الجدات، وثلاثة رجعت من البنين والبنات، فثلاثة تغني عن ثلاثة فتضرب ثلاثة في أربعة فتكون اثني عشر، ثم تضربها في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون فتكون مائين وثمانية وثمانين: للزوجات الشمن ستة وثلاثون، وللجدات السدس ثمانية وأربعون، وبقي مائتان وأربعة، لكل ابن وأدابعة، ولكل بنت أربعة.

وإذا ترك أربع زوجات وثلاث جدات وخمسة إخوة، أصلها من اثني عشر، وتصح من سبعمائة وعشرين.

[٢٨٣٣] مسألة: [في المرأة تترك زوجاً وثلاث بنات وخمس جدات وجداً]

قال: وإذا تركت المرأة زوجاً وثلاث بنات وخس جدات وجداً، فأصلها من اثني عشر، وتعول إلى خسة عشر، وتصح من مائتين وخمسة وعشرين: للبنات الثلثان مائة وعشرون، لكل واحدة أربعون، وللجدات السدس ثلاثون لكل واحدة ستة أسهم، وللزوج الربع خمسة وأربعون، وللجد السدس ثلاثون.

⁽١) في (ب، ث، س): عليهن ولكن يوافقهن. وما أثبتناه من (ج).

باب الجد"

قال معمد: كان علي على يقاسم الجد بالإخوة والأخوات للاب والأم "، ما لم ينقص حظه بالمقاسمة من السدس، فإن نقصته المقاسمة من السدس اكمل له السدس، وجعل الباقي للإخوة والأخوات، وهو عصبة مع الأخوات إذا لم يكن معهن أخ.

وكان يعطي أهل الفرائض من الأخوات وغيرهمن فرائضهم "، ويجمل الباقي للجد، إلا أن يكون الباقي أقل من السدس أو لا يبقى شيء، فيفرض له السدس ويعيل المسألة، وكان يفرض للاخوات للأب والأم فرائضههن، ويجمل الباقي بين الجد والإخوة والأخوات للأب، ما لم تنقصه المقاسمة من السدس.

وكان لا يورث بني الإخوة مع الجـد في حـال مـن الأحــوال، هــذا [هــو] الصحيح عنه.

وقد روي هنه: أنه كـان ينــزل بـني الإخــوة مــع الجــد منــازل آبــائهم، ولم يصح عنه.

وكان يفرض للجد مع الولد وولد البنين السدس.

⁽١) ساقط من (ج).

⁽٢) في (ج): لأب وأم.

⁽٣) في(ب، ث، س): فرائضهن. وما أثبتناه من (ج).

وكان يفرض للجد مع البنات والإخوة والأخوات (١) للأب والأم السدس، ويجعل التعصيب للإخوة والأخوات.

وكان يفضل الأم على الجد مع الزوج، ومع الأخت لأب وأم، ومع الزوجة والأخ، وكان يقاسم الجد بالإخوة للأب ـ كما يقاسمه بـالإخوة لأب وأم ـ إذا لم يكن إخوة لأب وأم.

وكان ابن مسعود وزيد: يقاسمان الجد بالإخوة والأخوات ما لم تنقصه المقاسمة من الثلث أكملا له الثلث، المقاسمة من الثلث أكملا له الثلث، وجعلا ما بقي بين الإخوة والأخوات، وهذا قولهما إذا لم يكن في المسألة ذو فرض. وذووا الفروض (٢٠): البنات والزوجات والأم.

فإن كان في المسألة ذو فرض فَرَضَا للوي الفروض فرائضهم، شم أعطيا الجد الأكثر بما يخصه بالمقاسمة أو ثلث ^(٢) ما يبقى بعد إعطاء ذوي الفرائض فرائضهم أو سدس جميع المال.

وقد روي عن ابن مسعود _ أيضاً _ أنه كان يقاسم الجد بالإخوة، ما لم تنقصــه المقاسمة من السدس [فإن نقصته المقاسمة من السدس] ⁽¹⁾ فرض له السدس.

وكان ابن مسعود يعيل مسائل الجد، وكان لا يفضل أماً على جد مع الـزوج، ومع الأخت، ومع الزوجة والأخ، ولا في شيء من المسائل، كان يقول ـ في أخت وأم وجد ـ : للأخت النصف، وللأم السدس، وللجد الثلث '''.

⁽١) في (ب): أو الأخوات.

 ⁽٢) في (ج): وذووا الفرض.
 (٣) في (أ): وثلث. والصحيح ما أثبتناه من (ب، ج، س).

 ⁽٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٥) سنن سعيد بن منصور: ١/١٥.

وروي عنه _ أيضاً _ أنه قال: للأخت النصف، وما بقي بين الأم والجـد نصفين، وكان لا يقاسم الجد بالأخ والأخت لأب مع الأخت لأب وأم.

وكان زيد بن ثابت يقاسم الجد بالأخوات إلى الثلث، ما لم يكن ذو سهم، كما يقاسم بالإخوة للدكر مثل حظ الأنثيين، ولم يفرض للأخوات مع الجـد في شيء من الفرائض إلا في الأكدرية وحدها.

وكان يقاسم بولد الأب مع ولد الأب والأم، ما لم تنقصه المقاسمة من الشلث، ثم يسرد ما حصل لولد الأب على ولد الأب والأم، أو على الأخت والأخوات للأب والأم تمام فرائضهن، فإن فضل شيء كان لولد الآب، إلا أن تكون الأخوات للأب ليس معهن ذكر، فإنهن إن رُددن على الأخت للأب والأم كان لمن ما بقي، وإن رُددن على الأختين للاب والأم، لم يكن لهن شيء.

وكان إذا عالت الفريضة ضرب للجد بالسدس، وكـان يفضـل الأم على الجد إذا لم يكن ولد ولا إخوة، فيعطي الأم الثلث، وإن كان أكثر مما يصـيب الجد. وكان ابن عباس يجعل الجد بمنزلة الأب إذا لم يكن أب، ولا يورث معه الإخوة والأخوات.

وروى معمد بإسناده: عن عمران بن حصين: أن رجلاً أتى [لل] (البي صلى الله عليه وآله فقال له: إن ابن ابني مات فمالي من ميراثه؟ فقال: «لـك السدس» فلما أدبر دعاه فقال: «سدس آخر»، فلما أدبر دعاه فقال: «إن السدس الآخر طعمة» (1)

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من (ج).

 ⁽۲) سنن أبي داود: ۱۳٦/۲ ، سنن الترملي: ٤/ ٣٦٥، مسند أحمد: ٥/ ٩٩١، مصنف ابن أبي شية: ٧/ ٥٩٠.

قال معمد ـ في غير رواية القاضي الهرواني ـ: إلى هـذا الحـديث ذهـب زيد بن ثابت.

وكان علي -صلوات الله عليه- يقول: احفظت ونسيتم، فالسدس الأخير حُفِظَ على أنه كان طعمة من الني .

شرح مسائل الجد فى قول على ـ صلوات الله عليه ـ

قال معمد: إذا ترك رجل أخمأ لأب وأم وجداً، فالمال [يكون] بينهما نصفين.

فإن ترك أخوين وجداً، فالمال بينهم على ثلاثة، لكل واحدٍ منهم سهم.

فإن ترك أخاً واختاً لأب وام [وجلاً] () فالمال بينهم على خمسة للجد سهمان، وللاخ سهمان، وللاخت سهم.

وكذلك إن كثر الإخوة والأخوات، فالجد كأحد الإخوة ينقسم المال بينهم لللاكر مثل حظ الأنشيين ما لم تنقصه المقاسمة من السدس، فإن نقصته المقاسمة من السدس، فرض كه السدس، وجعل ما بقي بين الإخوة والأخوات.

مثال ذلك: إذا ترك ستة إخوة وجداً، فالسدس خير لـه من المقاسمة، وتصح المسألة من ستة وثلاثين: للجد^(٢٢) ستة، وما بقي بين الإخوة لكـل أخ خسة أسهم.

وإذا ترك أخاً لأب وام واخاً لأب وجداً، فالمال بين الجـد والأخ لأب وأم نصفين، ولا شيء للأخ لأب.

 ⁽١) ما يين المكونين ساقط في (ج). وفي (ب) زيادة بعد هذه اللغظة: (فالمال بينهم على ثلاثة لكل واحد منهم سهم. فإن ترك أخاً واختاً لأب وأم وجداً). والصواب حلفها كما هو في (ث، س).
 (٢) في (ج): للجد السدس.

الجامع الكافي

ميراث الجد، والإخوة، والأخوات مع ذوى السهام

قال معمد: وإذا كان مع الجد والإخوة والأخوات، ذو (١٠ سهم، فأعط ذا الفرض فرضه، وانظر إلى ما بقي، فإن كانت المقاسمة خيراً له (١٠ من السدس، يُقَاسم (١٣ به) وإن كان السدس خيراً له فاعطه السدس، ثم اقسم ما بقي بين الإخوة والأخوات.

مثال ذلك: إذا ترك أما وجداً واخاً وأختاً لأب وأم، فهي من ستة: لـلأم السدس، وما بقي بين الجد والأخ والأخت على خسة، للجد سهمان، وللأخ سهمان، وللاخت سهم.

وإذا أردت أن تعلم هل المقاسمة خير له أو⁽¹⁾ السدس، فخذ ستة فـأخرج منها سهم الأم وهو السـدس، وبقـي خمسـة فاضـربها في حصـة الجـد وهـي سهمان فتكون عشرة، ثم اقسم العشرة على السهام، فإن أصـاب الجـد أكثـر من السهم⁽⁰⁾ فالمقاسمة خـير لـه، وإن أصـابه سـهماً⁽¹⁷⁾ فالمقاسمـة والسـدس

- (١) في (ج): ذوا سهم. وفي بقية النسخ: ذوي.
 - (٢) أي: للجد.
 - (٣) في (ث، س): فقاسم.
 - (٤) في (ث): من.
- (٥) في (ج): سهمين. وفي بقية النسخ: السهمين. ولعل الصواب ما أثبتناه لتستقيم القاعدة.
 - (٦) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: سهمان. ولعل الصواب ما أثبتناه لتستقيم القاعدة.

سواء، وإن أصابه أقل من سهم (١) فالسدس خير له.

وإذا ترك أماً وجداً وثلاثة إخوة واختين، فالمقاسمة والسدس سواء، تصح من اثني عشر: للأم السدس سهمان، وللجد السدس سهمان، ولكل أخ سهمان، ولكل أختر سهم.

وإن ترك زوجة وثلاثة إخوة وجداً، فالقسمة خير له من السدس، وأصلها من أربعة، وتصح من ستة عشر: للزوجة الربع أربعة، وللجـد ثلاثـة، ولكـل أخ ثلاثة.

وإن ترك زوجة وأربعة إخوة وجداً، فالسدس خيرً له من المقاسمة، تصح من ثمانية وأربعين: للزوجة الربع اثنا عشر، وللجد السـدس ثمانيـة، ولكـل أخ^(٢) سبعة.

وإن ترك زوجة وأخأ وأختأ وجداً، فالقسمة خير له من السدس، وتصح من عشرين: للزوجة الربع خسة، وما بقي بين الجد والأخ والأخت، للذكر مثل حظ الأنثيين: للجد ستة، وللاخ ستة، وللأخت ثلاثة.

فإن ترك زوجة وأخوين وثلاث أخوات وجداً، فالسدس والمقاسمة فيه سواء، وتصح من اثني عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللجد السدس سهمان، ولكل أخ سهمان، ولكل أخت سهم.

⁽١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: سهمين. ولعل الصواب ما أثبتناه لتستقيم القاصدة. ولأنسا لمو البنتاه لتستقيم القاصدة. ولأنسا لمو البنتاء لتستقيم المنسودة على أول همله الحاشية نفسها لأشكل علينا مقصده بدالسهام) ممل هي السنة سيكون نفسيب الجد القل من السدس لأن (١١٠ - ٢- ١٠ للم هذا على كلامه وإلا فهي أكثر من السدس بثلثي سدس. ولأن أواد الحسة فأن يكون هما قاعدة لأن الضرب × (٥) والقسمة على (٥) تأتي بما معه أصلا وهي (٢)، فلعلها تستقيم بما أثبتنا، والله أعلم.

⁽٢) في (ب): وللأخ سبعة.

وإن ترك زوجة وأماً واخاً وجداً، فتصح مـن أربعـة وعشـرين: للزوجـة الربع ستة، وللأم الثلث ثمانية، ويبقى عشرة بين الأخ والجد.

وإذا تركت زوجاً وأخاً وجداً، فهي من أربعة: للزوج النصف، ومــا بقــي بين الجد والأخ نصفين.

فإن تركت زوجاً واخاً واختاً وجداً، فتصح مـن عشـرة: للـزوج النصـف خسة، وما بقي بين الجد والأخ والاخت، للذكر مثل حظ الأنثيين.

فإن تركت زوجاً واخاً واختين وجداً، فالمقاسمة والسـدس سـواء، تصـح من اثني عشر: للزوج النصف ستة، وللجد سهمان، ولـلاخ سـهمان، ولكـل اختر سهم.

وإن تركت زوجاً وأماً وجداً وأخوين، فالسـدس خـير لــه مــن المقاسمــة، وتصح من اثني عشر: للزوج النصف ستة، وللأم الســدس ســهمان، وللجــد السـدس سهمان، ولكل أخ سهم.

وإذا ترك اختاً لأب وأم وأخاً واختاً لأب وجداً، فإنها تصبح من عشرة: للأخت لأب وأم النصف خمسة، وما بقي بين الجد والآخ والأخت لأب على خمسة: للجد سهمان، وللآخ سهمان، وللأخت لأب سهم.

وإن ترك اختاً لأب وأم وأخاً واختين لأب وجداً، فالسدس والمقاسمة سواء، تصح من اثني عشر: للآخت لأب وأم النصف ستة، وللجد سهمان، وللآخ سهمان، ولكل أختِ سهم.

فإن زاد الإخوة والأخوات في هذه المسألة على ما ذكرنا فُرِضَ للجد السدس، وجعل ما بقى بين الإخوة والأخوات، للذكر مثل حظ الأنثيين.

[٢٨٣٤] ميراث الأخوات مع الجد

وإذا ترك جداً واُختاً لأب وأم أو لأب: فللأخت النصف، وللجد ما بقي. فإن ترك اختاً لأب وأم واختاً لأب وجداً، فأصلها من ستة: للأخت لأب وأم النصف ثلاثة، وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين، وما بقى فللجد.

فإن ترك أختين لأب وأم وأختاً لأب وجداً: فللأختين الثلثان، وللجـد مـا بقي، ولا شيء للأخت لأب.

[٢٨٣٥] ميراث الزوجين والأخوات مع الجد

قال معمد: وإذا⁽⁾ ترك زوجة وأختاً وجـداً، فأصـلها مـن أربعـة: للزوجـة الربع، وللأخت النصف، وما بقى فللجد.

فإن ترك زوجة وأختين وجداً، فإنها تصح من اثني عشر: للزوجة الربع ثلاثة، وللأختين الثلثمان ثمانية، وللجد السدس سهمان، تعـول بنصـف سدسها.

وإذا تركت زوجاً واختاً وجداً، فأصلها من ستة، وتعول إلى سبعة: للزوج النصف ثلاثة، وللأخت النصف ثلاثة، وللجد السدس سهم.

وإذا تركت زوجاً وأختين وجداً، فهي من سنة: للـزوج النصـف ثلاثـة، وللأختين الثلثان أربعة، وللجد السدس سهم، تعول بثلثها.

⁽١) في (ج): وإن.

الجامع الكافي

[٢٨٣٦] ميراث الأم والأخوات مع الجد

وإذا ترك أماً وجداً: فللأم الثلث، وما بقى فللجد (١٠).

وإذا ترك أماً وجداً واختاً لأب وأم، فهي من سنة: لـلأم الثلث، وللجـد السدس، وللأخت النصف.

وإذا ترك أماً وجداً وأحتين، فهي من سنة: للأم السدس، وللجد السدس، وللأختين الثلثان.

[٢٨٣٧] ميراث الزوج، والأم، والأخوات مع الجد

قال معمد: وإذا تركت زوجاً وأماً وجداً وأخناً لأب وأم، فأصلها من ستة، وتعول إلى تسعة: للزوج النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، وللأخست النصف، ويقال لها: الأكدرية، وقد ذكر الخلاف فيها في (بـاب الخـلاف بـين الصحابة).

وإذا تركت زوجاً وأماً وجداً وأخاً لأب وأم، فهي من سنة: للـزوج النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، ولا شيء للأخ.

وإذا ترك زوجة وأماً وجداً واختاً لأب وأم واختاً لأب، فأصلها مـن اثـني عشر، وتعول إلى خمسة عشر: للزوجة الربع ثلاثـة، ولـلأم السـدس ســهمان،

 ⁽١) في النسخة (ج): وردت هكذا: وإذا ترك أماً وجداً وأختاً فللام الثلث، وللاخب النصف،
 وما بقى فللجد. والصواب ما اثبتناه من بقية النسخ.

كتاب الفرائض الكايل

وللجد السدس سهمان، وللأخت لأب وأم النصف ستة، وللأخت لأب السدس تكملة الثلثين.

[٢٨٣٨] ميراث البنات مع الجد

قىال: وإذا ترك بنتاً وأختاً وجداً، فأصلها من ستة: للبنـت النصـف ثلاثـة، وللجد السدس سهم، وللأخت ما بقي^(١) وهو سهمان.

كان علي -صلوات الله عليه- لا يزيد الجد مع الولد على السدس إلا أن لا يكون عصبة غيره فيعطيه ما أبقت السهام بعد فريضة الولد وفريضته.

فإن ترك ابنتين وأماً وجداً، فأصلها من ستة: للبنتين الثلثان، ولـلأم السدس، وللجد السدس.

فإن ترك ثلاث بنات وأخمأ واختاً وجـداً، فإنهـا تصــح مــن ثمانيـة عــُــر: للبنات الثلثان اثني عشر، وللجد السدس ثلاثة، وما بقي ــ وهو ثلاثة ــ للأخ، والأخت.

فإن ترك ابنتين وأماً وزوجة وجداً، فأصلها من أربعة وعشرين، وتعول إلى سبعة وعشرين: للبنتين الثلثان سنة عشر، ولـلأم السـدس أربعـة، وللزوجـة الثمن ثلاثة، وللجد السدس أربعة.

وإذا تركت المرأة بنتاً وزوجاً وجداً، فأصلها من اثني عشر: للبنت النصف ستة، وللزوج الربع ثلاثة، وللجد السدس سهمان، بقي سهم رد على الجد.

⁽١) لأن الأخوات مع البنات عصبة.

وإن تركت بتتين وأماً وزوجاً وجداً، فأصلها مـن اثـني عشـر، وتعــول إلى خمسة عشر: للبنتين الثلثــان ثمانيــة، وللــزوج الربــع ثلاثــة، وللجــد الســدس سهمان، وللأم السدس سهمان.

فإن ترك ثلاث بنات ابن، بعضهن أسفل من بعض، وأسفل منهن غـلام، وجداً، فإنها تصح من ثمانية عشر: للعليا من بنات الابن النصف، وللوسطى السدس تكملة الثلثين، وللجد السدس ثلاثة، وما بقي فللغـلام يـرد علـى السفلى، للغلام سهمان، وللسفلى سهم.

فإن كانت معهن زوجة _ والمسألة على حالها _ فإنها تصبح من اثنين وسبعين سهماً: للعليا النصف ستة وثلاثون سهماً، وللوسطى السدس تكملة الثلثين اثنا عشر، وللجد السدس اثنا عشر، وللمرأة الشمن تسعة، وما بقي فللغلام يرد على السفلى: للذكر سهمان، وللأنثى سهم.

[٢٨٣٩] [مسألة: الزوجة تركت زوجاً وجداً وجدة وأختاً.....]

وإذا تركت زوجاً وجدة وجداً واختاً لأب وام، فأصلها من سنة، وتعول إلى ثمانية: للزوج النصف ثلاثة، وللأخت النصف ثلاثة، وللجدة السدس سهم، وللجد السدس سهم.

 ⁽١) ما بين المحكوفين في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (ميراث الزوجات، والجدات، والأخوات مع
 الجدا. والصواب ما اثبتناه لأنه الذي يتناسب مع نص المسألة.

كتاب الفرائض

باب ميراث الجدات

قال معمد: كان علي -صلى الله عليه- وابن مسعود وزيد يورثون الجدات إذا كن مستويات في القرابة إلى الميت، السدس بينهن وإن كثرن (١)

قال علي -صلى الله عليه-: وإن كان بعضهن أقرب إلى المبت ورث القربى منهن، رُوي ذلك عن الشعبي عنه.

ورُوي عن زيد بن ثابت قولان:

أحدهما: مثل قمول علمي، وأنه ورث القربى مـن الجـدات، روى ذلـك الشعبي عنه.

والقول الآخر: أنه إن كانت التي من قبل الأم أقرب فهي أحق بالسدس، وإن كانت التي من قبل الأب أقرب أشرك بينهما في السدس، وكمان ابن مسعود يورث القربى والبعدى من جميع الجهات ما لم تكن إحداهن أم الأخرى فتسقط الأم وترث'' البنت.

⁽١) أخرج ابن أبي شية في مصنفه: ٧/ ٣٥٠ من فضيل قال: قال إبراهم: ترث الجدات السدس، فإن كانت واحدة أو التبتى أو ناسات إذا المبتى] إذا المبتى إذا كان يبني السدس، وإن كان بعضهن أقرب نسباً إن لم يكن بعضهن أمهات بعض. وحده الهنا في سنن البيهقي: ٢٩٩/١؛ كان يعلن مبد المبتى إذا المبتى وإن يكن سرواء فهو بينهن، وكان مبد أنه علمها بوراثان الغربي من الجدات السدس، وإن يكن سرواء فهو بينهن، وكان مبد أله يقول: لا يجب إلجذات إلا الأم، ويورثهن وإن كان يعضهن أقرب من بعض، إلا ان تكون إحداث أم الأخرى لمورث الإنم.

⁽٢) في (ب): وتورث.

وروي عنه _أيضاً _أنه قال: إذا كانت جدتان من قبل الأب "عتلفتان، فالسدس للقربى منهما؛ لأنهما من جهة واحدة، وأجمع الصحابة على: أن سهم الجدة السدس، ورووا ذلك عن النبي، وأجمعوا على: أن الجدة لا ترث مع الأم، وعلى أن الجدة تحجب أمها".

وروى محمد بإسناده: عن الشعبي عن علي نحو ذلك.

واختلفوا في ميراثها مع ابنها، فقال علمي وزيـد: لا تـرث مـع ابنهـا كمـا لا ترث مع ابنتها؛ روى ذلك الشعبى عنهما^(٢٢).

⁽١) في (ج): من قبل الأم.

 ⁽٢) أخرج الإسام زيد بن علي هي بسنده صن الإسام علي هي في (الجموع الفقهي والحديثي): ٢٤٢ برقم (٩٦٥) قال: لا ترث جدة مع أم، وللجدات السدس لا يزدن عليه، ولا ترث الجدة مع الأم شيئاً.

 ⁽٣) وفي (المجموع) ٢٤٧ برقم (٥٧١) قال أبو خالك الواسطي: حدثني زيد بن علي عن أبيه عـن
 جده عن علي عليهم السلام: أنه كان لا يؤرث الجادة مع ابنها ولا مع ابنتها شيئاً.

وقد توسع العلامة أحمد السياغي في تخريج حلما الأثر في كتاب (المذبهج المشير) السلمي طبع مؤخراً بتحقيقنا، وصدر عن مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، وقال معلماً على حلما الأثر ١/ ٤٣٤، ٤٣٥: (وقد اشتمل الحبر على مسالتين:

الأولى: قوله: ((أنه كان لا يورث الجدة مع ابنها)) يدل على صدم ثبوت ميراث الجدة أم الأب وإن علت من المروث ابن ابنها أو ابنة ابنها أو بنت ابنها أو معاً، بوجود ابنتها الملي أدلت به إلى المورث وإن نزل، وهذا من إسقاط العصبة للوي السهام، وحكم جدة الأب كذلك ساقطة بابنها الذي هو جد الميت من الميراث مع ابن ابن ابنها، أو من بنت ابن ابنها، لأنها أدلت بابنها إلى ابن ابنها.

وهذا حكم ما علا من الجدات ساقطة مع ابنها أو ابن ابنها وإن نزل مهما كمان من أصول المورث، وهو المراد بما قاله العصيفري في (المفتاح) وضيره من علماء الفرائض بقولم.: ويسقط الآب من فوقه من الجدة فاكثر من قبله، أي من جهة أبيه دون أمهات الأم، فملا لعدم إدلائهن إلى الميت به.

كتاب الفرائض

وقال عبد الله: ترث مع ابنها.

ثابتاً مجزوماً به.

قال معمد: وإذا ترك ثلاث جدات متحاذيات، فلهن السدس بينهن.

وإذا ترك جداً وثلاث جدات متحاذيات _ جدتي أبيه أم أبيه وأم أمه _ وجدة أمه أم أمها، فالسدس لجدة أمه _ أم أمها _ ولجدة أبيه _ أم أمه _ وسقطت جدة أبيه _ أم أبيه _ في قـول طلمي -صـلى الله عليه-؛ لأنـه كـان لا يورث الجدة مع ابنها، وما بقى فللجد.

قال ابن حزم: ولا خلاف في أن الأب لا يحجب أم الأم ولا أم أم الأم فصاعداً، وحكم الجد آب الآب حكم الآب يسقط من فوقه من الجدة فاكثر من قبله دون أمهات الأم، ودون زوجته وأمهاتها اللواتي يدلين بها، لعدم إدلائهن به إلى الميت، وكذلك ما علا من الأجداد لمن فوقه من الجدات من قبله من جهة آيه.

قاله الجمهور، وصرح به في (الوسيط) واختاره الفقهاء للمذهب، قال ابن حزم: وقد ذهب يعض التابعين: أن الجد أب الأب يحجب جدة الأب أم أسه، وهـذا قـول بـلا برهـان عـلـى صحت. انتهى.

قوله: ((مع ابنها)): المراد يه المجاشر للولادة، سواء كان أب الميت أم جده مع عدم الأب وإن علا، وكذا من في حكمه ابن ابنها وإن نزل. والوجه في ذلك أنها ادلت به إلى المورث، سواء قربت الدرج أم بصدت، وكمل من أدلى إلى الميت بواصلته أسقطته تلك الواسطة، كما قرره علماء هذا الفين، وصبار عندهم استقراء

الثانية: قوله: ((ولا مع ابتها)) يدل على عدم ثبرت ميرات أم الأم للسدس من المورث ابن يشها أو بنت يشها بوجود ابنتها التي أدلت بها إلى أولادها، سواء كان المترفى ذكراً أو أنشى، وكذلك حكم ما سفل من أولاد أولاد يشها، سواء كانت هذه الجدة للمشوفى، أو لأمه، أو لأم أمه.

والمراد بقوله: ((مع ابنتها)): التي هي أم المتوفى أو جدته المباشرة الولادة ابنتها أم المشوفى، وحكم هذه الواسطة حكم ما قبلها، ودلاً مفهوم الخبر على ثبوت ميراث الجدة مطلقاً سع عدم من أدلت به، سواء كانت من قبل الأب أو الأم، وأن شوط ميرائها عدم ذلك، وهو الملي دلاً عليه منطوق الأدلة الملكورة). فإن ترك أباه وثلاث جدات متحاذيات، فالسدس لجدة أمه وحدها، وسقطت الباقيتان (۱)

وكذلك إن ترك أباه وجدتي أبيه _ أم أبيه وأم أمه _ وجدة جدتـه أم أمـه، فالسدس لجدة جدته أم أمه وحدها، وما بقى فلأبيه.

والثلاث الجدات المتحاذيات اللاتي يرثن جميعاً: جدتاً أبيه أم أبيه وأم أمه، وجدة أمه أم أمها.

وأما الأربع جدات المتحاذيات: فهن جدتا جـده أم أبيـه وأم أمـه، وجـدة جدته أم أبيه، والرابعة جدة جدته أم أمه.

وأما الخمس الجدات المتحاذيات: فهن جدتا جد أبيه أم أبيه وأم أمه، وجدة جدة أبيه من قبل [الأم] أم أمها، وجدة جدة أبيه من قبل الأب أم أمها، هذه الأربع من قبل الأب، والخامسة من قبل الأم وهي: جدة جدة أمها، هذه الما.

وأما الست المتحاذيات: فهن جدتا جد جده أبي أبيه وأم أمه، وجدة جدة جدة أبي أبيه أم أمها من قبل أبي الجد، وجدة جدة جدة أبي أبيه من قبل أمه أم أمها، وجدة جدة جدته من قبل أبيه أم أمها، هؤلاء خمس جدات

⁽١) في (ج): الباقيات.

⁽٢) في (ج): جدتا أمه أم أبيه.

⁽٣) ما بين المعكوفين زيادة من لدينا لاستقامة المعنى.

⁽٤) في (ث، س): اينه.

كتاب الفرائض

من قبل الأب، والسادسة من قبل الأم، وهي: جدة جدة جدته من قبل أمه أم أمها.

وأما السبع المتحاذيات: فواحدة منهن من قبل الأم _ وهي جدة جدة جدة أمه أمه أمها _ والباقيات من قبل الأب، وهن ("): جدتا جد جد " أبيه أم أبيه وأم أمه، وجدة جدة أبيه أم أمه من قبل أمها، وجدة جدة جدة أبيه أم أمه من قبل أمها، فهؤلاء سبع جدات مستويات في القرابة.

وكل ما أتاك فعد فيه إلى هذا الأصل، فلن تخطئ _ إن شاء الله تعالى _ .

[۲۸٤٠] ميراث الجدة من وجمين

قال معمد: اختلف في ميراث الجدة من وجهين، مشل: أن تكون أم أم أب وهي أم أم أم، فكان بعضهم يضرب لها مع الجدات بنصيب جدتين؛ لأنها بمنزلة جدتين.

وقال قوم: يضرب لها بنصيب جدة واحدة.

وتفسير ذلك: امرأة زوجت ابن ابنها ابنة ابنتها، فولد لها غلام فهي جدته أم أم أبيه "، وهي أم أمه، فتزوج هذا الغلام امرأة لها جدة بحداً جدته هذه، فولدت له غلاماً ثم مات الغلام المولود، فالسدس بين الجدتين على ثلاثة: للتي من قبل أبيه سهمان، وللتي من قبل أمه سهم في القول الأول.

⁽١) في (ب): وهي. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

⁽٢) في (ج): جدتا جد أبيه... إلخ.

⁽٣) هكذاً في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الأصح: أم أبي أبيه.

وفي القول الآخر: السدس بينهما نصفين.

واحتج من ورث الجدة من وجهين بمواريث المجوس فقالوا: إذا كمان المجوس يرثون من وجهين بنكاح لا يحل في الإسلام، فأهمل الإسلام أولى أن يرثوا (١٠ من وجهين بالنكاح الذي لا خلاف أنه حلال.

⁽١) في (ب): يرثون.

كتاب الفرائض

بابالمناسخة

قال معمد: المناسخة: أن يموت الميت ويترك ورثة، فلا يقتسمون ميراثه حتى يموت أحد ورثته ويترك ورثة. وأصل معرفة حساب ذلك: أن تصحح (() فريضة الميت الأولى، ثم تصحح فريضة الميت الثاني _ يعني شم تقسم سهام الميت الثاني من المسألة الأولى على سهام فريضته _ فإن انقسمت فقد صحت الفريضتان عا صحت منه الفريضة الأولى، واستُغني عن الضرب، وإن لم تنقسم ولكن وافقتها بجزء ما، فاضرب جزء سهام فريضته فيما صحت منه فريضة الميت الأولى، يعني: فما اجتمع فمنه تصح الفريضتان. وإن لم توافقها بجزء ما مؤريضته فيما صحت منه فريضة الميت الأولى، فما اجتمع فمنه تصح الفريضة الميت الأولى، فما اجتمع فمنه تصح الفريضة الميت الأولى، فما اجتمع فمنه تصح الفريضة الميت الأولى، فما

قال الحسني: هذا معنى قول معمد، وكذلك إن لم يقتسموا ميراثه حتى مات وارث ثالث وترك ورثة، فصحح فريضته، ثم اقسم ما أصابه على سلهام فريضته، فإن انقسمت فقد صحت الثلاث فرائض بما صحت منه الفريضتان، وإن لم تنقسم ولكن وافقتها بجزء ما فاضرب ذلك الجنزء فيما صحت منه الفريضتان، وإن لم يوافقها فاضرب جميع سلهام فريضته فيما صحت منه الفريضتان،

(١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: تصح. ولعل الصواب ما أثبتناه.

الجامع الكافي كتاب الفرالض

قال محمد: إذا مات رجل وترك أباه وابنه، فلم يقسم (١) المراث حتى مات الابن وترك ابنه وابنته وجده أبا أبيه، فوجه ذلك: أن تصحح الفريضة الأولى وهي من ستة أسهم: للأب السدس، وللابن ما بقي وهو خمسة. فلما مات الابن وفي يده خمسة أسهم وترك ابناً وابنة وجداً، كانت فريضتهم مـن ثمانيـة عشر سهماً: للجد السدس ثلاثة أسهم، وللابن والبنت ما بقى وهـو خسـة عشر: للابن عشرة ، وللبنت خسة مما في يد الميت الثاني وهو خسة، لا تنقسم على سهام فريضته ولا توافقها بجزء، فاضرب سهام فريضته وهي ثمانية عشر فيما صحت منه فريضة الميت الأول [وهي ستة]، فتكون مائة وثمانيـة، فتبدأ بقسمة فريضة الأول: فلأبيه السدس ثمانية عشر، ولابنه مـا بقـي وهــو تسعون سهماً، ثم تقسم التسعين بين ورثة الميت الثاني: فللجد السدس خسة عشر سهماً، ولابنه وابنته ما بقي، للابن خمسون، وللبنت خمسة وعشرون، فصار في يد الجد ثلاثة وثلاثون سهماً، ثمانية عشر بميراث عن ابنه وخسة عشر بميراثه عن ابن ابنه، وصار في يد ابن الابن وابنة الابن بميراثهما عن أبيهما خمسة وسبعون سهماً، للابن خسون وللبنت خمسة وعشرون.

وكذلك إذا لم يقتسموا الميراث حتى مات ابن الابن، أو بنت الابن، وتمرك الميت منهما ورثة، فصحح فريضة الميت منهما، ثم افعل فيهما كما فعلت في فريضة الميت الثاني.

وكل ما أتاك من هذا الباب فاحسبه على هذا المثال ـ إن شاء الله تعالى ــ.

⁽١) في (ب، ث، س): (ينقسم). والصواب ما أثبتناه من (ج).

كتاب الفرائض

باب ذوي الأرحام

قال الحسني: ذكر معمد: أن ذوي الأرحام اللين لا يرثون مع العصبة، ولا مم ذوي السهام (1) عشرة أصناف، وهم:

[١] ولد البنات. [٢] وولد الأخوات.

[٣] وبنات الإخوة. [٤] وبنات الأعمام.

[٥] والأخوال. [٦] والخالات.

[٧] والأعمام من الأم. [٨] والعمات.

[٩] والجد أبو الأم. [١٠] وولد الإخوة من الأم.

ومن أدلى بواحدٍ منهم فهو بمنزلته.

فكان أحمد بن عيسى يورثهم بالقرابة، وكان محمد يورثهم على التنزيل.

قال أحمد . فيما حدثنا علي عن ابن هارون عن سعدان عن محمد عنه، وهو قول معمد . في خالة وعمة . : للخالة الثلث، وللعمة الثلثان، وقبالا . في ابنة أخ وعمة ..: المال لابنة الأخ.

قال معمد: فذكرت لأحمد قول زيد بن ثابت وما كمان يجمل في بيست الممال، فقال: ليس بيننا وبين بيت المال عمل.

قال محمد: وسألته عن بنت بنت وبنت أخ؛ فرأى أن المال لابنة البنت.

(١) تكررت لفظة: (من ذوي الأرحام) بعد قوله: (ولا مع ذوي السهام)، فاكتفينا بذكرها فيما سبق.

قال الحسني: وهذا القول من أحمد يدل على: أن مذهب في ذوي الأرحام مذهب أبي حنيفة وصاحبيه، وهو: أن ذوي الأرحام يرشون بالقرابة على ترتيب العصبات، يجعلون ولد الميت من ذوي أرحامه أحق من سائر ذوي الأرحام، ثم ولد (1) إلى الميت، ثم ولد جده، ثم ولد أبي الجد.

وكان معمد بن منصور يجعل ولد البنات بمنزلة البنات، وولد الأخوات بمنزلة الأعوات، وبنات الإخواة بمنزلة الأعمام بمنزلة الأعمام والأعمام لأم، والعمات بمنزلة العم.

قال معمد في قول علي -صلى الله عليه-: والأخوال والخالات بمنزلة الأم. وروى معمد بإسناد: عن الشعبي عن جنادة بن سعد " قال: شهدت علياً _ صلى الله عليه _ أتي في عمة وخالة فجعل الخالة بمنزلة الأم، وجعمل العمة بمنزلة العمد .

وقال معمد _ في ثلاث خالات متفرقات: نصيب الأم بينهن على خسة: للخالة للأب والأم ثلاثة، وللخالة للأب سهم، وللخالة للأم سهم.

وقال ـ في ثلاث عمات متفرقات ـ: المـال للعمـة لـلأب والأم وحـدها في قول علي؛ لأنهن في قوله بمنزلة ثلاثة أعمام متفرقين.

⁽١) في (ج): وولد أبي الميت.

⁽٢) في (ج): ثم ولد أبي أبي الجد.

 ⁽٣) مُكلاً في جُمِيع المخطّوطات المتوفرة لـدينا. ولعلـه: جنـادة بـن الأشـعث كمـا هـر في لسـان المـزان:٢/ ١٢٩.

 ⁽٤) وروى الشعبي نحو ذلك عن عمر وعبد الله ومسروق. انظر: ستن الدارمي: ٢/ ٢٣٤، ١٨٣٧م، ١٨٣٠ سنن سعيد بن منصور: ١/ ١٨٦، مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٢٨٣/، مصنف ابعن أبعي شعبية: ٣٣٦/٧

وقال ـ في ثلاث بنات أخوات متفرقات ــ: المال بينهن على خمسة في قـول علي؛ لأنهن بمنزلة ثلاث أخوات متفرقـات، لابنـة الأخـت لأب وأم ثلاثـة، ولابنة الأخت لأب سهم، ولابنة الأخت لأم سهم.

وقال _ في ثلاث بنات إخوة متفرقين _ : لإبنة الأخ لأم السدس، ومـا بقــي فلابنة الأخ لأب وأم، وسـقطت ابنـة الأخ لأب؛ لأنهــن بمنزلـة ثلاثـة إخــوة متفرقين.

فإن ترك بنت أخ وبنت أخت؛ فلبنت الأخ الثلثان، ولبنت الأخت الثلث. وفيهما''' قول آخر: أن المال بينهما نصفان.

فإن ترك خالاً وخالة؛ فللخال الثلثان، وللخالة الثلث.

فإن ترك خالة وحمة؛ فللخالة الثلث، وللعمة الثلثان. وكـذلك إن تـركـ خالاً وعماً لأم، فللخال الثلث، وللعم لأم الثلثان.

وروى محمد عن الشعبي عن علي -صلى الله عليه- مثل ذلك.

فإن ترك بنت حم وبنت عمة، فالمال لبنت العسم، كأنه ترك عساً وعمة. وكذلك إن ترك بنت عم لأب وبنت عم لأم، فالمسال لبنت العسم لأب. فإن ترك بنت ابن عم لأب وأم وبنت عسم لأب، فالمسال لبنت العسم لأب؛ لأنهسا أقرب في التنزيل.

فإن تـرك خالتـه وبنـت عمتـه، فالمـال للخالـة؛ لأنهـا أقـرب تنـزيلاً مـن بنت العمة.

⁽١) في (ج، س): وفيها.

فإن ترك بنت بنته وبنت عمته، فالمال لبنت البنت؛ لأنك إذا نزلتها فكأنـه ترك بنتاً وعمة، ولا ترث العمة مع البنت.

فإن ترك ولد خال وولد خالة، فلولد الحال الثلثان ولولـد الحالـة الثلـث؛ لأنهم بمنزلة الحال والحالة.

فإن ترك ابن خال وبنت خال آخر، فالمال بينهما نصفان.

فإن ترك ابن أخمت لأب وأم وعمة لأب وأم، فلابين الأخمت النصف، والباقي للعمة، كأنه ترك أختاً وعماً.

فإن ترك بنت أخ لأم وعمة، فهي مـن سـتة: لبنت الأخ لأم السـدس، والباقي للعمة بمنزلة أخت لأم (') وعم.

فإن ترك بنت عمته ^(١) لأبيه وابن عمه أخي أبيه لأمه، فالمـال بينهمــا علـى أربعة: لبنت العمة ثلاثة أرباع، ولابن العم الربع.

فإن ترك خالة وثبلاث بنات أخبر: فللخالة الثلث، ولبنات الأخب النصف، والباقي رد عليهن وعلى الخالة، ولا يحجبن الخالة عن الثلث؛ لأنهن " بمنزلة أمهن.

وإن ترك بنت أخت لأب وأم وثلاث بنات أخ لأب وبنت أخ آخر لأب، فالفريضة من اثني عشر: لابنة الأخت لأب وأم النصف سنة نصيب أمها، ولابنة الأخ الواحدة ثلاثة نصيب أبيها، ولبنات الأخ ثلاثة نصيب أبيهن.

⁽١) في (ب، س، ج): (بمنزلة أُخت لأم). وفي (ث): (أخت الأم). ولعل صوابه: أخ لأم. (٢) في (س): همه.

⁽٣) لُعله: لَأَنها.

كتاب الفرائض

وإن تبرك بنت بنت (1) وابين بنت، فإن كانت أمهما واحدة فالمال بينهما على ثلاثة، للذكر مثل حظ الأنشين، وإن كانت أمهما اثنتين فالمال بينهما نصفين.

وإن ترك بنت بنت، وابن بنت أخرى، وخالة، وعمة، فـإذا أنـزلتهم كـانوا بمنزلة ابنتين وأم وعم: فللبنتين الثلثان، وللأم السدس، والباقي للعم.

فإن ترك بنت بنت وبنت بنت ابن (" وبنت أخ لأب، فلبنت البنت النفت النفت النفت، ولبنت بنت الابن السدس تكملة الثاثين، وما يقي فلبنت الأخ.

قال معمد: كان أصحاب التنزيل ينزلون كـل واحد أمن ذوي الأرحام بمنزلة من يدلي بقرابته فيقولون أك في بنت بنت وبنت أخت ـ: لبنت البنت النسف، والباقي لبنت الأحت، نزلوا كل واحدة بمنزلة أمها، وقال مَن وَرُثُ بالقرابة: المال لبنت البنت دون بنت الأخت؛ لأنها أقرب إلى الميت من بنت الأخت؛

قال معمد: وأحسن القولين وأثبته عندنا: قول من جعل ذوي الأرحام بمنزلة من يدلون به من العصبة أو ذوي السهام، وحكم الله أحق أن يوتم به ويجتلى عليه، وكيف يُنكر أن ترث بنت الأخ مع بنت البنت، وقد يرث ابن الأخ دون ابن البنت، وكيف يجوز لأحد أن يقول: الميراث للأقرب فالأقرب، وهو يعلم أن ابن العم وإن سفل أحق بالميراث من ولد البنت؟

⁽١) في (ب، ث، س): بنت بنته.

 ⁽٢) في (ب، ج): (وَينت بنت [بنت] ابن). وفي (ث): (بنت بنت [بنز] وينت بنت [بنت]).
 والصواب ما اثبتناه من (س). يؤكده تنزيل المسألة.

⁽٣) ما أثبتناه من (ج)، وفي بقية النسخ: واحدة.

⁽٤) في (ج): فيقول

فهذا دليل على صحة الأصل الذي رويناه عن علي -صلى الله عليه- أنه جعل العم من الأم بمنزلة العم، والخال بمنزلة الأم، فورَّث كلُّ واحد منهما بقرابته التي يدلي بها إلى الميت (١٠) والفرائض لم تقع على الأقرب فالأقرب بأرحامهم التي (١٠) يدلون بها؛ لأن في القرآن والسنة المجمع عليها: أن بنت الصلب ترث معها مثل ميراثها الأخت لأب، أو من هو أبعد من الأخت من العصبة، وأن ابن العم وإن بعدت قرابته أحق بالمال من ابن بنت الصلب وإن الميت قد ولده وخرج من صليه.

وروي عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ ((أنه أعطى البنت النصف، وابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وجعل ما بقي للأخت)(⁽⁷⁾. وقد علم أن بنت الابن أقرب رحماً من الأخت، وقد ورثت أكثر من ميراثها، [فهذا مما يدل على أن المواريث لم تقع على الأقرب فالأقرب من ذوي الأرحام]⁽¹⁾، ومما يوضح ذلك ويؤكده ما ذكرنا من فوائض الكتاب والسنة التي يستدل بها على حديث على حسلى الله عليه- في العم والحال.

(١) أخرج الإسام زيد بن علي هيء بسنده صن الإسام علي هيء في (المجمدوع): ٢٤٨٠ برقم(٧٥٥) أنه كان يجعل الحالة بمنزلة الأم، والعمة بمنزلة العم، وينت الأخ بمنزلة الأخ، ونت الأخت بمنزلة الاخت.

⁽٢) في (ب): اللين.

⁽٣) انظر: سنن الترمذي: ٤/ ٣٦٢، سنن ابن ماجه: ٢/ ٤٧٩، مسند أحمد: ٢/ ٥٧، وغيرها.

⁽٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

فرائض ذوي الأرحام مع الزوج والزوجة

قال معمد: وإذا تركت المرأة زوجاً وبنت بنت وبنت أخت، فهي من ســـة: للزوج النصف ثلاثة، ولبنت البنت سهمان، ولبنت الأخت سهم.

وأصل ذلك: أن ينزل كل واحدٍ منهما (** بمنزلة من يدلي به، ويججب الزوج في التقدير، فتصير المسألة كانها زوج وبنت وأخت، فتكون من أربعة: للزوج الربع سهم، وللبنت النصف سهمان، والباقي للأخت وهو سهم، ثم يرجع فيعطي الزوج النصف، ولا تحجه بنت البنت؛ لأن له فريضة وليست لما (**) فريضة. ثم يقسم النصف الباقي بين بنت البنت وبنت الأخت على ثلاثة أسهم: لبنت البنت سهمان، ولبنت الأخت سهم.

وإن أن توك زوجة وينت بنت وينت أخمت، فهي من ثمانية وعشرين: للزوجة الربع سبعة، وما يقي بين بنت البنت وبنت الأخت على سبعة: لبنت البنت أربعة أسباعه، ولبنت الأخت ثلاثة أسباعه.

وأصل ذلك: أن تحجب الزوجة في التقدير فيكون أصلها من ثمانية: للزوجة الثمن سهم، ولبنت البنت النصف أربعة، والباقي لبنت (1) الأحت

⁽١) في (ب): منها. والصواب ما أثبتناه من (ث، ج، س).

⁽٢) في (ج): وليست له، وهو غلط.

⁽٣) في (ج): فإن.

⁽٤) في (ج): والباقي للأخت.

الجامع الكافي كتاب الفرائص

وهو ثلاثة، ثم ترجع فتعطى الزوجة الربع، ثم تقسم الثلاثة الأرباع بين بنت البنت وبنت الآخت على سبعة، فاضرب سبعة في أربعة أصل الفريضة فتكون ثمانية وعشرين: للزوجة الربع سبعة، ولبنت البنت اثنا عشر، ولبنت الآخت تسعة. وكإر ما أتاك فاحسبه على هذا المثال.

فإن ترك زوجة وبنت بنت وبنت بنت أخرى وخالة وعمة، فإذا نزلتهم جعلت ولد البنات بمنزلة البنات، والخالة بمنزلة الأم، والعمة بمنزلة العم، في قول علي -صلى الله عليه-، فالفريضة إذا نزلتهم من أربعة وعشرين: للزوجة الثمن ثلاثة، وللبتين الثلثان ستة عشر، وللأم السدس أربعة، وللعم ما بقي وهو سهم؛ فاعزل ثمن الزوجة من الأربعة والعشرين فيبقى أحد وعشرون، فزد عليها مثل ثلثها (() حتى يكون ذلك الثلث الذي تزيده ربع المرأة، فصارت ثمانية وعشرين: للزوجة الربع سبعة، وبقي أحد وعشرون سهماً على سهامهم: لولد البنتين ستة عشر، لكل واحدٍ منهم ثمانية، وللخالة أربعة، وللعمة سهم.

فإن ترك زوجة وبنت بنت وخالة، فالفريضة من ستة عشر: للزوجة الربــع اربعة، ولبنت البنت تسعة، وللخالة ثلاثة.

فإن ترك زوجة وخالة وثـلاث بنـات أخـت، فإنهـا تصـح مـن عشـرين: للزوجة الربم خمـة، وللخالة ستة، ولبنات الأخت تسعة.

فإن ترك زوجة وبنت بنت وبنت بنت ابن وبنت أخ لأب، فأصلها

⁽١) أي: ثلث واحد وعشرين وهو سبعة.

من أربعة وعشرين: للزوجة الربع سنة، ويقسم ما بقي على أحد وعشرين سهماً: لبنت البنت اثنا عشر سهماً، ولبنت بنت الابن أربعة أسهم، ولبنت الأخ خسة (1) فتصير من ثمانية وعشرين (1).

(١) في (ج): ستة.

⁽٢) لعله: سبعة وعشرين.

الجامع الكافي كتاب الفرالض

باب ميراث ولد الملاعنة والزنا واللقيط

قال معمد: كان علي -صلى الله عليه- يجعل عصبة ولمد الملاعنة عصبة أمه، يرثونه ويعقلون عنه ما لم يكن له وارث ذو سهم من ذوي أرحامه، بنت أو إخوة لأم أو غيرهم، أعطى كل ذي سهم سهمه، ورد ما يقي عليهم جميعاً بقدر سهامهم، الأم وغيرها، إلا على الزوج والزوجة فلا يرد عليهما شيء.

وروى معمد بإسناده: عن الشعبي عن علي -صلى الله عليــه- نحــو ذلـك```؟ ففي قول علي -صلى الله عليه- أنه كان لا يجعل عصبة ولد الملاعنة أمه.

قال معمد: وكان ابن مسعود يجعل عصبة ولد الملاعنة أمه فيرد ما بقي مــن فروض ذوي السهام عليها وحدها.

وكان زيد بن ثابت يعطي كل ذي سهم سهمه، ويجعل الباقي لبيت المال. وقال معمد في (كتاب القضاء): ابن الملاعنة ترثه أمه وعصبتها ويرثهم. وبلغنا عن النبي، أنه قضى بابن الملاعنة لأمه (")، هي بمنزلة أبيه وأمه.

⁽١) مصنف عبد الرزاق: ٧/ ١٢٤، ١٢٥.

 ⁽٢) مصنف عبد الرزاق: ٧/ ١٧٤، وأخرج الدارمي في سننه: ٢/ ٨٦٤ عن العلاه بمن الحارث:
 حلائي عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: أن النبي قضى بميرات ابمن الملاعنة ألاصه
 كله، لما لقيت فيه من العناه.

مسائل على قول على . صلى الله عليه .

قال معمد: إذا مات ابن الملاعنة وتبرك أماً وأختاً لأم: فلأمه الثلث، وللأخت السدس، وما بقي رد عليهما على ثلاثة: للأم ثلثاه، وللأخت ثلثه، هذا في قول على -صلى الله عليه-.

وفي قول (١٦ ابن مسعود: يرد الباقي على الأم وحدها.

فإن توك أماً واختين لأم: فلملام السدس، وللأختين الثلث، وما بقي رد عليهن "" على ثلاثة: للام ثلث، وللأختين ثلثاء؛ في قول علي -صلى الله عليه-.

وفي قول ابن مسعود: يرد الباقي على الأم.

فإن ترك بنتاً وأماً وأخاً لأم: فللبنت النصف، وللأم السدس، وما بقـي رد عليهما على أربعة: للبنت ثلاثة أرباعه، وللأم ربعه، وسقط الأخ لأم.

فإن ترك جدة أم أم وأخاً: فللجدة السدس، وللأخ السدس، وما بقي رد عليهما.

فإن تـرك أخـاً وبنتـاً ": فللبنـت النصف، والبـاقي رد عليهـا " في قـول علي ﷺ؛ لأن ذا السهم أحق ممن لا سهم له، ولا يرث الأخ لأم مع البنت.

فإن ترك أخاً وجده أبا أمه: فللأخ السدس، وما بقي رد عليـه ولا شـيء

⁽١) في (ب، ج): وقال ابن مسعود.

 ⁽٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: عليهم. والصواب ما اثبتناه.
 (٣) في (ث): بتنا واخاً.

⁽٤) في (ج): عليهما.

للجد؛ لأنه من ذوي الأرحام.

فإن ترك ابن أخيه وجده، فالمال لابن الأخ؛ لأنه عصبة أمه، هو ابن ابنها.

فإن ترك جده أبا أمه وجدته أم أمه: فللجدة السدس، والباقي رد عليها في قول على -صلى الله عليه.

وإن ترك ابن أخيه وابن أخته: فالمال لابـن أخيـه؛ لأنـه عصـبة أمـه، هــو ابن ابنها.

وابن الملاعنة لا يبرث جده أبا أمه ولا جدته أم أمه؛ إن كمان للجدة أو الجد ذو سهم أو عصبة؛ لأنه ابـن ابنتهـا، وكـذلك لا يبـرث ابـن الملاعنـة ابن أخيه مع ذوي سهم أو عصبة؛ لأنه عم الأم.

وإذا تزوج ابن الملاعنة بنت ملاعنة فولدت له ابناً ثم ماتا فورثهما الابهن، ثم مات الابن وتىرك جدتيه: جدته مـن أبيـه وجدته مـن أمـه؛ فللجـدتين السدس، وما بقي رد عليهما في قول على -صلى الله عليه-.

فإن ترك جدته أم أمه وابن عمه: فللجدة السدس، وما بقي رد عليها. هذا كله قول على -صلى الله عليه-.

[٢٨٤١] مَسَأَلَة: [ورث اللقيط إذا عُرِفَت أمه ولم يُعْرَف أبوه]

قال معمد: واللقيط إذا عرفت أمه ولم يعرف أبوه، ورث كما يرث ابن الملاعنة، تكون عصبته أمه إذا لم يكن له وارث ذو سهم من ذوي أرحامه، وهم يرثونه ويعقلون عنه على ما وصفنا في قول علي -صلى الله عليه-.

كتاب الفرائض

وبلغنا عن النبي، أنه قال: «من زنى بامرأة حرةٍ أو مملوكة فولده لا يرث (١) ولا يورث (١) .

وووى معمد بإسناده: عن زيد بن وهب عن علي -صلى الله عليه- أنه لما رجم المرأة أرسل إلى أهلها فقال: هما ابنكم ترثونه ولا يسرثكم، وإن جنى جناية فعليكم "".

وعن حاتم عن جعفر عن أبيه -عليهما السلام- عن علي -صلى الله عليه- قال: المنبوذ حر، فإن شاء أن يوالي اللذي التقطه والاه، وإن شاء أن يوالى غيره والاه^(۲۲).

(۱) سنن الترمذي: ٤/ ٣٧٢، مصنف عبد الرزاق: ٧/ ٥٠٤، عن عمرو بن شعيب، مع اختلاف

يسير في اللفظ.

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٤٤٣، ٧/ ٣٧٤.

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٩٨.

الجامع الكافي كتاب الفرائض

باب في الجارية تكون بين رجلين فتجيء بولد فيدعيانه جميعاً

قال معمد: وإذا كانت الأمة بين رجلين فجاءت بولد فادعياه جميعاً، فهو للأول منهما، ويضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علقت منه ونصف عقرها ونصف قيمة الولد، على قول علي وزيد بين علي (" عليهم السلام _ والشعبي وابن أبي ليلى وحسن بن صالح (")

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يضمن نصف قيمة الولــد؛ لأنــه وقــع في الرحم وهو حر؛ لأنه يملك بعض الأم ولا قيمة لحر.

ولو ادعياه جميعاً معاً لزمهما الولد، وكان " ابتهما يرثهما ويرثانه، ويسرث كل واحد منهما بمثرلة الابن الكامل. وإن مات أحدهما فالشاني (¹³ منهما وارثه وهو للباقي منهما. وكذلك روي عن علي -صلى الله عليه- والعقر قصاص، والأمة أم ولد لهما، ولا يطأها واحد منهما.

 ⁽١) أخرج الإسام زيد بن علي ١٤٥ بسنده صن الإسام علي ١٤٥ في (المجموع الفقهي والحديثي): ٢٠١ برقم (٤٠٥): في جارية بين رجلين وطناها جيماً فولندت ابناً، قال: هو ابنهما جيماً يرثهما ويرثانه وهو للباتي منهما. وقد تقدم.

 ⁽٢) وعن طاووس في مصنف ابن أبي شبية: ١٩/٦، في الجارية تكون بين الرجلين فيطاها
 أحدهما، قال: عليه العقم بالحصة.

⁽٣) في (ب، ث، ج): وإن كان. وما أثبتناه من (س).

⁽٤) في (ج، س): فالباقي.

كتاب الفرائض الكافي

وإذا مات (واحمد منهما) (أ عتقت، وَسَعَتْ للباقي في نصف قيمتها أم ولد، فإن مات أحد أبويه وترك أولاداً غيره، فإنه يسرث مع أولاده بمنزلة ابن كامل، فإن مات أبوه الآخر ورثه - أيضاً - بمنزلة ابن كامل.

فإن مات الابن وترك أبويه حيين وأمه وزوجته: فإن للزوجة الربع، وللأم ثلث ما بقى، وما بقى بين أبويه نصفين.

فإن مات أحد الأبوين ثم مات الابن وتـرك أمـه وأبـاه البـاقي وزوجتـه وأخويه من أبيه الميت: فللزوجة الربع، وللأم السدس، وما بقي للأب الحـي، ولا يرث إخوة ولا أخوات مع الأب.

ولو ترك الابن أمه وعمه _ أخما أحد أبويه لأب وأم _ وعمه _ أخما أبيه الآخر لأب _: فلأمه الثلث، وما بقي فللعم أخي الأب لأب وأم، ولا شيء للعم الآخر.

[٢٨٤٢] مسألة: [في الثلاثة من الرجال يدعون ولداً]

وإذا ادعى ثلاثة رجال ولداً، فقد اختلف في ذلك:

قال بعضهم: لا يلحق نسب الولد بأكثر من اثنين؛ لأن الخبر إنما جاء عـن علي -صلى الله عليه- في اثنين فلسنا نتعدى ذلك (٢٠ إلى غيره.

وقــال قــوم: يلحــق بالثلاثــة، ولا فــرق بــين الاثــنين والثلاثــة وأكشـر من ذلك.

⁽١) في (س): أحدهما.

⁽٢) في (ب، ج): في ذلك. وما أثبتناه من (ث، س).

[٢٨٤٣] مسألة: [في الجارية تكون بين رجلين أهدهما مسلم والآخر ذمي فجاءت بولد فادعياه معا]

وإذا كانت جارية بين رجلين أحدهما مسلم والآخر ذمي فجاءت بولمد فادعياه جميعاً معاً، فالولد للمسلم منهما؛ لأنهما قد استويا في المدعوى، وزاد المسلم في دعواه إسلام الولد؛ لأن الولد لو كان بينهما فأسلم أحدهما تبعه الولد، وكان مسلماً بإسلام أبيه إن كان صغيراً.

وكذلك لو كانت الأمة بين حر ومكاتب فجاءت بولمد فادعياه، فالولمد للحر؛ لأنه يعتق بدعوة (١) الحر، ولا يعتق بدعوة (١) المكاتب.

وكذلك إن كانت بين مرتد وذمي فجاءت بولـد، فهـو ابـن المرتـد؛ لأن أحكامه وأحكام ولده أحكام المسلمين، إلا أن تكـون الجاريـة علقـت بالولـد بعد الردة.

⁽١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: بدعوى.

⁽٢) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: بدعوى.

كتاب الضرائض الجامع الكافح

باب ميراث المجوس

قال معمد: روى يحيى بن الجزار والشعبي عن علي –صلى الله عليه–: أنــه كان يورَّث المجوس من الوجهين جميعاً ('').

وروي عن ابن مسعود مثل ذلك (٢).

وأجمعوا على أن لا يورث المجوس بالزوجية التي لا تحل في الإسلام.

وتفسير ذلك: إذا تزوج بجوسي أمه فأولدها ابنة ثم مات المجوسي: فلأمه السدس، ولبنته النصف، وما بقي رد عليهما على أربعة: للأم ربعه، وللبنت ثلاثة أرباعه، ولا ترث البنت بأنها أخت؛ لأنها أخت لأم، ولا ترث مع الولد، ولا ترث الأم بالزوجية؛ لأنه نكاح لا يجل في الإسلام، فإن ماتت الأم بعده وخلفت ابنتها _ وهي بنت ابنها _ وأخاها: فللبنت النصف، ولها السدس أيضاً تكملة الثلثين، وما بقي فللاخ.

[٢٨٤٤] مسألة: [إذا تزوج مجوسي ابنته فأولدها بنتا ثم مات، ثم ماتت ابنته الصغرى بعده]

إذا تزوج مجوسي ابنته فأولدها بنتاً ثم مات، ثم مانت ابنته الصغرى بعده، فإن المجوسي لما مات كان لابنتيه الثلثان، وما بقي رد عليهمـــا إذا لم يكــن لــه

 ⁽١) أخرج الإمام زيد بن علي في بسنده عن الإمام على في في (الجموع)٤٤٧ برقم (٧٥٥):
 أنه كان يؤرث المجوس بالقرابة من وجهين، ولا يورثهم بنكاح لا يحمل في الإسلام وهو في سنن البيهقي: ٩٩٤٩.

⁽٢) وروّي نحو ذَّلك أيضاً عن إبراهيم في سنن البيهقي: ٩/ ٣٥٠.

الجامع الكافي كتاب الفرائض

عصبة، فلما ماتت الصغرى وخلفت أمها _ وهمي أختها لأبيها _ كمان لهما الثلث بأنها أم، ولها النصف بأنها أخت لأب.

وإن كانت الكبرى هي التي ماتت وخلفت الصغرى، فإنهـا ابنتهـا ــ وهـي أختها لأبيها ــ فلها النصف بأنها بنت، ولها ما بقي؛ لأنهــا أخــت لأب، فهـي بنتها وهي عصبتها.

[٢٨٤٥] مسألة: [إذا تزوج المجوسي ابنته فأولدها ابنتين واحدة بعد الأخرى ثم مات]

وإذا تزوج المجوسي ابنته فأولدها ابنين واحدة بعد الأخرى ثم مات، ثم مات المت المضوى من الابنين، فإن المجوسي لما مات كان لبناته الثلثان، وما بقي رد عليهن إن لم يكن له عصبة، فلما ماتت الصغرى وخلفت أختها لأبيها وأمها كان لها النصف، ولأختها لأبيها وهي أمها السدس تكملة الثلثين، ولها السدس ايضاً لا يقام، وإنحا صار لها السدس؛ لأنها حجبت نفسها بنفسها مع الأخت لأب وأم عن الثلث، وما بقي فللعصبة.

فإن ماتت الكبرى بعد الصغرى: فلأعتها لأبيها النصف _ وهي أمها _ ولها الثلث لأنها أمها، وما يقي رد عليها إن لم يكن لها عصبة، فإن لم تمت الكبرى من البتين ولكن ماتت الأم بعد الصغرى وخلفتها: فللكبرى النصف؛ لأنها ابنتها، ولها ما يقى؛ لأنها أخت لأب، فهي ابنتها وهي عصبتها.

[٢٨٤٦] مسألة: [إذا تروج مجوسي أخته لأبيه وأمه فأولدها ابنة ثم تروج البغت وأولدها ابنة، ثم مات الأب وخلف ابغتين]

[وإذا تزوج مجوسي أخته لأبيه وأمه](١) فأولدها ابنة، ثم تزوج البنت

⁽١) ما بين المحكوفين في (ج): (وأذا تزوج أخته لأبيه وأخته لأبيه وأمه). وفي (س): (وإذا تـزوج بجوسي اخته لأبيه أو أخته لأمه وإبيه).

وأولـدها (`` ابنـة، ثـم مـات الأب وخلـف ابنـتين وأختـاً: فللبنـتين الثلثـان، وللأخت ما بقي.

وإن كانت الأخت هي الميتة: فلابنتها الكبرى [النصف، وما بقي فلأخيهــا ــ وهو زوجها.

وإن كانت البنت الكبرى]^(۱) هي الميتة: فلابنتها النصف، ولأمها السدس، وما بقي فللأب.

وإن كانت الصغرى هي الميتة: فلأمها الثلث، وما بقي فلـلأب، ولا شيء للجدة؛ لأنها لا ترث مع الأم.

فإن مات الأب ثم ماتت أخته: فلابتها النصف، وما بقي فللعصبة، ولا شيء للصغرى؛ لأنها بنت بنت، وبنت أخ، ولا ترث بواحد من الوجهين.

فإن أنه مات الأب ثم ماتت ابنته الكبرى وخلفت ابنتها وأمها: فللبنت النصف، وللأم السدس، وما بقي رد على البنت؛ لأنها أخت لأب، فصارت عصبة.

فإن مات الأب ثم ماتت الصغرى وخلفت أمها _وهي أختهـا لأبيهـا ــ: فلها الثلث بأنها أم، ولها النصف بأنها أخت لأب، وما بقي فللعصبة.

⁽١) في (ج): فأولدها.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٣) في (ج): وإن.

باب ميراث الغرقى والذين يموتون ولا يعلم أيهم قبل صاحبه

قال معمد: أجمع أهل العلم على أن علياً -صلى الله عليه- كان يورث الغرقى بعضهم من بعض (أعيني من صلب أموالهم التي خلفوها- ولم يورث أحداً منهم ما ورث من صاحبه شيئاً. وقال بلالك جماعة من الصحابة منهم: إياس بن عبد (أ)، وجماعة من التابعين منهم: الحارث وعبيدة وإبراهيم والشعبي.

وروي عن الحسن بن علي وابن عباس وزيد بن ثابت: أنهم لم يورثوا بعضهم من بعض، ولم يحجبوا بهم، وجعلوا مال كل ميت للأحياء من ورثته ^(۲۲)

قال معمد: وإذا المجلت الحرب عن قتلى من أهـل العـدل، وبعضـهم يـرث بعضاً لا يُدرى أيهم قُتل أولاً، فإنهم يورثون على مواريث الغرقى.

بلغنا: أن أخوين قتلا مع علي -صلى الله عليه- في (صفين) لا يـدرى أيهما قتل أولاً، فورث كل واحدٍ منهما من صاحبه على مواريث الغرقي (1)

(١) وروي نحو ذلك عن إبراهيم في مصنف عبد الرزاق: ١٩٩٦/١٠ وعن عبد الله بـن عتبـة ــ
 وكان قاضياً لابن الزبير ــ في مصنف ابن أبى شبية: ٧/ ٣٧١.

 (٢) إياس بن عبد المزني، أبو عوف، يعمد في الحجازيين، روى عمن المنبي ، وروى هنه أبهو المنهال عبد الرحمن بن مطعم المكي، له صحية.

(٣) وهو قول عمر بن عبد العزيز في مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٧٢.

 (٤) لفظه في سنن البيهقي: ٩/ ٣٦، و عن حزن بن بشير الخنصي عن أبيه: أن علياً ورث وجالاً وابنه أو أخوين أصبيا بصفين لا يدرى أيهما مات قبل الآخر. كتاب الفرالض الجامع الكافي

قال معمد: قال يجيى بن آدم: وتوريثُ الغرقى بعضِهم من بعض أثبتُ القولين عندنا، ألا ترى أن من لا يـورث بعضهم مـن بعـض يبطـل مـيراث آخرهم موتاً ثم يجعلهم ماتوا جميعاً وهو يعلم غير ذلك.

الا ترى الأخوين لأب لو مات أحدهما قبل الآخر بساعة أو بأقل الا ترى الأخر، وأحدهما قد أعتقه بميم، أفلا ترى في أو أكثر، وأحدهما قد أعتقه من بعض: أنه يبطل ميراث أحدهما من صاحبه، وولا عنى يقين أن أحدهما قد ورث صاحبه، فلما لم يعرفه أبطل ميراثه، فإذا كان هذا يدخل على من قال هذا القول، فإغا يحتج على من خالفه بأن يقول له: لما ورثت كل واحد من صاحبه، ورثت الميت من الحي. فقال له: وأنت لم تورث الحي منهما من الميت؛ فإن كان حجته: أنه لا يعرف الحي منهما من المي فرحه المنهية، واتبعنا في ذلك أصحاب الني والتابعين بعدهم.

وكذلك القول في العتق والمراث، حين جاءت الشبهة وَعُلِم أنه قد أُعتى أحدهما، ولم يُعلَم أيهما، جُولَت قيمته واحدة بينهما نصفين، واعتقا جمعاً. ونحن على يقين أنه لم يعتقهما جميعاً، فجعل لأحدهما ما ليس له، وأخد من الآخر ما ليس عليه، ولكن لما وقعت الشبهة أعتقا جميعاً، وضمنا قيمة المملوك منهما، فلما لم يعرفوه بعينه قسموا القيمة عليهما.

وقد ذُكر عن النبي، أنه ودى الخثعميين نصف الديـة؛ لأنهـم إن كـانوا كفاراً فلا دية لهم، وإن كانوا مسلمين فلهم الدية. الجامع الكافي

وكذلك أشياء من الفقه لا اختلاف فيها بين الفقهاء مثل الخنثى له نصف نصيب ذكر، ونصف نصيب أنثى؛ لما وقعت فيه الشبهة.

ومثله: الرجل يطلق إحدى امرأتيه ولم يدخل بهما (۱) شم يحوت ولم يمين أيهما هي، فلهما صداق ونصف بينهما نصفين، ولهما ميراث امرأة واحدة بينهما، وهذا عندنا بمنزلة فرائض الغرقي وما روى فيها.

قال معمد: وتفسير حساب الغرقى في قدل علي -صلى الله عليه-: أن ينظر إلى الذين هلكوا جميعاً فتميت أحدهم ولا يضرك بأيهم بدأت؛ لأنه لابد لكل واحدٍ منهم أن تميته، وتورث ورثته منه، فإذا أمت واحداً منهم فاقسم فريضته بين ورثته من غرق منهم ومن لم يغرق، وانظر ما أصاب المذي غرق معه من ميراث الذي أمَّتُهُ فاغرقه، ثم أخي هذا اللذي أمَّته، وأمت الآخر الذي غرق معه، فورث ورثته الأحياء والذي غرق معه إن كان يرث من ميراثه، ولا يورث "واحد منهما عا ورث من صاحبه حين أمته شيئاً، وورث كل واحد منهما من صاحبه من صلب ماله الذي ترك.

فإذا قسمت مبراث الذين غرقوا، فانظر ما أصاب كل واحد منهم من صاحبه من السهام فاعرفها، ثم أمتهم جميعاً في المرة الثانية، فإن كان ينقسم ما ورث كل واحد منهم من صاحبه بين ورثته الذين يرثونه حين أمتهم جميعاً فاقسمه بينهم، وإن كان لا ينقسم بين ورثته فانظر، هل لِما ورث من صاحبه جزء من فريضة ورثته؟ فاضرب ذلك الجزء الذي أحداته من الفريضة الثانية في أصل فريضة الذي أمته أولاً، فإن السهام تتفق على أهلها _إن شاء الله _.

⁽١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: بها. والصواب ما أثبتناه.

⁽٢) في (س): ولا يرث.

كتاب الفرالض الجامع الكافي

وإن كان بعض اللين غرقوا معه تتفق سهامهم بين ورشتهم على فراتشهم، وبعض لا تنقى، فاترك الفريضة التي [لا] "تستقيم على حالها، وفريضته هي فريضة صاحبه الذي ورث ذلك منه؛ لأن سهام صاحبه هي التي ورث منه إذا أنت أمته الثانية، وما لم يستقم بين ورثته، فاضرب فريضته الأولى في فريضة صاحبه الأخيرة التي أمتهم فيها جميعاً. وكذلك: إن كان الغرقى ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك، فاستخرج حسابها على ما وصفت لك.

قال معمد: وتفسير ذلك: أخوان غرقا جيماً وتركا أمهما وعمهما، فأست أحدهما، ففريضته من ثلاثة: لأمه الثلث سهم، وما يقي فلأخبه وهو سهمان، ثم أمت الآخر وأحي اللي أمّت أولاً، ففريضته أيضاً من ثلاثة أسهم: لأمه الثلث، ولأخيه ما يقي، ولا يرث أحدهما عا ورث صاحبه شيئاً، ثم أمتهما الثانية وفي يدي (أكل واحد منهما سهمان، سهمان، وفي يد الأم (أكل سهمان بمورثها منهما أولاً من كل واحد منهما سهمان، فللأم عما في يد كل واحد منهما الثلث، وما يقي فللعم، وفي يد كل واحد منهما سهمان، وفي ورفيضته من ثلاثة، فلا يقسم السهمان بين الثلاثة، فأضرب الثلاثة _ وهي الفريضة الثانية _ في أصل الفريضة الأولى _ وهي ثلاثة _ فصارت تسعة، ثم غلاقاسمها على القسمة الأول: فتعطي الأم الثلث ثلاثة، وتعطي أخاه ما بقى وهو سنة.

ثم تميت الآخر وتحيي الذي أمت، فتعطي أمه مما في يـده الثلث ثلاثـة،

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ث).

⁽٢) في (ث): أيدي.

⁽٣) في (ث): الآخر.

كتاب الفرائض الجامع الكاية

وتعطى أخاه ستة، ثم تميتهما وفي يدكل واحدٍ منهما ستة، فترثهما أمهما، وعمهما: للأم الثلث بما في أيديهما _ وهو أربعة _ من كل واحد سهمان، وما بقى للعم _ وهو ثمانية _ من كل واحد أربعة، فصار جميع ما في يد الأم بميراثها منهما جميعاً خمسة أتساع تركتهما، وفي يد العم أربعة أتساع.

[٢٨٤٧] مسألة (١): [في أخوان لأب وأم غرقا جميعاً، وترك أحدهما بنتاً وترك الأخر ابنتين

قال معمد: أخوان لأب وأم غرقا جميعاً وتـرك أحـدهما بنتـاً وتـرك الآخـر بنتين "، فأمت صاحب البنت، ففريضته من سهمين: لابنته النصف سهم، وأخيه " الذي غرق معه سهم، ثم أمت صاحب البنتين، ففريضته مـن ثلاثـة أسهم: لابنته الثلثان [سهمان] (ن) وما بقى فلأخيه وهمو سمهم، ثم أمتهما جيعاً، فقد ترك صاحب البنت سهماً وترك ابنته · ، فلها النصف وليس لسهم نصف، وترك صاحب البنتين سهماً وفريضته من ثلاثـة، فاضـرب فريضـة صاحب البنت الأولى _ وهي سهمان _ في فريضة صاحب البنتين _ وهي ثلاثة ـ فتكون سنة، واضرب فريضة صاحب البنتين ـ وهـي ثلاثة ـ في فريضة صاحب البنت الأولى _ وهي سهمان _ فتكون سنة، ثم أمت صاحب البنت وله ستة أسهم: فلابنته النصف ثلاثة، وما بقى فلأخيه وهو ثلاثة.

⁽١) في (ج): بياض.

⁽٢) في (ب، ج): ابنتين.

⁽٣) في (ج): ولأخيه.

⁽٤) ما بين المعكوفين ساقط من (ب، س). (٥) في (ج): بنتاً، وفي (س): ابنة. والمؤدى واحد.

ثم أمت صاحب البنتين وله ستة أسهم: فلابنتيه الثلثان أربعة أسهم، ولأخيه سهمان، ثم أمتهما جميعاً فقد ترك صاحب البنت سهمين لابنته النصف سهم، وما بقي فللعصبة، وترك صاحب البنتين ثلاثة أسـهم، لابنتيــه الثلثان سهمان، وما بقى فللعصبة وهو سهم.

وهو على قول محمد: إن كان للأخوين عمان(١)، فالمسألة على حالما، فإن ورثة (٢) أحدهما بنت وأخ، فمسألته من سهمين، وورثـة الآخـر بنتـان وأخ، فمسألته من ثلاثة، فتضرب إحدى المسألتين في الأخرى فتكون ستة أسهم، فتصح المسألتان من شيء واحد، وللذي (٢) له بنتان (١) من صاحب البنت نصف الستة: ثلاثة أسهم، فهي بين ورثته الأحياء، وهم: ابنتان وعمان، على ستة أسهم فلا تنقسم وتوافق بالأثلاث فيرجع إلى ثلثها بسهمين ْ ، وللذي ْ له البنت من صاحبه ثلث الستة سهمان، فهما بين ورثته الأحياء، وهم: بنت وعمان، على أربعة أسهم فلا تنقسم وتوافق بالأنصاف، فترجع إلى نصفها سهمين فيجزي هذان السهمان عن السهمين الأولين، فتضرب السهمين في الأصل وهو ستة أسهم، فتكون اثني عشر ومنها تصح المسألتان.

[٢٨٤٨] مسألة: [في رجل وامرأته غرقا جميعاً]

رجا, وامرأته غرقا جميماً، فأمت المرأة ففريضتها من سهمين: للزوج النصف سهم، وما بقى فللعصبة وهو سهم، ثم أمت الزوج ففريضته من

⁽١) في (ج): عمات.

⁽٢) في (ب): ورثت. (٣) مَّا أثبتناه من (ج)، وفي بقية النسخ: فالذي.

⁽٤) في (ج): بنتان.

⁽٥) في (ج): سهمين. (٦) مَا الْبَتْنَاهُ مِن (ج، س)، وفي بقية النسخ: والذي.

اربعة: لامرأته الربع سهم، وما بقي فللعصبة، ثم أمتهما جميعاً فقد تركت المرأة سهماً لعصبتها، وترك الزوج ثلاثة أسهم لعصبته.

[٢٨٤٩] مسألة: [في ثلاثة إخوة لأب وأم غرقوا جميعاً وتركوا أمهم]

ثلاثة إخوة لأب وام غرقوا جميعاً وتركوا أمهم، فأمت أحدهم واترك اثنين حين، ففريضته من اثني عشر سهماً: لأمه السدس سهمان، وتبقى عشرة أسهم بين الأخوين، لكل واحد منهما خمسة، ثم أحي هذا الذي أمت وأمِست آخر، ففريضته _ أيضاً _ من اثني عشر: للأم السدس سهمان، ولكل أخ خمسة أسهم، ثم أحي هذا وأمت الثالث، ففريضته _ أيضاً _ من اثني عشر: للأم السدس سهمان، ولكل أخ خمسة.

ثم أمتهم جيعاً، فورث الأم من كل واحلا منهم الثلث؛ لأنه ليس أحد يحجبها عنه، وفي يد كل واحلا منهم عشرة بمورثه عن إخوته عن كل واحلا خسة فليس للعشرة ثلث، فاضرب فريضة كل واحلا منهم في ثلاثه، فتكون ستة وثلاثين فإذا جعتها صحت من مائة سهم وثمانية أسهم، يحوت كل واحلا منهم عن ستة وثلاثين: فلأمهم السدس من كل واحلا منهم ستة، فذلك ثمانية عشر سهماً، وتبقى "ثلاثون لكل واحد من الإخوة بعد سدس الأم، ثم تمتهم جيعاً وفي يد كل واحلا منهم ثلاثون سهماً، فترث الأم من كل واحلا الثلث وهو عشرة أسهم و وتبقى عشرون للعصبة الأحياء من كل واحد من الإخوة، فيصير في يد الأم من وللها ثمانية وأربعون سهماً من مائة واحد من الإخوة، فيصير في يد الأم من وللها يصير في يد العصبة ستون سهماً من مائة سهم وشانية أسهم وذلك أربعة أتساعها، ويصير في يد العصبة ستون سهماً (ا) في (س): ويبقى.

^{-1.9-}

كتاب الفرائض الجامع الكاية

من مائة سهم وثمانية أسهم وذلك خمسة أتساعها، فالفريضة تخرج من تسعة أسهم: للأم من ذلك أربعة أتساعها، وللعصبة خمسة أتساعها خمسة.

[٢٨٥٠] مسألة: [في أخوين لأب غرقا لا يُعلَم أيُّهما مات قبل صاحبه، وترك الأكبر مفهما أما وبئتاً وترك الأصغر زوجة وبئتاً]

[وعلى](١) **قول معمد:** أخوان لأب غرقا لا يُعلَم أيُّهما مـات قبـل صـاحبه، وترك الأكبر منهما أماً وبنتاً، وترك الأصغر زوجة وبنتاً.

فتأخذ فريضة الأكبر وهي من ستة، فتضربها في فريضة الأصغر وهي من ثمانية ثمانية، فتكون ثمانية وأربعين، فتجعل فريضة كمل واحد منهما من ثمانية وأربعين، فتعطي أم الأكبر السدس ثمانية، وتعطي بنته النصف أربعة وعشرين، وتبقى ستة عشر فتجعلها ميراثاً للأخ الأصغر من الأكبر تضمها إلى صلب ماله، ثم يقسم ميراث الأصغر، فتعطي زوجته الثمن ستة، وتعطي الأصغر تضمها إلى ماله، ثم تقسم هذه الثمانية عشر على ورثة الأكبر من الأحياء، فتعطي أمه السدس ثلاثة، وتعطي بنته النصف تسعة، وتعطي ما بقي عصبته الأحياء وهو ستة، وكذلك تقسم الستة عشر التي أصابت الأصغر بين ورثته الأحياء، فتعطي زوجته الثمن سهمين، وتعطي ابنته النصف ثمانية، وتعطى عصبته ما بقي وهو ستة أسهم.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ث).

مات أولاً، فاقسم فرائضهم على ما وصفت لك.

قال معمد: رجل غرق هو وأم ولده وابن له منها، غرقوا جميعاً لا يدرى أيهم مات أولاً فأمِتِ الآبُ فيرث أيهم مات أولاً فأمِتِ الآبُ فيرث الآبُ ميراث كله، وأمِتِ الآبُ فيرث الآب ميراث الآب كله، ثم أمتهما جميعاً، فاقسم ما ورث الآب بين ورثته الأحياء، وما ورث الابن بين ورثته الأحياء، ولا تورث أم الابن معهم شيئاً؛ لأنها ماتت وهي أم ولد.

قال معمد: وروي عن الحسن البصري، قال: لما انهزم طلحة والزبير يوم الجمل أقبل الناس منهزمين فمروا بامرأة حامل ففزعت منهم فطرحت ما في بطنها حياً فاضطرب حتى مات فمر بها علي -صلى الله عليه- وهي مطروحة فسأل عنها فأخبروه فسأل أيهما مات قبل؟ فقالوا: ابنها، فورث زرجها أبا الغلام الميت من ابنه ثلثي الدية، وورث أمّه الثلث، ثم ورث الزوج من امرأته نصف ثلث الدية التي ورثتها من ابنها الميت، وورث قرابة المرأة ما بقي، ثم ورث الزوج إيضاً من دية امرأته نصف الدية _ وهو ألفان وخسمائة _ وولك كله من بيت مل مين فزعت، وأدى ذلك كله من بيت

⁽١) في (ج): فيرثه.

باب ميراث المفقود

قال معمد: وإذا فُقِدَ رجل فلم يُعلَم أحيُّ هو أو ميت. فلا ينبغي أن يُقْسَم ميراثه، إلا أن يُتيقُن موته، وإلا ترك على حاله.

بلغنا أن علياً -صلى الله عليه- لم يأذن في قسمة ميراثه حتى يتبين موته.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا بلغ للمفقود عشرون ومائة سـنة منـذ يــوم ولد قُسـم ميراثه.

فإن صح موته ولم يعلم متى مات، قسم ميرائه بين ورثته في الوقت الـذي تيقنوا فيه موته. [فإن مات للمفقود ابن أو غيره من ورثته وقـف ميرائـه منـه حتى يتيقن موته] (() فإن علم بموت المفقود ولم يعلم أيهمـا مـات أولاً، فـإن مواريثهم تقسم على ما تقسم عليه مواريث الغرقى.

وتفسير ذلك: رجل نقد وله اخوان وأم _ وهي أمهم جميعاً _ ثم مات أحد الأخوين ثم عُلِم كم مات أحد الأخوين ثم عُلم موت المفقود، ولا يُدْرَى أيهما ألل مات [أولاً] ما فالفريضة تصح من اثنين وسبعين سهماً: لكل آخ ستة وثلاثمون، فأمت أحدهما فخذ فريضته من ستة وثلاثمين: لملأم السدس ستة، ولكل أخ خسة عشر، ثم أمت الاخو وله ستة وثلاثون: فللأم السدس ستة، ولكل أخ خسة عشر.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٢) في (ج، ث، س): ولا يدري متى مات.

⁽٣) ما بين المعكوفين زيادة من (ب).

ثم عد فامت الأول وفي يده خمسة عشر، فاعطِ الأمَّ الثلث خمسة، وأعمط الأخ ما بقي وهو عشرة، ثم أمت الآخر وله خمسة عشر، فـأعط الأم الثلث خمسة، وأعط الأخ عشرة، فصار في يد الأم اثنان وعشرون سهماً، وصــار في يــد الأخ خمسون سهماً.

وإذا فقد رجل وله أم ولد متزوجة، فمات زوجها، وجاء نعي سيدها ولا يدرى أيهما مات أولاً، فلها نصف ميراث زوجة؛ لأنه إن كان سيدها مات أولاً فلها المراث من زوجها، وعليها العدة أربعة أشهر وعشر، وإن كان الزوج مات أولاً فلا ميراث لها، وعليها العدة شهران وخسة أيام، ولها نصف المراث، وعليها أربعة أشهر وعشر.

بابميراث الأسير

قال معمد: ومن كان أسيراً في دار الحرب أو أسلم في دار الحرب ولم يقدر على الحروج إلى دار الإسلام فإنه يرث قرابته من المسلمين ويرثونه؛ لأن المهاجرين كانوا يتوارثون على الهجرة دون من لم يهاجر حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَأَوْلُوا آلَارَعَارِ بَعْشُهُمْ أَوْلَى ٰ بِنَعْضِ فِي حَيَّتُكِ ٱللهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ الْكَارِعَارِ المَعْشَمُهُمْ أَوْلَى ٰ بِنَعْضِ فِي حَيَّتُكِ ٱللهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فَالْمَاهِمُونِينَ اللهِ المواريث على الهجرة.

باب'' في الرجل يموت ويترك حملاً

قال معمد: وإذا مات رجل وترك حملاً، فلا ينبغي للورثة أن يقتسموا ميراثه حتى تضع المرأة، وللقاضي أن يعجل لبعض الورثة أقل عا يصيبه من الميراث إذا رأى ذلك، احتياطاً وثقة، وله أن يقف نصيب أربعة أولاد ذكور، ويقسم الباقي بين الورثة؛ لأن أكثر ما تحمل المرأة أربعة، ولا "" يؤمن أن يكون حملها كذلك، فإن وضعته ميتاً لم يرث ولم يججب، وإن وضعته حياً ورث وحجب.

فإذا مات رجل وترك ابناً وجارية حبلى منه، فولدت ولداً فصاح ثم مات، فالميراث بين المولود وبين الابن نصفين، ثم يقسم نصيب الطفل بين أمه وأخيه: لأمه الثلث، ولأخيه ما بقي. فإن كانت أمه حرة فلأمه الشمن من الأبن، وما بقي بين الاثنين نصفين، ثم يقسم ميراث الطفل من أبيه بين أمه وأخيه على ثلاثة: لأمه الثلث، ولأخيه الثلثان.

فإن مات رجل وترك جارية حبلى منه، وترك ابناً رجلاً فعات ابنه بعده، ثم أسقطت الجارية سقطاً فصاح صيحة ثم مات، عتقت الجارية، والميراث كله لولدها؛ لأنه ورث أباه نصف الميراث، وورث أخاه النصف الآخر: فلأمه الثلث، وما بقي فللعصبة. فإن أسقطته ميتاً عتقت، وكمان الميراث كله لعصبة الأب، ولا شيء للجارية؛ لأن الصبى لم يستهل، فلا يرث شيئاً ولا يصلى عليه.

⁽١) في (ج): مسألة.

⁽٢) في (ج): لا يؤمن.

كتاب الفرائض الجامع الكافي

باب ميراث المرتد''

قال معمد: وميراث المرتد لورثته مـن المسـلمين، ولا يـرث المرتـد مسـلماً، ولا كافراً ولا مرتداً مثله.

قال السيد الشريف: ولم يفرق معمد بين ما كسبه المرتد في حال إسلامه وفي حال ردته، وهو قول أبي يوسف ومحمد.

وفرق أبو حنيفة بينهما فقال: ما كسبه المرتد في حال ردته في..

وروى معمد يوسنده: هن الحكم عن علي -صلى الله عليه- أنه أتي بالمستورد العجلي وقد رجع عن الإسلام، فاستابه فأبي، فقتله، وأعطى ولده وامرأته ميراثه (").

قال معمد: وما توالد أهل الردة في حال ردتهم، فأولادهم بمنزلتهم مرتدون، وذلك إذا جاءت المرأة بولد لأكثر من ستة أشهر مذ^(٣) ارتمدا فهو مرتد مثلهما، لا يرثهما ولا يرثانه، ولا يصلى عليه إن مات، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر فهو مسلم يرثهما، ولا يرثانه.

وعلى قول معمد ـ في هذه المعالمة ـ : إذا ارتد الرجل ولم ترتمد امرأته فجاءت بولد لسنة أشهر أو أقل أو أكثر منذ ارتد، فالولد مسلم يرث أباه، وكذلك إذا

 ⁽١) الْمُرَّتُكُ، هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر، قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْتَدُو بِيحُمْ عَن وبيبو.
 وَتَمْتُ وَهُو كَافِرٌ فَاوْلَئِكَ خَبِطَتُ أَعْمَنْكُمْ في الدُّنَهَ وَالْآخِرَةِ وَأَوْلَئِكَ أَصْحَتُ النَّارِ هُمْ فِيهَا
 خليدُرتَ ﴾ [المؤدن؟٢١]، وقال النبي ﴿: «من بدل دينه فاقتلوه.

⁽٢) مصنف عبد الرزاق: ٦/ ١٠٤، وزَّاد فيه: ﴿.. وَأَمْرِ امْرَاتُهُ أَنْ تَعْتَدُ أَرْبِعَةَ أَشْهُرُ وعشراً﴾.

مات المسلم وامراته حامل فارتدت ولحقت بدار الحرب فولدت هناك، فالولد مسلم بإسلام أبيه، ويرثه.

[٢٨٥١] مسألة: [إرث امرأة المرتد إذا قُتَل وإرثه إذا ارتدت]

والمرتد ترثه امرأته إذا تُتِل، ولا يرثهـا إذا ارتـدت، ومـن رأى أن تقتـل المرأة إذا ارتدت رأى أن يرثها زوجها إذا قتلت في ردتها، كمـا ترثـه إذا قتـل في ردته.

وروى سعدان: عن مععد أنه قان: إذا ارتدت المرأة تتلت، وإذا ارتد الرجل وامراته جميعاً وقد دخل بها فهما على نكاحهما، ولا يتوارثان. وإذا ارتدت المرأة ولم يدخل بها زوجها بانت منه، ولا مهر لها عليه، وإن وطئها بعد الارتداد ثم ماتت أو قُتلت أو لحقت بدار الحرب فمهرها في بيت المال. وإذا ارتد ولحق بدار الحرب قبل امرأته وقعت الفرقة بينهما، ولزمتها العدة حين ارتد، وورثته امرأته مع من يرث.

قال ابن خليد: قال معمد: وإذا لحق المرتد بدار الحرب عتق مدبره، واقتسم ماله.

باب ميراث المسلم من الكافر

قــال معمـــا: أجمــوا أن مــن ســنة رســول الله صــلى الله عليــه وآلــه ـــ في المواريث ــ: أن لا يرث مسلم كافراً، ولا كافر مسلماً.

ومن الحجة على (() ذلك حديث الزهري عن علي بن الحسين ، قال: لما مات أبو طالب ورث رسول الله _ صلى الله عليه وآله _ طالباً وعقيلاً؛ لأنهما كانا مشركين، ومنع علياً وجعفراً؛ لأنهما كانا مسلمين (()

قال علي بن الحسين على: فمن أجل ذلك تركنا نصيبنا من الشعب ") _ يعني شعب أبي طالب _.

وروي عن النبي ــ صلى الله عليه وآله ــ أنه قال في (خطبتـه يــوم الفــتح): ((لا يتوارث أهل ملتين مختلفتين) ⁽¹⁾.

⁽١) في (ج): في.

⁽٧) مَا يَتَمَلَّنَ بِأَسِلام أي طالب فقد تقدمت الإشارة إليه في الجزء الشاني ص: ٤١٦-١٥٥٠ ويغض النظر من إسلامه من عدمه فإنه يرد على هذا الحير إشكالات: منها: حول الزهري نفسه وملاته بالبلاط الأمري، انظر كتاب (الزهري أحاديث ومسيرته) للسيد العلامة التمي يدر الذين الحرفي: عرم١١٨.

ومنها: أن القصة فيها إيهام سواء من ناحية أن الرسول كاكانه الرصي على آل أبي طالب مع أن فيهم المشرك كما تقول الرواية مثل طالب وهو أكبرهم وعقيل. ومنها: أن أحكام المواريث عند موت أبي طالب لم تكن قد بينت لأنه توفي قبل الهجرة بثلاث سنوات على الأقل.

⁽٣) مصنف عبد الرزاق: ٦/ ١٥، المعجم الأوسط: ٦/ ٨٨.

⁽٤) مصنف عبد الرزاق: ٦/ ١٩، سنن الدارقطني: ٤/ ٧٥. وأخرج الإمام زيد بن علي ﷺ بسنده عن الإمام علي ﷺ في (المجموع) ٢٤٩ برقم (٥٨٠) قال: قال رسول الله ﴿ وَلا يتوارث أهل ملتين،

وروى أسامة بن زيد أن رسول الله _ صلى الله عليه وآله _ قال: ((لا يرث الكافر) المسلم ولا المسلم الكافر)

وروى جابر عن النبي ـ صلى الله عليـه وآلـه ـ أنـه قـال: ((لا نـرث أهــل الكتاب ولا يرثونا، إلا أن يرث الرجل عبده أو أمته))

قال معمد: وتفسير ذلك: أن يكون لرجل من المسلمين عبد من أهل الكتاب وله مال، فالعبد والمال⁽⁷⁾ لسيده، فإن مات العبد فجميع ما ترك لسيده.

⁽۱) مسلم: ۱۱/۳۵، مسئد أحمد: ۲/۱۷۲.

 ⁽٢) سنن الدارمي: ٢/ ٨٣٧، سنن الدارقطي: ٤/٥٥ وزاد فيه: ٥..وتحل لننا نساؤهم ولا تحمل لهم نساؤناه. ونحوه في المعجم الأوسط: ٩/٣٥.

⁽٣) في (ج): وماله.

باب('' من أسلم على مبراث

قال معمد: وإذا مات رجل مسلم وله وارث ذمي فلم يقسم ميراث حتى أسلم اللمي، فلا ميراث لللمي؛ لأن الميراث قد وجب للورثة قبل إسلامه، واستحق كل واحد منهم سهمه من الميراث بموت الميت.

قال معمد في (المسائل): وإذا أسلم المجوسي ثم مات، ثم أسلمت امرأته قبل أن تقضى عدتها، فإن كان ميراثه لم يقسم فقد اختلف فيه.

ذُكر من عليﷺ ومن الحسن البصري وغيره: أنهـا إذا أسـلمت قبـل أن يقسم الميراث ورثته.

وأما ما عليه الناس قبلنا: فإن الميراث إنما يجب بالموت، وقبال رسبول الله صلى الله عليه وآله: ((لا يتوارث أهل ملتين)) فإذا مات الميت واستحق كل وارث نصيبه وسهمه في كتاب الله، لم يشركهم أحد بإسلامه بعد أن يحيز كمل واحد ما سعى الله له في كتابه، قسم الميراث أم لم يقسم.

⁽١) في (ج): بياض.

⁽٢) سنن أبن ماجه: ٢/ ٤٨٣، مسند أحمد: ٢/ ٣٧٢، وقد تقدم تخريج نحو ذلك.

باب ميراث أهل الملل بعضهم من بعض

قال معمد: واختلف في توريث أهل الكفر بعضهم من بعض.

فكان بعضهم يجعل الكفر مللاً غنلفة، فلا يورث اليهودي من النصراني، ولا النصراني، ولا النصراني، ولا النصراني من اليهودي، ولا غيره من الملل، واحتجوا في ذلك بحديث النبي صلى الله عليه وآله: ((لا يتوارث أهل ملتين مختلفتين)) وهمو قول الحسن البصري والشجي.

وقال آخرون: الكفر كله ملة واحدة، وورث اليهود والنصارى والمجـوس وعبدة الأوثان وغيرهم من الملل بعضهم من بعض، وحجب بعضهم ببعض، إلا المرتدين وأهل الحرب، فإن المسلم يوث المرتـد، ولا يـرث المرتـد مسـلماً ولا مشركاً ولا مرتداً.

قسال معمد: وأهسل الحسرب لا يرشون أهسل الذمة ولا يسرثهم أهسل الذمة، ولا تجوز وصية أهسل اللمة لأهسل الحسوب؛ لأن حكم الإسلام لا يجري عليهم.

⁽١) تقدم تخريجه.

باب المطلقة في العدة

قال معمد وهو قول القاسم _ فيما روى داود عنه _: وإذا طلق الرجـل امرأتـه طلاقاً يملك الرجعة بعد دخوله بها، فأيهما مات وهي في العدة ورثه صاحبه، وإن طلقها طلاقاً بائناً، فأيهما مات في العدة لم يرثه صاحبه ''

قال القاسم: وإنما تكون الموارثة إذا كان له عليها رجعة ".

قال معمد: وإذا طلق العبد الحرة ثم أعتق، فأيهما مات وهي في العدة ورثه صاحبه.

[٢٨٥٢] مسألة: في ميراث المطلقة ثلاثًا في المرض

قال معمد: وإذا طلق الرجل امرأت ثلاثاً أو طلاقاً بائناً في مرضه بعد دخوله بها، ثم مات في مرضه ذلك وهي في العدة، فإنها ترثه ما دامت في العدة؛ لأنه فازً بالمراث. وإن مات هي لم يرثها.

وقال ابن أبي ليلي: ترثه ما لم تزوج، وإن انقضت العدة.

وقال أهل المدينة: ترثه وإن تزوجت أزواجاً لأن [أصل] (" الطلاق كان فراراً.

وقال بعضهم: لا ترثه في شيء من الحالات، كما لا يرثها إن ماتت.

⁽١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام): ١/ ٤٩٤.

⁽٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﴿ فَي (الْأَحْكَامُ): ١/ ٤٩٤.

⁽٣) ما بين المعكوفين زيادة من (ج، س).

قال معمد: وكذلك لو طلق امرأته طلاقاً باثناً، إذا النقى الصفان عند حضور القتال، أو إذا ركب البحر وأخذته الأمواج، أو إذا وقع الطاعون فاكثر في النـاس، أو إذا أريد أن يُقاد منه، ورثته امرأته بمنزلة الطلاق في المرض.

قال معمد _ فيما أخبرنا القاضي محمد بـن عبـد الله عـن علـي بـن عمـرو عنه _: لأنه فار من الميراث، ومن فر من كتاب الله لحقه كتاب الله.

قال معمد: واختلفوا في عدتها، فقال قوم: تعتد بثلاث حيض؛ لأنها عـدة من طلاقها.

وقال قوم: تعتد أربعة أشهر وعشراً.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: تعتد أربعة أشهر وعشراً، فيها ثلاث حيض. قال معمد: وهذا القول الأخير أقواها.

وكذلك إن طلقها تطليقتين وهو صحيح شم طلقها الثالثة في مرضه شم مات من مرضه ذلك، فإنها ترثه.

ولو طلقها تطليقتين وهو مريض ثم صح فطلقها الثالثة وهو صحيح [شم مات] قبل أن تنقضي، لم ترثه؛ لأنه أبانها في وقت ليس هـو فيـه بفـار [مـن الميراث] (١٠٠٠).

ولو طلقها في مرضه تطليقة واحدة قبل أن يدخل بها ثم مات في مرضه ذلك، لم يتوارثا؛ لأنها لا عدة عليها، لقوله ـ عزَّ وجل ـ : ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةِ تَعْتَدُونَهَا﴾[الاعراب:1]. ولها نصف ما سمى لها من الصداق.

ولو قال لها في مرضه: أنتِ طالق ثلاثاً إن دخلت الدار. فدخلت الدار شم مات، فلا ميراث لها؛ لأنه غير فار، سواء دخل بها أم لم يدخل بها.

⁽١) ما بين المعكوفين موجود في (ج) وساقط في (ب).

كتاب الفرائض الجامع الكافي

باب ميراث الخناثي

قال معمد: يورث الختى المشكل نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الأند. فكر ذلك عن علي _ صلى الله عليه _.

وكان يورث الخنثى من حيث يبول'``.

قال معمد: والخشى المشكل هو: الذي له ما للرجل وما للمرأة، ويبول منهما جميعاً معاً، لا يسبق أحدهما الآخر، فإن سبق أحدهما الآخر ورث بأيهما سبق.

وروى معمد بإسناده عن محمد بن الحنفية ﷺ عن علي -صلى الله عليه-نحو ذلك '''.

 ⁽١) مصنف عبد الرزاق: ٢٠٨/١٠ وأخرج البيهقي في سننه: ٣٥١/٩ عن ابن عباس: أن
 رسول الشه ستل عن مولود ولد، له قبل وذكر، من أين يورث؟ فقال النبي، و: ديورث
 من حث بدل.

واخرج الإمام زيد بن علي هي بسنده عن الإمام علي هي في (الجمدوع): ٢٥٠-٢٥٧ برقم(٢٨٥): قال: أي معاوية وهو بالشام بمولود له فرج كفرج الرجل وفرج كفرج المرأة فلم يدر ما يقضي فيه فيحث قوماً يسالون عنه عليا هي. نقال همم علي هي هي احما حليا بالعراق فاصدقوني إه فاخبروه الخبر، فقال: ولمن الله قوماً يرضون بمكمنا ويستحلون تالناه، ثم قال: وانظورا إلى مباله، فإن كان يبول من حيث يبول الرجل فهو رجل، وإن كان يبول من حيث تبول المرأة فهو امراقه نقالوا: يا أمير المؤمنين إنه يبول من الموضعين جميعاً. قال: وفله تصف تصيب الرجل، وتصف تصيب المرأة،

⁽٢) سنن الدارمي: ٢/ ٨٢٢.

قال معمد: فإن بال كما يبول الذكر، وأنزل الدم كما تحيض المرأة، فقد قال بعض المداء: يورث من حيث يبول؛ لأن الابن يورث من مباله، واحتُمجُ في ذلك: بأن كل دم تراه المرأة التي لا شك فيها لا يكون حيضاً، أو اقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في الاستحاضة '': (وإنما هو دم عرق، وليس بحيض، ''. وكذلك المؤيسة من الحيض ترى الدم مثل الحيض وليس بحيض، وكذلك الحنثى يرى الدم مثل الحيض وهو يبول كما يبول الرجل، فالبول أثبت؛ لأن الأثر إنما جاء في البول خاصة.

وإذا مات الرجل (أو رك ابناً ذكراً وحنتى: فإن للخنتى حالين، فغي حال يكون ذكراً فهي من سهمين، وفي حال يكون أنثى فهي من ثلاثة، فاضرب سهمين في ثلاثة وفي حال له الثلث سهمين في ثلاثة وفي حال له الثلث سهمان، فضم السهمين إلى الثلاثة فتكون خسة، فأعطه نصفها سهمين ونصفا، وبقي للذكر ثلاثة أسهم ونصف، فاضرب الستة في سهمين؛ لأنها منكسرة بنصف سهم، فتكون اثني عشر سهماً: للخنثى خسة أسهم، وللذكر سبعة اسهم.

فإن ترك ابنين وخنثى، فالفريضة من ثلاثين: للخنثى ثمانية، ولكل ابن أحد عشر سهماً.

فإن ترك ثلاثة أولاد: ذكراً وأنثى وختلى، فإنها تصح من أربعين سهماً: للخنثى في حال الربع عشرة، وفي حال الخمسان ستة عشر، فالعشرة أقـل ماله، وبقيت ستة هي له في حال إن كان ذكراً، وفي حال ليست لـه إن كـان

⁽١) في (ج): المستحاضة.

⁽٢) البخاري: ١/ ٩١، سنن الدارقطني: ٢١٣/١.

⁽٣) في (ج): رجل.

كتاب الفرائض الجامع الكافي

أثنى فله نصفها ثلاثة، فصار في يده ثلاثة عشر، وبقي سبعة وعشرون: للـذكر ثمانية عشر، وللأنثى تسعة.

فإن ترك ذكراً وخنتين، فالفريضة تصبح من مائتين وأربعين: للملكر أربعة وتسعون، ولكل خنثي ثلاثة وسبعون؛ لأن أقبل ما للملكر الثلث ثمانون، وأقل ما لكل واحد من الخنثين إذا انفرد بأنه أنثى الخمس ثمانية وأربعون، ويقي أربعة وستون، وأكثر ما يكون للملكر النصف مائة وعشرون، فيقي أربعة وعشرون لا شيء له فيها، فهي بين الخنثين نصفين، ويقي أربعون، أقل ما يكون للملكر منها سنة عشر تمام الخمسين، وأكثر ماله الأربعون-يعني فله ستة عشر على كل حال-.

وأما الأربعة وعشرون فهي له في حال وليست له في حال، فله نصفها اثنــا عشر فيصير له ثمانية وعشرون، وبقي اثنا عشر، فهي بين الخنثيين، والثمانيـة وعشرون في حال تكون للذكر وفي حال لا تكون له، فله نصفها أربعة عشــر، والأربعة عشر باقية (١) بين الخنثين نصفين.

قال السيد الشريف أبو عبد الله الحسني -رضي الله عنه-: وقيـاس قمون معمد في المسائل التي تقدمت قبل هذه المسألة في إعطائه الخنثى نصف نصـيب ذكر ونصف نصيب أنثى إذا كان في المسألة خنثيان وذكر، أن يكـون للمسسألة أرمعة أح.ال:

ففي حال يكون الخنثيان ذكرين فتكون المسألة من ثلاثة.

وفي حال يكونان أنثيين فتكون من أربعة.

⁽١) في (ج): الباقية.

الجامع الكافي

وفي حال يكون الأكبر ذكراً والأصغر أنثى فتكون من خمسة. وفي حال يكون الأكبر أنثى والأصغر ذكراً، فتكون من خمسة.

فخمسة تغني عن خمسة، فتضرب ثلاثة في أربعة، فتكون اثني عشر، ثم في خمسة فتكون ستين، ثم في الأحوال وهي أربعة فتكون مائتين وأربعين، ثم تقسمها، فيكون للخنثى الأكبر في حال كونهما ذكرين الثلث ثمانون سهماً، تقسمها، فيكون للخنثى الأكبر في حال كونهما ذكرين الثلث ثمانون سهماً، وفي حال كونه ذكراً الخمسان ستة وتسعون سهماً، وفي حال كونه ذكراً الخمسان ستة أصابه في الأربعة الأحوال مائتان وأربعة وثمانون سهماً، فتعطيه ربع ذلك أحداً وسبعين سهماً، وتعطى الأثنى "الأصغر مثل ذلك، وللابين اللكر في حال كون الخنثين ذكرين الثلث ثمانون سهماً، وفي حال كونهما انشيين منهما أثنى الخمسان ستة وتسعون، وفي حال كون الأكبر انشى والأصغر ذكراً الخمسان ستة وتسعون سهماً، يكون جيع ذلك ثلاث مائة واثنين وتسعين سهماً، له ربع ذلك ثمانية وتسعون سهماً،

وإن كان في المسألة ثلاثة خناثى جعل للمسألة ثمانية أحوال، وإن كان فيها أربعة خناثى جعل لها ستة عشر حالاً.

وعلى قول معمد ايضًا: إذا خلف الميت أبوين وولـداً ختشى: فللختشى ثلـث المال وربعه، وللأم السدس، وللأب الربع بالفرض والتعصيب، وتصــح مـن اثني عشر سهماً.

⁽١) في (ج): الحنثى.

باب الإقرار"

قال معمد: إقرار الرجل جائز في أربعة أشياء:

إقراره بالولد، والوالد، والزوجة، والمولى إذا صدقه المقر به.

وإقرار المرأة جائز في ثلاثة أشياء:

إقرارها بالوالد، والـزوج، والمـولى، ولا يجـوز إقرارهـا بالولـد إذا لم يكـن نسبه معروفاً منها؛ إلا أن يشهد الشهود على صحة نسبه.

وقال بعض العلماء: يجوز إقرارها بالولد؛ لأنها في النسب أثبت وأوكد من الرجل، ألا ترى الرجل يفجر بالمرأة فتلد منه فيبطل نسبه منه ويثبت نسبه من المرأة.

وروى سعدان عن معمد أنه قال: إقرار المرأة بالولد جائز، والرجـل والمـرأة في هذا سواء.

وإذا ادعى رجل رجلاً أنه ابنه، وقد يولد مثله لمثله، فصدقه الابين ثبت نسبه، فإن رجع إلى تصديق المدعي ثبت نسبه، فإن رجع إلى تصديق المدعي ثبت نسبه، وإن مات المدعى قبل أن يرجع إلى تصديق المدعي وتعرك ولمداً فادعا، المدعي ثبت نسبه إن لم يكن القاضي قضى بإبطال النسب.

فإذا ادعى رجل عبداً يعبر عن نفسه، أنه ابنه فأنكر العبد فهمو ابنه ثابت النسب منه إذا كان يولد مثله لمثله، وليس إنكار العبد بشيء.

 (١) ستأتي هذه المسائل في باب الإقرار لاحقاً (ص:٢٨٢) وفيه تفصيل أكثر مع زيادة في الإيضاح والشرح. ولعل ما هنا يتعلق بما يناسب المزاريث وما هنالك عام في جميع الأقارير.

[٢٨٥٣] مسألة: [إذا أقر الرجل بولد من الزنا لم يلحق به نسبه]

وإذا أقر الرجل بولد من الزنا لم يلحق به نسبه؛ لأنه ولد من سفاح، ولا يثبت نسب من سفاح، لقول النبي صلى الله عليه وآله: ((وللعاهر الحجر)(1) يعنى: وللمرأة الحجر.

قال سعدان: قال معمد: وإذا التقط المسلم لقيطاً فادعاه ذمي، لم يقبل قولـ إلا ببينة.

[٢٨٥٤] مسألة: [إذا أقر الرجل بأخ له أو بابن عم له ولم تكن بينهما قرابة معروفة]

قال معمد: وإذا أقر الرجل باخ له أو بـابن عـم لـه ولم تكـن بينهمـا قرابـة معروفة، ولم تثبت بينة بنسبه، فإقراره لازم له يجب لـه بـه المـيراث في نصـيب المقر، ولا يثبت بذلك نسبه؛ لأنه مقر في النسب على غيره، على أبيه ^(۲).

وروى معمد بإسناده عن الشعبي عن علي -صلى الله عليه- في الورثة يدعي بعضهم وارثاً ولا يقر به الباقون: أن حظ المدعى في حظ المذي ادصاه دون الذين أنكروه (٢٠).

وقال معمد في (المسائل): وإذا شهد شاهدان من الورثة بإثبات نسب، جازت شهادتهما إن كانا لم يَجُرًا إلى أنفسهما بشهادتهما منفعة، ولم يدفعا عن أنفسهما مضرة.

⁽١) تقدم تخريجه.

⁽۱) لعدم حریجه.(۲) أو على عمه.

 ⁽٣) وأخرج المدارمي في سنته: ٨٣٨/٢ عن إبراهيم في الإخرة يدعي بعضهم الأخ وينكر
 الأخرون قال: يدخل معهم بمنزلة عبد يكون بين الإخرة فيمتن أحدهم نصيبه. قال: وكمان
 عامر والحكم وأصحابهما يقولون: لا يدخل إلا في نصيب الذي اعترف به.

كتاب الفرائض الجامع الكافي

بلغنا عن أبي جعفر _ محمد بن علي ، أنه كان يجيز شهادة العدلين من الورثة على الورثة.

وقال في (القضاء): قد اختلف في إثبات النسب، فقال بعضهم: إذا شهد اثنان من الورثة على نسب ثبت، وقال بعضهم: لا يثبت النسب إلا أن يجمع الورثة عليه، وإن لم يجمعوا (1) لم يثبت.

[٢٨٥٥] مسألة: [إذا أقر بعض الورثة بوارث وأنكره بعضهم]

وإذا أقر بعض الورثة بوارث وأنكره بعضهم، ففيه قولان:

أحدهما: قول الشعبي وأصحابه: وهو أن المسألة تصحح في حال الإقدار، وتصحح في حال الإنكار، ويُفضَرَب أحدهما في الآخر، ويُدفع إلى المنكر ما يصيبه في حال الإنكار، ويُدفع إلى الْمُقِرِّ ما يصيبه في حال الإقرار، ويُدفع ما بقى إلى الْمُقَرِّ به.

والقول الآخر: وهو قول أبي حنيفة وأصحابه _وهوقول معمد _: وهـــو أن يدفع إلى المنكر ما يصيبه في حال الإنكار، ثم يقسم ما بقي بين المقر والمقر به.

[٢٨٥٦] مسألة: [إذا مات رجل وترك ابنين فأقر أحدهما بابن ثالث وأنكر الآخر]

وإذا مات رجل وترك ابنين فاقر أحدهما بـابن ثالث وأنكر الآخر، ففي القول الأول ("): أن أصل الفريضة في حال الإنكار من سهمين، وفي حال الإنكار من شرقة، فنقرب اثنين في ثلاثة فتكون سنة، فبقول الابن المنكر: نحن

⁽١) في (ب): وإن لم يجتمعوا.

⁽٢) وهو الذي تقدم في المسألة السابقة.

اثنان فلكل واحدٍ منا ثلاثة، فيعطى ثلاثة. ويقول المقر: نحن ثلاثة فلكل واحمدٍ منا سهمان، فيعطى سهمين، ويبقى سهم فيُدفع إلى الْمُقَرَّ به.

والقول الآخر: أنه يدفع إلى المنكر النصف، ويقسم النصف الآخر بين المُقرِّ والمُقرِّ به نصفين، لأن المقر يقول: أنا وأنت في المبراث سواء لا فضل لي عليك، والظلم من المنكر دخل علي وعليك. وذلك بمنزلة رجل ترك ثلاثة بنين، فغاب أحدهم قبل قسمة الميراث ويقي اثنان فاقتسما الميراث بينهما نصفين، ثم قدم الغائب فلقي أحدهما ولم يلق الآخر، فلمه أن يقاسم اخاه الذي لقيه ما في يده، فإذا لقيا أخاهما الآخر رجعا عليه بسدس المال، حتى يصيروا في المبراث شرعاً سواء.

فكذلك الأخ الْمُقَر به، له أن يقاسم الْمُقِر ما في يده؛ لأنهما قـد اجتمعا على أن الميراث بينهم، والأخ المنكر بمنزلة الغاصب.

واحتجوا في هذا بقول علي حصلى الله عليه في الثلاثة الإخوة الذين أقر أحدهم بأخ فقال: يتوارثان بينهما دونهم. قالوا: ولا يتوارثان دون أولئك المنكرين بينهما، إلا بأن يضرب كل واحدٍ منهما بسهمه الذي هما مجمعان عليه أنه له من ميراث الأب الميت.

وروى معمد عن علي -صلى الله عليه- في رجل ادعى أخــاً وأنكـره أخــوه فقال علي ﷺ: يشركه في نصبيه (''.

⁽١) سنن الدارمي: ٢/ ٨٣٨.

كتاب الفرائض الجامع الكافح

[٢٨٥٧] مسألة: في إقرار السبي بعضهم ببعض

قال معمد: وإذا أسلم قوم من أهل الحرب أو سباهم المسلمون إلى دار الإسلام فأسلموا ثم تعارفوا وأقر بعضهم ببعض، لم يجز إقرارهم (() بعضهم على بعض إلا ببيئة عن تجوز شهادته. كما لا يجوز ذلك في دار الإسلام لو أتر بعضهم بنسب يحمله على غيره، مثل أن يقول رجل: هذا أخي لأبي فلا يصدقه الأب، فلا يكون أخاه، أو يقول: هذا ابن ابني فلا يقر به ابنه، فلا يُعدد الحد.

وروى معمد بإسناده عـن عـلـي -صــلى الله عليـه- أنـه كـان [لا] (٢٠ يــورث الحميل ٢٠ وإن جاءت أمه ترضعه ١٠ .

وهن الأحمش: أن أباه وعمه كانـا حميلين، فتعارفـا بالكوفـة وتواصـلا، فعات عمه فورثه مسروق منه.

قال معمد: وقد اختلف في معنى الحميل:

فقال قوم: هم القوم يدخلون دار (*) الإسلام فيقر بعضهم ببعض، فلا يقبل إقرار المقر إلا ببينة.

وقال آخرون: الحميل: كل من أقر بنسب يحمله على غيره، فـلا يقبـل إقراره إلا ببينة.

⁽١) في (ج، س): إقرار.

⁽٢) في جميع النسخُ: (أنَّه كان يورث الحميل...)، والصواب ما أثبتناه ليستقيم المعنى.

 ⁽٣) جاء في هامش (س) ما لفظه: ذكر في (النهاية) التفسيرين، وذكر أنه كتب إلى شريح: الحميل
 لا يورث إلا ببينة. تمت. انظر النهاية: ١/ ٤٤٢.

⁽٤) أخرج الدارمي في سنته: ٢/ ٨٤٢ عن الشعبي قال: كتب عمر بن الحطاب إلى شريع أن لا يورث الحميل إلا بيبنة، وإن جاءت به في خرقها. وفيه: عن الحسن وابن سبرين قالا: لا يورث الحميل إلا بيبنة.

⁽٥) في (ج): إلى دار الإسلام.

[٢٨٥٨] مسألة: [في الميت يترك ابناً فيقر الابن بابن ثم يقر بابن آخر]

قال معمد: وإذا ترك الميت ابناً، فاقر الابن بابن (() فأعطاه نصف ما في يده، ثم أقر بابن آخر، فإنه يدفع إلى الشاني نصف ما في يده إن كان دفع إلى الأول بغير قضاء قاض، دفع إلى الأول بغير قضاء قاض، دفع إلى الثاني بغير الثاني بغير الشاني بغير قضاء قاض.

[٢٨٥٩] مسألة: [من ترك ابناً فأقر الابن فقال: هذا أخي وهذا أخي]

وإذا ترك ابناً فأقر الابن فقال: هذا أخي، وهذا أخي. فإن كان ذلك في كلام متصل فللال بينهم اثلاثاً؛ لأنه كلام واحد وإقرار واحد، فإن كان سكت سكتة ⁽⁷⁾ بين قوله: هذا أخي .. وهذا أخي، فلملأول التصف وللشاني الربع إن كان دفع إلى الأول بقضاء قاض، وإن كان دفع إليه بغير قضاء قاضٍ دفع إلى الثاني ثلث جميع المال.

[٢٨٦٠] مسألة: [من ترك ابناً فأقر الابن فقال هذا أخي ... لا بل هذا]

فإن أن قال: هذا أخي.. لا بـل هـذا. دفع إلى الأول النصف وإلى الشاني نصف ما بقي في يده، ولم يصـدق على جحـوده لـلأول بعـد إقـراره. وقـال بعضهم: يضمن للآخر نصف المال؛ لأنه بإقراره للأول وإكذابه نفسـه متلف لنصف المال.

⁽١) يعني: بأخ له.

⁽٢) واحتج أنها سكتة كافية لأن يقضي القاضي ويدفع المال إلى الأول.

⁽٣) في (ب، س): وإن.

[٢٨٦١] مسألة: [من ترك أخاه لأبيه]

وإذا مات رجل وترك أخاه لأبيه فقال الأخ لرجل: أنت أخمي، فقيـل لــه: أعطه نصف ما في يدك، فقال: إنما هو أخمي لأممي.

> فقال بعضهم: القول له، والمقر به أخ لأم. وقال آخرون: هو أخ لأب، وله الميراث.

[٢٨٦٢] مسألة: [من ترك ابناً فأتر بزوجة لأبيه فأعطاها الثمن بغير تضاء قاض]

وإذا ترك ابناً فاقر بزوجة لأبيه فاعطاها الثمن بغير قضاء قاض، ثم أقر بأخرى، فإنه يعطيها نصف تُمن؛ لأنه أتلف عليها نصيبها وهو نصف ثمن، وإن كان أعطى الأولى الثمن بقضاء قاض، فإنه يعطي "الثانية سهماً من خسة عشر مما في يده؛ لأن الفريضة من ستة عشر: للزوجتين الشمن سهمان، وللابن أربعة عشر سهماً، فلما قضى القاضي بالثمن للأولى ضرب الابن بميرائه فيما في يديه _ وهو أربعة عشر سهماً _ وضربت المرأة بميراثها _ وهو سهم واحد وهو نصف ثمن _ فيقسمان ما في يده على خسة عشر سهماً.

[٢٨٦٣] مسألة: [الميت يترك ابنا غورثه ثم يقر بآخر ثم يقراً جميعاً بآخر]

وإذا ترك الميت ابناً فورثه تركته، ثم أقر بابن فأعطاه نصف ما في يده بغـير قضاء قاض، ثم أقرا جميعاً بابن آخر فأعطاه كل واحدٍ منهما ثلث ما في يـده.

 ⁽١) القياس أن يجكم لها بنصف الثمن الذي أخذته الأولى ويضرب هو في ٢ ويكون للابئ ١٤ كاملة.

الجامع الكافي

ثم أقر الأول وحده بابن رابع، فعليه أن يعطيه ربع جميع المـال؛ لأنــه دفــع إلى الأول وإلى الثاني بغير قضاء قاض، فصار مستهلكاً لسدس المال.

وإن دفع إلى الأول نصف ما في يده بقضاء قاضٍ ودفع إلى الثاني نصف ما في يده بغير قضاء قاضٍ ثم أقر بابن رابع، فإنه يدفع إليه ســدس جميــع المـال؛ لأنه متلف لنصف سدس المال حين دفعه إلى الثاني بغير قضاء قاضٍ.

[٢٨٦٤] مسألة: [إذا مات رجل وترك ثلاثة موالٍ أعتقوه]

وإذا مات رجل وترك ثلاثة موال أعتقوه فاقتسموا ميراث، اثلاثاً ثم أقر أحدهم بأخت للميت من أبيه وأمه وأقر آخر بأنها أخت لأم، فإنها تأخذ من يدي المقر أنها أخت لأب وأم فتقاسمه ذلك كله على أربعة أسهم لها ثلاثة أسهم وله سهم واحد.

[٢٨٦٥] مَصَالَة: [من خَلَفَ أَبنَاء فأقر بعضهم بوارث]

وإذا مات رجل فورثه ابنه لا وارث له غيره، فمات الابن وترك ابنين، فجاء رجل فقال: أنا عمكما ورثت أنا وأبوكما مالاً فأخله أبوكما دوني. فصدقه أحدهما وكذبه الآخر، فإنه يقاسم الذي صدقه ما في يده من تركة الجد: للعم سهمان، ولابن الأخ سهم. وكذلك كل من أقرَّ من الورثة بعد موت الوارث، فإنه يقسم هو والمقرّبه ما في يده من تركة الميت الأول على ما وصفنا.

كتاب الفرائض الجامع الكايلا

[٢٨٦٦] مسألة: [في الميت يترك ابنين، فأقرّ أحدهما بابنين، فصدقه أخوه الأصغر في أحدهما بعينه وكذبه في الآخر]

وإذا ترك الميت ابنين، فأقر أحدهما بابنين، فصدقه أخوه الأصغر في أحدهما بعينه وكذبه في الآخر، فقد أقر الأصغر للذي أقر به بثلث ما في يده بغير مخاصـمة في القولين جيعاً، وإنما المخاصمة فيما بقى، فأما ما في يد الأصغر فقد سلم للمدعى واستحقه وصار في ملكه قبضه أم لم يقبضه، وهو ثلثا ما أقر به الأكبر.

فلو اختصموا وفي يده (١) سدس المال وفي يد الأصغر ثلث المال وفي يد الأكبر نصف المال وإقرارهم على ما وصفت، قيل له'": قد قبضت ثلثى مــا أقر لك به الأكبر، فينبغى أن يقبض (" الأكبرُ عما في يده مثل الذي قبضت وهو سدس المال، ويعطى (٤) الآخر مثلَ ذلك سدس المال حتى تستووا فيما قبض كل إنسان منكم ويبقى سدس المال فيه، والمخاصمة في قول الأكبر وهو في يده، فتضرب الذي أقرُّ به الأصغر بنصف ما بقى له مما أقر به الأكبر في السدس الذي في يد الأكبر، ويضرب فيه الأكبر بما بقى له ويضرب فيه المدعى لآخر بما بقى له، وقد عزل الأصغر مما في يده سدس المال، فيأخمذ الذي أقر به الأصغر الخمس من ذلك السدس الذي كان في يد الأكبر، فيضم ما صار معه إلى الثلث الذي في يد الأصغر، فيصير ذلك بينهما نصفين، ويقاسم الأكبر المدعى الآخر ما في يـده نصفين، فيصير مـن ثلاثـين سـهماً: للأصغر ثمانية أسهم، وللذي أقربه الأصغر ثمانية أسهم، وللأكبر سبعة أسهم، وللمدعى الآخر سبعة اسهم.

⁽١) أي: يد المدعى.

⁽٢) أي: للمدعي. (٣) لعله: يُقَيِّضُكُ.

⁽٤) أي: وينبغي أن يعطى الأكبر الآخر.

[٢٨٦٧] مسألة: [من مات وترك ابنين وترك عبدين، فأخذ كل واحد منهما أحد العبدين بميراله ورضيا بذلك، ثم أقر أحدهما بأخت له وجحدها الآخر]

وإذا مات رجل وترك ابنين وترك عبدين، فأخد كمل واحد منهما أحد العبدين بميرائه ورضيا بذلك، ثم أقر أحدهما بأخت له وجحدها الآخر، فإن المقر يدفع إلى أخته خمس العبد الذي في يده ويضمن لها سدس قيمة العبد الذي صار لأخيه، وذلك لأن التركة كانت في يد الابنين نصفين في يد كل واحد منهما النصف، فلما أخرج المقر من يده النصف عما صار لأخيه ضمن قيمة ما كان عليه أن يدفعه إلى الأخت التي أقر بها وهو ثلث ما كان في يده، وأما خمس ما صار للابن المقر فهو للأخت في قوله، فعليه أن يدفع ذلك إليها.

وكذلك كل ما كان من الأشياء لبعضه على بعض فضل نحو: الدور والأرضين والثياب، فاقتسمه الورثة ثم أقر بعضهم بوارث، فإنه يحاصه على ما وصفنا في هذه المسألة، وما كان مما يكال أو يموزن نحو: الحنطة والشمعر والتمر والزبيب، فإنه بمنزلة الدنانير والدراهم.

بابميراث القاتل

قال القاسم والعسن _ فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول معمد _ : وإذا قسل رجل أباه أو ابنه أو زوجته أو ذا محرمه (١١) فلا يرث القاتل من المقسول شيئاً من ماله ولا من ديته، سواء كان القتل عمداً أو خطا، والميراث والدية لورثة المقتول سوى القاتل.

قال القاسم ومعمد: روي ذلك عن علي ^(٢) -صلى الله عليه-.

قال معمد: وكذلك روي عن النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ وعن جماعة مـن الصحابة، وهو قول أهل الكوفة، وهو المعمول عليه.

وروي عن علي ﷺ أيضاً أنه قال: إذا كان القتل عمداً لم يرث، وإن كـان خطأ ورث (".

وقال أهل الحجاز: يرث القاتل خطأ من المال، ولا يرث من الدية شيئاً. وروي عن عبد الله بن عمرو⁽¹⁾ عن الني.

⁽١) في (ج): أو ذا محرم.

⁽٢) أخرج الإمام زيد بن علي هي بسنده عن الإمام علي هي في (الجموع): ٢٣٤ بـرقم (٥٢٣) أنه قال: لا يرث القاتل.

⁽٣) الروض النَشْيَر: ٥/ ١٩ (، واخرج ابن أبي شية في مصنف: ٧/ ٣٧٩ عـن الإسام علـي في رجل قتل أمه فقال: إن كان خطأ ورث، وإن كان عمداً لم يرث. قال وكيـع: لا يــوث قاتــل عمد ولا خطأ من الدية ولا من المال.

⁽٤) وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٩ ك ٠٠ عن ابن جريج قال: قال لي عطاء في الرجـل يقــُـل ابنــه عمداً: لا يرث من ديته ولا من ماله شيئا، وإن قتله خطأ فإنه يوث من ماله ولا يرث من الدية.

الجامع الكافي كالجامع الكافي الفرائض

وروى محمد بإسناده عن أبي عمر العبدي عن علي -صلى الله عليه- قـال: لا يرث القاتل من المال و لا من الدية ('')

وعن أبي عبيد بن عمر الليثي عن علي قال: من قتل حميمه عمداً أو خطأ فليس له من ميراثه ولا من ديته شيء (").

وعن خلاس عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك.

وعن عمر مثل ذلك.

وعن عمر قال: سمعت رسول الله _ صلى الله عليه وآله _ يقول: ((ليس الله الله عليه وآله _ يقول: ((ليس الله الله عليه و) "، أو قال: ((مراث)) ".

قال معمد: وقتل الخطأ على وجهين:

[الأول]: قتل تجب فيه على القاتل كفارة.

[الثاني]: وقتل خطأ لا تجب على القاتل فيه كفارة.

فإذا كان قتل الخطأ تجب فيه كفارة لم يرث القاتل من مال المقتول ولا من ديته شيئاً، ولم يحجب أحداً عن الميراث، نحو: أن يرمي رجل وارشاً لـه بمحجر لا يقتل مثله، أو يُلكُزُهُ، أو يضربه بعصا وليس له ضربه، أو يوطئه دابة وهـو سائر عليها فيقتله، وما أشبه ذلك، فهذا لا يرث وعليه الكفارة.

- (١) وهو قول إبراهيم في مصنف عبد الرزاق:٩/ ٤٠٥، وعطاء في مصنف ابن أبيي شبية:٩/ ٣٧٩.
- (٢) وأخرج ابن أيي شية في مصنفه: ٦/ ١٥ من سعيد بن ألمسيب قبال: قضى النبي عنه: ولا يرث قاتل من قتل وليه شيئاً من الدية عمداً أو خطأه.
- (٣) وعن عمرو بن شعيب نحو ذلك في سنن أيي داود: ٧/ ٥٩٨، سنن البيهقي: ٩/ ٢٦٠، ٢٦١. سنن الدارقطني: ٤/ ٩٦، ٢٣٧.
 - (٤) انظر التخريج السابق.

وإن كان قتل الخطأ لا تجب فيه كفارة، ورث القاتل من مال المقتول ومن ديته وحجب عن الميراث، نحو: أن يقود رجل دابة أو يسوقها فتوطئ وارثاً له فتقتلم، أو يخسرج حجراً في حائط، أو يضمع حجراً في طريق المسلمين، أو تروث دابته أو تبول في طريق المسلمين، أو ينضح بابه بماء فيعطب في ذلك وارث له، أو يؤدب ولده، أو يعلبه (() من جرح به، أو يميل حائطه إلى طريق المسلمين فيقدم إليه في هدمه فيتوانى في هدمه حتى وقع على وارث له فيقتله، ففاعل هذا كله يرث المقتول ولا كفارة عليه، والدية على العاقلة في الوجهين جيماً في قتل الخطأ.

تفسير الوجهين جميعاً: إذا رمى رجل أباه بحجر، أو ضربه بعصا فقتله، وللأب زوجة واخ واخت فالدية على عاقلة القاتل: لزوجة المقتول منها الربع، وما بقي فللأخ والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا يرث القاتل من أبيه شيئاً ولا يججب أحداً من ورثته؛ لأن عليه في قتل أبيه الكفارةَ.

وإن كان الابن يقود دابة أو يسوقها (أن فأوطات أبداه، أو نضح بابه ماء فعطب أبوه بشيء من ذلك، وترك زوجة وأخاً وأختاً والابن الجاني، فالدية على عاقلة الابن الجاني: لزوجة المقتول منها الثمن، وسقط عن العاقلة حصة الابن الجاني وهو سبعة أثمان الدية؛ لأن الابن يرث أباه في مثل هذا ويحجب عن ميراثه، والثمن يجب للزوجة على العاقلة في شلاف سنين، في كل سنة ثلث الثمن عند انقضاء السنة، ولا ميراث للأخ والأخت حجبهم الابن؛ لأنه وارث.

⁽١) في (ب، س): يبطه.

 ⁽٢) لأحظ أن هناك فرقاً بين الركوب وبين القود أو السُّوق حيث لا يسرت في الأول ويسرت في الأخدين.

وإذا كان لرجل ابنان، فقتله أحدهما حمداً، كان للآخر أن يقتله به؛ لأن القاتل لم يرث من الآب شيئاً ((). وإن قتله خطأ تجب فيه الكفارة، فالدية على عاقلة القاتل للابن الآخر، ولا ميراث للقاتل منها. وإن قتله خطأ لا تجب فيه الكفارة، فعلى عاقلته نصف دية أبيه لأخيه؛ لأن القاتل ورث أباه نصف الدية فيبطل ذلك عن العاقلة.

قال معمد: كان علي ﷺ يجعل الدية تورث كما يورث المال. يعني: خطــوّه وعمده.

وروى محمد بإسناده عن الشعبي مثل ذلك (٢٠).

وعن أبي عمرو، عن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك.

وعن إبراهيم وابن أبي ليلى وحسن بن صالح مثل ذلك.

وعن إبراهيم والشعبي: أن النبي صلى الله عليه [وآله وسلم] قضى بالديــة على الميراث ^{(٢٢}).

قال الشعبي: وورَّث الزوج من دية امرأته.

وعن علي -صلى الله عليه- أنه قال: لقد ظلم من منع الإخوة مـن الأم نصيبهم من الدية (1).

⁽١) كأنه أراد ليس للقاتل حق في دم أبيه حتى يسقط عنه القصاص.

 ⁽٢) أخرج الدارمي في صننه: ٢/ ٨٣٤ عن الشعبي عن عمر وعلي وزيد قالوا: الدية تــورث كمـــا يورث المال، خطؤه وحمده.

⁽٣) عن إبراهيم في سنن سعيد بن منصور: ١/ ٩٩، مصنف عبد الرزاق: ٩/ ٣٩٨.

⁽٤) سنن الدارمي: ٢/ ٨٣٤، سنن البيهقي: ١٢/ ٩٤.

كتاب الفرائض الكافي

[٢٨٦٨] مسألة: [من قُتل عمداً وقد أوصى بثلث ماله]

قال معمد: وإذا قُتِل رجلٌ عمداً وقد أوصى بثلث ماله، فللموصَى له ثلثُ تركته ولا شي له من الدم، والقصاصُ إلى الأولياء إن شاءوا قتلوا وإن شاءوا عَفُوا، فإن صالحوا القاتل من الدم على صلح وقبضوه، فللموصَى له ثلثُ ما قبضوه؛ لأن ذلك ميراث عن المقتول، فللموصَى له أن يأخذ منهم ثلث ذلك.

الا ترى أن رجلاً لو قُتِل وله ورثة مختلفوا السهام فصالح أحـدُهم القاتـلُ من جميع الدم على صلح، فأجاز ذلك الورثة، أن ما قبض المصالحُ بين جميـع الورثة على سهامهم، فلذلك صار للموصى له أن يأخذ وصيته من الصـلح؛ لأن كل ما وُرِثَ عن الميت فوصية الميت فيه جائزة لمن أوصى له.

ولو أن أحد الورثة صالح القاتل على مانة ألف وقبضها فأبى الباقون أن يجيزوا ذلك، كان للمصالح أن يقبض من القاتل ما يخصه مما صالحه عليه من اللم وليس له أن يرجع، ولمن لم يُجِزِ الصلحَ من الأولياء أن يأخذوا من القاتل حصّتهم من اللاية وهي عشرة آلاف وليس لهم أن يقتلوه؛ لأن القصاص بطل حين صالحه الأول، وللموصَى له أن يأخذ من المُصالح ثلث ما حصل في يده من الصلح، وعن لم يصالح ثلث ما صار في يده من الدية.

وإذا قتل رجل ابنه عمداً، وترك أمه وأخاه، فملا قمود على الأب والدية عليه في ماله حالة، وللأم في قول علي -صلى الله عليه- الثلث من ديشه وماله، وما بقي فلاخيه ولا ميراث لأبيه من ديته ولا ماله؛ لأن علياً هي كان لا يحجب به ولا يورثه. وفي قول ابن مسعود: لملأم الثلث، ويمرد ما بقي عليها؛ لأنه كان يحجب بالقاتل ولا يورثه. الجامع الكافي

وإن ترك المقتول ابنه وجدته _ أم أبيه القاتل _ وأخاه ابن القاتـل: فلجدتــه السدس من ماله وديته، ومــا بقــي فلابنــه في قــول علـــي –صـــلى الله عليـــه-وعبد الله، وسقط اخوه في قولهم جميعاً.

[٢٨٦٩] مسألة: [في رجل من أهل العدل يقتل وارثه من أهل البغي]

إذا قتل رجل من أهل العدل رجلاً من أهل البغي وهو وارثـه، فإنـه يرثـه جميع تركته، إلا ما أجلب به فإنه لا يرث منه شيئاً، وجميع ما أجلب به الباغي غنيمة، وقاتله كواحد من أهل العسكر. وكذلك إن بيُّته في سـرية أو عسـكر، فإنه يرثه بعد أن يكون في حال يحل فيها بياته.

وإذا قتل الباغي أحداً من أهل العدل، لم يرثه؛ لأنه قتله بباطـل وقـد نهـاه الله عن قتله، وإنما ورث العادلُ مَنْ قتل من الباغين؛ لأنه قتله بحق وقـد أمـر الله بقتله.

وروى محمد بإسناده عن الربيع بن حبيب عن محمد بن عبد الله نحو ذلك.

قال معمد: وإذا قتل رجل رجلاً من أهل العـدل أو من أهـل البغـي ولــه ورثة بعضهم مع أهل العدل وبعضهم يقاتلون مع أهل البغي، فهم في ميراشــه شرع سواء.

وإذا اقتتل قوم من أهل البغي فيما بينهم على استحلال وتأويل من بعضهم على بعض، فقتل بعضهم بعضاً وهو وارثه، فإنه لا يرثه؛ لأنه قتله بغير حق وقد حرم الله قتله على هذه الجهة، وليس هو كالمدافع عن نفسه من أراد قتله؛ لأن من أريد قتله فدفع عن نفسه فلم يندفع عنه القاتـل إلا بالقتـل كتاب الفرائض

فقتله، فقد قتله من الجهة التي أذن [الله] (** له في قتله منها إذا كان إنما قتله من جهة الدفاع لا غير يهني: أنه ليس كل (** واحد من أهمل البغي من صاحبه بهذه المنزلة التي ذكرنا-.

وكذلك: لو أن قوماً من اللصوص وقطاع الطريق والمحـاريين اقتتـلـوا فيمـا بينهم على غير تأويل من بعضهم على بعض ولا استحلال فقتــل^{٣٠} بعضــهم بعضاً، فهم بهذه المنزلة لا يرث القاتل منهم المقتول.

(١) ما بين المعكوفين زيادة من (ب).

⁽٢) ما أثبتناه من (ج)، وفي بقية النسخ: لكل

⁽٣) في (ب): قتل. وما أثبتناه من (ث، ج، س).

الجامع الكافي كالم الفرائض

باب مسائل الدور في العتق والتزويج والهبة في المرض

قال معمد: وإذا عتق الرجل عبداً له في مرضه لا مال لـه غيره، ثـم مات السيد، فعلى العبد أن يسعى لورثة سيده في ثاشي قيمته؛ لأن العتق في المـرض وصية، وكذلك الهبة في المرض، والمحاباة في البيع في المـرض، وما أشبه ذلـك من الأحكام.

وإذا أعتق الرجل عبداً له في مرضه لا مال له غيره، فاكتسب العبد مشل قيمته ومات العبد وترك بنتاً، ثم مات السيد بعده وترك ابناً ولم يخلف مالأ، فالفريضة من خمسة أسهم: الوصية للعبد من نفسه وكسبه سهمان، ولابئ السيد ثلاثة أسهم بطلت فيها الوصية، ولابنة العبد من السهمين سهم، والسهم الأخر لابن السيد بحق الولاء، فصار في يد الابن أربعة أسهم، وهي مثلا الوصية التي جازت للعبد.

وإذا أعتق عبداً له في مرضه لا مال له غيره، فاكتسب العبد مشل قيمته ومات العبد وترك زوجة، ثم مات السيد، فالفريضة من تسعة أسهم: الوصية منها أربعة، للمرأة ربعها سهم، والثلاثة الباقية لورثة السيد بحق الولاء، فصار في يد ورثة السيد بحق الرق منه خسة أسهم بطلت فيها الوصية وبحق الولاء ثلاثة أسهم، فلك ثمانية أسهم، وهي ضعف الوصية التي جازت للعبد.

كتاب الفرائض

وأصل العمل في ذلك: أن تأخذ أقل مال له ربع وهو اربعة فتجعله الوصية، ثم تجعل للسيد مثليه (() وهو ثمانية؛ لأنه لا تجوز للعبد وصية إلا استحق ورثة السيد مثليها (() فتدفع إلى امرأة العبد الربع سهم، ويبقى ثلاثة اسهم لورثة السيد، فتطرح هذه الثلاثة الأسهم الدائرة من جميع السهام وهي اثنا عشر، فيبقى تسعة أسهم الوصية منها أربعة على حالها لا تتغير، وبطلت الوصية في الخصة الباقية على ما وصفت لك، وكل ما أتاك من هذا الباب فاحسبه على هذا المثال تصب إن شاه الله تعالى .

[٧٨٧٠] مسألة: [في إعتاق الرجل لعبيده في هال مرضه]

وإذا أعتق رجل ثلاثة أعبد له في مرضه لا مال له غيرهم وقيمتهم متساوية ثم مات في مرضه، عتقوا جميعاً، ووجب أن يسعى كمل واحمد منهم في ثلثي قيمته للورثة، فإن مات أحدهم قبل أن يسعوا للورثة في شيء، ويقي اثنان، وجب أن يسعى كل واحد منهما للورثة في ثلاثة أرباع قيمته، فإن مات أحد الباقيين قبل أن يسعى للورثة في شيء سعى الباقي للورثة في منة أسباع قيمته.

[٢٨٧١] مسألة: [في إعتاق الرجل لأمته في مرضه]

وإذا أعتق رجل جارية في مرضه قيمتها ألف درهم ولم يترك مالأ غيرها ثم تزوجها في مرضه على مائة درهم ثم مات، فإن صداقها دين عليه، فيبطل عنها دينها وهو مائة درهم، وقد ذكرت هذه المسألة في الوصايا بتمامها (٣٠).

⁽١) في (ج): مثله.

⁽۲) أي (ب، ج): مثلها.

⁽٣) وهي ستأتي برقم (٢٨٨٠).

الجامع الكافي كتاب الفرائض

[مسائل عن الإمام القاسم بن إبراهيم]

قال السيد الحسني: قرأت في (كتاب أحمد بن عيسى) في نسخة عيقة مسموعة من أبي جعفر معمد بن منصور في سنة نيف وستين وماتتين: عن جعفر بن محمد عن قاسم بن إبراهيم _ في بنات الابن مع البنات _ قال: للبنت النصف، ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين، ولا يرثن (1) بنات الابن مع البنات شيئاً إذا استكمل البنات الثلثين، إلا أن يكون مع بنات الابن أخ، فيكون ما بقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثين.

وفي الأخوين والأختين هل يحجبان الأم عن الثلث إلى السدس؟ قال: هذا قول الأكثر، إلا ابن عباس قال: لا يحجبها إلا ثلاثة؛ لأن [كلمة] الإخبوة لا تكون أقل من ثلاثة.

و[من] جعفر عن قاسم _ في زوج وأبوين. وامرأة وأبوين " _ قال: للزوج النصف، [وللأم ثلث ما بقي. وللمرأة الربع]".

ويذكر $^{(1)}$ عن ابن عباس أنه كان يقول: للأم الثلث من جميع المال $^{(0)}$.

⁽١) كذا في (ب). وفي (ج): ولا ترث.

⁽٢) هذه مسألتان: الأولى زوج وأبوين، والثانية: امرأة وأبوين.

⁽٣) ما بين المعكوفين في (ث، س): وللأم ثلث ما بقي وللمرأة الربع وللأم ثلث ما بقي.

⁽٤) في (ج): وعن ابن عباس.

⁽٥) مصنف عبد الرزاق: ١٠/٤٥٢، مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٢٧.

كتاب الفرائض كتاب الفرائض

[عول الفرائض]

وسنل عن عول الفرائض؟

فقال: قد حكم علي ، والناس بعده بهذا. وقد روي عن ابن عباس أنه كان ينكر ذلك (١).

[الرد على ذوي السهام]

وسئل عن الرد على ذوي السهام إذا لم يكن عصبة؟

فقال: لست أرى بعد الذي سمى الله أن يرد على أحد، وما بقي فللإسلام وإلى الإمام.

وفي فرائض الجد مع الإخوة؟

قال: قد ذكر عن علي ﷺ أنه قال: الجد بمنزلة الأخ ما كان حظه سدساً، فإذا " زاد" كان للجد السدس، وكان ما بقي بينهم بالسوية ".

وقال: الجدات مست: اثنتان لنفسك، واثنتان لأبيك، واثنتان لأمك، وكلهن يرثن غير^(*) أم أبي الأم فإنها لا ترث أبداً، وبعضهن يرثن دون

- (۱) انظر منا روي عنن اين عياس في سنن سعيد بن متصور: ۱/ ٤٤، مصنف عيد الرزاق: ۱ / ٢٥٤،
 - (٢) في (س): وإذا.
 - (٣) المراد فإذا زاد حظ الجد عن السدس فليس له إلا السدس.
- (٤) أخرج الإمام زيد بن علي في يسند، عن الإمام على في في (الجموع) ٢٤٧: برقم (٧٥٧): أنه كان يجعل الجد بمنزلة أخ إلى السدس، وكان يعطي الأخت النصف وما بقي فللجد، وكان يعطي الأختين أكثر من ذلك الثلثين وما بقي فللجد، وكمان لا يزيد الجد مع الولد على السدس، إلا أن يفضل من المال شيء فيكون له وقد تقدم ذكره.
 - (٥) في (ج): غير جدة أم أبي الأم.

الجامع الكافئ

وسنل عن ذوي الأرحام وهل يرثون "؟

قال: الميراث لمن يعقل.

⁽١) في (ج، س): أمك أم أمها.

⁽٢) في (س): يرثن. ولعله: هل يرثون؛ لأنه لم يجب عن ذوي الأرحام وإنما أجاب عن ميراثهم.

قال معمد: ينبغي للمسلم أن يوصي ولا يفرط في ذلك، فإن الله ـ عزَّ وجل ـ قد حث على الوصية، وأمر بها رسول الله . ويبدأ في وصيته بمحاويج قرابته، والأمثل فالأمثل في الدين والحاجة، ثم مواليه، ثم جيرانه، ثم الأمشل فالأمثل من أهل الحاجة من المسلمين، ولم يجعلها محمد فريضة واجبة.

قال معمد: حدثنا عباد "عن محمد بن سليمان "عن قيس بن الربيع "عن جابر عن الشعبي قال: ذُكر عند علي هي مالك بن نباته (" فقال: أما أوصى؟ قالوا: إرشادك أردنا يا أمير المؤمنين، فقال: إذا أراد الرجل أن يوصي فليقل:

⁽١) في (ج): باب.

⁽٢) هو عباد بن يعقوب، وقد تقدمت ترجمته.

 ⁽٣) عمد بن سليمان بن عبد الله بن هلال الكوفي، عن: قيس بن الربيع وغيره، وعنه عباد بـن
 يعقوب وعايد بن حبيب، والصواب: محمد بن نضيل. [الجداول، الطبقات خ].

⁽٤) قيس بن الربيم الأسدي إبو عمد الكوني، عن: حبيب بن أبي ثابت والأعمش وحجاج ومسلم الزنجي وجابر وخلق، وعنه: شعبة وحيين الأشقر ومصبح ويحيى بن آدم والشوري وخلق، وثقه عفان وأبو الوليد الطيالسي. وقال ابن عدي: لاياس به. وقال يعشوب: قيس عند جميع أصحابنا صدوق وهو رديء الحفظ ضعيف. وقال شعبة: ألم تر إلى يحيى بن سعيد القطان يحكلم في قيس بن الربيع أوالله ماله إلى ذلك سبيل. توفي سنة مائة وبفسع وصنون، وعداده في ثقات عدشي الشيعة وأتباع الإمام زيد بن علي والراوين عنه، وقد نال مته بعضهم، احتج به الأربعة إلا النسائي.

⁽٥) قال في (الجداول): مالك بن نباتة عن على ﴿ وَعَنهُ الشَّعْبِي. ولم يؤد على هذا شيء.

كتاب الوصايا الجامع الكافي

بسم الله الرحمن الرحيم، شهادة من الله شهدها فلان ابن فلان: ﴿ مَوْدَ اللهُ أَنَّهُۥ لاَ إِلَنَهُ إِلَّهُ هُوَ وَالْمُلْتِكُمُّ وَأَوْلُوا ٱلْمِلْمِ قَالِمِنَّا بِالْقِسْطِ ۚ لاَ إِلَنَهُ إِلَّهُ هُوَ ٱلْمَنْكِ اللهِ مراه:١٨) اللهم من عندك وإليك وفي قبضتك ومنتهى قدرتك يداك مبسوطتان تنفق كيف تشاء وأنت اللطيف الحنير.

بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما أوصى به فلان بين فلان، أوصى: أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق لينذر من كان حياً ويحق القول على الكافرين، اللهم إني الشهدك وكفى بك شهيداً، وأشهد حملة عرشك وأهمل سماواتك وأهمل أرضك ومن ذريت وبريت وأنبت وأشجرت وأفطرت وأذريت وأجريت، بأنك أنت الله لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأنك تبعث من في القبور، أقوله مع من يقوله وأكفيه من أبي، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، اللهم من شهد على مثلٍ ما شهدت عليه فاكتب شهادته مع شهادتي، ومن أبي فاكتب شهادتي مكان شهادت، واجعل لي به عهداً توفيه يوم القاك فرداً، إنك لا تخلف الميعاد. قال: ثم يفرش فراشه عما يلي القبلة ثم ليقل: على ملة إبراهيم حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين، وليوصي كما أمره الله.

قال معمد: معنى (ما أمره الله): ألاً يوصيَ بأكثر من الثلث ^(۱)، ولا يوصيَ لوارث، كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ((لا وصية لوارث)) ⁽¹⁾

⁽١) لحديث السنبي الأعظم الله: «الثلبت والثلبت كشير، أو كسير، أخرجه البخداري في صحيحه: ٣/ ١٩٠٧، والسلم: ١٩/ ٧٩، والترملي: ٤/ ٧٤، والنسائي في سننه (المجتبى): ٥٧٣/ والدن و مدينة (المجتبى): ٥٥٣/ وسيائي الحديث عن الوصية بالثلث أو أقل أو أكثر.

⁽۲) سنن ابن ماجه: ۲/ ۷۰٪، مستد احمد: ۵/ ۲۰۳، سنن سعید بن منصور: ۱/ ۱۲۰، مصنف عبد الرزاق: ۹/ ۷۰.

الجامع الكافي كتاب الوصايا

[٢٨٧٢] مسألة: [في الميت يترك مالاً وورثة. ماذا يُبدأ به]

قال العسن بن يعيى _ فيما روى ابن صباح عنه، وهو قول معمد _ : وإذا ترك الميت مالاً وورثة، بُدِئ بكفته، وما يحتاج إليه من حنوط وحضر قبر وما يصلحه حتى يوارَى في قبره، ثم يُقضَى جميعُ دينه، ثم تُنفذ وصاياه ولا يجاوز بها الثلث، ثم يقتسم الورثة الميراث بعد ذلك، وإذا أنا مات وعليه دين وترك قيمة الكفن، بدئ بالكفن فكفن به وترك الدين.

قال معمد: وإن كفن الميت بعض الورثة أو الوصي، بدأ بثمن الكفـن، ومـا يحتاج إليه الميت من حنوط وحفر قبر قبل الدين. وإن فعل ذلك رجل أجنبي، كان متطوعاً فى ذلك.

وروى معمد بإسناده: عن الحارث عن علي -صلى الله عليه- قال: إنكم تقرون أو تقولون: (الوصية قبل الدين) وإن رسول الله تضى بالدين قبل الوصية '''.

وعن معمد ألا عن علي -صلى الله عليه- في رجل أوصى وعليه دين كـثير، فقال: لا وصية له ولا ميراث حتى يُقضَى الدين، فإن قل المــالُ وكثــر الــدين قسم المال بين أهـل الدين بالســوية.

قال محمد: يعني بالحصص (١).

⁽١) في (ج): فإن.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) في (ج): وعن عمر بن علي صلى الله عليه.

 ⁽٤) وعن الشعبي في سنن الدارسي: ٢٩ ٣٩٨، في رجل مات وترك ثلاث مائة درهم وثلاثة بين، فجاء رجل يدعي مائة درهم على الميت فاقر له أحدهم. قال: يدخل عليهم بالحصة. ثم قال الشعبي: ما أرى أن يكون ميراثا حتى يقضى الدين.

الجامع الكايا كتاب الوصايا

باب من لا تجوز البه الوصية

قال محمد: لا يجوز للمسلم أن يوصي إلى ذمي، فإن أوصى إليه فالوصية باطلة، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه.

وإن أوصى ذمي إلى ذمي مثله فقبل الوصية، فالوصية جائزة، فإن أسلم الموصى قبل أن يموت بطلت الوصية، فإن لم يسلم الموصى ولكن أسلمت امرأته بعد موته وله منها ولد أصاغر، فهم مسلمون بإسلام أمهم وتبطل وصية الـذمي عن امرأته وولده، ولا يكون للذمي^(۱) ولاية على مسلم ولا يكون خصيماً عنهم، وما كان من وصية سوى ذلك فهي ثابتة على حالها.

ولا تجوز الوصية إلى الفاسق المفسد لماله، وجائز أن يوصى إلى المرأة والأعمى والعبد والمدبر والمكاتب إذا قبلها الموصى إليه، إلا أن العبد والمدبر ليس لهما قبول إلا بإجازة سيدهما.

وأما المكاتب فإنه في الوصية بمنزلة الحر ما لم يعجز نفسه فيرد في الرق، فإن رد في الرق، فلسيده أن يجيز وله أن يبطل.

وقال أصحاب أبي حنيفة: الوصية إلى العبد والمدبر باطلة.

وإذا أوصى رجل إلى رجل فتيقن الحاكم خيانته طرحه وأقام وصِياً غـيره، وإن اتهمه وظن به خيانة جعلٌ معه غيره، وروي ذلك عن الشعبي 🗥

وقال حسن بن صالح: يطرحه، ويجعل معه غيره (٢٠).

⁽١) في (ج): للمي. (٢) مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٠١، بلفظ: ... عزل أو جعل معه غيره.

⁽٣) في (س): بدله. ظ. انتهى. قلت: وقد تكون: يطرحه، أو يجعل معه غيره.

الجامع الكليق

باب فيما يجوزمن الوصايا وما لا يحوز

[٢٨٧٣] مسألة: في الذين تجوز لهم الوصية

قال العسن بن يعيى ﷺ في قوله عزُّ وجل: ﴿إِن تَرَكَ خَثَرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾[العرب:١٨٠]، قال: نسخ ما جعل الله للوالدين من الوصية بالميراث''، وجعل ما بقى للأقربين بمن لا يرث.

وقال معمد: الوصية جائزة لكل من أوصى له الميت، سواء كان الموصَى له حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى، إذا قبلها الموصى لـه، إلا أن يكون الموصَى لـه وارثاً فإنه لا تجوز وصية لوارث، ولا إقرار بدين، روي ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله (1).

وإذا أوصى رجل لرجل بوصية، فلم يقبلها حتى قام مـن مجلسـه وتفرقـا، فله القبول، وله القبول ـ أيضاً ـ بعد موت الموصى.

[۲۸۷٤] مسألة: [من أوصى لملوك وارثه بوصية]

وإذا أوصى رجل لمملوك وارثه بوصية، فالوصية جائزة؛ لأن مولى المملوك إنما يملك الوصية بعد ملك المملوك إياهـا، لأن للمملـوك أن يقبـل الوصـية

⁽١) يقصد: بآية المواريث.

⁽٢) وقد تقدم.

كتاب الوصايا الجامع الكافي

وله أن لا يقبلها ويردها، وكذلك المدير وأم الولد [وابـن أم الولـد]``، وأمــا المكاتب فما أوصى له به فهو يملكه دون سيده.

وقال حسن بن صالح وحميد: إذا وُهِب للعبد شيء أو أوصِي له فليس له أن يرده؛ لأن ذلك إنما هو لسيده.

قال معمد: والوصية في الصحة والمرض سواء؛ لأنها إنما تقع للموصَى لــه بعد موت الموصي.

[٢٨٧٥] مسألة: [من قال إذا مت فأعتقوا عبدي هذا، أو أمتي هذه]

قال معمد: وإذا قال الرجل: إذا مست فأعتقوا عبدي هذا، أو أميي هذه، وأعطّره من ثلثي مائة درهم. فإن ذلك جائز إذا كان المملوك وما أوصي به (⁽¹⁾ يخرج من الثلث. وكذلك إذا أوصى لمدبره أو لمدبرته بوصية من ثلثه بعد موته، فإن ذلك جائز إذا كان المدبر وما أوصى له به يخرج من الثلث.

وكذلك إن أوصى لأم ولده بوصية بعد موته، فالوصية جائزة إذا كانت تخرج من الثلث، ولا أعلم في هذا خلافاً إلا ما ذكر عن علمي -صلى الله عليه- في أم الولد أنه كان يرى بيعها بعد موت سيدها⁷⁷، فمن قال بهما القول لم يُجز لها الوصية.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

ر۲) في (ج): أوصى له فيه.

⁽٣) أخرج الإمام زيد بن علي هي يسنده عن الإمام على هي في (الجموع) ١٩٢: برقم (٥٣٦): أنه كان بجيز بيع أمهات الأولاد، وكان يقول: إذا مات سيدها ولها منه ولمد فهمي حرة من نصيبه؛ لأن الولد قد ملك منها شقصاً وإن كان لا ولد لها بيعت.

وإذا أوصى رجل في مرضه لأمته بدنانير أو دراهم أو عرض فلا وصية لما. وإن أوصى لها بجزء من جميع ماله، جرت فيها العتاقة بقدر ذلك الجنوء، وذلك إذا أوصى لها بعشر ماله أو اقل أو أكثر، جرى فيها العتاقة بقدر ذلك الجزء؛ لأنها من ماله، فقد أوصى لها من نفسها بجزء ما، فبإن خوجت من اللث مع الوصايا بذلك الجزء فهي حرة، وإن قصر الثلث عن الجزء اللي أوصى به (أوصى به (أثابة) وسعت في الباقي لورثته.

وذكر عن الحسن البصري [أنه قال] (": لو أوصى لها بـدرهم مـن مالـه لجرت فيها ("" عناقة بقدر ذلك. ولم أر أحداً من الفقهاء قبلنا تابعه على ذلك.

وإذا وهب الرجل لأم ولده هبة في حياته وقبضتها، فالهبة للسيد ما لم تــزل عن ملكه، وإن أوصى لها بها في مرضه فهي لها^(١)؛ لأنها تعتق بعد موته، إنمــا تجب لها الوصية [بعد موته]^(٠) وهمي حرة.

[٢٨٧٦] مسألة: وصية المسلم للذمي

قال معمد: وصية المسلم لللمي جائزة قرابة كـان أو غـير قرابـة، ولكـن يكـره للمسلم أن يوصي بماله للمي^(١)؛ لأن عقله على المسلمين، والمسلمون أولى بماله.

وإذا أسلم رجل من أهمل الحرب ولحق بدار الإسلام وخلف في دار

⁽١) في (ج): أوصى لها به.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ب، ث).

 ⁽٣) في جميع النسخ المترفرة لدينا: (فيه). ولعل الصواب كما أثبتناه.
 (٤) في (ج): له؛ لأنه يعتق.

⁽٥) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽١) ق (ج): للذمي.

الحرب أختاً وأماً، جاز له أن يوصي لهما إن لم يكونا^(١) على محاربة المسلمين، وإن كانا^(١) على محاربة المسلمين لم يَجُزُ.

وروى معمد بإسناده: حن سفيان وشريك ويحيى بن آدم أنهم قالوا: لا وصية لأحل الحرب'''.

قال يحيى: لأنهم يجحدون حكم الإمام فكيف أحكم لهم به.

وقال شريك: لو قدرنا على أخذ أموالهم لأخذناها، فكيف نحكم لهم بأموالنا.

[٢٨٧٧] مسألة: الوصية للقاتل

قال معمد: ولا تجوز الوصية لقاتـل، سواء كـان القتـل عمــداً او خطــًا. وروي نحو ذلك عن حسن وسفيان وشريك وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

قال شريك: وسواء أوصى له قبل الضربة أو بعدها؛ لأنه قاتل.

وقال حسن بن صالح: إن أوصى لـه قبـل الضربة لم تجـز الوصية، وإن أوصى بعد الضربة جازت الوصية، ولو كانت امرأة فـإن كـان تزوجهـا قبـل الضربة لم ترثه، وإن تزوج بعد الضربة ورثته.

وقال أبو حنيفة: إن أجاز الورثة الوصية للقاتل جازت.

 ⁽١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (يكونوا). ولعل الصواب كما أثبتناه.
 (٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (كانوا). ولعل الصواب كما أثبتناه.

⁽٣) انظر: مصنف عبد الرزاق: ١٠/ ٣٥٣، مصنف ابن أبي شبية: ٧/ ٣٢٣.

الجامع الكليق

مسائل'`` العتق في المرض، والصدقة والهبة والمحاباة في البيع

قال معمد: والمتن في المرض كالوصية يعتق من الثلث، فإن مات السيد ولا مال له غيره وجب للعبد ثلث قيمته، وسعى للورثة في ثلثي قيمته؛ لأن المتن في المرض والحاباة في البيع في المرض، وما أشبه ذلك من الأحكام، وهذا قول جماعة الفقهاء إلا حرفاً ذكر عن أبي بكر الأصم فإنه قال: هبة المريض وصدقته في مرضه بمنزلة هبته وصدقته في صحته إلا أن يكون من الثلث. وقد سمعنا عن النبي صلى الله عليه وآله خلاف قول الأصم، سمعنا: أن رجلاً أعتق عبداً له في مرضه لا مال له غيره، فاستسعاه النبي في في شعية يتمتة "أ

وروي عن النبي ﴿ فِي رجل أعتق عبداً له عند موته وعليه دين، أنه أمره أن يسعى في الدين ^(٣).

⁽١) في (ج): مسألة.

⁽٧) روري نحو ذلك من الشبعي في سنن سعيد بن منصور: ١٧٢/١، واخرج البيهقي في سنته:
٥٩/١٥ عن أيي قلابة: من رجل من بني علارة منهم أعتن مملوكاً له عند موته لم يكن له
مال غيره، فاعتق رسول الشاك وسلم ثلثه وأسره أن يسمى في الثلثين، فقد ذكر ذلك
للشافعي رحمه الله فقال من حضورة هو مرسل، ولو كان موصولاً كان من رجل لم يسم،
لا يمرف ولم يثبت حديثه، قال الشافعي رحمه الله: فعارضنا منهم معارض بحديث أخر في
الاستسعاء، فقطعه عليه بعض أصحابه وقال: لا يمكر مثل هذا الحديث أحد يعرف
الحديث أضعفه.

 ⁽٣) مصنف ابن أبي شبية: ٥/ ٢٠٠، سنن البيهقي: ٥١/ ٤٥٦، وقال البيهقي: وهـذا منقطع
 دراويه الحجاج بن أرطاة وهو غير عنج به.

وسمعنا أن رجلاً أعتق ستة أعبد له في مرضه لا مال لـ غيرهـم، فأجاز النبي ه من ذلك الثلث، وأبطل الثلثين ()، فرجعا على الورثـة، والتـدبير في الصحة والمرض بهذه المنزلة.

وإذا وهب المريض لرجل هبة أو تصدق بصدقة وقبّضها إياه ثم مات من مرضه ذلك، لم يجز له من ذلك إلا بقدر^(١) الثلث.

ولو وهب المريض لرجل عشرين ديناراً أو تصدق بها عليه وقبَّضَها إيـاه، وأوصى لآخر بعشرين ديناراً تدفع إليه بعـد وفاتـه شـم مـات بعـد في مرضـه ذلك، فنظر^{٣٣} في ثلثه، فإذا هو عشرون ديناراً، فإن الموصَّى له يحاص الموهوب له أو المتصدق عليه فيأخلـ منه عشرة دنانـر.

وإذا وهسب المسريض هبة أو تصدق بصدة وتَبْضَسَها الموهـوبَ لـه (التصدق بها عليه، وأوصى بوصايا تنفل بعد وفاته فيها حَجَّةٌ وعِنْقُ نسمة وصدقة على المساكين ثم مات في مرضه ذلك، نُظِر إلى ما وهبه وتصدق به وتَبْضه أصحابه وإلى جميع ما أوصى به أن ينفذ بعد وفاته، فإن كان جميع ذلك يخرج من ثلثه أمْضِي ذلك كله، وإن كان ثلثه لا يفي بذلك فإن الموصى له يحاسُ الموهوب له والمتصدق عليه في المرض بالوصايا التي تنفذ بعد موته،

⁽١) أخرج نحو ذلك مسلم في صحيحه: (١/١٤٦)، وابن جبان في صحيحه: ١٠/١٠٤٠ والسابي في سنته الكبري: ٣/١٥١٥، والترملي في سنته: ٢/١٥٥٦، جميعم عن عمران بن حصين، وقال الترمليني: حديث عمران مين عنين، حديث حسن صحيح. والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي في وفيرهم، وهو قول بالك والشافيي وأحمد وإسحاق، يرون استعمال القرعة في هذا وفي غيره. وأما بعض أهل العلم من أهل (الكوفة) وغيرهم فلم يروا القرعة. وقالوا: يعتق من كل عبد الثلث ويستسعى في تلثي قيمته.

⁽٢) في (ج): إلا مقدار.

⁽٣) هَكُدًا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: فينظر.

⁽٤) في (ث، س): أو.

فيجيز (١) لهما مما قبضا ما أصابهما بقسطهما، ويرجع عليهما بفضل ذلك.

وإن باع شيئاً من غير وارثه بأقل من قيمته فالزيادة من الثلث.

وقال أبو حنيفة: إن باع شيئاً من الورثة لم يجز، سواء كان بأقل مـن قيمتــه أو بأكثر.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا باعه بالقيمة فهو جائز.

[۲۸۷۸] مسألة: [إذا وهب المريض أو تصدق بصدتة وتبضّها أصحابها، وأوصى بوصايا تنفذ بعد وفاته ثم صح من مرضه ذلك ثم مات]

وإذا وهب المريض أو تصدق بصدقة وقبُضها أصحابها، وأوصى بوصايا تنفذ بعد وفاته ثم صح من مرضه ذلك ثم مات، فما أنفذه في مرضه من هبة أو صدقة فهي جائزة لأصحابها ولا تجوز (" من الثلث، وما أوصى به أن ينفذ بعد وفاته فهو على ما أوصى به ما لم يرجع عنه. يعني: أنه إذا أوصى بوصية فله الرجوع فيها.

[٢٨٧٩] مسألة: [من أوصى بوصايا في مرضه ثم أنفذ هو بعضَ الوصايا في حياته ثم مات]

وإذا أوصى بوصايا في مرضه ثم أنقذ هو بعض الوصايا في حياته ثم مات، فإنَّ ما انفذ في مرضه من الثلث، فإن قَصُرُ الثلث عن أصحاب الوصايا رجعوا على الذين أنفذ لهم في مرضه فحاصُوهم.

⁽١) في (س): فيخير.

⁽٢) بمعنى: ولا تكون من الثلث.

كتاب الوصايا الجامع الكافح

وأهل العلم على: أن جميع ما أنفذ المريض في مرضه وما أوصى به بعد وفاته، فإنه من الثلث، ألا ترى أن رسول الشك قضى في رجل اعتق ستة أعبد في مرضه لا مال له غيرهم، أن يسعى كل واحد منهم في ثلثي قيمته (() ويعض أصحاب الحديث يروي: أن رسول الشك أقرع بينهم فارق أربعة أعبد وأعتق النين (). ففي الوجهين جميعاً إجماع عن النبي أنه لم يجمل ذلك من صلب المال، وأجاز لهم الثلث.

وكذلك روي عن النبي، وعن علمي الله أن رجـالاً أعتـق عبـداً لـه في مرضه لا مال له غيره، فأمره النبي، أن يسعى في ثلثي قيمته لورثته وأجـاز ذلك للمبت أن ينفذ [من] " الثلث في مرضه، ولم يجعله من صلب المال.

[٢٨٨٠] مسألة: [إذا أعتق رجل جارية في مرضه قيمتها ألف درهم ولم ينزك مالاً غيرها ثم تزوجها في مرضه على مائة درهم ثم مات]

وإذا أعتق رجل جارية في مرضه قيمتها ألف درهم ولم يترك مالاً غيرها، ثم تزوجها في مرضه على مائة درهم ثم مات، فإن صداقها دين عليه يبطل عنها دينها وهو مائة درهم؛ لأنه يبدأ بالدين قبل الوصية وقبل الميراث، وتبقى تسعمائة درهم لها منها ربعها ميراثها وهو مائتان وخسة وعشرون درهما، وتسمى للورثة فيما بقي وهو ستمائة وخمسة وسبعون درهما، وبطلت وصيتها وهو الثلث الذي كان يسقط عنها من السعاية لو لم يكن تزوجها، بطل ذلك لأنها وارثة ولا وصية لوارث⁶.

 ⁽١) تقدم تخريجه.

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٤) وهذه المسألة هي التي أشأر إليه في المسألة رقم (٢٨٧١).

الجامع الكافي

فإن كان طلقها في مرضه قبل أن يدخل بها، ثم مات بعد ذلك فلها عليه من مهرها نصف عشر قيمتها وهو خمسون درهماً تبطل عنها، ولها ثلث ما بقي وهو ثلاثمائة درهم وسنة عشر درهماً وثلثا درهم بوصية العتق، لا سعاية عليها فيها، وتسعى للورثة فيما بقي وهو ستمائة وثلاثة وثلاثون درهماً وثلث درهم.

[٢٨٨١] مسألة: [إذا أعتق الرجل عبيده أو تصدق بماله عند التقاء الصفين في الحرب أو إذا ركب في البحر وأخذته الأمواج أو إذا وقع الطاعون فأكثر في الفاس]

وإذا أعتق الرجل عبيده (`` أو تصدق بماله عند التقاء الصفين في الحرب أو إذا ركب في البحر في الناس أو إذا ركب في البحر وأخذته الأمواج أو إذا وقع الطاعون فماكثر في الناس أو إذا أريد أن يقاد منه أو المرأة الحامل إذا ضربها الطلق، فهم في هذه الأحوال بمنزلة المريض، إذا أصيب '` المريض في تلك الحال يجوز له من ذلك الناث، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه.

وإن هو عاش وخرج من تلك الحال فالمال له، غـير أنــه إن^{٣٣} أعتــق جــاز عتقه.

> وروي عن الحسن البصري أنه قال: له أن يرجع في العتق. وكذلك إن طلق امرأته طلاقاً بانناً ورثته ('').

⁽١) في (ج): عبده.

⁽٢) معنى: إذا مات.

⁽٣) يىنى. إدا ك. (٣) في (ج): إذا.

⁽٤) رَاجِع قُولُ محمد في (باب المطلقة في العدة) المتقدم (ص: ١٣٢).

[٢٨٨٣] مسألة: [من أعتق عبده في مرضه أو دبَّره في صحته أو مرضه وأوصى لرجل أجنبي بثلث ماله ثم توفي ولا مال له غير ذلك العبد]

وإذا أعتق عبده في مرضه، أو دَبَّرَه في صحته أو مرضه، وأوصى لرجل أجنبي بثلث ماله ثم توفي ولا مال له غير ذلك العبد، فإن العبد يسعى لورثة سيده في ثلثي قيمته وله الثلث، ولا شيء للموصى له بالثلث؛ لأن العتق يُبْدًا به قبل الوصايا.

وإن ترك السيد مالاً عيناً أو عرضاً مثل قيمة العبد، سعى العبد في ثلث قيمته للورثة، ولا شيء للموصى لـه بالثلث. وإن تـرك السيد مثلي قيمتـه سواه، عتق، ولا سعاية عليه؛ لأن قيمته ثلث تركة السيد، ولا شيء للموصى له، وإنما يبدأ بالعتق قبل الوصايا إذا أعتق عبده في مرضه أو دبره.

قال: وإن ترك أكثر من مثلي قيمة العبد سوى العبد بقليل أو كثير، سلمت للعبد قيمته من الثلث ()، وما بقي () من قيمة العبد من الثلث دُفِعَ إلى الموصى له.

وتفسير ذلك: أن يترك السيد سوى العبد قيمتين وثلاثة دراهم، فيبدأ بوصية العبد فتسلم له رقبته ويبقى من الثلث درهم، فيدفع إلى الموصى لـه بالثلث، وتسلم للورثة ثلثا التركة وهو قيمتان ودرهمان.

⁽١) المراد: عتق العبد من الثلث، وما فضل من بعد قيمته يدفع للموصى له.

⁽٢) في (ج، س): وما فضل.

بمنزلة الوصايا، لا يبدأ بالعتق في ذلك، فإن وفي الثلث من التركة أمضيت الوصايا في العتق وغيره، وإن لم يف الثلث وقصر عن الوصايا بحاص أصحاب الوصايا، وكان العتق في ذلك وغيره سواء، وكذلك قبال أصحاب أبي حنيفة.

وروي عن ابن عمر وشريح وإسراهيم أنهــم قـالوا: إذا كــان في الوصــايا عتاقة بُدِئ بالعتاقة ^(۱).

وروي عن سفيان قال: إذا كان في الوصايا عتاقة وكان العبد في ملك الموسي، بُدِئ بالعتاقة، وإن كان إنما أوصى أن يُشْتَرى العبد فيعتق فهو بالحصص (٢).

وعن شريع قـال: إذا أوصى بعتـق وصـدقة في سـبيل الله، أعطـى كــل واحد بحصته ".

قال السيد أبو حبد الله: وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا أوصى رجل بثلث ماله في الحج والعتق والصدقة وغير ذلك، فكان الثلث لا يبلغ ذلك كله، فإنه يبدأ بما بدأ به في منطقه، الأول فالأول. إن كانت الوصايا تطوعاً كلها أو فرضاً كلها، وإن كان بعضها فرضاً وبعضها تطوعاً بدئ بالفريضة، وإن كان بعضها تطوعاً بدئ باللريضة، وإن كان بعضها تطوعاً وبعضها شيء أوجبه على نفسه، بدئ بالذي أوجبه على نفسه.

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٣٠٢، عن ابن عمر.

⁽٢) مصنف ابن أبي شبية: ٧/ ٣٠٢.

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٤٠٨.

كتاب الوصايا الجامع الكافي

قال معمد بن منصود: وإن أوسى بججة وعتى وصدقة، وأوسى بوصية لرجل بعينه، فإن الوصي يحاص ذلك الرجل، فيعطبه قسطه على قدر ما أصابه (()، وكذلك إذا أوصى لرجل بثلث ماله، وأوصى لآخر بخدمة عبد له، وكأن] قال لعبده: اخدم فلاناً ما عاش ثم أنت حر. فإنه ينظر في تركة الموصي بعد وفاته، فإن كانت قيمة العبد ثلث ماله كان الثلث بين صاحب الخدمة وبين صاحب الخدمة العبد خسة أيام من عشرة أيام، ويخدم الورثة أربعة أيام، وللموصى له بالخدمة نصف خدمة يوماً ما عاش الموصى له بالخدمة ما عاش الموصى له بالخدمة، فإذا مات عتى العبد وسعى في نصف قيمته، فكانت بين الورثة والموصى له بالثلث، على قدر الخدمة التي كانت بين الورثة والموصى له بالثلث، على قدر الخدمة التي كانت

ويقسم الورثة والموصى له بالثلث ما بقي من المال - أيضاً على خسة أسهم، خس ذلك للموصى له وأربعة أخاسه للورثة، ولا يبدأ في هذا بالعتق قبل الوصية بالثلث، وإنما العتق الذي يُبدأ به قبل الوصيايا العتق البتات (٢) الذي في المرض، والتدبير، وما كان من عتق يكون بعد الموت بغير أجل. فأما ما قال الميت فيه: هو حر بعد كذا وكذا، أو قال لورثته: أعتقوه بعد موتي، فهذا يحاص أصحاب الوصية بعتقه.

(١) في (ج): على قدر ما أوصى به.

⁽٢) يعنى: غير المشروط وغير الموقت.

الجامع الكافي

[٢٨٨٣] مسألة: هل يجوز أن يوصى بأكثر من الثلث؟

قال أحمد ومعمد: لا يجوز لأحد أن يوصى بأكثر من الثلث.

وروى معمد بإسناد: عن علي -صلى الله عليه- قبال: لأن أوصبي بالسدس أحب إلي من أحب إلي من أحب إلي من أن أوصي بالخمس، ولأن أوصي بالخمس أحب إلي من أن أوصي بالثلث، ومن أوصى بالثلث، ومن أوصى بالثلث فلم يترك [شيئاً] (").

وعن ابن عباس قـال: وددت أن النــاس غضــوا مــن الثلــث إلى الربــع في الوصية؛ لأن النبي، قال: ((الثلث والثلث كثير)^(١٢).

وعن علي -صلى الله عليه- أنه دخل على مريض يعوده، فـذكر الوصــة فقال علي -صلى الله عليه-: إنما قال الله: ﴿إِن تَرَكَ خَثَرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾[ابنــر:١٨٠٠] وإنما تركت شيئاً يسرأ لو لدك ⁽¹⁾.

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من (ج، س).

⁽٢) ما يين المحكونين زيادة من الجموع الفقهي والحديني: ٢٥٣ بمرقم (٩٩٥). وروي عنه وفق: لأن اوصي بالخمس أحب إلي من أن أوصي بالربع، وأن أوصي بالربع أحب إلى من أن أوصي بالثلث، ومن أوصى بالثلث فلم يترك شيئاً. في مصنف عبد الرزاق: ٢٦/٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٧/٣٠٣. وفي سنن البيهقي: ٢/ ٣٧١ لأن أوصبي بـالربع أحب إلى من أوصي بالثلث، فمن أوصى بالثلث فلم يترك. جيمهم عن الحارث عن الإمام علي على.

⁽۳) المجم الكبير: ١٠ (٢٩٧)، سنن ابن ماجه: ٧/٤٧٤، مسئل أحمد: ١/ ٣٨٠)، مصنف ابن أبي شبية: ٧٠ - ٣٠٨)

⁽٤) أخرج عبد الرزاق في مصنف: ٩/٦٣ عن حروة قال: دخل علي بن أيي طالب على رجل من بيني ماشم يصوده فقال: أوصبي؟ فقال علي: إنحا قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِن كُلُ خُوَّا.﴾ وإنّا تركت مالاً يسيراً فنعه لولدك. فنعه أن يوصي.

قال معمد: فإن أوصى بأكثر من الثلث لم يَعَزُّر ما زاد على الثلث، إلا أن يجيزه الورثة بعد موت الموصي، فإن أجازوه جاز، وإن لم يجيزوه لم يجز لـه إلا الثلث، وإن أجازه له بعض الورثة ولم يجزه بعضهم جاز من حصة الجميز لأصحاب الوصايا بقدر سهم الذي أجاز من التركة.

وإن أوصى رجل لرجل بثلث ماله ولآخر بثلث ماله وقبلا، وأجاز الورثة ذلك لهما، فلكل واحدٍ منهما ثلث المال، وإن أبى الورثة من إجازت فالثلث بينهما نصفين.

وقال ابن أبي ليلى: إذا أوصى لرجل بثلث داره فاستُحِنَّ ثلثاها، فله ثلثُ الثلث الباقي.

وكذلك لو أوصى له بعبد، فاستُجقُّ بعضُه، وكذلك إن تـرك ثلاثمائـة درهم وأوصى لرجل بثلثها، فاستُجِقُّ منها مائتان فله ثلثُ المائةِ الباقية.

[٢٨٨٤] مسألة: [من أوصى بأكثر من الثلث وأجاز الورثة ذلك في حياته]

قال سعدان: قال معهد: وإذا أوصى بأكثر من الثلث فأجاز ذلك الورثة في حياة الميت، فلهم أن يرجعوا بعد موت الموصي. وكذلك إذا أوصى لبعض ورثته فأجاز ذلك الورثة، فلهم أن يرجعوا بعد موته، وهذا قول أبي حنيقة وأصحابه.

وقال أهل المدينة: إذا أوصى باكثر من الثلث ببإذن الورثة أو أوصى لوارث بإذن الورثة، فليس لهم أن يرجعوا بعد موته. الجامع الكافي

[٢٨٨٥] مسألة: إذا مات الموصى له قبل الموصى

قال العسن بن يعيس ـ في رواية ابن صباح عنه، وهو قدول معمد ـ : وإذا أوصى رجل لرجل بوصية، ثم توفى الموصّى له قبل الموصّي، بطلت الوصية ورجعت على ورثة الموصى.

وروى معمد بإسناده: عن الحارث عن على على نحو ذلك.

وعـن أبـي جعفـر وعبيـدة وإبـراهيم والحسـن البصـري والزهـري، نحو ذلك (١٠).

قال معمد: وإن مات الموصّى له بعد موت الموصِي فهي لورثة الموصّى لـه. وروي نحو ذلك عن على ﷺ (^{۱۲)}.

قال معمد: وإذا أوصى لرجلين، فقال: بين فلان وفلان مائة درهم فَوُجِد أحدهما ميتاً أُعْطِي الحي خمسين درهماً. وإن قال: لفلان وفلان مائة درهم. فوجد أحدهما ميتاً، فالمائة للحي، ولا وصية للميت.

[٢٨٨٦] مسألة: إذا أوصى بثلثه ثم قتل، هل يخرج الثلث من الدية؟

قال معمد: وإذا أوصى رجل بثلث ماله ثم قُتِل خطأً، فللموصَى لـ ه ثلث ماله وثلثُ ديته، بلغنا ذلك عن على -صلى الله عليه- رواه الحارث عنه".

 ⁽١) انظر أقوال بعضهم في ستن الدارمي: ٨٨٦١/٢، مصنف ابن أبي شبية: ٧/ ٢٨٤، وهو قبول عطاء في مصنف عبد الرزاق: ٨٥٠/٩.

 ⁽٢) أخرج أبن أبي شية في مصنفه: ٧/ ٢٨٤ هن الحارث عن علي: في رجل أوصى فمات الذي أوصى له قبل أن يأتيه، قال: «هي لورثة الموصى له».

 ⁽٣) عن خلاس عن الإمام علي هير على الله عن رجل أوضى بثلث مالـه، وقسل خطـاً _ قـال: الثلث داخل في ديته. مصنف ابن أبي شبية: ٧/ ٢٨٥.

كتاب الوصايا الجامع الكافي

وكذلك إن قُتِل عمداً فصالح أولياءُ القاتل من الدم على صلح وقبضوه، فللموصى له ثلث ما قبضوه من الصلح؛ لأن ذلك ميراث، فللموصى له ثلثه.

ولو أن أحد الورثة صالح القاتل على مائة ألف وقبضها، فأبى الباقون أن يجيزوا ذلك، كان للمُصالح أن يقبض من القاتل ما يخصه مما صالحه عليه من الدم، ولمن لم يُعِزْ من الأولياء أن يأخذوا حصتهم من الدية وهمي عشرة آلاف، وللموصى له أن يأخذ من المُصالح ثلث ما صار في يده من الصلح، وممن لم يصالح ثلث ما صار في يده من الدية.

[٢٨٨٧] مسألة: إذا أوصى بثلث ماله هل يخرج الثلث من العروض والعقار؟

قال العسن ﷺ ـ فيما روى ابن صباح عنه، وهوقول معمد ـ : وإذا أوصى رجل أن يُتصدق عنه بثلث ماله، فعلى الوصي أن يتصدق بثلث جميع ما ترك من عين أو عرض.

قال معمد: وإذا أوصى بثلثه في الحج والرقاب ووجوه البر ول مال عين أو عرض وله دين، فليخرج ثلث العين فيقسمه في الوصايا، فيجمل ثلثاً في الحج وثلثاً في الرقاب وثلثاً في أبواب البر، وكلما قبض من الدين من درهم فعا فوقه قُسط^(۱) على الثلث وصايا على ما وصفت.

وإذا أوصى رجل لرجل بجزء من الثلث بدراهم معلومة وله مال ناضّ⁽¹⁾. ومال مؤجل، أعظى الموصّى له على قدر حصة الناضّ والآجل.

⁽١) في (ث): يقسط.

⁽٢) نَفَنُّ ماله: صار عيناً بعد أن كان متاعاً.

الجامع الكافي كالجامع الكافي

[٢٨٨٨] مسألة: [من أوصى لرجل بثلث تركته من العين]

وإذا أوصى رجل لرجل بثلث تركته من العين، وتركته دنانير، ودراهم، وتبر ونقر ذهب وفضة، فله ثلث تركته من الدنانير والدراهم العين، وليس له من التبر ولا من النقر الذهب والفضة شيء، إنما العين الدنانير والدراهم المضروبة.

[٢٨٨٩] مسألة: إذا أوصى رجل، لا وارث له، بجميع ماله لرجل

قال معمد: سألت احمد بن عيسى عن رجل مات ولم يدع وارثاً وأوصى بجميع ماله لأجنبي؟

فرأى أن المال للأجنبي، وقال: هو ماله يفعل فيه ما شاء.

قال معمد: والقول عندي كما قال هو ماله يضعه حيث شاء ويوصي به لمن يشاء. وهو قول علي -صلى الله عليه- وابن مسعود، بلغنـا عنهمـا: أنهمـا سئلا عن رجل لا وارث له أوصى بماله كله لأجنبي؟ فأجازا ذلك، وقالا: هو ماله يضعه حيث شاء.

وقال زيد بن ثابت: يجوز للموصى له من ذلك الثلث، والبـاقي في بيـت المال.

وعلى قول أحمد _ وهو نس قدول معمد _: وإذا أوصى رجل بماله لامراته، أو أوصت امرأة بمالها لزوجها ولا وارث لهما، فالوصية جائزة. للزوج النصف بالفرض، والباقي له بالوصية.

وإذا لم يخلف الميت وارثاً ولم يوص، جُعِلَ ماله في بيت مال المسلمين.

قال معمد: وحدثني محمد بن علي بن الحسين بــن زيـد^(۱) عــن حســين بــن زيد^(۱۲) قال: هو ماله يفعل فيه ما شاه.

قال معمد: وسألت أحمد بن عيسى. فقال مثل ذلك. وروي عن يحيى بـن آدم أنه قال مثل ذلك.

قال معمد: وإذا أوصى لامرأته بجميع ماله وأوصى لأجنبي - إيضاً - بجميع ماله، فأصل الفريضة من اثني عشر: لصاحب الوصية الثلث أربعة أسهم، ويقي ثمانية وهو جميع المال الذي فيه الميراث، للمرأة الربع سهمان، بقي ستة أسهم وهو نصف جميع المال قد أوصى بها لأجنبي وأوصى بها للمرأة، فهي بينهما نصفان، فصار في يد المرأة خسة أسهم، وفي يد الموصى له سبعة أسهم.

ويقال: إن هذا على قول علي -صلى الله عليه- وابن مسعود.

وفي قول زيد [بن ثابت]: للمرأة الربع، وللموصى له ثلث جميع المال، وما بقى فلبيت المال.

 ⁽۱) محمد بن علي بن الحسين بن زيد بن زين العابدين، روى عن جده الحسين بن زيمد، وصن زيد بن الحسن بن الحسن، وروى عنه: محمد بن منصور وجعفر بن محمد بن جعفر.

⁽۲) الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله الكوقي، عن: أيسه وآباء عموت، الصادق وعمد وعبد الله وعبد ألله بن الحسن الكاصل وإسماعيل بن عبد الله بن جعفر وحسين بن حسن العربي وعمد بن علي، وعنه: ابناء إسماعيل ويجس، وأبو الطاهر وعلي بن الحسين بن عمر بن علي وعلي بن جعفر وعباد بن يعقوب وغيرهم، هو (الحسين) ذو الدمعة) و(ذو العبرة)، رجل بني هاشم لساناً وبياناً ونفساً وجمالاً، شسهد المركة مع النفس الزكية وسلمه الله وقد نال بنه النواصب كمادتهم، وقد أجاب عليهم طماذنا رحمم الله، توتي سنة خس وثلاثين ومائة.

الجامع الكافي كتاب الوصايا

[٢٨٩٠] مسألة: إذا قيل للعليل: أوصيت بكذا؟ فأشار = أي نعم = ووصية الأخرس

قال معمد: وإذا قيل للمريض يوصي بكذا، فأوما برأسه _أي نعم _ فالمعمول عليه أن الوصية لا تجوز، وروي ذلك عن علي، وهو قول أهل الكوفة.

وقال أهل المدينة: يجوز الإيماء.

وإذا أوصى المريض بوصية وهو صحيح العقل، وكتب الوصية ثم اعتُقِلَ لسانه، ثم حضر الشهود فقرتت عليه الوصية فأوماً برأسه يقر بما فيها. فبلغنا: أن الحسن والحسين -صلى الله عليهما- أجازا هذا، ومثله قول أهل المدينة.

وأما الكوفيون: فإن هذا عندهم لا يجوز.

وأما وصية الأخرس إذا قرئت عليه وصيته، فكان منه من الإيماء ما يعرف أنه إقرار بالوصية، فهو جائز لا نعلم في ذلك خلافاً.

[٢٨٩١] مسألة: هل تجوز الوصية لوارث؛ أو إقرار بدين؟

قال أحمد بن عيسى ﷺ - فيما روى محمد بـن فـرات حـن محمد عنه ـ: ولا وصية لوارث إلا حرفاً واحداً. روي عن فاطمة -صلى الله عليها- أنهـا أوصت لعلى -صلى الله عليه- بِنَكَطِ ('').

قال احمد: فيما حدثني أبي عن أبي شقير عن ابن حاتم عن عمد بن مروان عن إبراهيم بن الحكم "عن سارية البصري عنه أنه قال:

⁽١) النمط: ضرب من البسط، والجمع: أنماط.

⁽Y) إبراهيم بن ألحكم بن ظهير الكولي، عن أبيه وشربك، وعنه: عمد بن مروان. روى رسائل الإمام زيد بن علي هي عنها: (رسالة الإمان) وررسالة المضفرة) وررسالة تثبيت الإمامة. قال في (الجدوال): هداده في ثقات محدثي الشيعة، وقال في (الطبقات): روى كثيراً من مناقب الآل فيخرخ بسبها، وروى مثالب معارية، والكروا عليه روايته.

قال رسول الله: «لا وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» (.)

وقال القاسم على - فيما روى داود عنه - : وإذا أقر المريض لموارث بدين لزمه إقراره، إلا أن يعلم أنه صار بسبب لا يشك فيه ولا يمتري، وإلا فالقول في ذلك قوله، وماله له، والحكم فيه حكمه.

قال محمد: لا تجوز الوصية لـوارث ولا إقرار لـه بـدين، كمـا روي عـن النبي . يعني: أن المريض إذا أقر في مرض مات فيـه لـوارث، لم يجـز إقـراره إلا ببينة، وإن أقـر لفـير وارث، جـاز إقـراره وإن لم يكـن بينـة، وهـذا قـول أبي حنيفة وأصحابه.

وروى معمد بإسناده: عن عمرو بن خارجة: أن رسول الله وطبهم فقـال: (رإن الله قسم لكل وارث نصيبه من الميراث، ولا تجوز لوارث وصية».

ومن أبي جعفر: عن النبي، قال: «لا تجوز وصية لـوارث، ولا إقرار بدير)) ".

و من الشعبي: صن علمي الله قال: لا تجوز الوصية لوارث لا بقليل ولا بكثير، إلا أن يشاء الورثة (1).

⁽١) سنن البيهقي: ٩/ ٣٥٧، سنن الدارقطني: ٤/ ٩٨، كلاهما عن ابن عباس.

⁽٢) سنن ابن ماجه: ٢/ ٤٧٤.

⁽٣) سنن البيهقي: ٨/ ٤٧٣، سنن الدارقطني: ٤/ ١٥٢.

والخرج الأمام زيسد بسن على هي بسنده عين الإمام على هي في (الجمسوع):٢٥٧ برقم(٩٥٥): قال: «لا وصية لقائل ولا لوارث ولا لخوبي».

 ⁽³⁾ وروي في سنن الداوقطي 4/ 4 بلغظ: «لا تجوز وصية لوارث، إلا أن يشاء الورثة» صن عطاء عن عكرة عن ابن عباس.

قال معمد: ولا تجوز الوصية لـوارث، زوجة ولا غيرهـا، إلا أن يجيزهـا الورثة، فإن أجازوها جازت وإن لم يجيزوها لم تجز، فإن أجازها بعض الورثة وردها بعضهم، فاعطِ الموصَى له على قدر ميراث الجيز^(۱) وأعـطِ الـذي ردّ الوصية من الوصية بقدر ميراثه، وليس للورثة أن يـردوا وصية أوصى بهـا لغير وارث إذا كانت ثلثاً أو أقل، ولهم أن يردوا ما زاد على الثلث.

وإذا أوصى لامرأته في مرضه بوصية، ثم طلقها طلاقاً بائناً ثـم مـات قبـل أن تنقضي عدتها منه، ورثته وبطلـت وصيته، وإن انقضـت عـدتها قبـل أن يموت، جازت لها الوصية ولا ميراث لها.

وإذا أقر رجل لامرأة مسلمة بدين وأوصى لها بوصية في مرضه ثم تزوجها بعد ذلك ثم مات في مرضه ذلك فلا وصية لها، أبطل تزويجُه ('' إياها وصيّته لها بما ورثته لقول النبي، (لا وصية لوارث)، '''، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وأما إقراره لها بالدين، فقد اختلف فيه:

روي عن الحسن وعطاء وطاووس وغيرهم من العلماء: أن الإقرار بالدين في المرض للوارث جائز ما لم يعلم أن ذلك يلجيه.

وقال آخرون: الإقرار بالدين في المرض للوارث بمنزلة الوصية.

 ⁽١) بهذا اللفظ قد تستغرق الوصية نصيب الجيز كله. ولعل المواد: على قدر ما ينقص من حصة الجيز من نصيب مثله عن لم يجز. أي: يخصم ماله بقدر حساب الجيز، وليس بقدر ميراثه.
 (٢) لعله: تَرْوَجُهُ.

 ⁽٣) تقدم تخريجه.

كتاب الوصايا الجامع الكافي

وإن كانت الزوجة ذمية أو مملوكة أو مديرة أو أم ولـد أو مكاتبـة ومـات زوجها وهي كذلك فالوصية لها، والإقـرار بالـدين في المـرض جـائز^(۱)، وأي هؤلاء أعتِق أو أسلم قبل موت الزوج فقد بطلت وصيته، وأما الإقرار بالدين ففيه من الاختلاف ما ذكرنا.

وإذا قال المريض: عبدي هذا لفلان، فقد أقر له به إن كان الْمَقَـرُّ لــه غـيرَ وارث، وسُلِّم العبد لفلان من صلب المال.

وإذا أوصى رجل لابن ابنه وصية وهو وارثه ثم تطاول به المرض حتى ولد له ابن حجب الابن ابن الابن عن الميراث، جازت الوصية لابن الابن.

وإذا طلق المريض امرأته وأقر لها بدين ثم مات في مرضه، فإن كان ما أقـر لها به من الدين أقلً من ميراثها منه أو مثله جاز لها، وإن كان أكثر مـن ذلـك لم يجز.

[٢٨٩٢] مسألة: [كفالة المريض]

وعلى قول معمد: إن كفل المريض لوارث بكفالة مال أو كفل عن الوارث (`` فالكفالة ،اطلة، وإن كفل لغير وارث جازت الكفالـة مـن الثلـث؛ لأن ذلـك بمنزلة الوصية والهبة في المرض.

-144-

⁽١) لعل صوابه: جائزان. أي: الوصية والإقرار.

⁽٢) في (ج): عن وارث.

الجامع الكافئ

[٢٨٩٣] مسألة: [الموصي يريد أو ينقص في وصيته]

وعلى قول معمد: للموصي أن يزيـد في وصـيته ويـنقص منهــا؛ لأنــه أجــاز للموصي أن يرجع في وصيته.

[٢٨٩٤] مسألة: [من أوصي له بشيء ولم يقبله]

قال معمد: وإذا أوصى رجل لرجل بشيء من ماله فقبل الموصّى له الوصية في وجه الموصي أو بعد ما قام من مجلسه وتفرقا أو بعد موتـه، فقبولـه جـائز، وإن لم يقبل الوصية لم تجز.

قال السيد أبو عبد الله: وقال أبو حنيقة وأصحابه: إنما يكون قبولُ الموصى له وردُّه بعد موت المرصي، ولا ينظر إلى رده ولا إجازته قبل الموت، الموصى له وردُّه بعد موت الموصى، ملك ما أوصى به لـه (()؛ لأن موته كقبوله، فإن لم يقبل ولم يمت بعد موت الموصى فالوصية موقوفة على قبوله وليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصى له حتى يقبل الموصى له أو يموت، فتكون الوصية لورثته من بعده.

[٢٨٩٠] مسألة: [من أوصى كل يوم إلى شخص ولم يُخْرِح أحداً منهم]

قال معمد: وإذا أوصى رجل إلى رجل بوصية ثم أوصى في غـد إلى رجـل آخر بوصية حتى أوصى إلى جماعة، فكلهم أوصياء مـا لم يقـل: قـد أخرجـت فلاناً عن وصيتى.

⁽١) في (ج): ما أوصى له به.

كتاب الوصايا الجامع الكافي

[٢٨٩٦] مسألة: [من أوصى بثلثه في وصايا معلومة ثم أوصى بعد مرضه ذلك بوصايا تنيط بثلثه ثم آصيب في ماله فذهب منه نصفه]

وإذا أوصى بثلثه في وصايا معلومة ثم أوصى بعد مرضه ذلك بوصايا تحيط بثلثه ثم أصيب في ماله فلهب منه نصفه، فإنه ينظر عند وفاته في ثلث تركته وتضم الوصية الأخيرة إلى الوصية الأولى ثم يقسم ثلثه في الوصيتين جميماً بالحصص.

وإذا ترك رجل الف درهم فاوصى لرجل بـالف درهـم وأوصى لآخـر بخمسة آلاف درهم، فيؤخـلـ ثلث الـف التركـة فيقسـم على سـتة، فيعطـى صاحب الألف سدسه، وصاحب الحمسة آلاف خسة أسداسه.

[٢٨٩٧] مَسَأَلَة: إذا أقر أحد الورثة أن المِّيت أوصى بوصية

قال معمد: وإذا ترك الميت ابنين فاقر أحدهما أن أباه أوصى لرجل بنلث ماله، وأنكر الآخر أن يكون أوصى بشيء، فليدفع الابن المقر إلى الموصَى لم ثلث ما في يده، وإن كان أقر له بالربع أو الخمس وصية أعطاه ربع ما في يده أو خُمسهُ؛ لأن إقراره إنما هو في ثلث المال، ولا تدخل الوصية على الثلثين إلا أن يجيز الورثة.

وإن أقر أحد الابنين أن أباه أوصى لرجل بدراهم مسماة، مثل ثلث أو أقـل، وجحد ذلك الابن الآخر، فعلى المقر أن يعطي الموصى له نصف الوصية.

وإن ترك ثلاثة بنين وترك ألـف درهـم فاقتسـموها بيـنهم أثلاثـاً ثـم أقـر أحدهم أن أباه أوصى لرجل بعينه بمائة درهم، فليدفع الابن المقرِ إلى المقرِّ لـه بالوصية ثلثُ المائة الدرهم التي أقر له بها. الجامع الكافي

[۲۸۹۸] مسألة: إذا أقر أحد الورثة أن على الميت ديناً

قال معمد: وإذا ترك رجل ابنين وترك ألفي درهم فأخذ كل واحد منهما الفأ ثم أقر أحد الابنين أن لرجل على أبيه ألف درهم ديناً وأنكر ذلك الابين الأخر، فليدفع الابين المُقرِّ إلى المُمَّرِّ له جميع الألف التي بيده؛ لأن الله مبحانه وتعالى يقول: ﴿ يَنْ بَعْدِ وَصِيَّوْ يُوحِي بِهَا أَوْ تَنْزِ ﴾ [الساد:١]، فالوصية في اللك، والدين في جميم المال، ولا ميراث حتى يقضى جميم الدين.

وقال قوم: يقضى عليه ثلث (١) ما في يده. والقول الأول أقوى (١).

وروى بإسفاده: عن غياث عن جعفر (") عن أبيه عن علي -صلى الله عليهم-قال: إذا أقر أحد الورثة بدين فهو من نصيبه (").

وإذا شهد شاهدان عدلان من الورثة على الورثة بدين أو نسب، جازت شهادتهما، إن كانا لم يجرا إلى أنفسهما بشهادتهما منفعة ولم يدفعا عن أنفسهما مضرة.

بلغنا عن أبي جعفر محمد بن علي ﷺ أنه كان يجيز شمهادة العـدلين مـن الورثة على الورثة، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

⁽١) لعله: نصف؛ لأنه دين وليس وصية فيكون عليه حصته.

 ⁽٢) بل الأقوى أن يدفع ما يخصه من الدين لأن القول الأول سيحرمه من الميرات في مشل هماه
 الحالة نهائياً، وإذا علم ذلك فقد يتراجع ولا يقر بشيء خوفاً من الحرمان أو من تحمل جميح
 الدين إلا أن يقبل بذلك فالأمر له. والله أصلم.

⁽٣) في (ج): عن جعفر عن علي.

 ⁽٤) أخرج الإسام زيد بين على هي بسنده عن الإسام على هي في (المجسوع الفقهي والحديثي). ٢٥١ برقم (٩٩١) في الورثة يقر بعضهم بدين قال: يدفع الذي أقر حصته من الدين.

[٢٨٩٩] مسألة: [من أوصى بعبد وله عدة أعبد]

قال معمد: وإذا أوصى رجل لرجل بعبد من عبيده وله عدة أعبد، أعطي أحسن عبيده.

وعلى هذا: إذا أوصى رجل لرجل بدار من دوره، فله أحسن دوره (١). وروي عن ابن أبي ليلي مثل ذلك.

[۲۹۰۰] مسألة: [من أوصى أن يعتق أحد عبديه]

وإذا أوصى أن يعتق أحدُ عبديه (" أعتىق أحدهما، فإن تشاح العبدان أقرع بينهما.

[۲۹۰۱] مسألة: [من أوصى في مرضه فقال: اشتروا عبد فلان بألف درهم فأعتقوه عني، فاشتروه بأقل من ألف فأعتقوه]

وإذا أوصى رجل في مرضه فقال: اشتروا عبد فلان بألف درهم فأعتقوه عني، فاشتروه بأقبل من ألف فأعتقوه فالعتق جائز، ويبرد بناقي الألف على الورثة.

وقال بعضهم: الباقي وصيةً لمولى العبد، فيدفع (٢٠) إليه.

⁽١) ما لم تتجاوز قيمتها الثلث.

⁽٢) في (ج): عبيده.

⁽٣) في (ج): يدفع.

الجامع الكافي

[۲۹۰۲] مسألة: [من خلف مائتي دينار وعبداً قيمته مائة دينار وأوصى بالعبد لرجل بعينه ثم سرقت المائتا دينار قبل وفاة الموصي]

وإذا خلّف رجل مائتي دينار وعبداً قيمته مائة دينار، وأوصى بالعبد لرجل بعينه ثم سرقت المائتا دينار قبل وفاة الموصي، فالعبد جميع التركة، للموصّى له ثلث العبد، وثلثا العبد للورثة، وإن كانت المائتا دينار ذهبت بعد موت الموصي، فإنما ذهبت من مال الورثة، ويسلم العبد للموصّى له؛ لأنها ذهبت بعد ما زال ملك المرصى عنها وصارت للورثة.

[٢٩٠٣] مسألة: [وصية الرجل لآخر بسكني داره سنة أو أقل أو أكثر]

وجائز أن يوصي رجل لرجل بسكنى داره سنة أو أقـلُ أو أكثـرُ، ويكــون ذلك من الثلث، ينظر كم أجرة داره سنة فتجعل من الثلث.

قال سعدان: قال معمد: وإذا أوصى رجل لرجل بغلة عيده أو ببعض غلته جازت الوصية وله ما سمى له من الغلة، وليس لـه مـن رقبة العبـد شـيء، إلا أن يسمى جزءاً من العبد أو مِن ماله.

[٢٩٠٤] مسألة: [من أوصى بثلثه أن يقسم على المساكين ثم أوصى لصبى بعينه]

وإذا أوصى رجل بثلثه أن يقسم على المساكين ثم أوصى لصبي بعيشه فقال: قد أوصيت له من ثلثي بألف درهم ادفعوها إليه إذا بلغ، فمات الصبي قبل أن يبلغ، فهي لورثته تدفع إليهم في وقت وفاة الصبي.

[٢٩٠٥] مسألة: [الموصى له يتعجل في بعض وصية الموصي]

وإذا أوصى رجل لرجل بوصية في مرضه، فتعجل الموصّى لـه بعضٌ وصيته، ثم برئ المريضُ، فليس للموصّى لـه إلا مـا قبض ولا يرجـع عليـه فيه (أ) بشيء، ولا شيء له من الباقي.

[٢٩٠٦] مسألة: [وصية الباغي]

وإذا أوصى الباغي بوصية بعد موته ثم تُتِل أو مات في وقت الحرب، فـلا تنفذ وصيته فيما أجلب به، وتنفذ فيما سوى ذلك.

[۲۹۰۷] مسألة: [وصية الغلام]

روى معمد عن شريح: أنه أجاز وصية الغلام وقال: أجيز العدل من الصغير والكبير. وأردّ الحيف من الصغير والكبير ''.

⁽١) يعني في الباقي.

⁽٢) انظر: سنن البيهقي: ٩/ ٣٩٧.

الجامع الكافي كتاب الوصايا

باب القول في الوصى وما يجوز له فعله

[٢٩٠٨] مسألة: هل للوصي أن يخرج من الوصية؟

قال معمد: وإذا أوصى رجل إلى رجل حاضر أو غائب بوصية فله أن يقبلها وله أن لا يقبلها، فإن قبلها لزمته، فإن أراد أن يردها في حياة الموصي، جاز له ذلك.

قال أبو حنيفة وأصحابه: إنما يجوز ذلك إذا ردها في وجهه، فـإن ردهـا في غير وجهه، لم يكن رده رداً.

قال معمد: وإن أراد أن يردها بعد وفاته، لم يكن له ذلك، ولزمه القيام بها. وإذا أوصى إلى حاضر، فقال: لا أقبلها، ثم قال بعد ذلك: قمد قبلت، لم يجز قبوله إلا أن يجدد الوصى الوصية إليه، فإن جددها فقبلها جاز قبوله.

وإذا أوصى إليه فلم يقبل الوصية ولم يردها حتى مات الموصي، فالموصَى إليه بالخيار، إن شاء قبلها وإن شاء لم يقبلها، فبإن قبلها لم يكن لـه الخروج منها، وللشهود أن يشهدوا بها.

وكذلك إن أوصى إلى غائب ثم مات، فالموصَى إليه بالخيار في قبولها وردِّها، فإن قبلها لزمته، وإن قال: لا أقبل، ثم قال: قد قبلت، ففي هذا خلاف.

قال قوم: لا يجوز قبوله، وقد خرج من الوصية.

وقال قوم: يجوز قبوله ما لم يحكم الحاكم بإخراجه من الوصية قبل أن يقول: قد قبلت. وهو قول أصحاب أبي حنيفة.

وقال أحمد بن على الخلال: قال معمد: والقول الأول أحسن.

[٢٩٠٩] مسألة: [في رجلين وُكُّلا بشراء سلعة فانفرد أحدهما بشرائها]

قال معمد: وإذا وكل رجل رجلين بشراء سلعة بعينها، فلا ينضرد أحـدهما بشـراثها دون صـاحبه، فـإن اشـتراها دون صـاحبه لم يلـزم الأمـرُ، وهـي للذي اشتراها.

[٢٩١٠] مسألة: [من أوصى إلى رجلين غائبين نقبلها أحدهما فقط]

قال معمد: وإذا أوصى رجل إلى رجلين غائبين ثم مات الموصي فلما بلغتهما الوصية قبلها أحدُهما وردها الآخرُ، فالقابل منهما وصيًّ على جميع المال.

قال أبو حنيفة وأصحابه: يدخل مكانه وصي مع الباقي.

وعلى قول معهد: إذا أوصى رجل إلى رجلين، فلأحدهما أن يشتري وببيع للصغار وفعله وحده كفعلهما جميعاً في إنفاذ الوصية، وكذلك إذا أوصى إلى رجلين فعات أحدهما، فالباقى منهما وصى على جميع المال.

[٢٩١١] مسألة: [من أوصى إلى غيره بما آوصِيَ إليه به]

قال معمد: وللوصي أن يوصي إلى غيره بما أُوصِيَ إليه بـه، ووصيه يقـوم مقامه في تركة الموصى الأول. الجامع الكافي كتاب الوصايا

[٢٩١٢] مسألة: [ما يجوز للوصي]

قال معمد: وللوصي أن يبيع ويشتري ويقتضي ويقضي ما ثبت على المست من حق، وينفذ ما أسند إليه من الوصية من صدقة أو عتق أو حج أو جهاد أو غير ذلك. يعني: وإن قبض الوصيُّ ديناً - كان للميت - فضاع على () يدف فلا ضمان عليه، وللوصي أن يأخل بالشفعة، ويُؤخذ بها - أيضاً - للولد الصغار، وله أن يُتجر بمال البتيم لليتيم ويشارك به ويدفعه مضاربة، ويكون الربع للبتيم والوضيعة () على البتيم.

واكر، للوصي أن يأخذ مال اليتيم مضاربة، وليس له أن يقرضه "، وقد أجاز قوم أن يقرضه إذا أراد به النظر له، ولا يتجر الوصي بمال اليتيم لنفسه، ولكن يتجر اليه لليتيم، ولا يكون له من الربح شيء، إلا أن يكون فقيراً فياخذ [من نفقته] أن من الربح بقدر أجرة مثله؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن كَانَ فَيْهِمُ لَلْهَا كُلْ بِالْكَمْرِهِ إِلسَاد:ه].

وتجوز وصية الرجل في دينه قبل أن يقبضه، هو بمنزلة العين.

وإذا أوصى رجل إلى رجل ثم مات وخلف أولاداً صغاراً، ثم ماتت الأم وأوصت إلى رجل آخر، فوصي الأب يقوم لليتامى مقام الأب في البيع والشراء والأخذ والإعطاء وغير ذلك، ووصي الأم (*) يقوم بما كانت الأم تليه فيما أسندت إليه. ويقبض للصبي أبوه أو الوصي أو القاضي، وقد رخص بعضهم أن تقبض له الأم إذا لم يكن له أب ولا وصي.

⁽١) في (ج): في.

⁽٢) الوضيعة: الخسارة.

 ⁽٣) أي: يقرض مال اليتيم.
 (٤) ما بين المحكوفين هكذا في جيم النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: لنفقته.

⁽٥) في (ج): ووصي الأب.

وروى محمد بإسناده عن شريك نحو ذلك.

وحن الشعبي قال: وليست (١) الأم في القبض بمنزلة الأب.

وعن الشعبي قال: إذا وُهِب للصبي شيء ودُفِع إلى إنسان من أهل الصبي جاز.

[٢٩١٣] مسألة: هل يجوز للوصي (** أن يقاسم عن الورثة؛ أو عن الموصى لهم؟

قال معمد: وإذا أوصى رجل بثلث ماله لقوم بغير أعيانهم، كالوصية للفقراء والمساكين، وفي أبواب البر، فإن الوصي يقسم جميع التركة من عين أو عروض، إن كان الورثة أصاغر، وإن كانوا بالغين قاسمهم التركة من عين أو عرض، فيسلم الثلثين إلى الورثة، والثلث للموصى لهم، ويكون الثلث في يد الوصي إلى أن ينفذه فيما أمره (7).

وإن كانت الوصية بالثلث لقوم بأعيانهم، قاسمهم الوصي إن كان الورثة اصاغر⁽¹⁾، فسلم لهم الثلث وقبض الثلثين فكان في يده للورثة، وإن كان الورثة بالغين قاسمهم الموصى لهم دون الوصي، وللوصي أن يقاسم الموصى لهم دون الوصى، الموسى المؤسمي المؤسمي المؤسمي المؤسمي المؤرثة خصم عنهم.

فإن قاسمهم الوصي عن الورثة فسلم لهم الثلث وأمسك الثلثين للورثة فضاع من يده قبل أن يدفعه إليهم، فبلا شيء للورثة على الموصى لهم

⁽١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (وليس). ولعل الصواب ما أثبتناه.

 ⁽٢) في (ث، ج، س): هل للوصي.
 (٣) في (ج): فيما أمر به.

 ⁽٤) قال سيويه: لا يقال: نسوة صنفرً، ولا: قوم أصاغر، إلا بالألف والبلام، قبال: وسمعنا العرب تقول: الأصاغر، وإن شئت قلت: الأصغرون. [المختار من صحاح اللغة: ٢٨٧-٢٨٨].

⁽٥) في (ب، ث): أغنياء. والصواب ما أثبتناه من (ج).

ولا على الوصي؛ لأن الوصي هو الخصم عن^(١) الورثة، وَقَيْضُهُ الثلثين قبضٌ لهم، فلا ضمان عليه فيما ضاع من يده.

وكذلك إن قاسم الوصي الورثة بامر الموصّى لهم، فسلم اللهميث للورثة وأمسك الثلث للموصى لهم فضاع من يده قبل أن ينفذه إليهم، فلا ضمان على الوصي ولا على الورثة، وإن كان قاسم الورثة بغير أمر الموصى لهم ثم ضاع الثلث من يده قبل أن ينفذه إليهم، فللموصى لهم أن يرجعوا على الوصي بتُستُني المال (أن وهو ثلث ما صار للورثة، فإذا قبضه الموصى لهم من الوصي رجع به الوصي على الورثة، وإنما رجع الموصى لهم بتُستُني المال ولم يرجعوا عليه بثلث المال الذي أوصي لهم به فضاع من يده؛ لأن الوصي قد كان له أن يمسك الثلث حتى ينفذه إليهم، فلما ضاع من يده؛ لأن الوصي إلا ثلث ما بقى من يده لم يكن لهم إلا ثلث ما بقى من يده لم يكن لهم الله وثق.

[٢٩١٤] مسألة: [من مات وترك عقاراً وعليه دين بقيمة العقار]

وإذا مات رجل وترك عقاراً وعليه دين بقيمة العقار، فقال بعض الورثـة: أنا أؤدِّي من الدين بقدر حصتي من العقار ولا أبيع نصبيي. فإنه يبـاع العقــار كله في الدين، إلا أن يُؤدِّي جميعُ الدين.

[٢٩١٥] مسألة: [هل للوصي أن يزوج؟]

قال القاسم ﷺ، وسئل هل للوصي أن يزوج؟

(١) في (ب، ج): على. وما أثبتناه من (ث).

(٢) في (ب، ج، س): فيسلّم.

(٣) في (ب، ج، س): الثلثين إلى الورثة.
 (٤) أي: ثلث الثلثين.

فقان: ليس الوصي من الولي بالنسب في شيء، إنما الأولياء أهل الاشتراك في الأنساب.

وقال انقاسم - ايضاً - فيما روى داود عنه: ولا نحب للوصي أن يعقد النكاح لصبي ولا لصبية.

وقال معمد: العصبة أولى بالتكاح عندنا من الأوصياء، قال بذلك جماعة من آل الرسول^(۱) في وغيرهم.

[٢٩١٦] مسألة: [هل للوضي أن يزوج عبد اليقيم، والأب أن يزوج عبد ابنه الصغير؟]

قال معمد: وليس للوصي أن ينزوج عبد اليتيم، ولا لـلأب أن ينزوج عبد ابنه الصغير؛ لأنه يغرمه مهر العبد ويوجب على العبد نفقة امرأته.

وعلى قول معمد: للوصي أن يزوج أمة اليتيم؛ لأنه قـال: ولــلأب أن يـزوج أمة ابنه الصغير؛ لأنه يكسب له مهراً.

[٢٩١٧] مسألة: [الوصي يقضي دين اليت]

قال معمد: وإذا قضى الوصي أو بعضُ الورثة دينَ الميت أو بعض دينه، فإنه يرجع بما قضى في مال الميت، وإن قصر مال الميت عن وفاء الدين فإنه يحاص الغرماء بما قضى.

وكذلك لو كفل عنه إنسان بدين فأداه عنه فمثل ذلك، ولو أن أجنبياً أدى عنه دينه أو بعض دينه كان في ذلك متطوعاً.

⁽١) في (ج): من آل رسول الله.

الجامع الكافي

[۲۹۱۸] مسألة: [ما يُبدأ به قبل دين اليت]

قال [معمد] (1) : وإذا كفن الميتَ وصيَّه أو بعضُ الورثة، بدئ بـشمن الكفـن وجميع ما يحتاج إليه من حنوط أو حفر قبر قبل الـدين. ولـو أن أجنبياً فعـل ذلك كان فى ذلك كله متطوعاً.

[٢٩١٩] مسألة: [من مات وعليه دين وله عبد مأذون له في التجارة عليه دين]

ولو أن رجلاً مات وعليه دين وله عبد ماذون له في التجارة عليه دين، فإن العبد يباع فيبدأ بدينه فيقضى من ثمنه، فإن فَصُل شيء بعد دينه كان بين غرماء المولى، فإن بدأ الوارث بدين المولى فقضاء عنه بدئ بالعبد فيع في دين نفسه، فإن فضل شيء بعد دينه كان بين غرماء المولى، والوارث المودي أحد الغرماء، وإن لم يبع العبد حتى أدى بعض الورثة ما على العبد من الدين، فإن الوارث المؤدي يبدأ به فيوفي ما أدى عن العبد من دينه، فإن فضل شيء عن العبد كان من دينه، فإن فضل شيء عن العبد كان من دين المولى.

[٢٩٢٠] مسألة: ما يصنع الوصي بمال الغائب من الورثة؟

قال معمد: وإذا أوسى رجل إلى رجل في تركته وماله وديونه فقبل الموسى إليه الوصية وتوفي الموصي وله ورثة غُيّب لا يُدْرَى أين هم، فينبغي للوصسي أن ينفذ ما أوصبي به إليه في ثلث الموصسي ويتربص بالثلثين حتى يحضر الورثة، فإن لم يعرف لهم موضعاً وطالت غيبتهم، فله أن يدفع تركتهم

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من (س).

للى القاضي إن كان بحضرته، ويكون متبرتاً مما يحدث فيها من حدث بعد دفعه إياها إلى القاضي. وينبغي للقاضي أن يتربص بالمال إلى حضـور الورثـة، فـإن أيقن موتهم ولم يعرف لهم وارثاً، جعل ذلك المال في بيت مال المسلمين.

وإن لم يحضر الوصيِّ قاضٍ فإن المال في يده بمنزلة الضالة إن حضره الموت أوصى به إلى غيره وأعلمه سبيله، وإن أيقن موت الورثة وعلم لهم ورثة دفعه إليهم بقضاء قاضٍ، وإن دفعه إليهم بغير قضاء قاضٍ أجزأ، فيما بينه وبين الله عزَّ وجاً..

[٢٩٢١] مسألة: متى يجوز للوصي أن يأكل من مال اليتيم؟

قال القاسم ﷺ فيما روى داود عنه؛ وسئل عن قبول الله ـ عزُ وجل ـ في مال اليتيم: ﴿وَمَن كَانَ غَيِكَا فَلْيَسْتَقَيْفَ وَمَن كَانَ فَقِيمًا فَلْيَأْكُلُ وَالْمَعْرُوفِ﴾ [الساء:]؟
قال: من كان له من السعة والجِندَ ما يغنيه لم يكن له أن ينفق (`` من مال اليتيم، فإن كان محتاجاً أنفق من ماله بالمعروف على قدر حاجته، ولم يكن له أن ينفق من مال اليتيم إلا على نفسه خاصة ولم يكن له أن ينفق على عالمه عامة.

قال معمد: وإذا اشتغل الوصي عن مكسبه بالشغل بمال اليتسيم، إما بحفظ أو عمل أو تقاض، فله أن يأكل من مال اليتيم بالمعروف بقدر أجر مثله على مثل (** كفايته. وروي نحو ذلك عن حسن بن صالح.

⁽١) في (ج): لم يكن له أن يأكل.

⁽٢) في (ب، س): مثله. وما أثبتناه من (ث، ج).

قال معمد: إن لم يشغله شيء من أمر اليتيم، وإنما هو وصي في مال ناض وما أشبه ذلك، فلا ينبغي له أن يأكل من مال اليتيم شيئاً، فقيراً كان أو غنياً، ولا بأس أن يبيم الوصي ويشتري بمال اليتيم، ولا يكون له من الربح شيء، إلا أن يكون الوصي فقيراً فيأخذ من نفقته من الربح بقدر أجرة مثله، لقوله _عزّ وجل _:

﴿وَمَن كَانَ غَيِنًا فَلْتَسْتَعْفِفُ وَمَن كَانَ فَهِمُا فَلْهَاكُنْ رِالْمَمْرُهِ فِي الساءة].

وروى محمد بإسناده: عن الحسن البصري () قال: جاء رجل إلى النبي الله فقال: إن عندي يتيماً أفاكل من ماله؟ قال: ((بالمعروف غير مُتَاثِّل مالاً ولا واق مالك بماله)، قال: فأضربه؟ قال: ((فيما كنت ضارباً ولدك)) ().

وعن الضحاك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقَرَّبُوا مَالَ ٱلْيَتِيرِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ الانتاجارا)، قال: التي هي أحسن أن يتجر له فيه، ولا يكون للتاجر شيء من الربح ".

[۲۹۲۲] مسألة: متى يجوز دفع مال اليتيم إليه؟

قال محمد: وإذا بلغ اليتيم وأونس منه رشد بصلاح لنفسه وحفظ لماله وولي [نفسه] بنفسه، فينبغي للوصي أن يدفع إليه ماله. وحد البلوغ: أن يدرك الفلام، أو تحيض الجارية، أو يبلغا من السن خمسة عشر سنة. فإن لم يؤنس منه رشد عند بلوغه، حُبس ماله ولم يدفع إليه حتى يُـؤنَس منه رشـد،

(١) والصحيح: هو الحسن العرني وهو رجل من الزيدية بالكوفة، وستأتي ترجمته.

 (٢) صحيح آبن حيان: ١٠/ ٥٤٪ مصنف ابن أبي شبية: ١٩٠٥، وروي تحو ذلك عن جابر قي المعجم الصغير: ١٠٨/١، وفي سنن البيهتي: ٢٩٩٨/٨.

 (٣) وفي مصنف ابن أبي شبية: ١٩١١/٦: عن الضحاك ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ ٱلْتَيْفِرِ إِلَّا وَالَّتِي هِيَ أَخْسَرُكُ قال: بيتغي لليتيم في ماله.

قال الله مسبحانه: ﴿وَاتِنَكُوا الْيَتَمَنَىٰ حَتَى إِذَا بَلَغُوا الْيَكَاعَ ﴾ [الساء:١]، فهمو وقت ﴿ وَإِنْ ءَائَتُمْ يَتِهُمْ رُشَدًا فَادَفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْرَكُمْ قُولًا تَأْكُوهَا إِسْرَافًا ﴾ [الساء:١، أي: لا يسرف الوصي في أكلها، ﴿وَرِدَارًا ﴾ أي: يبادر كبر اليتيم، فيأكل مالمه قبل أن يكر فيأخذه منه.

[٢٩٢٣] مسألة: الوصي يُتهم أو يُطلَّعُ منه على خيانة

روى معمد بإسناد: عن أبي حنيفة: إذا أوصى رجل إلى رجلين، فلأحدهما أن ينفذ الوصابا، ويقضي الدين إذا كان لأناس بأعيانهم، وأن ينفق على اليتامى من حصتهم (1)، وليس لأحدهما أن يتقاضى شيئاً من دين الميت إلا بأمر صاحبه، فإن فعل ذلك لم يكن ذلك براءة للغريم، وليس لأحدهما أن يشتري جارية ولا كسوة لليتامى إلا بأمر الآخر، فإن فعل كان متطوعاً ضامناً.

وروي عنه رواية أخرى: أن له أن يكسو اليتامى، ويشتري الكفن للميت، وليس لأحدهما أن ينفذ شيئاً مما أوصى بـه الميت مـن ثلثـه للمســـاكين، وفي سبيل الله وفي الحج إلا بأمر صاحبه، فإن فعل متطوعاً على الميت كان ضــامناً لما أعطى في ذلك من الدراهم، وعليهما أن يســتقبلا مــا أوصــى بــه وينفــذاه، ولا يجوز ما صنعه أحدهما في ذلك.

وقال أبو يوسف: جميع ما صنع أحد الوصيين في ذلك فهو جائز.

وقال أبو حنيفة: ليس لأحدهما أن يبيع شيئاً من تركة المبت عقاراً ولا غيره، صغاراً كان الورثة أو كباراً، كان على المبت دين أو لم يكن

⁽١) في (ج): من حصصهم.

الجامع الكافي كتاب الوصايا

إلا بإذن الآخر، فإن فعل كان ذلك باطلاً، فإن دفع ما باع كان لذلك ضامناً. قال أبو حينفة: وإن (۱) أقر أحد الوصيين أنه قد أنفذ ما أوصى به الميت هو وصاحبه، وأنكر ذلك صاحبه، فالقول قول الذي يقول إنه (۱) أنفذ همو وصاحبه في النصف، ويصدق المنكر على صاحبه، ولا ضمان عليه.

وكذلك لو قال: قد قبضنا جميعاً ما على فلان من الدين للميت، كان القول قوله في النصف، ويبرأ الغريمُ من النصف، ولا ضمان على الوصيين للوصي إن أخل هو والذي "أ أذكر الغريم بالنصف. وإن قال أحد الوصيين: قد قبضت أنا وفلان الوديعة التي عند فلان، وقال المستودع: قد دفعتها إليهما، فالقول قوله وقد برئ من الوديعة.

وإن قال أحدهما: قبضت منه نصف المال ودفع إلى صاحبي نصـف المــال، وصدقه المستودّع وأنكر ذلك الوصي الآخر، فإن المستودّع ضامن للمال؛ لأنه لم يكن له أن يدفع إلى أحد الوصيين شيئاً دون الآخر.

وقال أبو يوسف: إن دفعه إلى أحدهما برئ.

قال أبو حنيفة: وإن كان على الميت دين نباع الوصيان جيع التركة، جاز عليهم إذا كانوا صغاراً، فإن كان فيهم صغار وكبار جاز بيع الوصيين في جميع التركة، فإن كانوا حضوراً لم يكن للوصيين أن يبيعا شيئاً من تركة الميت إلا بإذن الورثة، فإن كان الورثة غُيباً فللوصيين أن يبيعا جميع التركة سوى المقار.

⁽١) في (ج): فإن.

⁽٢) في (ج): قد.

⁽٣) جاء في هامش (س): أظن أن الكلام وهو الذي، بتقديم الواو. تمت سماع.

وإن كان الورثة صغاراً وهم ولد الميت ولحم شيء ورثوه عن أمهس دواب أو ثياب أو عروض، كان للوصيين أن يبيعا ذلك، وإن كانوا ورثـوا أخــاً لحــم وهم صغار ولهم متاع ئياب أو عروض ورثوه عن أبيهم أو وهب لهم، لم يكن للوصيين أن يبيعـا ذلـك عنـه؛ لأن الميـت لــو باعــه لم يجــز ذلـك، ولا يجــوز للوصيين إلا بأمرٍ قاض.

فاما تركة الميت فلهما أن يبيعا ما خلا العقار، على إخوته صغاراً كـانوا أو كباراً، وكذلك وصي الأم إذا ماتت وتركت عقـاراً أو عروضـاً وورثتهـا صغار وأوصت إلى رجل، فلوصيها أن يبيع ما تركت سوى العقار، وإن كـان لولدها شيء ورثوه عن أبيهم لم يكن لوصيها أن يبيم شيئاً من ذلك.

وكذلك لو كانت حية لم يكن لها أن تبيع شيئاً مـن ذلـك إلا بــاذنِ قـــاضٍ، وكذلك وصيها.

[٢٩٢٤] [مسألة:] (() [ولاية المسلم على النصراني]

ولو أن نصرانياً أوصى إلى مسلم وله ولد صغار وامرأة وهي أمهم، كان للوصي أن يبيع جميع تركة الميت الذي أوصى إليه، وإن كمان لولمده الصغار شيء قد أفردهم به في حياته، كان للوصي أن يبيعه، فإن أسلمت المرأة بعمد موته صار ولدها الصغار مسلمين بإسلامها، ولم يكن للوصي أن يبيع شيئاً عا ورثوه عن أبيهم من العقار، وإن كان متاعاً أو ثياباً أو شيئاً يخاف عليه التلف والفساد فلوصي الأب أن يبيعه، وإن كان لهم شيء يملكونه في حياة أبيهم

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من (ج).

الجامع الكافي كتاب الوصايا

لم يرثوه منه، لم يكن للوصي أن يبيعه بعد إسلام الأب؛ لأن الأب لـوكـان حياً لم يكن له أن يبيعه وهم مسلمون وهـو نصـراني، ولا يكـون للنصـارى ولاية على مسلم.

[٢٩٢٥] مسألة: [قبول قول الوصي مع شاهد آخر]

روى معمد: عن ابن أبي ليلى قال: إذا كان للميت أولاد صغار وكبار، فقال الوصي: أمرني الميت أن أدفع إلى فلان مائة درهم، لم يَجُزُ قول الوصي إلا أن يكون معه شاهد آخر.

باب أحكام الوصايبا

قال معمد: وإذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله، ولآخر بنصفه، فأبى الورثة من إجازته، ففى هذه المسألة قولان:

أحدهما: أن الثلث بينهما نصفان ()، وهو قول أبي حنيفة، وقول ابن ليلي.

والقول الآخر (): أن الثلث بينهما على خمسة أسهم، لصاحب الثلث سهمان، ولصاحب التصف ثلاثة أسهم.

وكذلك إن أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بسدسه:

ففي القول الأول: أن الثلث بينهما على أربعة أسهم: لصاحب الثلث ثلاثة أسهم، ولصاحب السدس سهم (٢٠)

وفي القول الثاني: أن الثلث بينهما على ثلاثة: لصاحب الثلث سهمان، ولصاحب السدس سهم.

وكذلك إن أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بجميع ماله.

ففي القول الأول: المال بينهما نصفين.

وقال ابن أبي ليلى: الثلث بينهما على أربعة أسهم، لصاحب جميع المال

(١) في (ث): نصفين.

(٢) في (ج) وفي هامش (س): والقول الآخر قول ابن أبي ليلي.

 (٣) لأنهم يتنازعون في سدس فيضم ينهما نصفين، أما السدس الثاني فهو لصباحب الثلث بدون منازع، وإذا قسمنا المال من (١٧) يكون الثلث (٤) ويكون السدس (٧)، فيكون لصباحب الثلث صدس ونصف صدس أي (٣)، ولصاحب السدس نصف سدس أي سهم واحد. الجامع الكافي كتباب الوصايا

ثلاثة أسهم، وللآخر سهم.

وكذلك إن أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بربعه، فلم يجز الورثة.

ففي القول الأول: أن الثلث بينهما على ثمانية، لصاحب الثلث خمسة أثمان أن ولصاحب الربع ثلاثة أثمان أن.

وأصل ذلك: أن تأخذ أقل مال له ثلث وربع وهو اثني عشر فثلثه أربعة، وصية صاحب الربع من الأربعة ثلاثة وهي ربع المال، ويبقى سهم للموصى له بالثلث لا وصية فيه لصاحب الربع، والثلاثة الأسهم الباقية قد أوصى بها لكل واحدٍ منهما فهي بينهما نصفين، فصار لصاحب الثلث سهمان ونصف وذلك خسة أثمان الثلث، ولصاحب الربع سهم ونصف وذلك ثلاثة أثمان الثلث.

وفي القول الثاني: أن الثلث بينهما على سبعة: لصاحب الثلث أربعة أسباع، ولصاحب الربع ثلاثة أسباع، وذلك أن كل واحدٍ منهما يضرب في الثلث بوصية، فتضرب صاحب الثلث بالثلث وهو أربعة، وتضرب صاحب الربع بالربع وهو ثلاثة (").

قال معمد: وإذا كان في يد رجلين كيس فيه ألف درهم فادعى أحدهما جميعه وادعى الآخر نصفه، قسمت الألف بينهما على أربعة أسهم: لمدعي الجميع ثلاثة أرباع الألف، ولمدعي النصف ربع الألف، وهمذا قول أبى حنيفة.

⁽١) ثلاثة منها نصف الربع المشترك واثنان باقي الثلث.

⁽٢) وهو نصف الربع حيث نحسب المال من (٢٤).

⁽٣) ويطّريقة أخرى يكون المال من (١٢) وهو أقل مال له نصف ربع وثلث فيكون نصيب صاحب الربع (٣) ويكون نصيب صاحب الثلث (٤) ومجموعها (٧) فيقسم الثلث أسباهاً كا. على حصه.

وقال ابن أبي ليلى: لمدعي جميع الكيس ثلثا الألف، ولمدعي النصف ثلث الألف.

وإذا ترك زوجة وأوصى لأجنبي بثلث ماله، فخلها من ستة أسهم، فابدأ بصاحب الوصية فأعطه الثلث من جميع المال وهمو سهمان من ستة، بقي أربعة: للمرأة الربع سهم من أربعة وهو سدس جميع المال، والباقي للعصبة، فإن لم يكن عصبة فلبيت المال.

وإذا ترك رجل الف درهم وأوصى لرجل بالف درهم وأوصى لآخر بخمسة آلاف درهم، فيؤخذ ثلث الألف التركة فيقسم على ستة، لصاحب (١) الألف سدسه، وصاحب الحمسة آلاف خسة أسداسه.

وإن مات وترك الفي (11 درهم وداراً قيمتها الف درهم، وأوصى لرجل بالدار وأوصى لآخر بنصفها، فالدار بينهما على ثلاثة، للموصى له بالدار كلها الثلثان، وللموصى له بالنصف الثلث، وهذا قول ابن أبسي ليلس المذي برويه عن على -صلى الله عليه-.

قال أبو حنيفة: للموصى له بالدار كلها ثلاثة أرباع الـدار، وللموصى لـه بالنصف ربعها.

وإذا أوصى رجل بثلث مالمه لقموم بأعيانهم، كمان الموصى لهمم بالثلث شركاء الورثة في جميع المال والعروض يقاسمونهم ذلك.

⁽١) في (ج): فتعطى صاحب الألف...إلخ.

⁽٢) في (ج): وترك ألف درهم.

الجامع الكافي كالما الوصايا

وإذا (كانت الوصية لقوم بغير أعيانهم كالوصية للفقراء أو في وجوه البر، فإن الوصي يقاسم الورثة جميع العين والعروض، وقد ذكرت همذه المسألة قبل هذا مستقصاة.

[٢٩٢٦] مسألة: إذا أوصى بمثل نصيب أحد ورثقه

قال معمد: وإذا ترك الرجل ابناً وأوصى لرجل بمشل نصيبه فأجازه لـه الابن، فله نصف المال، وإن لم يجز فللموصى له الثلث من المال.

وإن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما، فللموصى لــه الثلث أجاز ذلك الابنان أو لم يجيزا.

وإن ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم، فللموصى له الربع.

وإن ترك أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم، فللموصى لـ الخمس، يُجعُل كأحدهم. وهكذا قال أبو حنيفة وأصحابه.

قال معمد: وأصل ذلك: أن تصحح الفريضة، ثم تزيده عليها مشل نصيب أحد البنين؛ ليكون النصيب الزائد وصية للموصى له.

مثال ذلك: رجل ترك خسة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم، فعسألتهم من خسة لكل ابن سهم، فزد نصيب أحدهم وهو سهم على الفريضة وهي (٢) خسة فتصير ستة: فأعط الموصى له السهم الزائد، وبقيت خسة بين البنين لكل واحد منهم سهم، فصار في يد الموصى له مشل ما في يد أحد البنين، وهكذا إذا أوصى له الميت.

⁽١) في (ج): وإن.

⁽٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: وهو. والصواب ما أثبتناه.

قال معمد: حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى ('' قال: حدثني أبي [عن ابن] آآ) أبي ليلى من الشعبي عن علي -صلى الله عليه- في رجل ترك ثملاث بنات وأبوين وأوصى لامرأة أخرى بمثل حظ إحدى بناته، فهي على اثنين وعشرين، للتي أوصى لها من ذلك أربعة، وللبنات ثلثا ما يقي بعد الوصية وهو اثني عشر، فنصيب كل واحدة من البنات أربعة، وللأبوين السدسان بعد الوصية ستة (''').

قال معمد: وإذا ترك ابنين وامرأة وأوصى بمثل نصيب المرأة، تصح الغريضة من ثمانية عشر سهماً: للموصى له سهمان، ويقي ستة عشر سهماً: للمرأة الثمن سهمان، ولكل ابن سبعة أسهم (1).

ولو كان أوصى بمثل نصيب أحد الابنين، كانت من ثلاثة وعشرين (٥٠)

⁽١) عمد بن عمران بن عمد بن عبد الرحن بن أيي ليلى، أبو عبد الرحن الكوفي، صن: أبيه من جده وشريك، وعن: عمد بن نفيل والعباس بن عمد الدوري، قال أبو حاتم: صدوق أمل مطيئا كتاب (الفرائض) من حفظه عن أبيه عن جده عن الشيمي من حفظه الكتاب كله لا يقدم مسالة عن مسالة، وروى عنه أحد بن أبي غيشمة وابن أبي الدنيا وغيرهم، خرج له النسائي، قلت: والحاكم والسيد المؤيد بالله حديث: اقتسمون ويسمع منكم، انفقا عليه متا وصنداً، قال في (التهليب): كان من خيار النامن خرج له البخاري في (الأدب المفرد). وذكره ابن حيان في (الاثبات) خرج له الترملي. الطبقات: حزام.

وولوره ابن عبان في راهنات) عرج كا الورساقية والسياسات عاد (٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ث).

 ⁽٣) يكون أصل المسألة (١٨) لكل بنت (٤) وللأبوين (٦) ثم يضاف مثل نصيب بنت وهو (٤) فتكون المسألة من (٢٢).

 ⁽٤) يكون أصل المسألة (١٦) للمرأة الثمن (٢) ولكل ابن (٧) ثم يضاف مثل نصب المرأة وهو(٢) فيكون أصل المسألة (١٨).

⁽٥) لأنه يضاف إلى (١٦) مثل نصيب الابن وهو (٧) فتصير من (٢٣).

الجامع الكافي كتاب الوصايا

للموصى له سبعة أسهم، وتبقى سنة عشر سهماً: للمرأة الثمن سهمان، وللابنين ما بقى لكل ابن سبعة.

وكذلك إن أوصى بمثل جزء من النصيب نصف أو ثلث أو ربع أو غير ذلك، فاحسبه على ما وصفت لك.

[٢٩٢٧] مسألة: إذا أوصى لرجل بمثل نصيب أحد ورثته، ولآخر بجرء من المال

قال معمد: وإذا ترك أربعة بنين، وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وأوصى لآخر بسدس المال، فالفريضة من ستة أسهم: للموصى له بالسدس سدس، وتبقى خسة أسهم: للموصى له بمثل نصيب أحد البنين سهم، ولكل ابن سهم.

وإن ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم ولآخر بسبع المال، فالفريضة من خمسة وثلاثين سهماً: للموصى له بالسبع سبع المال خمسة أسهم، وتبقى ثلاثون سهماً: لكمل ابن سنة، وللموصَى له بمشل نصيب ابن سنةً.

والأصل في ذلك: أن تحفظ سهام البنين، ثم تزيد (11 عليها للموصى له بمثل نصيب أحدهم مثل سهم منها، فإذا فعلت ذلك زدت على ما اجتمع معك للموصى له الآخر، إن كان أوصى له بسدس زدت على ما اجتمع معك مثل خسه، وإن كان أوصى له بسبع المال زدت عليه مثل سدسه، وإن كان أوصى له بسبع المال زدت عليه مثل سدسه، وإن من أوصى له بشمن المال زدت على ما اجتمع معك سبعه. وكذلك ما أتماك من هذا الباب فهو على ما وصفت لك.

⁽١) في (ب): ثم ترد.

كتاب الوصاياً الجامع الكافح

وإذا ترك رجل ثلاث بنات وأخاً وأوصى لعمه بمثل نصيب إحدى بناته، وأوصى خاله بسبع المال، فقد علمت أن الفريضة من تسعة أسهم: للبنات الثلثان سنة لكل بنت سهمان، وللأخ ما بقي وهو ثلاثة آسهم، فزد على أهل الفريضة مثل سهم إحدى البنات وهو سهمان، فصار ذلك أحد عشر سهما، ثم زد على الأحد عشر سهما مثل سدسها، ليكون ذلك الزائد سبع الجميع وهو وصية الخال، فصار معك إذا زدت على الأحد عشر سدسها ثلاثة عشر سهما غير سدس، فاضربها في أقل مال له السدس وهو سنة _ حتى تصح، فصارت سبعة وسبعين سهما: وصية الخال من ذلك السبع وهو أحد عشر سهما، ووسية العم اثنا عشر سهما وهو مثل نصيب إحدى البنات، وبقي أربعة وخسون سهما، لكل واحدة أربعة وخسون سهما، لكل واحدة اثنى عشر سهما، وما بقي للأخ وهو ثمانية عشر سهما.

[۲۹۲۸] مصألة: إذا أوصى لرجل بمثل نصيب أحد ورثته ولآخر بثلث ما بقي من الثلث

وإذا ترك ثلاثة بنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وأوصى لأخر بثلث ما بقي من الثلث، فالفريضة من ثلاثة وثلاثين: الثلث أحد عشر، والنصيب ثمانية، وبقي من الثلث بعد النصيب ثلاثة ثلثها واحد وهو الوصية الثانية، ويبقى من الثلث سهمان بعد الوصية، فزدهما على ثلثي المال وهو اثنان وعشرون، فصار أربعة وعشرين بين ثلاثة بنين، لكل واحو منهم ثمانية.

وأصل ذلك: أن تأخذ أقل مال الثلثه ثلث وهو تسعة _ لأن للموصى لـ الثاني ثلث ما يبقى من الثلث _ فتضرب التسعة في أصل فريضتهم وهـو الجامع الكافي كتاب الوصايا

أربعة، فتكون ستة وثلاثين، فاطرح منها ثلث التسعة وهو ثلاثة فيبقى معك ثلاثة وثلاثون وهو المال، فإذا أردت معرفة النصيب فخذ التسعة فاطرح منها الرصية الثانية وهو^(۱) ثلث الثلث فيبقى معك ثمانية، فاقسمها بين الثلاثة بين والموصى له يمثل نصيب أحدهم على أربعة، لكل واحد سمهمان، شم اضرب السهمين في أربعة كما ضربت التسعة أول مرة، فيصير معك ثمانية أسهم فهى النصيب، وكذلك كل ما أتاك من هذا الباب.

فإن كان البنون أربعة فإنها تصح من اثنين وأربعين، الثلث أربعة عشـر، والنصيب ثمانية، وثلث ما يبقى من الثلث سهمان.

[۲۹۲۹] مسألة: إذا أوصى بمثل نصيب وارث لو كان

قال معمد: وإذا ترك ابناً وأوصى بمثل نصيب ابن ثان لو كان، فللموصى له الربع. وإن أوصى بمثل نصيب ثالث لو كان، فللموصى له الربع. وإن أوصى بمثل نصيب رابع فللموصى له الخمس.

وأصل ذلك: أن تصحح المسألة بكون الوارث فيها، وتصححها بعدمه، وتضرب إحداهما في الأخرى، فما اجتمع فزد عليه نصيب الوارث لو كمان، فما اجتمع فمنه تصح الفريضة.

تفسير ذلك: إذا ترك ابنين وأوصى بمثل نصيب ثالث لمو كان، فأصل فريضتهما من اثنين، وأصلها بكون ثالث من ثلاثة، فتضرب اثنين في ثلاثة فتكون سنة، فإذا قسمتها على ثلاثة أصاب كل واحد سهمان، فتزيد السهمين

⁽١) في (ج): وهي.

على الستة فتكون ثمانية، فتعطي الموصى له السهمين الزائدين، ويبقى ستة بين الاثنين، لكل واحدٍ منهما ثلاثة.

وكذلك إن أوصى بمثل نصيب خامس أو سادس أو سابع فاعمل فيه على ما وصفت لك.

[۲۹۳۰] مسألة: [من أوصى بنصيب واحد ولم يقل بمثل نصيب]

وإذا أوصى بنصيب واحد ولم يقل: بمشل نصيب، [وإذا أوصى بنصيب أحد بنيه ولم يقل: ممثل نصيب أحد بنيه ولم يقل:

قال قوم: هو بمنزلة قوله: مثل نصيب، وحكمهما سواء.

وقال قوم - يعني أصحاب أبي حنيقة -: لا وصية للموصى له؛ لأن نصيب الابن إنما هو ما استحق من الميراث بسهمه، ولا تجوز وصية الأب فيما يستحقه الابن. قالوا: وإن لم يكن له ابن صحت الوصية، وكان للموصى له مثل ما يكون للابن لو كان.

[٢٩٣١] مسألة: إذا أوصى بمثل نصيب أحد ورثته إلا ثلث المال

وإذا تىرك ابناً وأوصى بمثل نصيبه إلا ثلث المال فالوصية جائزة، وللموصى له ثلث، وللابن الثلثان، فقد صار في يد الموصى لـه مثل نصيب الابن وهو الثلثان إلا ثلث المال.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (س).

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

وأصل [ذلك] ((): أن الموصى له إن أوصى بمثل نصيب ابنه ولم يستثن شيئاً كان للموصى له النصف، فإذا استثنى ثلث المال فخذ أقل مال له ثلث فاعزل منه الثلث المستثنى، واقسم ما بقي من المال بين الابين والموصى لمه على سهامهما لو لم يكن الموصى استثنى شيئاً.

وتفسير ذلك: أن تأخذ ثلاثة أسهم فتعزل منها الثلث سهماً، وتقسم ما بقي وهو سهمان بين الابن والموصى له لكل واحدٍ سهم، فصار في يد الابـن سهمان، وفي يد الموصَى له سهم.

وإذا ترك ابناً وأوصى بمثل نصيبه إلا ربع المال، فللموصَى له ثلاثة أسـهم من ثمانية، وتبقى خمسة أسهم فهـي للابـن، وذلـك إذا^(١) أجــاز الابـن؛ لأن الوصية أكثر من الثلث، وإن لم يجز فللمـوصَى له الثلث.

فإن ترك ابنين وأوصى بمثل نصيب أحدهما إلا ثلث المال، فالفريضة من تسعة: للموصى له التسع، وبقيت ثمانية بين الابنين، لكل واحدٍ منهما أربعة أسهم.

فإن ترك ثلاثة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم الا ربع المال، فالفريضة من ستة عشر: للموصى لـه سـهم، وبقيت خمسة عشـر بـين الثلاثـة، لكـل ابن خمسة.

فإن ترك أربعة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا خمس المال، فالفريضة من خمسة وعشرين: فالوصية سهم، والنصيب سنة.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ث).

⁽٢) ني (ج): إن.

كتاب الوصاياً الجامع الكافح

فإن ترك خمسة بنين وأوصى بمثل نصيب أحدهم إلا سدس المال، فالفريضة من ستة وثلاثين: الوصية سهم، والنصيب سبعة.

[٢٩٣٢] مسألة: هل تجوز الوصية لغيرالأقربين؟

قال معمد: ويبدأ الرجل في وصيته بمحاويج قرابته، والأمشل (`` فالأمشل في الدين والحاجة، ثم مواليه، ثم جيرانه، ثم الأمثل فالأمثل من أهل الحاجة من المسلمين.

وظاهر قول معمد: أنه إن وضع ثلث ماله في البعيد دون القريب جاز ذلك له.

وروى معمد عن جابر عن النبي قال: «إذا كنان أحدكم عتاجاً فليبداً بنفسه، فإن كان له فضل فبأهله، فإن كان له فضل فبأقربائه، فإن كان له فضل فهاهنا وهاهنا)، (7).

[٢٩٣٣] مسألة: إذا أوصى بثلثه لأقاربه، وأهل بيته

قال احمد بن عیسی ﷺ _ نیما روی محمد بـن فـرات عـن محمـد عنـه _ : وسئل عن رجل أوصى بوصية لأهل بيته؟

قال: أهل بيته الرجال الذين هم عصبة من قبل أبيه. يعني: أنه لم يـدخل فيهم أحد من قرابة الأم.

⁽١) هكذا في النسخ المترفرة لدينا، ولعل الصواب: الأمثل.

⁽٢) سنن أبي داود: ٢/ ٤٢١، صحيح ابن حبان: ٨/ ١٣١.

وقال معمد: إذا أوصى رجل بثلث ماله لأقاربه، وجبت لأقاربه من قِبَـلٍ (`` أبيه وأقاربه من قبل أمه، للأقرب منهم والأبعد، ذكورهم وإنائهم فيه سـواء، ومن كان منهم ذا رحم عمرم أو ذا رحم غير عمرم فهم سواء.

وقال أبو حنيفة: الوصية لذوي الرحم المحرم، الأقرب فالأقرب منهم.

قال معمد: فإن لم يكن للموصي إلا قريب واحد رجل أو امرأة فالوصية له تامة.

قال معمد: وقال أبو حنيفة وأصحابه: نصف الوصية، فإن كـان لـه عمــان فالوصية لهما تامة.

وإذا أوصى لولد فلان، وولده ذكور وإناث، قسمت الوصية بينهم واللكر والأنثى فيه سواء، قرأته نخط ابن عمرو.

[٢٩٣٤] مسألة: إذا أوصى للفقراء هل يدخل وارثه فيهم؟

وعلى قول أحمد بن عيسى: إذا أوصى رجل بثلثه للفقراء وفي ورثت فقير، لم يدخل في جملة الفقراء؛ لأنه قال ـ فيما روى محمد بن فرات عن محمد عنه ـ: وإذا أوصى رجل لأهل بيته بوصية وله إخوة وهم ورثة فلا وصية للموارث. يعني: ولا حق لهم في الوصية، فإن كان لهؤلاء الإخوة ولمد فلهم في الوصية مثل ما لغيرهم.

-4.4-

⁽١) في (ج): من جهة.

[۲۹۳٥] مسألة: [من أوصى لقبيلة لا تنصى]

قال معمد: وإذا أوصى رجل لبني هاشم، لم يدخل فيهم (١) مواليهم.

وروي عن الشعبي مثل ذلك.

قال الحسني: قال أصحاب أبي حنيفة: إذا قال: لبني فـلان، وهـم قبيلـة لا تحصى، دخل مواليهم في الوصية، مـن أسـلم علـى أيـديهم ومـن أعتقــو، وحلفاؤهم. وإن قال: لبني فلان، وهم بنو أب ليسوا بقبيلة ولا فخـل، كانـت الوصية لهم دون مواليهم.

[۲۹۳٦] مسألة: [من أوصى لجيرانه]

وروى معمد بإسناده: عن أبي جعفو _ محمد بن علي _ ﷺ في رجـل أوصـى لجيرته. قال: جيرته من اسمعه المؤذن.

قال معمد ـ فيما روى أحمد الخلال عنه ـ: ما أدري أيش معنى هذا؟

قال السيد الشريف _ أبو عبد الله _: معناه: أن الوصية يـدخل فيهـا الجـار الملاصق وغيره من أهل المحلة، ومثل هذا قوله []: «لا صلاة لجار المسجد [إلا في المسجد] ""، قيل: ومن جار المسجد؟. قال: «من أسمعه المنادي) ""،

وكذا(1) قال أبو يوسف ومحمد.

⁽١) في (ب، ث، س): فيه. وما أثبتناه من (ج).(٢) ما بين المعكوفين زيادة من (س).

 ⁽٣) روي تحسو ذلك عسن الإسام على في في سنن البيهقي: ١٧٣/٤، ٣٩٤، مصنف ابن أبي شية: ١/٢٨، ١٧٣٨، مصنف عبد الرزاق: ١/٧٧.

⁽٤) في (س): وكذلك.

إذا أوصى لجيرانه، فالوصية لجيرانه الملاصقين لـداره ولغيرهـم من الجيران من أهل المحلة، ممن يضمهم مسجد واحد وجماعة واحدة ودعوة واحدة، من السكان وغيرهم، من الرجال والنساء، الأحرار والمماليك، بينهم بالسوية.

وقال أبو حنيفة: الوصية للجيران الملاصقين لداره فقط، قربت أبـوابهم (١) أو بعدت.

(١) في (ج): أموالهم.

عناب القفاء والأمكام

كتاب" القضاء والأحكام

[باب] (۱) أدب القاضي

قال معمد: ينبغي للإمـام ألا يــولي علــى القضــاء إلا رجــلاً ورصــاً فقيهــاً، عفيفاً عن أموال المسلمين، حليماً إذا استُجهل، عاقلاً فطناً.

وينبغي أن يكون عالماً بما نطق به الكتاب، وجرت به السنة من رسول الشهد، وبما أجمع عليه المسلمون، ولا ينبغي أن يستقضي من كان في علمه قصور "عن هذه الغاية؛ لأن القضاء آية محكمة، أو سنة متبعة، أو إجماع الأمة، ثم اجتهاد الرأي في تمثيله وقياسه بأشبه الأصول به بعد أن يقدم هذه الثلاث الخصال. فإذا كان مقصراً في علمه لم يؤمن أن ينزل به أمر قد نزلت فيه آية، أو جرت به سنة فيريد أن يجتهد وذلك ضيق على مثله، ولا يجوز اجتهاده.

وينبغي للإمام أن لا يولي على القضاء من يتهمه، ولا من يسأله إياه ويشفع () إليه فيه ويحرص عليه، فإن من كانت هذه صفته لا يكاد يخلو من أن يكون رجلاً لا ورع له ومثل ذلك لا ينبغي أن يولى، أو يكون جاهلاً بما

⁽١) في (ج): باب

⁽٢) ما ين المعكونين ساقط في (ج).(٣) في (ج، س): مقصراً.

⁽٤) مُكذًا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعلها: ويُستَشْفُع.

يُقَلُّد من أحكام الله وأمر المسلمين وبما يجب عليه في ذلك، ولا يـومن مـن قَلَّت معرفته أن تقل هيبته من الله ـ عزُّ وجل ـ في إضاعة أحكامه.

وروى بإسناده عن أبي موسى: أن رجلاً قال: يا رسول الله أمَّرْني على بعض ما ولاك الله ـ عزَّ وجل ـ فقال: ﴿إِنَّا لَا نُولَى هَذَا الْأَمْرُ أَحْدًا سَالُه، وَلَا أَحْدًا حرص عليه)(''

وعن أنس عن النبي، قال: «من ابتغى القضاء وسأل عليه أجراً أُوكِلَ إلى نفسه، ومن أكْرهَ عليه أنزل الله ـ عزُّ وجل ـ عليه ملكاً يسده» (٢٠).

قال معمد: وينبغي للإمام إذا ولى قاضياً فشكره على ذلك وعدها صنيعة ويـداً منه إليه أن يتهمه على قضاء المسلمين ويرتاد غيره من أهل العدالة والدين.

بلغنا: أن علياً -صلى الله عليه- ولَّى طلحة والزبر وبعث إليهما بعهدهما أحدهما على مصر والآخر على العراق، فقالا للرسول الذي أوصل العهد إليهما: وصلتك رحم، فأدى الرسول إلى على ما سمع منهما فقال على: وقد عدا هذا منى صلة رحم، قل لهما: ردا علينا عهدنا.

وقد قال بعض العلماء: إذا كان في القاضى [خس](٢) خصال نقد كمل: إذا كان عالماً بما كان قبله، نزهاً عن المطمع، حليماً إذا استجهل، مستخفأ باللائمة، يشاور ذا الرأي، فإن كان فيه أربع ولم تكن فيه واحدة منهن `` كـان ذلك فيه وصمة.

⁽١) مسلم: ١١/ ٤١٢ ، صحيح ابن حبان: ١٠/ ٣٣٣، سنن أبي يعلى: ١٣/ ٢٥٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٥٦٨، سنن البيهقي: ١٥/ ٦٢.

⁽٢) سنن الترمدي: ٣/ ٦١٤، سنن البيهقي: ١٥/ ٦٣، مع اختلاف يسير فيهما في لفظ الحديث. (٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٤) أي: من الخمس الخصال.

قال معمد: والحد الذي إذا بلغه الرجل سمي عالماً هـو: إذا كـان معـه مـن العلم ما يخرج به عن حد الجهل.

وروى معمد بإسناده: عن أبي اللدراء قال: قلت يا رسول الله، ما الحد الدي إذا بلغه الرجل كان به فقيهاً؟ فقال : ((من حفظ على أمتي أربعين حديثاً بعثه الله عرق وجل عوم القيامة فقيهاً عالماً وكنت له شهيداً شفيعاً)) أ، وفي حديث آخر: ((بعثه الله يوم القيامة في زمرة العلماء)).

وعن معاذ قال: قال رسول الله ((من حفظ من أمتي أربعين حديثاً في أمر دينها بعثه الله تعالى عالماً بوم القيامة). ".

وعن أنس قال: قال رسول الله ﴿ (من حدث الناس بأربعين حــديثاً ممــا ينتفعون به بعثه الله يوم القيامة عالماً».

قال معمد: وليس ينبغي لمن كان عالماً أن يكتفي بما في يده من ذلك عن طلب الزيادة في علمه، فلن يعدم بذلك فائدة من العلم لم ترد عليه أو أشراً يقوى به ما في يده من الحق.

وبلغنا: عن النبي الله أنه قال: ((لا بورك لي في طلوع شمس يـوم لا أزداد فيه علماً ينفعني الله به)) ".

قال الله سبحانه لنبيه ، ﴿ وَقُل رَّتِ زِدْنِي عِلْمَا ﴾ [١١٤:١].

- (١) شعب الإمان: ٢/ ٢٠٠٠، بلفظ: «من حفظ على أمتى أربعين حديثاً من أمر دينها بعشه الله فقيهاً وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً».
 - (٢) وروي نحو ذلك عن أبي هريرة في شعب الإيمان: ٢/ ٢٧٠.
 - (٣) عن عائشة في المعجم الأوسط: ٧٠/٧.

وبلغنــا: أن بعــض أصــحاب الــنبي، قــالوا: لا زلنــا نــتعلم مــا وجــدنا من يعلمنا.

وروى معمد بإسناده: عن النبي الله [أنه] أن قال: ﴿لا يزال أن العالم عالماً ما دام يطلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل، يجد كلمة تدله على الحدى أو ترده عن الردى.

وعن النبي، قال: «عالم ينتفع بعلمه أفضل من الف^(٣) عابد».

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله؛ ((فضل العالم على المجتهد بسبعين درجة بين كل درجتين حُضر (⁴⁾ الفرس السريع سبعين عاماً) ⁽⁶⁾.

وعنه (هن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة، ومن يبطئ به عمله (() لا يسرع به نسبه) (().

وعن النبي، قال: ((إن الله يجمع العلماء يـوم القيامة فيقـول: إنـي لم استودعكم حكمتي إلا لخير أردته بكم، قوموا فادخلوا الجنة».

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من (ج، س).

⁽٢) ق (س): لا زال.

⁽٣) في (ج): أفضل من عابد.

⁽٤) الْحُضر - بالضم -: العَدْو، ويقال: أحضر الفرس إحضاراً واحتضر أي: عدا.

 ⁽٥) وفي سنن أبي يعلى: ٢/ ١٦٣ عن أبي سلمة بن عبد الرحن بن عوف عن أبيه عن النبي.
 قال: ففضل العالم على العابد سبعين درجة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض.

⁽٦) في (ج): وهنه قال: قال.

⁽٧) في (ج): علمه. وفي هامش (س): عمله نخ.

 ⁽٨) مسلم: ٢٣/١٧، سنن الترمذي: ١٧٩/٥، سنن ابن ماجه: ١٣٦١، سنن الدارمي: ١٠٥، مسئد أحمد: ٢٩٧/١، سنن الدارمي: ١٠٥، وغيرها.

وعن النبي صلى الله عليه وآله: (رما تصدق امرؤ بصدقة أفضل من علم ينشره في الناس)».

وعن النبي الله قال: ((سارعوا في طلب العلم فَلَحديث من صادق خير مـن الدنيا ('') وما عليها ذهباً وفضة».

وعن معاذ قال: [قال رسول الله]: ((تعلموا العلم فإن تعلمه لله حسنة وطلبه عبادة ومذاكرته والبحث عنه جهاد وتعليمه من لا يعلم صدقة وبلالـه لأهله قربة..)(") وذكر الحديث بطوله.

قال معمد: وينبغي لمن ازداد بـالله علماً أن يـزداد لله شـكراً باتبـاع طاعتـه والزهد في الدنيا والرغبة فيما ندبه الله إليه وحثه عليه من أمر الآخرة.

وروى معمد بإسناده: عن النبي، قال: «من ازداد بالله علماً ثـم ازداد للـدنيا حُباً ازداد من الله بعداً وازداد الله عليه غضباً».

[٢٩٣٧] مسألة: في الصلح بين الناس

قال محمد: وللقاضي أن يصلح بين الناس ما لم يتبين له الحق.

بلغنا: أن النبي، أناه رجلان فقال لهما: ((اقتسما واستهما، وليحلسل كسل واحدٍ منكما صاحبه)) ".

⁽١) في (ج): خير من الأرض.

⁽٢) الروض النضير: ٥/ ١٩٢.

 ⁽٣) مستدرك الحاكم: ١٠٧/٤، مسند أحمد: ١/ ٤٥١، سنن أبي يعلى: ٤٥٦/١٢، مسنن الدارقطني: ٤/٣٨، وهو فيها جيعاً من حديث فيه زيادة.

قال محمد: وذلك عندنا قبل أن ينظر بينهما.

وروي هن همر قال: احرص على الصلح ما لم يتبين لك القضاء. وقــال بذلك عطاء.

وروى معمد بإسناده: عن النبي أنه مر بكعب بن مالك () وهو ملازم غرياً له من أول النهار.. إلى آخره، فقال: ((لقد طال لزومكما يا كعب وأهوى بيده أن اترك () له الشطر واتبعه بالبقية) ()، ففعل فأخذه.

وعن النبي، أنه رأى رجلاً يلازم رجلاً، فقال المطلوب: لا والله مـا هــي صندي، فقال النبي، («خد الشطر ودع الشطر)^(۱).

- (١) كعب بن مالك بن عمر، أبو عبد الله الحزرجي السلمي _ بفتح السين واللام _ شهد العقبة والمشاهد كلها إلا (بدرا) و (تبولك)، أحد شعراء رسول الله الجيابين، وأحد الثلاثة الملمين تأب الله على المشاهد التخليف عند: بندو، عبد الله وعبد الرحمن وحبد الملك. ترقي براللدينة) منة (٥٠هـ). خرج له: المؤيد بالله والمرشد بالله وعمد والجماعة.
 - (٢) في (ج): أن أنزل له الشطر.
- (٣) وهر بلفظ: أن كعب بن مالك تقاضى ابن أبي حدود ديناً له عليه في عهد وسول الشاف في المسجد، فارتفعت أصدواتهما حتى سمعها وسول الشاف وهد في بيته، فخرج إليهما وسول الشاف حتى كشف سجف حجرته، ونادى: ايا كعب بن مالك، يا كعب، قال: ليبك يا وسول الله، قال وسول الله، قال وسول الله، قال وسول الله قال عملم: ١٩/١٠، من أبي داود: ١٣/١٧، صحيح ابن جان: ١١/٤٧١، سن اليهقي: ١/١٧، ١٢٤، المجم الكبير: ١٩/١١، ١٢٧٨، سن
- (٤) اخرج الطبراني في الكبير: ١٠٢/١٩: عن عمد بن علي عن كعب بن مالك قال: مَرُّ علمي النبي€ وأنا الزم غرباً لي فاشار إلي بيده فقال: •يا كعب خد الشطر، ودع الشطر،

وقد كره بعض العلماء أن يصالح القاضي بين الخصمين بشيء من عنـده، ولم يبلغنا أن أحداً من القضاة فعل ذلك إلا قاض لعمر فعزله عن القضاء.

وبلغنا أن هارون النبي –صلى الله عليه– كان يصلح بين بني إسرائيل ولم يكـن موسى يصلح بينهم؛ لأنه الإمام المتقلد للأحكام، وإنما عنده فصل القضاء.

[٢٩٣٨] مسألة: [سماع القاضي للخصمين وعدم القضاء لأحدهما قبل السماع من الآخر]

قال معمد: وإذا جلس إليه الخصمان فتكلم الأول منهما بحجته ودعواه، فلا ينبغي للقاضي أن يجيبه على ما تكلم به ولا يقضي له ولا عليه حتى يسمم كلام الآخر وحجته.

روي عن الني الله أنه قال لعلي صلى الله عليه: ((إذا تقاضى إليك الخصمان فلا تقض للأول حتى تسمع كلام الآخر فإنه أجدر أن يبين لك القضاء) (١٠ قال على -صلى الله عليه-: فما أشكلت على قضية بعد (١٦)

فصل في قضاة " العدل

قال معمد: قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللهِ عَامُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمْنَتُ إِلَى أَمْلِهَا وَإِذَا مَكَمَّ عَرَفُوا الْأَمْنَتُ إِلَى أَلْمَا يَا اللهِ عَلَيْهُ وَلِمَا يَعْلَمُ وَبِمِ اللهِ اللهُ اللهُ عَمُوا بِاللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ وَاللهُ اللهُ عَلَمُ وَاللهُ عَلَمُ وَاللهُ عَلَمُ وَاللهُ عَلَمُ وَاللهُ عَلَمُ وَاللهُ عَلَمُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا تَكُن لِمُنْ اللهُ اللهُ اللهُ ﴿وَلَا تَكُن لِللّهُ إِن اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ ﴿وَلَا تَكُن لِللّهُ إِن اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ ﴿وَلَا تَكُن لِللّهُ إِن اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

⁽١) سنن أبي داود: ٢/ ٣٢٥، سنن البيهقي: ١٤٧/١٥، بلفظ مقارب.

⁽٢) وفي روايَّة: فما زلت قاضياً، أو ما شكَّكت في قضاء بعد، انظر التخريج السابق.

⁽٣) في (ج): قضاء.

وذكر أن أن النبي، إله [أنه] قال: ((المستقضين عند الله يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين اللدين يعدلون في حكمهم). أ.

وعن مجاهد في قوله: ﴿وَفَصَلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [س:٢٠] قال: إصابة القضاء ''،

وعن الحسن البصري قال: العلم بالقضاء (**) ، فإذا (**) استقضي رجل فليتق الله، وليعلم أنه قد ابتلي بأحكام الله وتقلد القيام بها وبما أشكل على غيره منها، وأنه وكيل الله في كتابه وإحياء سنة رسول الله، وليعلم أن الله سبحانه عازيه بفعله.

⁽١) ما أثبتناه من (ج). وفي بقية النسخ: عن.

⁽٢) وهو بلفظ: "(أن المقسطين هند الله على مناير من نور، عن يمين الرحمن ـ عثر وجل ـ وكلتا يديه يمين اللين يعدلون في حكمهم والعليهم وما ولواك. في مسلم: ٢/ ١٥ ٤، وبلفظ مقارب لهذا اللفظ في سنن النساني (المجتبي): ٨/ ١٦٢، صحيح ابن حبان: ٢٦٢/١٠ ويمين السرحمن ليسست علمي الحقيقة إنحا المراد بها: زيادة التكريم، لأن الله تعالى يقول: ﴿ لَهُ مَن كُمِلِكِهُ مَنْ يَرَّمُو النَّعِيمُ الْبَعِيمُ الشورى: ١١]، وكل ذلك من المجاز.

وقال ابن حبان في صحيحه ٢ ٣٦٦، هذا الخبر من ألفاظ التعارف، أطلق لفظه على حسب ما يتعارفه الناس فيما بينهم لا على الحقيقة، لعدم وقوفهم على المراد منه إلا بهذا الخطاب المذكور. والمقسط: العدل، والقاسط: العادل عن الطريق. وهو في جميعها عين عبد الله يمن عموو بن العاص.

 ⁽٣) سنن البيهقي: ٢١٠٥/٣، شعب الإيمان: ١٩/٦، المعجم الأوسط: ٥/ ١٧٢، المعجم الكبير:
 ٢٦٧/١١، وهو في بعضها باختلاف يسير في اللفظ.

⁽٤) وفي البخاري: ٣/ ١٢٥٧ عن مجاهد: الفهم في القضاء.

⁽٥) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٣٥٥.

⁽٦) ما أثبتناه من (ج). وفي بقية النسخ: وإذا.

فصل في من قضى بغير علم

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ يَندَاوُرُهُ إِنَّا جَمَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَآحَكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّعِ ٱلْهَوَىٰ فَيْضِلُكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَاكِ شَدِيدٌ بِمَا نُسُوا يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [م:٢١].

وروى معمد بإسناده: عن ابن بريدة (۱۰ أنه عرض عليه القضاء، فقال: لا والله لقد حدثني أبي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «القضاة ثلاثة: اثنان في النار وواحد في الجنة، قاض علم الحق فقضى به فهو في الجنة، وقاض علم الحق فجار متعمداً فهو من أهل النار، وقاض قضى بغير علم واستحيى أن يقول لا أعلم فهو من أهل النار» (۲

وعن علي -صلى الله عليه- أنه قال: يا بَرْدها على الكبد إذا سئلت عمـا لا تعلم أن تقول: الله أعلم ".

وروي في قوله [تعـالى]: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِـ عِلْمُ﴾[لإسراء:١٦]، قـال: لا تقل (ما لا تعلم ''.

(١) في (ب): أبي بردة. وفي يقية النسخ: أبي بريدة. والصواب كما أثبتاء. وهز: عبد الله بن بريدة بن الحسيب الأسلمي، ابر سهل الموزى، ورى هن: أبيه، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عباس، وابن عمر وضيرهم، وهنه: سعد بن عبيدة السلمي، والشميي، وعظاء بن الساح، وعارب بن ذئار وضيرهم. توفي سنة ١٠٥ هـ وقيل: ١٥٥هـ

(٢) سنن أبي داود: ٢/ ٢٣٧، سنن الترمذي: ٣/ ٣/ ١، سنن ابين ماجه: ٢/ ٣٣٤، شعب الإيمان:
 ٢/ ٢٧، وهو في بعضها بلفظ مقارب. ولم يلكر فيها جيماً أنه طلب من أبي بريئة القضاء.

(٣) سنن الدارمي: ١/ ٦٧.
 (٤) في (ج): (ولا تقل). بدون: (قال).

(٥) وَأَخْرِج ابنَ الِي شَبِيةَ فِي مصنفه: ٣٦٦/٥ عن ابن الحنفية: ﴿وَلَا تَقَفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِمَ عِلْمُ﴾[لإسراء:٣]، قال: شهادة الزور. وعن النبي ــ صلى الله عليه وآله ــ قال: ((من دعا الناس إلى ديــن فخــالف إلى غيره من القول والفعل، كان في سخط الله ولعنته حتى يكف).

قال معمد: حدثنا حسن بن حسين (``، قال: حدثنا خالد بن بكار، عن جعفر بن محمد ﷺ قال: آخر خطبة خطبها أمير المؤمنين (`` حصلى الله عليه-: وإن مـن ابغض خلق الله إلى الله عبداً وكله الله إلى نفسه (`` جائراً عـن قصـد السـبيل (`` مشغوناً (` بكلام بدعة (`` يعمل فيه برأيه، وإن من أبغض خلق الله إلى الله رجلاً

(١) في (ج): الحسين.

⁽٢) وردت هذه الخطبة في نهيج البلاغة: ٥٩-٦٠ بلفظ مقارب: ﴿إِنَّ ابْغَضَ الخَلَائِـقَ إِلَى اللهِ رجلان: رجل وكله الله إلى نفسه فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة، ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتين به، ضال عن هدى من كان قبله، مضل لمن اقتدى به في حياته وبعد وفاته، حمَّال خطايا غيره، رهنُّ بخطيتته. ورجل قَمَّش جهلاً، موضع في جهـال الأمــة، عادٍ في أغباش الفتنة، هم بما في عقد الهدنة، قد سماه أشباه الناس عالمًا وليس به، بكّر فاستكثر من جمع، ما قلُّ مُنه خير مما كثر، حتى إذا ارتوى مـن مـاء آجـن، واكتشر مـن غـير طائل، جلس بين الناس قاضياً ضامناً لتخليص ما التبس على غيره، فإن نزلت بـ إحـدى المبهمات هيّا لها حشواً رئاً من رأيه، ثم قطع به، فهـو مـن لـبس الشبهات في مثـل نسـج العنكبوت، لا يدري أصاب أم أخطأ، فإن أصاب خاف أن يكون قد أخطأ، وإن أخطأ رجما ان يكون قد أصاب، جاهلٌ خباط جهالات، عاش ركَّاب عشوات، لم يعنض على العلم بضرس قاطع، يذَّرُو الروايات ذرو الربح المشيم، لا مليٌّ _ والله _ بإصدار ما ورد عليه، ولا أهل لما قُرُّظ به، لا يحسب العلم في شيء بما أنكره، ولا يرى أن من وراء ما بلغ مذهباً لغيره، وإن أظلم عليه أمرُّ اكتتم به لِمَا يعلم من جهل نفسه، تصرخ من جور قضائه الدماء، وتعسجُ منه المواريث. إلى الله أشكو من معشر يعيشون جهّالاً، ويموتون ضلاً لاً، ليس فيهم سلعة أبور من الكتاب إذا تُلي حق تلاوته، ولا سلعة أنفق بيعاً ولا أغلى ثمناً من الكتاب إذا حُرِّف عن مواضعه، ولا عندهم أنكر من المعروف، ولا أعرف من المنكر؟.

⁽٣) وكله الله إلى نفسه: تركه ونفسَهُ.

 ⁽٤) جائر عن قصد السبيل: عادلٌ عن جادته.
 (٥) المشغوف بشيء: المولع به حتى بلغ حبه شغاف قلبه؛ وهو غلافه.

⁽٦) بكلام بدعة: ما اخترعته الأهواء ولم يعتمد على ركن من الحق ركين.

قَمْسُ جهلاُ أَعْاراً بأغباشُ الفتة، سماه أشباه الناس عالماً، ولم يغن ا يوماً سالماً، بكر أن غاراً عاملًا ما أو قلّ منه خير عاكر، حتى إذا ارتوى من آجن أو أكثر من غير طائل المتكثر، ما أن قلّ منه خير عاكر، حتى إذا ارتوى من آجن أو أكثر من غير طائل المقدمين قند بين الناس قاضياً ضامناً لتخليص أما التبس على غيره أن الخالف على قاض سبقه لم يأمن في حكمه من خالف، وإن نزلت به إحدى المهمات أمياً لها حشواً اللهمات أن من رأيه ثم قطع به فهو من لبس الشبهات في مشل غزل العنكبوت، إن أصاب أخطأ الأنه لا يدري أصاب أم أخطأ، وإن أخطأ به لم يعلم، لا يحسب العلم في شيء عا أنكر، ولا يرى أن من وراء ما بلغ ملهاً، إن قسل كيلا يعلم، ولا يعلم من نفسه لكيلا يعلم، ولا يعض على العلم بضرس قاطع، يذرو أأا الروايات ذرو الربح فيسلم، ولا يعض على العلم، بضرس قاطع، يذرو أأا الروايات ذرو الربح الهشيم (١٠٠)، ويتكي منه الموارث، ويستحل في قضائه الفروج

- (١) قمَّش جهلاً: جمعه، وأصل القمش: جمع المتفرق.
- (٢) أغباش: جمع غبش بالتحريك، وأغباش الليلُّ: بقايا ظلمته.
 - (٣) في (ج): يفر
 - (٤) في (ج): بكف. (٥) في (ج): عا.
 - (٦) الْأَجَن: الفاسد المتغير اللون والطعم.
- (V) غير طائل: من غير قدرة ولا مزية. أي أنه أكثر من غير فائدة.
 - (٨) التخليص: التبيين.
 - (٩) التبس على غيره: اشتبه عليه.
 - (١٠) في (ج): المهمات. والصحيح ما أثبتناه من بقية النسخ.
 - (١١) الحشو: الزائد الذي لا فائدة فيه. (١٢) مُنَامَا: مِمْ تَمَّا الذِي مِنْ اللَّهُ الذِي لَمْ مُوا مِنْ
- (١٢) خبّاط: صيغة المبالغة من خبط الليل إذا سار فيه على غير هدى.
 (١٣) العشوات: جمع عشوة مثلثة الأول: وهي ركوب الأمر على غير هدى.
- (١٤) يساررُ: ينشَر، وهـو المسح من يُدَّرِي إَذْراء، قال الله تعالى: ﴿ فَاصْبَحَ مَشِيمًا تَدْرُوهُ
 الزئيرُ ﴿ الكِهِدِ: هِ } .
- (ه ١) أله شيعة ما يسس من النبت وتهشم وتفشّت. ومراده من ذلك أنه ينشر الروايات ويسليعها كسلباً وافتراء وتقولاً كنشر الريح لهشيم النبات ودقاقه ويابسه من غير ورع يحجر ولا بصيرة نافلة.

الحرام، ويحوم في قضائه الفروج الحلال، لا مليُ⁽⁽⁾ والله بإصدار مـا ورد عليـه، ولا هو أهل لما قرُّظ به⁽⁽⁾

وعن أبي هريرة قال: قال النبي: ((من جعل يقضي بين الناس فقد ذبح بغير سكين))

وهن جابر قال: قـال رسـول الله : ((كيف يقـدس الله قوماً لا يؤخـذ لضعيفهم من قويهم حقه غير متعتم) ...

فصل [الجورفي الحكم والرشوة فيه]

قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُوا أَمُوَاكُم بَيْنَكُم بَآلِبَطِلِ وَتُدَلُّوا بِهَاۤ إِلَ آَكَكَامٍ.﴾الآية ''[لنر:۱۸۸].

قال: هذا في الرجل يأخذ مال أخيه ظلماً غاصباً () وإمَّا قرضاً ثم يخاصمه فيه إلى القاضي وهو يعلم أنه ظالم، فلعله أن يكون أبسطَ منه لساناً، وأعلم منه بالحجج، فيدخل عليه الخصومة حتى يقضي له بالمال.

- (١) المليّ بالشيء: القيّم به الذي يجيد القيام عليه.
 - (٢) قُرَظ: مُدِحَ.
- (٣) بلفظ: ومن جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير سكين، في سنن أبي داود: ٢٧/٢٧، سنن ابسن ماجه: ٢/٢٧٣، مستد أحمد: ٥/٤٥٨، سنن أبسي يعلسي: ١١/٤٩١، مصنف ابن أبي شبية: ٥/٨٥٣.
- (٤) من جأبر بلفظ مقارب من حديث طويل في صحيح ابن حيان: ٢/١١٤٤، ومن قابوس بن خمارق صن أيسه في المعجم الأوسط: ٦/ ١٤٠، وصن خولة _ امرأة حمزة _ في شعب الإمان:٧/ ٣٠٠.
 - (٥) عَامَ الآية: ﴿.. لِتَأْكُلُوا فَيهَا مِنْ أَمْوَلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْدِ وَأَنتُدْ تَمْلَمُونَ ﴾ [البرة: ١٨٨].
 - (٦) في (ب، ث، س): (ياكل مَال أخيه ظلماً وغاصباً). وما اثبتناه من (ج).

وأما قوله [تعالى]: ﴿وَتُدَّلُوا بِهَاۤ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾، فالحكام: القضاة.

وقال الله لا شريك له:﴿وَلَا تَفَتَرُوا بِعَايَتِي نَمَنًا قَلِيلًا﴾[الله::3]، يقول: لا تـأخذوا الـرشــا في حكمي فتكتمــوه، ثــم قـــال: ﴿وَمَن لَدَحَمُكُم بِمَا أَمْزَلَ اللهُ (الله::3).

قال السدي: من جار في حكمه وهو يعلم فهو من الكافرين الفاسقين الظالمين. قالبَيْنَا وَالْمَالَمَةِ الْفَاسَقِينَ الفاسقين الظالمين. قال الله سبحانه: ﴿وَإِنْلُ عَلَيْهِمْ ثَبّاً اللّٰذِي الْبَيْنَا وَاللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَى مِن بني إسرائيل وكان يجسن اسم الله الأعظم، فدخل المدينة فأعطاء الملك عطاءً على أمرائيل. أن يذعو على بني إسرائيل.

وأما قوله: ﴿أَخَلَدَ إِلَى آلاَرْضِ﴾، قال: ركِنَ إلى الدنيا حين قبـل الرشــوة واتبع هـواه في ذلك.

قال السدي في قوله: ﴿ فَطَكَنَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْتَ رُدِنُوا ٱلْكِتَبَ بَأَخَذُونَ عَرَضَ مَدَا الْحَالِينَ الله الحين منهم خَلَفٌ ورثوا الكتاب، الْأَذْنَ ﴾ [الأمراف: ١٦٥] قال: خَلَفُ أَرْتُوا الكتاب، إذا جعل أحدهم قاضياً ارتشى في الحكم، وأخذ عرض الحياة الدنيا فطعن عليه العلماء، فإذا ولُو هم _ أيضاً _ ارتشوا، يقول سبحانه: ﴿ وَإِنْ يَأْلِهُمْ عَرَضٌ يَتَالُهُ

 ⁽١) قال نعال: ﴿ وَإِنْنَ عَلَيْمِ تَبَا ٱلَّذِينَ مَاتَيْنَهُ مَانِينَهُ عَلَيْنَهُ الشَّيْنُ لَكُونَ مِنَ ٱلْغَلِمِينَ
 وَلَوْ مِنْهُ الرَّفِقَ إِلَيْنَ الرَّفِقَ إِلَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْتَهِمْ مَوْدُ مُنْكُمْ كُمْنُولُ السَّحْلِي إِن تَحْمِلُ المُحْمَى الفَصَمَى القَصَمَى القَصَمَى القَصَمَى القَصَمَى القَصَمَى القَصَمَى المَلْهُمْ يَعْلَيْهُمْ مَنْهُمْ الْمُعْمَى المَلْهُمْ لِللَّهُمْ لِللَّهُ لِللَّهِ لِللْلِيْلِينَ لِللْهُمْ لِللَّهُ لِللْلِيْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِلْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لَيْلِينَ لِللْلِينَ لِلْلِينَ لِللْلِينَ لِلْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِللْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَالِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَالِينَالِينَ لِلْلِينَالِينَالِينَ لِلْلِينَالِينَالِينَ لِلْلِينَالِينَ لِلْلِينَ لِلْلِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَ لِلْلِينَالِينَالِينَ لِلْلِينَالِينِينَالِينَالِينَالِينَالِينَ لِلْلِينَالِينِينِينَالِلْلِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِينَالِ

⁽۲) الْخَلَف: القرن الذي يجيء بعد قرن، قال أبو حاتم: الحَلْف يسسكون الـلام الأولاد، الواحـد والجمع فيه سواء، والْخَلْف بفتح اللام: البدل سواء كان ولداً أو غربياً. وقال ابن الأحرابي: الحلف بالفتع العبالم، وبالجزء الطالع. [تفسير البغوى: ٢٦ ١٣٤–١٦٥].

يَأْخُدُوهُ﴾[العراف:١٦٦]، وإذا قبل لهم انقوا الله، قالوا: سيغفر لنا، يقول الله: ﴿أَلَمْ يُؤْخُذُ عَلَيْهِم مِينَكُ آلَكِتَسِ أَن لاَ يُقُولُوا عَلَى اللّهِ إِلَّا آلْحَقُ﴾[العراف:١٦٦]، ألا يقولوا: سيغفر لنا بغير توبة، يقول الله: ﴿وَيَرْشُوا مَا فِيهِ﴾[العراف:١٦٦]، يقول: علموا ما في الكتاب''، فمن''' أخذ الرشوة في حكم الله ما وعده [الله]'' من العذاب.

وروى بإسناده (¹⁾ عن ابن عمرو عن النبي : أنه لعن الراشي والمرتشي ^(°). قال معمد: فالراشي الذي يرشو ليدفع حقاً أو يعطل به حكماً.

وقيل لابن مسعود: ما السحت؟ قال: الرشا، قيل: في الحكم؟ قال: معـاذ الله، الرشا في الحكم كفر.

فصل [المساواة في العدل وعدم المحاباة]

قال معمد: وإذا كان أحد الخصمين ولياً للقاضي في دينه، والآخر مخالف له أو حربُ له، فلا يمنعه [شيء] من ذلك أن يقضى بينهما بالحق.

بلغنا: أن جعدة بن همبيرة أتى علياً -صلى الله عليه- فقال: يا أسير المؤمنين، يأتيك الرجل لأنت أحب إليه من أهله وولده فتقضي عليه، ويأتيك الرجل لو استطاع أن يذبجك بنابه لفعل فتقضي له، قال: فلهز في صدره، شم

- (١) في (ب): علموا ما فيه في الكتاب. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.
 - (٢) في (ج): فيمن.
 - (٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).
 (٤) الضمير يعود إلى الحافظ المرادي وليس إلى السدي.

قال: يا جعدة (١٦) إن هذا لله ولو كان لي لفعلت الذي تقول.

وبلغنا: أن عبيد الله بن الحر أتى علياً نخاصم إليه، فقال له علي: يـا عبيـد الله بالأمس مع عدونا تضربنا بسيفك، قال: أذلك مانعك من عدلي؟ قال: لا.

[٢٩٣٩] مسألة: قضاء الحاكم لقرابته

قال معمد: وإذا تقدم إلى القاضي في الخصومة أبوه أو جده أو ابنه، نظر في ذلك، فإن كان القضاء لهم أحضر ذلك، فإن كان القضاء لهم أحضر الفقهاء فشاورهم، واحتاط بذلك على هواه، وأزاح به عنه التهمة، وقد كان بعضهم يستحب للقاضي إذا كان القضاء لقرابته أن يجعله إلى غيره، ولسنا نرى ذلك؛ لأن غيره إن قضى بينهم بغير الحق كان هو المتقلد لذلك، إذ جعله إلى، ولم يجز له إتواء حقوقهم لمكان قرابتهم منه حتى يشرف على ذلك، ويوط دينه، وما تولى من أحكام الله فيهم وفي غيرهم، فإن منهاج الحق في القريب والبعيد سواء، ومع ذلك [أنه] إذا أمر بهم إلى غيره وقد علم وجه الحكم وبان له القضاء، فكأنه قد أمرهم بالصلح.

وليس ينبغي للقاضي إذا تين له القضاء أن يأمر بالصلح، وإن شاور العلماء في أمر والصلح، وإن شاور العلماء في أمر قرابته وخصماهم فافترق رأيهم، فكان رأيه أقرب إلى الحق عنده من رأيهم وكان ذلك الاحتياط، وكان معه طائفة من العلماء فليقض به، ولو كان القضاء لقرابته ولا يَخفُ في الله لومة لائم كما جاء عن الني الله .

⁽١) في (ب): يا جعد.

⁽۲) ي (ب). يا جعد (۲) يقصد: الحكم.

⁽٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ث، س).

 ⁽٤) أخرج ابن ماجه في سننه: ٢٩/٧ قعن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الشد. واتصوا
 حدود الله في القريب والبعيد، ولا تأخلكم في الله لومة لائم، وهو في المستدرك: ٢/ ٨٤.

[٢٩٤٠] مسألة: [اجتهاد القاضي واستشارة أهل العلم فيما لم يرد فيه نص]

وإذا ورد على القاضي أمر لم يجده في الكتاب ولا في السنة ولا في إجماع الأمة، فليجتهد رأيه في تمثيله وقياسه باشبه الأصول به، ويستعن على ذلك بغيره من أهل العلم ويستشرهم، فإن أجمع رأيه ورأيهم على أمر فليحكم به، وإن افترق رأيهم فيما استشارهم فيه وكان معه طائفة [من أهل العلم] "ن يوافقونه على رأيه وكان ذلك في الحق عنده فليحكم به، وعلى جميع من خالقه التسليم له.

وإن أجعوا على شيء وخالفهم فيه ولم يكن معه أحد متابع له من أهل العلم، نعليه أن يرجع فيه إلى رأيهم وإجماعهم ويقضي فيه بما أجمعوا عليه، وقد روي: أن عارب بن دثار⁽⁷⁾ قضى على رجل، فقال: إن أهل المسجد يخالفونك، فقال: بقي أشدهم عليك أنا.

وروى معمد بإسفاده: عن محمد بن عبد الله بن الحسن على في الإسام برد عليه ما ليس فيه أثر فيشاور أهل العلم فيختلفون، قال: القول قول الإمام إذا كان معه طائفة من المسلمين، فإن لم يكن معه أحد يوافقه فالقول قول المسلمين يرجم إلى رأيهم.

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من (ج).

⁽٣) عارب بن دثار بن كردوس آلسدوسي، الشيباني، أبو زياد، ويقال: أبو كردوس، ويقال: أبو النصر، ويقال: أبو المطرف، الكوفي، قاضي (الكوفة)، وكان من المرجئة في علمي وعشان، وله في ذلك شعر، عزا من القضاء وأحيد، وتوفي وهمو قاضي سنة (١١ هـ..) روى عن: ابن عمر وجابر والأسود بن يزيد وأبي بريدة. وعه: الأعمش وشعبة والسقيانان ومطاء وآخرون. خرج له: عمد بن متصور المرادي والسيد أبو طالب وأبو الغنائم النرسي والحماعة.

وعن سعيد بن مدرك، قال: إذا ورد على الإمام أمر مشكل فشاور أهل العلم فأجموا على قول، وكان الحق عنده خلاف ما قالوا، لزمه أن يحكم بالذي هو الحق عنده، ولزمهم أن يقوموا بذلك معه، فإن ولَى الإمام الأحكام رجلاً منهم فأتي في مثل ذلك ورأيه في ذلك ثابت على ما كان أولاً وهو خلاف حكم الإمام، لزمه أن يحكم بالذي هو الحق عنده.

وروي عن علي ﷺ قال: كنت لا أجد بدأ من متابعة عمـر، فلمــا رجــع الأمر إليُّ رجعت إلى الذي كنت أعرف'''.

وعن علي -صلى الله عليه- أنه قال: يا رسول الله، أرأيت إن نزل بنا أمر لم ينزل فيه كتاب ولم تمض فيه منك سنة؟ قال: «(تردونه إلى الله وإلى العابدين من المؤمنين». وفي حديث آخر: «تجعلونه شورى بين العابدين من المؤمنين ولا تقضوا (") برأى خاصة)

- (١) المعروف أن عمر بن الخطاب كان يرجع إلى الإمام علي على ويأخذ بقوله في أكثر الحالات، والمشهور عن عمر بن الخطاب مقرك: لولا علي لحلك عمره ولعل هذه الحالة هي الوحيدة، وهي في صميف ابن أي شية: ٤/٩ يأفظ: عن زاذان قال: كنا جلوساً صند علي فسئل عن الحيارة قال: كان احتارت نفسها فواحدة بالتنة، وإن اختارت نفسها فواحدة بولنة، قلل: ليس كما قلت: إن اختارت نفسها فواحدة وإن اختارت روجها فلا شيء وهو أحق بها، فقم أجد بدا من متابعة أمير المؤمنية، فقم على والموت إليا من رايكما في المؤمنية أمير المؤمنية أحب إليا من رايك في الفرقة، فقمحك علي، فقال: أمم إله المواقد والمات والمناق فقال: إن ما زايك في الفرقة، فقمحك علي، فقال: أما إنه أرسل إلى زيد بن ثابت فسأله فقال: إن اختارت نفسها فتال: واحتارت نفسها فتال: والمناق المناق واحتارت نفسها فتال: وحبها فواحدة بالتذ
 - (٢) ولا تقضونه. في المعجم الكبير: ١١/ ٢٩٤.
- (٣) المجم الكبير: ٣١/ ٢/٤ . وأخرج الإمام زيد بن علي على استده عن الإمام على على المحلف (الجموع): ٤٠٢ برقم (١٩٩٧) قال: أول القضاء ما أي كتاب الله حمر وجوال، ثم ما قالم رسول الله على اما أجم عليه المساخون، فإن لم يوجد ذلك أي كتاب الله تعلل ولا أي السنة ولا ني السنة ولا ني السنة ولا ني السنة ولا ني المحلف واحتبر، وقام في ذلك لا بالراحياطاً، واحتبر، وقام من الأمور بعضها ببعض، فإذا تين له الحق امضاء ولقاضي المسلمين من ذلك ما الإمامهم.

ومن معاد قال: لما بعثني رسول الش إلى اليمن قال لي: ((إن عرض لك قضاء كيف تقضي)، قلت: أقضي بما في كتاب الله، قال: ((فإن لم يكن في كتاب الله)، قلت ((فإن لم يكن في سنة رسول الله)، قال: ((فإن لم يكن في سنة رسول الله)، قال: فضرب بيده على صدري وقال: ((الحمد لله اللي وفق رسول رسول الله الم يجب)) (").

وعن سعد بن مسعود الكندي قال: قال رسول الله ((ثلاث ما سواهن فضل: آية محكمة، أو سنة () قائمة، أو فريضة عادلة) . .

وعن عمر أنه أوصى أبا موسى: الفهم الفهم فيما يختلج في نفسك مما لم يبلغك فيه قضاء ولا سنة، فاعرف الأشباه والأمثال، وقس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أشبهها بالحق⁽⁶⁾.

وعن ابن مسعود قال: يقضي القاضي بما في كتاب الله، فإن أتاه أمر لم يقض به نبي كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه صلى الله عليه وآله، وإن أتاه أمر لم يقض به نبي الله فليقض بما قضى به الصالحون، فإن أتاه أمر لم يقض فيه الصالحون، فليجتهد رأيه ولا يقولن أحدكم إني أرى وأخاف، إن الحلال بين والحرام بين، وإن بين ذلك أموراً مشتبهة فدع ما يربيك إلى ما لا يربيك ".

⁽١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: قال. والصواب ما أثبتناه.

⁽٢) بِلْفَظْ: ﴿ .االحمد للهُ اللَّذِي وَفَق رسولُ رسُولُ اللهُ لما يرضي وسول الله؛ الحديث في سنن السيفي: ١٥/ ٩٠٧.

⁽٣) في (س): وسئة.

 ⁽٤) ويلفظ: «العلم ثلاثة فما وراء ذلك فهو فضل: «آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة، مسئن ابن ماجه: ١/ ٥٧، مستدرك الحاكم: ٤/ ٣٦٩، سنن السيهقي: ٩/ ٧٤، سنن الدارقطي: ٤/ ٧٧.

⁽٥) انظر سنن البيهقي: ١٥/ ٩٥، سنن الدارقطني: ٢٠٦/٤.

⁽٦) سنن النساني (الجيبي): ٨/ ٢٢٢، سنن الدارمي: ١/ ٦٣، مصنف ابن أبسي شبيبة: ٥/ ٣٥٩، سنن البيهتي: ٥ / ٩٣.

وذكر أن علياً -صلى الله عليه- قضى بقضية، فقال له رجل من الأنصار: ليس القضاء فيها كما قضيت، القضاء فيها كله، فقال علي: صدقت وفوق كل ذي علم عليم.

قال معمد: معنى قول أمير المؤمنين -صلى الله عليه-: صدقت عن نفسك وقلت مبلغ علمك، فوق كل ذي علم عليم يعني علي -صلى الله عليه-بذلك نفسه، إنى أنا فوقك في العلم والحكم (').

[٢٩٤١] مسألة: [ما يستحب للقاضي]

ويستحب للقاضي أن يُحضِرَ عجلسه بعضَ الفقهاء، يستعين بهـم على مـا يرد عليه، ويشاورهم فيما يحتاج إلى المشــاورة فيـه، ثــم يأخـــلد بـأجمع الأمـــور وأوثقها وأقربها من الحق وأبعدها من الشبهة والإشكال.

بلغنا أن النبي، قال: ((كل مشكل حرام)) ...

وينبغي للحاكم أن يتثبت في أحكامه، ويشاور العلماء فيما يرد عليه حتى يعمل على التثبت واليقين.

وعن محمد بن عبد الله بن الحسن ﷺ أنه قبل لـه في شيء؟ قـال: حتـى استخبر الله.

 ⁽١) وقد دعا الرسول الأعظم الله الإمام علي في فما شك بعد الندعاء في قضاء قط، وسيأتي
 الحديث ص ٢٤٠.

⁽٢) أخرجه الطبراني في الكبير عن تميم الداري، وزاد فيه: ٤... وليس في الدين إشكال،

ويلغنا: أن حلياً -صلوات الله عليه- سأله رجل عن مسألة، فقــال: دعـنـا منها سائر اليوم''.

فإذا فعل عليّ هذا فغيره أحوج إلى الشمهل في أمره، وهكـذا فِعْـلُ العـالِـم المريد، الناظر لنفسه المراقب لله ـ عزّ وجل ـ في حكمه.

وبلغنا أن ابن سيرين قال: التثبت نصف القضاء.

ويلغنا عن الحكم وحماد، أنهما كانا في مجلس محارب بن دثار في مجلس القضاء، أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره، يقبل على هذا مرة وعلى هـذا مرة، والخصمان بن يديه"

[٢٩٤٢] مسألة: [ف القاضي إذا قضى بقضاء ثم بان له غيره]

وإذا قضى القاضي بقضاء ثم بان له أن غير ذلك القضاء أصوب منه، فإن كان رجوعه من اجتهاد رأي إلى اجتهاد مثله، أمضى قضاءه الأول واستأنف القضاء فيما يستقبل، وإن كان رجوعه من اجتهاد رأي إلى آية محكمة، أو سنة قائمة أو إجماع الأمة فعليه أن يرد القضاء إلى ما بان له من كتاب الله وسنة نبيه ".

وروي عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ أنه قال: ((من فعل شيئاً ليس مـن أمرنا فهو مردود). .

وعن عمر في وصيته لأبي موسى: ولا يمنعك قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه نفسك ومُدِيت فيه لرشد أمرك أن ترجع فيه إلى الحـق، فبإن المراجعـة إلى

 ⁽١) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه: أن رجلاً سأل علياً عن امرأة مانت أعتها وأمها مملوكة؟
 فقال علي: (هل مجيط السدس برقبتها) ققال: لا. فقال: (دهنا منها سائر اليوم).

⁽٢) فيه إشارة توحى بهيئة الحكمة في القضاء المعاصر.

⁽٣) فيه إشارة إلى الاستثناف في القضاء المعاصر.

⁽٤) سنن الدارقطني: ٤/ ٢٢٧ عن عائشة، وعنها _ أيضاً _ بلفظ مقارب في مسند أحمد:٧/ ١٠٨.

الحق خير من التمادي في الباطل (١).

وكذلك لو أن قاضياً اختُصِم إليه في قضية قد قضى فيها قاض قبله، أمضاها إن كانت موافقة لرأيه، وإن كانت غالفة لرأيه، وهو ("" عما يُخْتَلَفُ فيه، أمضاها، وإن كانت جوراً عا لا يُخْتَلَفُ فيه، أبطلها.

ذكر عن الني الله الله التفضية فيقضي فيها بما يسرى، شم ينزل الترآن بعد ذلك بغير ما قضى فيمضي ما كان قضى به، ثم يستقبل الأمر بما نزل به القرآن.

وبلغنا عن على ﷺ أنه قال: لن أرد قضاء قضى به عمر.

وبلغنا أن شريحاً كان يقضي بالقضاء ثم يبدو لـ فيقضـي بغـيره ولا يـرد قضاءه الأول.

قال معمد: وذلك عندنا أنه رجع من اجتهاد رأي إلى اجتهاد مثله.

وكذلك لو أن خصمين حكمًا رجلاً فقضى بينهما ثم ارتفعا إلى القاضي، نظر، فإن كان قضاء الرجل موافقاً لرأي القاضي أمضاه، وإن كان خالفاً لرأيه وكان ذلك مما يُختَلَفُ فيه رده إلى رأيه.

وكذلك إن كان ما قضى به الرجل جوراً رده القاضي إلى ما يرى من الحق.

[٢٩٤٣] مسألة: في الحاكم يجتهد فيخطئ

قال معمد: بلغنا أن النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ أمر رجلاً أن يقضمي بـين اثـنين، فقـال: أنـت أولى بـذلك مـني يـا رسـول الله، فقـال: ((وإن كـان)،

⁽١) سنن البيهقي: ١٠٤/١٥، سنن الدارقطني: ٢٠٧/٤.

⁽٢) في (ج): وهي.

فقال: يا رسول الله، على ما أقضي بينهما؟ قال (() : «إنك إن قضيت بينهما فأصبت القضاء كان لك عشر حسنات، وإن قضيت فاجتهدت فأخطأت فلك حسنة) ().

وروى محمد بإسناده: عن النبي الله قال: ((إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجرا).".

قال محمد: هذا فيما يجوز فيه الاجتهاد لأهل العلم.

وهن أبي هريرة عن النبي الله قال: (إنما أنا بشر، ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض، فمن قطعت (لله من حق أخيه قطعة فإنما أقطع لـه قطعة من نار) (").

وفي حديث أبي هريرة: «فمن قضيت له بمال وهو يعلم أنه لا يحل له فملا يأكله ويقول: قضى لي به رسول الله ـ صلى الله عليه وآله _ فهو لي حملال. إنما أنا بشر أقضى بالبينات واليمين، فإن أكله فإنما يأكل النار».

⁽١) في (ج): فقال. وفي (س): قال على.

⁽٢) مسند أحمد: ٥/ ٢٣٣ عن عمرو بن العاص.

⁽٣) سنن أبي داود: ٢٣٣/٣، سنن الترملي: ٣/ ١٦٥، سنن النسائي (الجتبي): ٨/ ١٦٤، محمح ابن حبان: ٤١/ ٤١٨، مسند أحمد: ٥/ ٢٣٢، وهبو في جمعها بلفظ: ﴿إذَا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجره، عن عمرو بن الماص، وفي بعضها عن أبي هريرة.

⁽٤) في (ج): فمن قطعنا.

⁽ه) البخّاري: ٢٥ (٢٥٥٥) سنن النسائي (الجيبي): ٨٩٩/٦، صحيح ابن حبان: ٢١/١١٤) مستند أحسد: ٢/ ٦٣٦، ستن أبسي يعلسي: ٢٠٨/١٠ (٢٠٢٦/١٠ مصتف ابن أبي شية: ٣٥٦/٥، وهو في بعضها عن أم سلمة، وفي بعضها عن أبي هريرة.

قال معمد: حدثنا أحمد بن يحبى قال: قبال عمار بمن أبمي مالك: يكون القاضي يحجر على نفسه، إذا كان في حال قد عمل عملاً لو أن شاهداً عمل مثله سقطت شهادته حجر على نفسه أن يقضى وقد سقطت عدالته.

[٢٩٤٤] مسألة: أوقات جلوس القاضي(1) للقضاء

قال معمد: وينبغي أن يكون جلوس القاضي للقضاء بقدر ما يمكنه في نفسه، ويحتاج إليه أهل مصره، إن أمكنه في كل يدم غدوة وعشية، فعل ذلك، إلا في الجُمع، وإن لم يكنه أن يجلس للقضاء إلا ثلاثة أيام، في غير جمعة، يجلس يوماً ويوماً لنفسه، فقد قال بذلك بعض العلماء، أوادوا بذلك: أن يكون ذلك اليوم راحة له واستجماماً لفهمه ونظراً في علمه وتثبيتاً في أحكامه ولمشاورة العلماء فيما يرد عليه، حتى يعمل في التثبيت واليقين، وينبغي للقاضي ألا يقضي في يوم الجمعة؛ لأنه يوم عيد وعبادة، وذكر الله لا شريك له.

وبلغنا أن داود النبي ــ صلى الله عليه ــ كان يجلس للقضاء يوماً يقضي فيــه بينهم، ويوماً لأهله يدور عليهم فيه، ويوماً للبهائم، ويومـاً لنفســـه يتفــرد فيــه للعبادة لا يدخل عليه [فيه]⁽⁷⁷ أحد.

[٢٩٤٥] مسألة: [في القضاء في المسجد]

وينبغي له أن لا يقضي في المسجد، ولا بأس أن يقضي في منزله.

بلغنا أن عبيدة كان قاضياً لعلي -صلى الله عليه- وكان يقضي في منزله.

⁽١) في (ب، ث، س): الحاكم.

⁽٢) في (ج): على.

⁽٣) مَا بين المعكوفين زيادة من (ج).

وكذلك إن لقيه قوم يختصمون إليه وهو في الطريق فله أن يحكم بينهم فيه. وروي عن علي -صلى الله عليه- أن رجلين استقبلاه في طويـق الكوفـة، فاختصما إليه، فجلس بهما إلى جنب حائط فقضى بينهما.

[٢٩٤٦] مسألة: في التسوية بين الخصمين

وإذا دعا القاضي بالخصمين، فينبغي له أن يُجلسَهما قدامه ويواسي بينهما في المجلس والتسليم، فإن تقدم أحدُهما صاحبه أمر به فأقمد مع خصمه حتى يساويه في المجلس.

بلغنا أن النبي، قال: ((إذا ابتلي أحدكم بالقضاء، فليتق الله في مجلسه وفي لحظه وفي إشارته ولا يُجلس أحدً الخصمين مجلساً إلا يجلسه صاحبَه).(``

وروى معمد بإستاده: عن علي -صلى الله عليه- أنه وجد درعاً له عند نصراني فأقبل إلى شريح، فلما رآه شريح رحل له عن مجلسه، فقال: مكانك فجلس إلى جنه "، وقال: يا شريح لو كان خصمي مسلماً ما جلست إلا معه مجلس الخصوم ولكنه نصراني، وقد قال رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ: «(إذا كنتم وإياهم في طريق فالجنوهم إلى مضايقه، وصغروا بهم

 ⁽١) وبلفظ: وإذا ايتلي أحدكم بالقضاء بين المسلمين ضلا يقسض وهـ غضبان. فلكِسُوّ - هكـ لما ولعلها: وَلَيْسُوَّ - بالنظر والمجلس والإشارة ولا يرفع صوته على أحد الحصمين؛ عن أم سلمة في مسند أبي يعلى: ١٩٤/ ٢٠٤/ ٣٥٠/١٤.

⁽٢) أي: إلى جنب شريح.

كما صغر الله بهم في غير أن تظلموا)) (١)

قال معهد: وإذا سلم أحد الخصمين على القاضي أو صافحه، فينغي للقاضي أن يسلم على الآخر كما سلم على خصمه ليواسي بينهما كما أمر رسول الله أن يواسى بين الخصمين.

وينيغي للقاضي إذا تقدم إليه صديق لـه أو قريب لـه ليخاصـم إليـه أن يمسك عن السلام عليه حتى ينظر بينه وبين خصمه؛ لئلا يكون عنده في الحـق هوادة لأحد ولا يطمع طامع في ميله إلى الهوى ولا يكسر الخصم لذلك.

ويلغنا أن الأشعث بن قيس أتى شريحاً في مجلس القضاء، فظمن أنه جماء مسلماً فأجلسه إلى جنبه، ومع الأشعث خصم له، فقال خصم الأشعث: إنحا جنت معه لأخاصمه إليك، فقال شريح للأشعث: أكدا؟ فقال: نعم، فقال شريح: قم فتخول مع صاحبك.

قال معمد: فلو أن ولي أمر المؤمنين نازع رجلاً فتقدما إلى القاضمي، لكان ينبغي لوالي المؤمنين أن لا يرتفع على خصمه في المجلس، وأن يجلس معه في مجلس الحصم، ويعدل في أمر نفسه كما يعدل في غيره.

ويلغنا أن أبي بن كعب ادعى على عمر دعـوى فأنكرهـا عمـر، فجعـلا بينهما زيـد بـن ثابـت، فأتيـاه في منزلـه، فقـال عمـر: أتيـناك لـتحكم بيننـا،

(١) أخرجه الإمام الهادي إلى الحق هي إن (الأحكام): ٢/ ٤٤٤، وفي سنن البيهقي: ١٣٩ قال الامام علي هي المام الموسط الموسط

قال معمد: وإن كان أحد الخصمين ذمياً والآخر مسلماً فلا يساويه في المجلس، وليكن المسلم أقرب مجلساً إلى القاضي منه، وإذا رأى أحد الخصمين مرعوباً فينبغي له أن يتفافل عنه ولا يقصد بالإقبال عليه حتى يطمئن قلبه، ويسكن رعبه، ثم يقبل إليهما بالمساءلة ويرفق بهما ويبدأ بالمدعي فيسأله عن دعواه.

وينبغي للقاضي الإنصات، ولا يسارٌ أحداً في مجلسه ولا في غير مجلسه، إزاحة للتهم، وخوفاً أن يكون لمن ساره خصم وهو لا يعلم فيكسـره لـذلك، أو يكــون احتيالاً من بعض الخصوم على بعض، فينبغي له أن يكون فطناً بهذا وغيره.

وعن النبي، أنه قال: ((لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان)). .

وروي عن علي _ صلى الله عليه _ أنه قال لشريح: ﴿إِياكَ أَنْ تَسَارُ أَحَـداً في مجلسك، وإذا غضبت فقم، ولا تقض وأنت غضبان﴾

⁽١) انظر سنن البيهقي: ١٣٨/١٥.

⁽٢) سنن الترماني: ٣/ ١٦٠، البخاري: ٢٦١٦/٦، مسلم: ٢٤١/١٤، سنن النسائي (الجتبي): ٨/ ٢٦٩، وغيرها.

⁽٣) وأحرج الإمام زيد بن علي على بسنده عن الإمام علي على في الجموع): ٢٠٤٠ بوقر (٣) وأحرج الإمام على على أن الجموع): ٢٠٤٠ بوقر (٣٩٤): قال: فيعني وأنا شاب لا يومر (٣٩٤): قال: فضرب يده على صلدي ودعا لي، قال: «اللهم اهد قلبه وثبت لسانه، ولقته الصواب، وثبته بالقرل الثابت، ثم قال: يا علي إذا جلس بين يديك الخصصان فلا تعجل بالقضاء بينهما حتى تسمع ما يقول الأخر، يا علي لا تقض بين النين وأنت غضبان لا تقرل الانتهاء ورف خصمه، قران أله عز وجل سيهدي قبلي ويشت لسانك، قال هذا تعجل مدينة قالم ويشت لسانك، قال: قفال ويقدة فقاله بعدا.

وبلغنا أن كاتب شريك، أو صاحب مسائله، كان يسير قدامه فأتماه إنسان فأصغى إليه، فصاح به شريك وزجره وخوفه وطرده، فعوتب شريك في ذلك وأخير بعدره، فقال: كيف لى بقلب الخصم.

وبلغنا أن شريحاً تقدم إليه رجل، فقال: قد كان لأبي عندك أيادي. فقــال: نعم، ولكن ليس هــدا مجلس المكافأة.

وبلغنا أن جعفر الأحمر^(۱۱) كان صديقاً لشريك فتقدم إليه بخصم فلم يسلم عليه شريك ولم يكلمه حتى نظر بينه وبين خصمه، فلما قام سلم عليه شريك.

قال معمد: ويبنغي للقاضي ألا يعلو في الكلام، ولا يضجر بالناس، ولا يقت بكلامهم وحججهم، ولا يعيب عليهم ذلك فيكسرهم بللك عن حججهم، ولكن يجب عليه الإصغاء إليهم، والاستماع منهم ما لم يقولوا هُجراً؛ لأنهم عنده في طريق الحق الذي يقوى فيه الضعيف وإن قصرت حجته.

وينبغي له إذا رأى أحد الخصمين ألحن بمجته من الآخر وأقوم بها وأقوى منه عليها أن يـذكره الله، ويخوفـه المعـاد، ويبـالغ في موعظتـه، ولـيس ينبغـي للقاضي أن يعمل. في حكمه بمسن الظن في الناس في نزاعهم، ولا بالرقة دون الاحتياط، وفصل القضاء والاستقضاء على الخصوم بالحق.

بلغنا أن أبا الدرداء كان على قضاء فأناه رجل ليخاصم إليه فسأله عـن أمره فقال الرجل: أتنهمني؟ فقال أبو الدرداء: كل مـنهم في حقـه، لــولا أنــي انهمتك لقضيت لك.

ويلغنا أن امرأة خاصمت إلى شريح فجعلت تبكي، فقيـل لـه: إنــا لنراهــا مظلومة. فقال شريح: قد جاء إخوة يوسف يبكون وهم ظالمون كاذبون.

⁽١) جعفر بن زياد الأحمر، أبو عبد الله الكوفي، من كبار التابعين، توفي سنة ١٦٧هــ.

وإذا لم يتين الظالم من الخصمين فبلا يجادل عنهما ولا عن أحدهما، ولا يعن أحدهما بحجة، ولا يلقته خصومة، وإن توهم أنه مظلوم ولم يصح له فلا ينبغي له عونه حتى يصح له القضاء بمجلس القضاء.

[٢٩٤٧] مسألة: بأي الخصمين يبدأ

قال معمد: وإذا دصا القاضي بالخصمين وهما رجل وامرأة، أو قوي وضعيف، أو شريف ودني، بدأ بالاستماع من المرأة قبل الرجل، وبالضعيف قبل القوي، وبالدنيء قبل الشريف.

وروي: أن النبي وصى علياً -صلى الله عليه- حين بعثه إلى اليمن فقال: «قدَّم النساءَ قبل الرجال، وقدَّم الضعيف قبل القوي، وقدَّم اللنيءَ قبل الشريف، ولا تؤخرن حقاً لغده» (1)

قال معمد: وإن كان أحدهما مسلماً والآخر ذمياً بدأ بالمسلم، وذلك لئلا يتقدم كافر على مسلم، إلا أن يكون القوي أو الشريف المستعدي.

وإذا جلس إلى القاضي خصمان بدأ بالمدعي فيسأله عن دعواه، وإن كان الخصمان مدعين جميعاً كل واحد منهما مدع على صاحبه بالسواء، بدأ بالذي له السن "أ بالكلام، فسأله عن دعواه.

بلغنا أن النبي _ صلى الله عليه وآله _ قضى لذي السن بالكلام.

 ⁽١) قال البيهقي في سننه: ١٥/١٥٠: وروى عبد الله بن عبد العزيز العمري عن النبي الله مرسادً، أنه لما استعمل عليا _ رضي الله عنه _ على البهن قبال له: وقدم الوضيع قبل الشريف، وقدم الضعيف قبل القويء.

⁽٢) أي: الأكبر سناً.

فصل [في تدوين الدعوى والإجابة]"

وإذا دعا القاضي بالخصمين بدأ بالمدعي فسأله عن دعواه، فإذا أخبره أقبل على المدعى عليه فسأله عن دعوه، فإذا أخبره أقبل على المدعى عليه فسأله عن دعوه خصمه ايقر بها؟ أم يتكرها؟ فإن أنكرها سأل المدعي البينة، فإن أن قال: ليس لي بينة، أخلَفَ المدعى عليه إن شاء (٢) له ذلك المدعي، وإن أن قال: لي بينة، سمع منه (٤) بينته وأمر كاتبه فكتب شهادتهم (٢) ثم قرئت عليه، فإن كان كما شهدوا به وقّع بخطه في أسفل الكتاب: شهدوا عندي بذلك.

وإذا أقر عند القاضي مقر بحق عليه أو ثبت عنده بشهادة، فينغي أن يكتب في ديوانه بخطه: أقر عندي فلان بن فلان بكذا وكذا في وقت كذا وكذا، أو شهدوا عندي بكذا في وقت كذا أثلا ينساه، ويتوثق من حفظه ذلك التوقيع وغيره من وثائق الناس، ويجعله في سلته ويختم عليه بخاته؛ لأنه إن نسي ما شهدوا به عنده أو ما أقر به مقر وعرف خطه عا وقع من الإقرار أو شهادة حكم به، فينبغي أن يتحرى من إضاعة " وثائق الناس على حسب ذلك. وروى معمد عن ابن أبي ليلى وابن زياد مثل ذلك، وهذا قول أبي يوسف وعمد.

- (١) كان من حق هذا الفصل أن يثبت في باب الدعاوى والبينات الآتي قريباً.
 - (٢) في (ب): وإن. وما أثبتناه من بقية النسخ.
 - (٣) في (ب، ث، ج): إن سأله ذلك المدمي. (٤) في جميم النسخ المتوفرة لدينا: (فإن). ولعل الصواب ما أثبتناه.
 - (٥) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (من). والصواب ما أثبتناه.
 - (٦) هذا إشارة إلى ما يعرف بقانون المرافعات.
- (٧) أي: يُتحرّى في حفظها وعدم أضاعتها، وفي هذا إشارة إلى تـأمين إرشـيف للوثـالتي حتـى لا تتعرض للضياع أو نحوه.

وقال أبو حنيفة: لا يقض بما يجد في ديوانه، إلا أن يحفظه.

قال معمد: وكذلك لو أقر رجل عند القاضي لرجل بحق فلم يقض القاضي به عليه ولم يكتبه في ديوانه ثم خوصم إليه فيه فلكر ذلك القاضي، فإنه ينف لد ما ذكر من إقراره عنده وإن لم يكن كتب، وبمذلك قبال ابسن أبسي ليلمى، وأبو حنيفة وأصحابه.

[٢٩٤٨] مسألة: [استحباب وعظ القاضي للمدعى عليه]

قال معمد: ويستحب للقاضي أن يعظ المدعى عليه ويذكره الله _ عزَّ وجل _ قبل أن يحلفه، ويتلو عليه هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشَتَرُونَ بِمَهْدِ ٱلَّهِ وَأَيْمَسِهُمْ فَمَنَا قَلِيلًا أُولَتَهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ وَلَا يُسْكِلُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْمٍ يُومَ ٱلْهَنَمِدَةِ وَلَا يُرْجَعُهِمِ وَلَهْرَ عَذَابُ أَلِيلًا ﴿الرَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الل

بلغنا أن الني شه قال: ((إن اليمين الكاذبة لتدع الديار بلاقم من أهلها)) ...

وروي عن النبي، قال: ((من حلف على يمين صبراً ليقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فـاجر لقـي الله عـز وجـل وهـو عليـه غضـبان)) أن فنزلـت:ً ﴿إِنَّ اللَّهِينَ يَشْتُرُونَ ﴾ الآية.

[٢٩٤٩] مَسْأَلَة: [الحالات التي لا يقضي فيها القاضي]

وينبغي للقاضي ألا يقضي بين الناس وهو غضبان ولا ضــجر ولا جــائع ولا شبعان مكتظ؛ لأن ذلك أصفى لذهنه وأثبتُ لحكمه''').

⁽١) سنن البيهقي: ١٤/ ٤٦٦، شعب الإيمان: ٦/ ٢٢٦، المعجم الأوسط: ١/ ٢٢٦.

⁽٢) البخاري:٤/ ١٤٥٦، مسلم:٢/ ٣٣٨، مسند أحمد:٦/ ٢٧٦، مصنف ابن أبي شيبة:٥/ ٢٥٢.

⁽٣) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: لحلمه. ولعل الصواب ما أثبتناه.

بلغنا أن شريحاً كان إذا جاع أو غضب قام ولم يقض (١٠).

[٢٩٥٠] مسألة: [في قبول القدية للقاضي]

ويستحب للقاضي أن لا يقبل هدية إلا ممن لا يتهمه ولا ينكر ذلك منه.

وروي عن جابر عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ أنه قال: «هدايا الأمراء غلول» (")

[٢٩٥١] مسألة: [في بيع القاضي وشراءه]

وقد استحب بعض العلماء أن لا يبيع القاضي بنفسه شيئاً ولا يشتريه، ما دام على القضاء.

ويلغنا أن أمير المؤمنين -صلى الله عليه- كـان إذا أراد أن يشـتري شـيئاً قصد من لا يعرفه فاشترى منه على أنه بعض الرعية.

[٢٩٥٢] مسألة: [في الإمام يتجر في الرعية]

روى معمد بأسانيده: عن النبي أنه قال: ((إني لعنت الإمام يتجر في رعيته)) ". قال معمد: معناه: لأن الرعية تهايه.

- (١) وأخرج الطبراني في الأوسط: ٩٩/٥؛ هن أبي سعيد الحدري قال: قبال رمسول الشك: ولا يقضي القاضي بين الثين إلا وهو شبعان ريان. ونحو ذلك في سنن الدارقطني: ٢٠٦/٤.
 (٢) المجم الأوسط: ٥/٢٠٤.
- (٣) وأشرج الإمام زيد بن على هيئة بسنده عن الإمام على هيئة في (المجموع):١٧٨ بوتم(٣٣٧)
 قال: قال رسول الله على: (إني لعنت ثلاثة فلعنهم الله تعالى: الإمام يتجر في رعبت، ولماكح
 البهيمة، والذكرين يتكم أحدهما الأخرة.

[٢٩٥٣] مسألة: [من زار القاضي أو نزل به ضيفًا وله خصم]

قال معمد: وينيغي للقاضي إذا زاره رجل، أو نزل به ضيف، فعلم أن لـه خصماً، أن يخرجه من عنده ولا يقريه ليلاً كان أو نهاراً.

وروي عن علي -صلى الله عليه- أنه نزل به رجل فأضافه، فأخبره أنه يريد [أن] يخاصم إليه، فقال علي -صلى الله عليه-: تحوّل عنا فإن رسول الله ـ صلى الله عليه وآكه ـ نهى عن أن نضيف الرجل إلا ومعه ند . . (1)

[٢٩٥٤] مسألة: [في أخذ الأجرة على القضاء]

قال معمد: وأكره لمن ابتغى وجه الله والدار الآخرة أن يأخد على القضاء رزقاً (1) أو عوضاً، إلا أن يكون مضطراً إليه حابساً نفسه على الحكم بين المسلمين عن معاشه، فيأخد ما يقوته ويقوت عياله ومن لا غنى له عنه من أعوانه، وليكن اعتقاده فيما يأخد من ذلك أنه بمعنى الضرورة إليه لا على حكمه، وقد بلغنا أن علياً حسلى الله عليه - رزق شريحاً خسمائة درهم (1)

وبلغنا أن عمر رزق سلمان بن ربيعة وشريحاً رزقاً، رزق شريحاً كل شــهر مائة درهم وعشرة أجربة حنطة.

⁽١) انظر المجموع الفقهي والحديثي: ٢٠٤ برقم (٣٩٤)، سنن البيهقي: ١٤٢/١٥.

⁽٢) في (ج): أجراً.

⁽٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢١١.

وروى معمد بإسناده: عن علي ـ صلى الله عليه ـ أنه كـره للقاضـي أن يأخـذ على القضاء رزقاً (1) .

وعن علي _ صلى الله عليه _ قـال: مـن أخـذ على حكمـه شـيئاً فـذلك السحت.

وعن أنس عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ قال: ((من ابتغى القضاء وسأل عليه أجراً وكيل إلى نفسه)(⁷⁾.

[٢٩٥٥] مَسَأَلَةَ: [فيما لا ينبغي للقاضي إبداءه لأحد الفصمين في غياب الآخر]

وينبغي للقاضي إن " شاوره قريب أو بعيد في خصومة بينه وبين آخر، سأله أن يعلمه برأيه وبالحكم في ذلك بغير محضر من الخصم، ألا يشير عليه بشيء من ذلك حتى بحضر خصمه، ثم يحكم بينهما بمر الحتى، وإن لم يتبين الظالم من الخصمين فلا يجادل عنهما ولا عن احدهما ولا يعن أحدهما بحجة ولا يلقنه خصومة، وإن توهم أنه مظلوم ولم يصح له ذلك فلا ينبغي له عونه حتى يصح له القضاء.

⁽١) أخرج الإمام زيد بن علي على بسنده عن الإمام على على في الجمع ٢٠٥: ٣٠٠ برقم (٤٠٠) أنه كان يأمر شريعاً على القضاء رزقاً من انه كان يأمر شريعاً على القضاء رزقاً من بيت مال المسلمين، وصن نعافع: كان زيد لا يأخيد على القضاء أجراً، في مصنف ابن أبي شيئة: ٥/ ٢١٧، وفي مصنف عبد الرزاق: ٢٩٧/٨: أن مسروقاً كان لا يأخيد على القضاء رزقاً.

 ⁽٢) وبلغظ: «من سأل القضاء وكل إلى نفسه، ومن جبر حليه نزل إليه ملك فسدد». في مستئ
 ابن ماجه: ٢٢ /٢ ٢٣، مصنف ابن أبي شية: ٥/٣٥٧.

⁽٣) ني (ج): إذا.

[٢٩٥٦] مسألة: [القول في أحكام الظالمين]

قال معمد: قلت الأحمد بن عيسي على: ما تقول فيما حكموا به إذا ظهرت عليهم؟

قال: أجيز من حكمهم ما وافق الحق، وأبطِل من أحكامهم ما خالف الحق.

قال معهد: كل ما عمله الإمام العدل من إقامة حكم، وقستم بحق، فلك لازم لإمام الجور أن يعمل بمثله، فإن أقام إمام الجور حداً أو حكم بحكم عدل، وذلك أن يقيم على زان أو سارق حداً أو يفرق بين امرأة ورجل اجتمعا على سفاح أو يزوج امرأة لا ولي لها أو يقسم قسماً كما أمره الله وسن رسوله - صلى الله عليه وآله - ثم قام بعده إمام عدل، فلا يرد شيئاً من ذلك ولا يغره ولا يبطله.

وسألت القاسم بن إبراهيم، قلت: ما تقول فيما حكموا به؟

فقال: يقر من ذلك ما وافق حكم الله، ويسقط من ذلك ما أسخط الله.

قال معمد: والوجه في قول أحمد بن عيسى، والقاسم بن إبراهيم-عليهما السلام- فيما بمضيان من أحكامهم (1): أن كل حكم حكموا به عما لو كان إمام عدل وجب عليه الحكم به، مثل إقامة الحدود في الزنا والقدف وشرب الخمر وقطع السارق واستخراج الحق للمظلوم وما أشبه ذلك، فكل هذه الأحكام تمضى إذا كانوا قد أنفذوها، وما حكموا به من ذلك فلم يحض

⁽١) أي من أحكام أثمة الجور.

الحكم به حتى ظهر إمام عدل فإنه يبتدئ الحكم في ذلك، وكل ما حكموا بمه من حكم فيه جور يُجمع المسلمون على أنه جور لم يُمضِ للمسلمين في مثلم حكم، في مثل سارق لا يجب عليه القطع أو قتل نفس بغير حقها أو ما أشبه ذلك من الأحكام، فإن ذلك لا يُمضى ولا يُرجع على صاحبه بضمان (١٠).

وكذلك ما أقطع وأجاز من الأموال مما لا يجيز بمثله إمام عدل فإن الإمــام لا يمضى ذلك، ويأخذ منه ما كان قائماً بعينه.

بلغنا أن حلياً -صلى الله عليه- تتبع عمال عثمان فأخذ منهم ما وجده قائماً بعينه، ولم يبلغنا أنه ضمَّن أحداً من عمال عثمان ما استهلك من الأموال.

[٢٩٥٧] مسألة: [القضاء على الغائب]

وعلى قول معهد: لا يُقضى على الغائب، وإذا قامت عليه بينة بدين لم يَسَعْ ماله للغرماء، وانتظر قدومه، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه؛ لأنه قبال: وإذا كان مال الغائب عروضاً رقيقاً أو عقاراً أو غير ذلك فجاءت امرأة تطلب النفقة من ماله، فليس للقاضي أن يبيع العروض في نفقة زوجة ولا غيرها من أقاربه.

⁽١) في (ج): بالضمان.

[٢٩٥٨] مسألة: [في الأمور التي يستحلف عليها القاضي]

قال معمد: قال بعض العلماء - أبو حنيفة وأصحابه -: أربعة أشياء يستحلف عليها القاضي وإن لم يسألها الخصوم:

- [١] الشفعة إذا قضى الحاكم لرجل شفعته " يعني: استحلفه بالله ما سلمت الشفعة ثم يقضي له من غير أن يسأل المشتري " .
- [۲] والرجل يموت وعليه دين فيقضي به القاضي -يعني: أن القاضي يُحدُّف صاحب الدين بالله ما قبضت ولا استوفيت من غير أن يسأله (۲) الورثة.
- [٣] والرجل يشتري الشيء فيجد به عيباً يعني: أن القاضي يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب من غير أن يسأله البائم.
- [3] والاستنفاق إذا غاب رجل وله مال عين أو دين أو وديعة، فجاءت امرأته إلى القاضي تطلب النفقة، فيسألها هل ترك لك نفقة، فإن أنكرت أَحْلَفُها، ثم فرض لها من مال زوجها⁽¹⁾ إن كان غائباً.

[٢٩٥٩] مسألة: [من يقضي بين السلمين في الظالم والحقوق]

قال معمد: ولا ينبغي أن يقضي بين المسلمين في مظالمهم وحقـوق بعضـهم على بعض إلا ولئُ أمرهم ومن ولأه عليهم.

وروى بإسناد عن النبي 🏶 أنه قال: ((لا يقضي الأمير أو المأمور).

⁽١) في (ج): بشفعة.

⁽٢) أي: من غير أن يطلب المشتري من القاضي استحلاف الشافع.

 ⁽٤) سبق وقتى رأي أبو حنيفة واصحابه أنه لا يجوز للقاضي بيع هروض الزوج الغائب من أجل التفقة، فيحمل على حال الزوج من غير العروض.

ولو أن خصمين حكمًا رجلاً فقضى بينهما، فقضى لأحدهما على الآخر، ثم ارتفعا إلى القاضي، فإنه ينظر في قضائه فإن كان موافقاً لرأيـه أمضــاه، وإن كان غالفاً لرأيه لم يمضه ورده إلى رأيه إن كان مما يختلف فيه (''.

[٢٩٦٠] مسألة: [من استحضره القاضي لقابلة خصمه فلم يجب]

وإذا استحضر القاضي رجلاً لخصمه فلم يجب ولم يكن لتخلفه عــــلــر ضــير المعصية، فله أن يؤدبه بالحبس إن رأى ذلك.

وروي عن شريح أنه قال: من رد طينة القاضي حبس. ولا ينبغي للقاضي أن يهجر الناس ولو جُهل عليه، ولكن له أن يؤدبه فيما يبسط يده إليه، وإن عنى أو كظم الغيظ كان أفضل، قال الله سبحانه: ﴿وَٱلْكَسْطِيمِينَ ٱلْفَيْطَ وَالْكَايِنَ عَنِ النَّاسِ عَنِ النَّاسِ مَالَانَاسُ عَنِيرَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَنِيدُا اللهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلِيدًا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنِيدًا اللهُ اللهُ عَنِيدًا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلِيدِينَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلِيدًا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلِيدًا اللهُ اللهُلِلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُل

وروي أن الحسن بن علي-صلى الله عليهما- مرَّ بأبي هريرة وهو قـاض لمروان، فقال: إن لي على فلان كذا فأعدني عليه. فقال: بأبي وأمي إنه رجـلُ ما أكلمه، فقال: يا أبا هريرة، إن الوالى لا ينبغى له أن يهجر الناس.

[٢٩٦١] مسألة: [وعظ الشاهد وتأديبه]

وللحاكم أن يؤدب شاهد الزور، ويعاقبه وإذا كذَّب الشـاهد نفســه أُدَّبَ، فإن قال: نسيت أو سهوت أو غفلت، فلا أدب عليه.

 ⁽١) تقدم مثل هذا الكلام. وفيه إشارة إلى تقنين الأحكام الشرعية بوضع ضوابط لها لكي لا
 تكن هنالك فوضي واضطراب

روي عن علي -صلى الله عليه- أنه كان إذا أخذ شاهد الـزور بعث بـه فطاف به في قومه إن كان أعرابياً، وإن كان مولّى طاف به في سـوقه، وحبسـه أياماً وخلى سبيله(١٠

وبلغنا أن عارب بن دثار كان إذا شهد عنده الشاهد وعظه بهده الموعظة، يعني بقول النبي _صلى الله عليه وآكه _ وهـو يعـظ رجـلاً: ((إن الطـير يـوم القيامة تحت العرش ترفع مناقيرها وتضرب باذنابهـا وتطـرح مـا في بطونهـا، وليست عندها تبعة فاتقه)) (1)

وروى معمد بإسناده: عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ أنه قال: ((شاهد الـزور لا نزول قدماه حتى تجب له النار) (")

 ⁽١) وأخرج الإمام زيمد بـن علـي هي بسنده صـن الإمـام علـي هي في (المحموع الفقهـي والحديثي).٢٠٨ برقم (٤١٧): أنه أخل شاهد الزور فعزره وطاف به في حيه وشــهره ونهـى أن يستشهد.

 ⁽٢) والحديث أخرجه البيهقي في سننه: ١٢٢/١٠ برقم (٢٠١٧١) عن محارب بن دشار صن
 مدا لله بن عمر وزاد فيه: دشاهد الزور لا نزول قدماه حتى ترجب له الناره. وسيأتي.

⁽٣) سنن البيهقي: ١٠٨/١٥.

باب الدعاوى والبينات

قال معدد: وإذا ادعى رجل على رجل مالاً، نعلى المدعي البينة وعلى المدعي البينة وعلى المدعى عليه المدعى عليه المدعى عليه المدعى عن المحيل المحل دار أو عبد أو حيوان أو عرض من العروض أو غير ذلك من المكيل والموزون، فادعاء مدع أو ادعى بعضه لجهة من جهات الدعوى بملك أو شراء أو هبة أو وصية أو غير ذلك، فعلى المدعي البينة وعلى المنكر المبين، حراً كان المدعى عليه أو عبداً أو معاهداً.

قال سعدان: قال معمد: وإذا ادعى رجل على رجل أنه باعه سلعة فأنكر فعليه اليمين أنه ما باعه إياها إن كانت السلعة قائمة، وإن كانت مستهلكة استُحلف على ثمنها.

قال معمد: وكذلك إن كان في يد رجل عرض أو سلعة ما كانت من دار أو عبد أو غير ذلك، فادعى أنه باعها رجلاً أو أجره إياها وأنكر ذلك المدعى عليه، فالبينة على اللي في يده السلعة؛ لأنه المدعي، وعلى المدعى عليه اليعين.

وروى محمد بإسناده ((من طلب طلبة عن النبي الله الله عن الله طلبة الله الله الله الله طلبة بغير شهداء فالمطلوب أول بالهمين) (").

⁽١) في (ج): بإسناد.

⁽٢) سنن الدارقطني: ٢١٩/٤، المعجم الكبير: ٥/٩٥١.

وعن النبيﷺ: «البيئة على المدعي، واليمين على المنكر» (``.

قال معمد: والمدعي: من ادعى ما ليس في يده ولا له فيه سبب، والمنكر: من ادَّعِي عليه ما في يده أو له فيه سبب.

[۲۹٦٢] مسألة: في رد اليمين

قال معمد، وهو قول أحمد بن عيس هين : وإذا ادعى [رجل على رجل] " مالاً فجحده فوجبت اليمين على المدعى عليه فقال: أنا أرد اليمين عليه وأعليه حقه، فإن ذلك لا يلزم المدعى.

قال معمد: إلا أن يشاء ذلك، فإن تراضيا بذلك فهو جائز لهما، فإذا حلف استحق ما ادعاه، ذُكِر نحو ذلك عن على -صلى الله عليه-.

ومن شريح: وإن أبى المدعي أن يجلف فاليمين على المدعى عليه، فإن نكل عن اليمين حكم عليه بالمال، فإن قال بعد ما حكم عليه: أنا أحلف لم يقبل منه (").

وقال احمد بن عيسى هيئه: ومن وجبت عليه يمين فسأبى أن يحلف حبس، وهو قول أبي حنيفة.

- (١) سنن البيهتي: ٩١/٣٩٣ عن ابن عباس. وفي سنن الـدارقطني: ٢١٧/٤ عـن أبـي هريـرة، وزاد فيه: د... إلا في القسامة.
 - (٢) ما بين المعكوفين زيادة من (ج).
- (٣) وروي عن الإمام علي بن أي طالب وه أنه قال: «المين مع الشاهد، فإن لم يكن له يئة فاليمين على المدعى عليه إذا كان قد خالطه، فإن تكل حلف المدعي». صنن اليهتي: ١٥/ ٣٣٥.

وروي عن شريح: أنه كان إذا قضى على رجل بيمين فردها على المـدعي قلم يحلف، لم يعطه شيئًا ولم يستحلف الآخر، وعن الشعبي نحو ذلك.

قال معمد: وهذا قول من رأى رد اليمين، وهو قول أهل المدينة.

[٢٩٦٣] مسألة: [في المدعي يطلب اليمين وله بينة]

قال معمد: وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأنكر المدعى عليه فسأله القاضي فقال: ألك بينة؟ فقال: نعم ولكن حُلِّفه لي، فلا يحلفه ما دام يقول: لي بينة حاضرة.

فإن قال: لي بينة غائبة فأحلفه لي، فليحلف لم، فبإن حلَّف لمه ثـم أتـى المدعي بالبينة بعد اليمين قُبِلَت بينته وقضى له بالحق، وهذا قول علمي -صلى الله عليه-.

وقال أهل المدينة وابن أبي ليلمى وشريك: إذا حلُّف ثـم حـاء بالبينـة لم يستحق ببينة شيئاً.

قالوا: كان حقه اليمين. وكان شريك يقول: أستحلفه لـك على أنـك إن جثت بيينة من بعد لم أقبل بيتتك، فإذا قال: نعم، استحلفه له.

وروى معمد: هن حسن قال: إذا ادعى رجل على رجل دعوى فادعى بينة، أخد له من المدعى عليه كفيلاً إلى أول مجلس بجلسه القاضي.

وحن حمر ـ في وصيته لأبي موسى ـ: واجعل لمن ادحى بينة أمـداً ينتهي إليه، فإن أدرك أخلت له بحقه، وإن حجز استحللت عليه بذلك القضية (''.

⁽١) سنن الدارقطني: ٢٠٦/٤.

[٢٩٦٤] مسألة: [في المدعي والمدعى عليه يكون لكل منهما بيئة]

قال معمد: وإذا ادعى رجل على رجل مالاً فقال المدعى عليه: ما له علي شيء، فأقام المدعي البينة أنه قد أوفاه أو أبرأه منه تُبلَت بينته.

وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فأنكر المدعى عليه دعوا، وقال: ما كان من هذا شيء قط، فأتى المدعي بالبينة، فقال المدعى عليه: عندي المخرج من ذلك، لم يلتفت إلى قوله: عندي المخرج، ولم تقبل البينة بعد أن قبال: لم يكن من هذه الدعوى شيء قط، يعني: لأن قوله: لم يكن من هذا شي قط إكذاب للبينة التي أقامها().

وعلى قول معمد - في هذه المسألة -: إذا كان في يَدَيْ رجل دار فادعى رجل أنها له ورثها عن أبيه، فجحد الذي في يده الدار دعواه، فأقمام المدعي البينة أنه اشتراها من الذي هي في يده، لم تقبل بينته؛ لأن دعواه أنه ورثها من أبيه إكذاب لشهوده.

[٢٩٦٥] مسألة: هل يطف المدعي مع بينته؟

حكى أحمد بن الحسين عن القاسم على أنه قال: إذا أقام الخصم البينة على ما ادعى فلا يمين عليه.

قال معمد: إذا ادعى رجل على رجل دعوى وأقام البينـة على مـا ادعـى، فإن الحاكم يسأل عن البينة، فإذا عُدِّلت ولم يتهم الحاكم المدعيَ ولا الشــهودَ،

⁽١) أي قوله: عندي المخرج من ذلك.

قطع بالبينة ولم يُحَلِّف المدعيَ مع بينته، سأله ذلك المدعَى عليه أم لم يسأله.

وروي عن شـريح: أنـه كـان يُحلِّـف المـدعيَ مـع بينتـه أن الشـيء لـه لم يستهلكه، فإن لم يَحلِف لم يحكم له''.

قال معمد: وإنما يجلف المدعي مع بينته إذا النَّهِم المدعي، أو انُّهـم الشــهود، يحلُّه بالله الذي لا إله إلا هو لقد شَهِدَت بينتُك على حق، وما قبضت حقك هذا ولا بعضه، ولا تَبض لك بأمرك ولا بعضُه.

وروي هن الحكم هن حنش ^(۱)، هن هلي -صلى الله عليه- أنه استحلف عبد الله بن الحر مع بينته ^(۱)، وذكر أن علياً -صلى الله عليه- اتهمه فأحلفه.

[٢٩٦٦] مَسَأَلَة: صَفَةَ اليمِينَ التِّي يُحَلِّفُ بِهَا القَاضِي

قال معمد: وإذا أراد القاضي أن يحلف رجلاً، أحلف بالله الله ي لا إلـ إلا هو ما له عليه هذا الحق الذي يدعيه ولا أقل منه.

وروي: أن الني الله المتحلف رجلاً لرجل فقال: («قل: والله الله يلا إله إلا هو ما له عندي حق» أن فإن اتهمه فأراد أن يغلظ عليه اليمين رجاء أن يرعب قلبه ويخاف فيرجع إلى الحق، أحلفه " بالذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلائية الذي يعلم

- (١) وسئل الشعبي: أيستحلف الرجل مع بيته؟ قال: نعم. انظر مصنف ابن أبي شيبة:٥/ ٣٦٩.
 - (٢) في (ب): حنيش. وفي (ج): عن حسن. والصواب ما أثبتناه من (س).
 (٣) مصنف ابن أبي شبية: ٩٩/٩٣.
 - (٤) سنن أبي داود: ٢/ ٣٣٥.
 - (٥) في (ج): أحلفه بالله الذي...إلخ.

خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ما لهذا الرجل عليك هذا الحق الذي يدعيــه ولا أقل منه، فإن حلف خلى سبيله، وإن نكـل عــن الــِمـين قضــى عليــه بمــا ادُعِي عليه.

قال ابن حمرو: قال معمد: ويستحلف أهل الكتاب بالله أو بدينهم، كل ذلك جائز.

وروى بإسناده: عن [رجل من آل] (1 أبي الحياج (1 قال: أمرني علي -صلى الله عليه - أن أستحلف أهل الكتاب بالله (1 ...)

[٢٩٦٧] مسألة: [إذا هلَّف الحاكم رجلاً ونوى غير ذلك]

وإذا حلّف الحاكم رجادٌ، فإن كان الحالف ظالماً فإن اليمين على ما يحلفه الحاكم، ويدعيه صاحب الحق، وإن نوى غير ذلك فلا نية له، وإن كان الحالف مظلوماً فاليمين على ما ينويه، إن نوى بقلبه غير اللذي [أحليف] (1) عليه فله نيته ولا شيء عليه.

قال معمد فيما حدثنا علي بن بيان (" عن ابن وليد عن سعدان عنه: أن حسن بن صالح طالبه السلطان فأخذه، فاستحلفه أنه لا يتغيب عنه، قبال لم حسن: نهم، إلى أن تقوم الساعة، فظن المحلوف له أنه يريد إلى يوم القياصة، وإنما عنى: أن تقوم الساعة من مجلسك.

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من مصنف ابن أبي شيبة: ٥/٥٤.

 ⁽۲) حيان بن حصين أبر الحياج الأسدي، عن علي وعمر وعمار بن ياسر، وعنه: ابشاه جرير ومنصور بن حيان، والشعى، وثقه الحزرجي وابن حيان.

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٥٥.

⁽٤) ما بين المعكوفين زيادة من (ب).

⁽a) في (ب، ث، س): حدثنا أبو على عن ابن بيان، والصواب ما أثبتناه من (ج).

[۲۹۲۸] مسألة: [إذا ادعى رجل على رجل مالاً حالاً فأقر المدعى عليه بللال وادعى أنه عليه إلى أجل]

وإذا ادعى رجل على رجل مالاً حالاً فاقر المدعى عليه بالمال وادعى أنــه عليه إلى أجل، ثبت عليه المال حالاً وعليه البينة فيما ادعى من الأجل، وهلى المدعى اليمين فيما أنكر من الأجل.

وكذلك إن ادعى عليه مالاً فاقر المدعى عليه بالمال ثم ادعى أنه قــد قضــاه إياه أو قضاه بعضه، فهذا إقرار مجقه وعليه البينة أنه قد قضاه، فإن ثم يكن لــه بينة فعلى المدعى اليمين.

[٢٩٦٩] مسألة: إذا كان في يدي رجلين دار، وادعياها

قال القاسم ﷺ ـ فيما روى داود عنه ـ : وسئل عن الشهود إذا استووا هل بين الخصمين يمن؟

قال: إذا ثبتت البينة بقطع الحقوق فيما يدعيان زال الحلف عنهما(١).

قال معمد: وإذا كان في يدي رجلين دار أو عقار أو دابة فادعى كمل واحديد منهما أن جيعها له، فكل واحد منهما مدع على صاحبه، وعلى كمل واحديد منهما البينة على صحة دعواه، فإن أقام أحدهما البينة على دعواه ولم يقم الآخر، حكم له بها وأحلف مع بينته، وإن أقاما جيعاً البينة، قُسِمَتْ بينهما نصفين وأحلف كل واحد منهما مع البينة.

⁽١) وهو ظاهر قول الإمام الهادي إلى الحق ١٨٨ في (الأحكام): ٢/ ١٨٨.

وروى تميم بن طرفة (1¹¹ قال: اختصم رجلان في بعير وأقمام كمل واحمد منهما بينة فجعله النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ بينهما (1¹⁷).

قال معمد: وإن لم يكن لواحد منهما بينة، استُحْلِف كل واحد منهما لصاحبه، فإن حلف، قُسِمَتْ بينهما نصفين.

وروي عن أبي موسى أن رجلين ادعيا دابة وليس لهما بينة فقضى بهما النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ بينهما (^{۲۲)}.

قال معمد: وهذا مع أخذ أيمانهما، فإن حلف أحدهما ونكل الآخر حكم بها للحالف.

[۲۹۷۰] مسألة: [إذا كان في يد رجلين كيس فيه ألف درهم فادعى أحدهما جميعه وادعى الآخر نصفه]

وإذا كان في يد رجلين كيس فيه ألف درهم فادعى أحدهما جميعه وادعى الآخر نصفه، قسمت الآلف بينهما على أربعة أسهم، لمدعي الجميع ثلاثة أرباع الآلف، ولمدعي النصف ربع الآلف، وذلك أن مدعي الجميع يقول لمدعي النصف: إنما تدعي نصف الآلف ولا سبيل لك على النصف الباقي وهو لي، وهذا النصف أنت تدعيه وأنا ادعيه فهو بيني وبينك نصفان.

 ⁽١) تميم بن طرفة الطاني الكوفي، عن عدى بن حاتم وجابر بن سمرة، وعنه: سماك بن حرب وعبد العزيز بن وفيع، وثقه النسائي، توفي سنة خس وتسعين، احتج به مسلم والأربعة إلا الترمذي. [الجداول].

⁽٢) سنن البيهقي: ١٥/ ٤٠٥، المعجم الكبير: ٢/ ٢٠٤.

⁽٣) سنن أبي يعلى: ٢١٤/١٣.

وهذا كله بعد أخذ أيمانهما، فإن نكل مدعي النصف عن اليمين وحلف مدعي الكل فهو له، وإن نكل مدعي الكل وحلف مدعي النصف فله النصف، والنصف الأخر لمدعي الكل؛ لأنه لم ينازعه فيه، وهذا قول أي حنيفة.

وقال ابن أبي ليلي: للذي ادعى جميع الكيس ثلثا الألف وللذي ادعا النصف ثلث الألف، وهذا قول أبي يوسف وعمد.

وعلى قول معمد - في هذه المسألة -: إذا ادعى رجلان داراً في يدي غيرهما، فادعى أحدهما جميع الدار وادعى الآخر نصف الدار واقام كل واحد منهما بينة، فإنه يحكم لصاحب الكل بثلاثة أرباع الدار ولصاحب النصف بربع الدار؛ لأن مدعي النصف لا يدعي في النصف الآخر شيئاً ويدعيه صاحب الكل، وأما النصف الباقي فقد ادعياه جميعاً وأقاما عليه البينة فهو بينهما نصفين، وهذا قول أبى حنيقة.

وقال أبو يوسف ومحمد: يكون ثلثا الدار لمدعي الكل وثلث الدار لمدعي النصف، يضرب كل واحدٍ منهما في الدار إذا شهدت له البينة كما يتضارب أصحاب الفرائض إذا عالت المسألة وكان في الفريضة زوج وأم وأخت لأب وأم فإن كل واحد منهم يضرب بقدر فريضته، فضرب الزوج بالنصف، والأخت بالنصف، والأم بالثلث، فيكون المال بينهم على ثمانية أسهم.

وقال ابن أبي ليلى: إذا أقام رجل بينة على دار أنها له فَقُضِي له بها، شم جاء آخر فأقام بينة أن نصفها كان لوالده اشتراه من فلان وأنه شويك البائع، فإن حقه في الدار ما قامت به البينة. وعن ابن أبي ليلى _ في رجلين بينهما كيس وفيه ستمائة درهم فادعى أحدهما ثلاثمائة وادعى أن الآخر مائتين، وفيه فضل مائة، وقالا: إنها سود، وهي بيض، قال: هو بينهما على خمسة على قدر دعواهما؛ لأن أحدهما يدعي ثلاثمائة والآخر يدعي مائتين، فالمائة الفاضلة بينهما على خمسة لمدعي الثلاثمائة ثلاثة أخاس ولمدعى المائتين خسان.

وقال معمد: وفيها قول آخر: أن المائة الفاضلة في أيديهما نصفين بمنزلة الضالة.

[٢٩٧١] مسألة: [إذا كان في يد رجل دابة فأقام رجل البينة أنها دابته سُرِقَتُ منه]

قال معمد: وإذا كان في يد رجل دابة فأقام رجل البينة أنها دابته سُرِقَتُ منه، وأقام الذي هي في يده البينة أنها وديعة عنده، فإنها تدفع إلى الـذي أقـام البينة أنها دابته سُرِقَتْ منه.

وروي عن ابن أبي ليلى _ في رجل في يده دار فادعاها رجل، فقال الـذي هي في يده: هي لفلان، وإنما وكلني بها _. قال: فإن خصمه فلان، وليس بينـه وبين الذي هي في يده خصومة.

[٢٩٧٧] مسألة: [إذا كان في يدي رجل دابة فادعاها رجلان فأقام كل واحدٍ منهما البينة أنها له]

قال القاسم ومعمد: وإذا كان في يدي رجل دابة فادعاها رجلان فأقمام كمل واحدٍ منهما البينة أنها له. فإنها تقسم بينهما نصفين.

⁽١) ما أثبتناه من (ج). وفي بقية النسخ: والمدعي.

وروى معمد بإسناده عن حجاج عن سماك عن حنش ``` أن رجلين اختصما إلى علي -صلى الله عليه- في بغلة وجداها تُبَاع، فأقام أحدهما البينة: شاهدين أنها بغلته نتجت عنده، وأقام الآخر خمسة شهود أنها بغلته نتجت عنده، فقضى بها [بينهما] `` بالحصص على عدد الشهود ``.

وعن الوليد بن أبي ثور عن سماك عن حنش نحوه، إلا أنه قال: قال علي -صلى الله عليه -: إن في البغل: قضاء وصلحاً، فأما الصلح فتباع وتقسم على سبعة أسهم، فيعطى صاحب الخمسة خمسة أسهم، وصاحب الشاهدين سهمين، فإن أبيا إلا القضاء فأي الخصمين حلف أنها بغلته ما باع ولا وهب وأنه نتجها، فإن تشاحا على اليمين أقرعت بينهما سبعة أسهم، فأيهما قرع فعليه اليمين. فاصطلحا أن تباع فيقسم ثمنها على سبعة أسهم،

وعن شريح: في رجلين ادعيا بغلة في يد رجل فاقام احدهما سبعة شهود أنها دابته لم يبع ولم يهب، وأقمام الآخر ستة شهود [أنهما دابته لم يسع ولم يهب] (**)، فقسمها بينهما على ثلاثة عشر سهماً، فأعطى كمل واحدٍ منهما بعدد شهوده (*).

بعدد شهوده . .

 ⁽١) حنش بن المعتمر، عن علي وأبو ذر وغيرهما، وعنه: سماك، وإسحاق وغيرهما، وقد تقدمت تدجته.

⁽٢) ما بين المعكوفين زيادة من (ج).

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة: ١٤٩/٥.

⁽٤) انظر: سنن البيهقي: ١٥/ ٢٠٦.

⁽٥) ما بين المعكوفين زيادة من (ب، س).

⁽١) مصنف ابن أبي شيية: ١٤٩/٥.

[٢٩٧٣] مسألة: [في رجلين ادعيا دابة أو أرضاً أو داراً وأقام كل واحد منهما البينة أنها له]

قال القاسم على الله عنه أوى داود عنه في رجلين ادعيا دابة أو أرضاً أو داراً وأقام كل واحد منهما البينة العادلة -يعني أنها له- قال: تكون بينهما، ولا يلتفت إلى كون الشيء في يد أحدهما؛ لأنه قد يكون في يدي الرجل ما ليس له كثراً (1).

وقال معمد: وإذا كان في يدي رجل دابة أو عبد أو أمة فادعـــاه آخــر وأقــام كل واحدٍ منهما البينة أنه له، فإن فيها ثلاثة أقوال:

قال قوم-يعني: أبا حنيفة وأصحابه-: يقضى به للذي ليس هو في يــده^(۱)؛ لقول النبيﷺ: ((من كان في يده شيء فهو له))^(۱۲) فبينته لم تعمــل شــيتاً، وهــذا اختيار معهد.

وقال قوم: يقضى به للذي هو في يده؛ لأنه قد زاد مع بينتـه حـوز الشـيء في يديه، وهذا قول الشافعي.

وقال قوم: هو بينهما نصفين، يستحق كل واحدٍ منهما ببينته دعواه، وهو قبل انقاسم بن إبراهيم كل

⁽١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﴿ فَي (الْأَحْكَام): ١٨٨٨.

⁽٢) في (ث): للذي هو ليس في يده.

⁽٣) وأما الاستدلال بقوله: •من كان في يده شيء فهو له، فهو دليل لأصحاب القول الآخر.

[۲۹۷٤] مسألة: الدعوى في النتاج

قال معمد: ولو أقام كل واحد منهما البينة أن الدابة أو العبد أو الأمة لـ ولد عنده، فإنه يقضى به للذي هو في يده.

بلغنا عن جابر أن رجلين اختصما إلى النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ في ناقة في يد أحدهما فأقام كل واحدٍ منهما البينة أنها ناقته نتجت في ملك.، فقضى بها رسول الله لله للذي هي في يده '''

وعلى قول معمد: إن أقام أحدهما البينة على النتاج، ولم يقم الآخر بينة على النتاج، فالذي له النتاج أولى.

وكذلك إن ادعاها خارجان جميعاً، كل واحدٍ منهما يقيم البينة أنها نتجت في ملكه، والذي هي في يده بجحد ذلك، فإنها بين المدعيين نصفين، فإن أقـام أحدهما بينة على النتاج وأقام الآخر بينة أنها له، قضى بها لصاحب النتاج.

قال معمد: وكذلك إن كان الْمُدعَى زيناً أو دهناً أو ربّـاً (المُحادُ، فاقـام كل واحدِ منهما البينة أنه عصره أو عمله، فإنه يقضى به للذي هو في يده.

والأصل في ذلك: حديث النبي في رجل ادعى دابة في يـد رجـل وأقـام عليها البينة، وأقام الذي في يده البينة أنها دابته نتجت عنده، فقضى بها للذي هي في يده، وقال: «الناتج أحق من العارف".

⁽١) سنن البيهقي: ١٥/ ٤٠١، سنن الدارقطني: ٤/ ٢٠٩، مسند الشافعي: ١/ ٢٣٠.

⁽٢) الرُّبُّ: ما يُطّبخ من التّمر وهو اللبّبنُ أيضاً. [النهاية في غريب الأثر: ٢/ ١٤٥٠].

⁽٣) أغلب الأحاديث الواردة عن الني في: عن أبي موسى الأشعري مكذا: أن رجلين اختصاما إلى النبي في وابة ليس لواحد منهما يبدق، فقضى بها ينهما تصدن السالي استان (الجيني): ١٩/ ١٩٤ ، ١٩٤٥ ، وعن أبين هروره في مسئد (الجيني): ٢٣/ ١٩/ ، وعن أبين هروره في مسئد العدن المالي المناز المالية عن ١٩/ ١٩٠ ، أن رجلين تنارا في داية ليس لواحد منهما بينة، فارمدا بن الموادد عنهما على البين أحيا أو كرما. أما ما روي هنا من قضاء ح

قال معمد: وكذلك إن ادعى رجل في يد رجل ثوباً، وأقام كل واحدٍ منهما البينة أنه ثوبه نسجه، فإنه يقضى بـه للـذي هـو في يـده إن كـان ثـوب قطـن أو كتان أو صوف أو ما لا يمكن أن يعاد، وإن كـان ثـوب خـز ممـا يمكـن أن ينسج مرتين قضيي به للذي ليس هو في يده.

وفي القول الآخر: يقضى به للذي هو في يده؛ لأنه قــد زاد على () بينتــه حوزه.

وعلى قول معمد - في هذه المسألة -: أنه إذا كان في يبد رجل سيف أو حلى مصنوع، فأقام رجل بينة أنه له طبعه أو صاغه في ملكه، وأقيام الذي هو في يده؛ لأن هذا مما يده بينة بمشل ذلك، فإنه يحكم به للذي ليس هو في يده؛ لأن هذا مما يصنع مرتين.

[٢٩٧٥] مَسَأَلَة: [من ادعى داراً وأقام شهوداً على ذلك، وقال الذي بيده الدار: قد أحدثت فيها بناءً]

وإذا ادعى رجل داراً وأقام شهوداً أنها له، نقال اللذي في ينده الدار: قند أحدثت فيها بناءً، فينبغي للقاضي أن يسأل الشهود عن ذلك، فيقول: هل كان هذا البناء في هذه الدار حين كانت في يد الرجل الذي شهدتما له؟

فإن قالاً: لا. فهو للذي كانت في يده. وإن قالاً: نعـم. فهــو لــرب الــدار، وإن شكًا في ذلك فهو مع الدار للذي شهدا له.

رسول الله في بينهما وأنه قال: (الناتج أحق من العارف، فهذا من قضاء شريح وكلامه، في مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٢٧٧، سنن البيهقي: ٤٠٣/١٥، والله أعلم. (١) في (ج): مم.

[٢٩٧٦] مسألة: إذا اختلف الرجل والمرأة في الدار والمتاع

وإذا كان في يد رجل وامرأته دار وهما فيها ساكنان وفيها رقيق ومتاع، فـادعى كل واحد منهما أن الدار والرقيق والمتاع له، فالدار والرقيق للرجـل، إلا أن تقـيم المرأة البينة أن ذلك لها.

وأما المتاع فما كان منه يكون للرجال فهو للرجل نحو الفرس والسيف والترس والدرع الحديد والمنطقة والخفين والموزجين (() والسعلين والقلانس والعمائم وقمصان (() الرجال والجباب والسراويلات والأردية والطيالسة والمصحف، يقبل قوله في ذلك كله. وما كمان من المتاع يكون للنساء فهو للمرأة نحو الحمار والدرع وأشباه ذلك يقبل قولها فيه.

وما كان منه يكون للرجال والنساء نحو القبة والحجلة والسستور والومسائد والبسط فإنه يكون في يد الرجل، وأيهما أقام بينة على شيء منه استحق ببينته ما ادعاه.

وما لم يكن فيه بينة فالأمر فيه على ما وصفنا مع أخد أيمانهما على دعوى صاحبه، يحلف بالله الذي لا إلـه إلا هــو أنـه لا حــق لــه في يديــه في دعــواه، وكذلك الحكم بينهما في جميع ذلك لو طلقها بمنزلته لو لم يطلقها.

وقال بعضهم: ما كان يكون لهما، فهو بينهما نصفين.

وكذلك إن توفى أحدهما فينازع الباقي ورثة المتوفى، فهو في يد البـاقي منهمـا حتى يجيء ورثة المتوفى ببينة فيستحقوا ما يدعون، وما يكون للرجال فهو للرجــل ولورثة الرجل إن ماتا جمعاً، إلا أن ياتى ورثة المرأة ببينة فيستحقوا.

⁽١) المُوزَجَ: وهو الحُفَ مُعرَّبُ. [تاج العروس: ١/١٥٠٧].

⁽٢) في النسخ المتوفرة لدينا: وقميص. ولعل الصواب ما أثبتتاه.

[٢٩٧٧] مسألة: [إذا اختصم رجلان في دار وكان لأحدهما فيها متاع أو رقيق]

وإذا اختصم رجلان في دار فادعى كل واحد منهما أنها له وفي يديه، فوجد لأحدهما فيها متاع أو رقيق وليس للآخر فيها شيء، جُعِلَت في يد من له فيها متاع أو رقيق؛ لأن هذه الآلات (1) يعرف بها المدعي من المدعى عليه، فيجعل على المدعى البينة وعلى المنكر اليمين.

[٢٩٧٨] مسألة: [في المرأة تحلف في مغراها دون الخروج إلى الحاكم]

وإذا وكلت المرأة وكيلاً بخاصم عنها فوجبت عليها يمين فثبت عند الحاكم أنها ممن لا يخرج، فإنه يبعث من يحلفها في منزلها.

[۲۹۷۹] مسألة: [من ادعى على رجل دعوى فلم يقر ولم ينكر]

وإذا ادعى رجل على رجل دعوى فلم يقر ولم ينكر، لم يدعه القاضي حتى يقر أو ينكر، وكذا قال ابن أبي ليلي: يجبر حتى يقر أو ينكر.

وقال أبو حنيفة: لا يجبر على ذلك.

وقال أبو يوسف: أقول له مراراً: احلف، فإن لم يحلف قضيت عليه.

[۲۹۸۰] مسألة: [من مات فادعت زوجته على ورثته صداقاً ولم يكن لها بينة]

وإذا مات رجل فادعت زوجته على ورثته صداقاً ولم يكن لها بينة، تُمْضِي لها في تركة زوجها بمهر مثلها إن كـان مثـل مـا ادعـت أو أقــل، إلا أن يــأتي ------

(١) في (ج): الدلالات، وهو الأصح كما يأتي.

الورثة ببراءته من صداقها. فإن ادعت مهراً أكثر من مهر مثلها فعليها البينة فيما زاد على مهر مثلها، فإن أقامت على ذلك بينة قُضِي لها بـه في التركة، وإن لم تقم بينة فعلى الورثة الميمين، ويجب على المرأة يمين أنها لم تقبض صداقها ولا بعضه ولم يُقبَض لها بأمرها.

وكذلك إن ماتت المرأة فادعى ورثتها على زوجها صداقها، قضي لهم بمهر مثلها-يعني إن كان مثل ما ادعوا أو أقل-، وإن ادعـوا أكثـر مـن مهـر مثلـها قضي لهم بمهر مثلها، وعليهم البينة فيما زاد على مهر مثلها.

وكذلك إن مات الزوجان فادعى ورثة الزوجة على ورثة الزوج صداقها فانكروا^(۱) دعواهم في الصداق وهم يقرون بأصل التكاح، فإنه يقضى لورثـة المرأة بمهر مثلها إن كان أقل مما ادعوا، فإن ادعوا أكثر من مهر مثلـها وأقــاموا بذلك بينة عدولاً، تُضي لهم بذلك.

وروى معمد بإسفاده: عن ابن أبي ليلى ـ في رجل ماتت أمه فطالب إخوتَها (") بميراثها معهم من أبيها. فقالوا: إن أمك ماتت قبل أبيها ـ. قـال: البينـة علـى الذي يدعى الميراث.

[۲۹۸۱] مسألة: [من ادعى على ميت دينًا فشهد له من الورثة رجلان]

وإذا ادعى رجل على ميت ديناً فشهد له من الورثة رجلان، ففيها قولان: أحدهما: أن شهادتهما جائزة على جميع الورثة.

⁽١) أي: ورثة الزوج.

⁽٢) وهم أخواله.

والقول الآخر: أنهما مقران على أنفسهما في أنصبائهما ولا يكونان شاهدين على جميع الورثة. وإن شهد له من الورثة رجل واحد فهو مقر على نفسه في نصيبه ولا ميراث له حتى يؤدي جميع الدين، وإن كان الدين يحيط يجميع نصيبه أخِذ جميع نصيبه، قال بذلك جماعة من الفقهاء.

وقال قوم: يؤخذ منه ثلث ما في يديه.

وتقسير ذلك: رجل ترك ثلاثة بين وثلاثمائة درهم فشهد أحد البين على أبيه بمائة درهم لرجل، ففي القول الأول: يؤخذ منه جميع المائمة ويكون هو مطالباً لأخويه حتى يعترفا كما اعترف أو يجلفا بالله ما علما أن أباهما مات وعليه هذا الحق ولا بعضه. وفي القول الآخر: يؤخذ منه ثلث المائة.

فكل محمد: والقول الأول أقوى.

[٢٩٨٢] مسألة: [من مات بغير وصية فأقام رجل بينة أنه استودعه مالاً]

ويوى معمد: عن ابن أبي ليلى قال: إذا مات رجل بغير وصية، فأقام رجل بيئة أنه استودعه مالاً، قال: إن وُجِدَ المال بعينه أو أقر ('' أنه استهلكه، وإلا شيء [له] ('').

[٢٩٨٣] مسألة: إذا اختلف المتبايعان في الشمن

قال معمد: وإذا اشترى رجل من رجل سلعة وقبضها ثم اختلف في الـشمن فقال البائع: بعتك بعشرين وقال المشتري: اشتريتها منك بعشوة، فــإن كانــت

⁽١) ولعله أراد قبل الموت.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ث، س).

السلعة قائمة بنفسها (1 سألهما القاضي البينة، فأيهما أقام البينة حكم ببيته، وإن أقاما جميعاً البينة استحلفهما مع بيتهما، فإن حلفا جميعاً ترادًا البيع، وهو قول الحسن بن صالح والشافعي.

وقال بعضهم:- أبو حينفة وأصحابه-: البينة بينة البائع لأنه يدعي الأكثـر ويستحقه مم بينته.

قال معمد: وإن حلف أحدهما ونكل الآخر استحق الحالف ما يدعيه، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وإن لم يكن لهما بينة تحالفا وترادا ويبدأ بيمين البائع.

بلغنا أن النبي، قال: ((إذا اختلف البَّيَعان ولم يكن بينهما بينة، فالقول قول البائع ويترادان البيم). ".

قال معمد: وإن كانت السلعة مستهلكة فـالقول قــول المشــتري مــع يمينــه، وعلى البائم البينة؛ لأنه مدع.

قال الحسني: وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

وقال محمد بن الحسن والشافعي: يتحالفان ويترادان القيمة.

⁽١) في (ج): بعينها.

⁽٢) مسئد أحمد: ٢/ ٥٧، سنن أبي يعلى: ٣٩٩/٨.

[۲۹۸٤] مسألة: [من اشترى من رجل ثوباً بدينار وقبض البائج الدينار ولم ينتقده ومضى ثم جاء يرده على الشترى لعيب فأنكر الشترى]

وعلى قول معمد: إذا اشترى رجل من رجل ثوباً بدينار وقبض البائع الدينار ولم ينتقده (ومضى، ثم جاء برده على المشتري لعيب فأنكر المشتري أن يكون ذلك ديناره، فالبينة على البائع واليمين على المشتري؛ لأنه قال (وإذا اشترى رجل من رجل ثوباً بشرط وقبضه ومضى، ثم جاء يرده على البائع وقال: لا حاجة لي فيه، فقال البائع: ليس هذا ثوبي، ثوبي خير من هذا، فالقول قول المشتري والبينة على البائع لأنه مدع، فإن ضاع الشوب من يمد المشتري قبل أن يرده فالمشتري ضامن وعليه الثمن إن كان قطع له الشمن، وإن كان لم يقطع الثمن فعليه القيمة.

[٢٩٨٥] مسألة: [الإختلاف على إناء الزيت]

وإذا اشترى رجل زيتاً أو سمناً في ظرف " على أن يرد الظرف بوزنه ولم يسم أرطالاً فجاء المشتري بالظرف فقال البائع: ليس هذا ظرفي، فالقول قـول المشــتري مع يمينه والبينة على البائع؛ لأنه يدعي زيادة في الثمن بنقصان الظرف.

[٢٩٨٦] مسألة: إذا كان الجدار بين دارين فادعاه صاحب كل واحدة منهما

قال معمد: وإذا كان جدار بين دارين فادعا، صاحب كل واحدة من الدارين، فإن كان الحائط متصلاً ببناء أحدهما أو له عليه خشب مركب، وليس للآخر اتصال بناء ولا تركيب خشب فهو لمن له تركيب أو اتصال،

⁽١) لم يفحصه ويتأكد من خلوه من العيب.

⁽٢) أي: عمد.

⁽٣) الظَّرف: وعاء يتخذ من نوع من النبات يشبه الدبا.

وإن كان لأحدهما اتصال ببناء وللآخر تركيب خشب، نظر: فإن كان الاتصال بتربيع بيت أو بتربيع دار فهو لصاحب الاتصال ويكون لصاحب الجذوع موضع جذوعه.

وإن كان الاتصال بلا تربيع فهو لصاحب التركيب.

وإن كان عليه لكل واحدٍ من الدارين خشب مركب فهو بينهما نصفان.

وإن لم يكن لواحدة منهما اتصال ببناء ولا تركيب خشب فهــو لمـن أقــام منهما البينة أنه له، وإن كان للذي لا بينة له عليه جلــوع نزعت.

فإن أقام كل واحدٍ منهما البينة أنه لـه أو لم يقم واحمد منهما بينة كان الحائط بينهما نصفين.

وإن لم يكن لواحد منهما اتصال ولا تركيب خشب وكان وجه الحائط إلى أحدهما دون الآخر (1) قضي به لمن وجه الحائط إليه، وكذلك الْخُصَ⁽¹⁷⁾ إذا كان بينهما قضي به للذي يليه القُمُط⁽¹⁷⁾ منهما، وبذلك جاء الأثر.

روى حديقة عن النبي أنه قضى بالخص للذي يليه القمط. وعن على -صلى الله عليه- مثل ذلك ''.

وقال أبو حنيفة: لا أقضي بوجه البناء ولا القمط، وأجعل الحائط والخص بينهما نصفين.

قال معمد بن منصور: والحجة في أن الحائط لمن له وجه البناء وأن الخص لمـن

⁽١) يقصد: إن كان وجه الحائط إلى إحدى الدارين دون الأخرى.

 ⁽٢) النُحُسُّ: البيت الذي يعمل من القصب. [النهاية: ١٠٨/٤].
 (٣) الفُمُطَّ: هي جم قِماط، وهي الشُرط التي يُشَدُّ بها الْخُسِنُ ويوشق من ليف أو خُوص أو غرهما. [النهاية: ١٠٨/٤].

⁽٤) وروي لمحو ذلك من قضاء شريح في مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٥٠.

يليه القمط قول النبي الله: ((البينة على المدعي، واليمين على المذكر) ("). فعلمنا: أن المدعي من ادعى ما ليس في يده ولا له فيه سبب، والمنكر من ادعى عليه ما في يده وله فيه سبب، فلما كان الحائط والحص بين دارين، من ادعى، نظرنا هل لواحد منهما فيه سبب يدل على أنه في يديه حتى نجمل الأخر مدعياً عليه فتكلفه (") البينة على ما ادعى، ونجعل الذي بيده السبب منكراً. فوجدنا في وجه البناء والقمط دلالة للذي يليه أنه هو بناه، فجعلناه بذلك في يديه ولم نقض به له، ولكنا أقررناه في يديه بذلك السبب الذي بان به حوزه له وجعلناه منكراً وجعلنا صاحبه مدعياً عليه، شم عملنا "المباللة الذي لا خلاف فيه فقلنا للمدعي: هات بيتك، وإلا استحلفنا لك صاحبه.

ألا ترى أنا لو وجدنا لأحدهما على الحائط جداوعاً جملناهما بدلك في يديه، ولو اختصم رجلان في دار فوجد لأحدهما فيها متاع ورقيق وليس للآخر فيها شيء جعلناها بذلك في يديه واستحلفناه وكلفنا الآخر البينة؛ لأن هذه دلالات يعرف بها المدعي من المدعى عليه، وليس في شيء من هذا قضاء بغير بينة ولا خووج من الحديث، بل فيها تأكيد للحديث وعمل به.

وقد قيل: إن كان لأحدهما عليه جذوع وللآخر عليه هوادي وبواري، فإن صاحب الهوادي والبواري لا يستوجب بـذلك شيئاً من الحائط؛ لأن الهوادي ليست بشيء مجمل عليه، فإن كان لأحدهما عليه هوادي وبواري وليس لأحدهما تركيب ولا اتصال فهو بينهما نصفان "، ولم يستحق

⁽۱) وقد تقدم تخریجه.

 ⁽٢) في (ج): قد كلفه.
 (٣) في (ج): (علمنا). وهو تصحيف أو سهو من الناسخ.

⁽ ۱) في (ج): (علمنا). وهو نصحيف ا: (٤) في (ج، س): تصفين.

ي رج، س. سبين.

بالهوادي والبواري منها شيئاً، وإذا كان لأحدهما عشرة أجذاع وللآخر سبعة أجذاع فهو بينهما نصفين.

وقال ابن أبي ليلى وأسد بن عمرو (``: وإذا كان لأحـدهما عليـه عشـرة أجداع وللآخر جدع واحد، فالقياس أن يكون بينهما نصفين.

وقال أبو حنيفة: لكل واحدٍ ما تحت أجذاعه، ولا يكون بينهما نصفين.

وقال بعضهم: إن كان لأحدهما عليه خشب وللآخر عليه حائط سترة فـوق الحائط، فالحائط الأسفل لصاحب الخشب، ولصاحب السترة السترة على حالها.

[٢٩٨٧] مسألة: إذا كان لرجل باب أو ميزاب إلى دار رجل، فادعياه جميعاً

قال معمد: وإذا كان لرجل باب يمر من داره في دار رجل أو كان له ميزاب يسيل من سطحه في دار رجل فمنعه صاحب الدار أن يمر من ذلك الباب في داره أو يسيل من نلك الميزاب ماء في داره، فصاحب الدار ("" والميزاب هو المدعي وعليه البينة فيما ادعى، وصاحب الدار المدعى عليه وعليه البين. فإن حلف برئ من المعودي، وإن نكل لزمه دعوى صاحبه ولا يستحق صاحب الباب والميزاب بيابه طريقاً ولا لميزابه مسيل "" ماء في دار صاحبه، إلا أن يقيم بينة أن له في هذه الدار طريقاً أو مسيل ماء، فإن أقام بينة فشهدوا أنهم قد رأوا هذا الباب يمر منه في هذه الدار أو رأوا الميزاب يسيل فيه الماء، لم يستحق بهذه الشهادة شيئاً حتى يشهدوا أن له طريقاً من هذه الدار من هذا الباب ويشهدوا أن له مسيل ماء في مشهدوا أن له مسيل ماء في

⁽١) أسد بن عمرو، أبو المنذر البجلي، قاضي واسط، توفي سنة ١٩٠هـ. [الطبقات: -خ-].

⁽٢) هكذا في جميم النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: ألباب.

⁽٣) في بعض النسخ: (صبيل). ولعلها كمَّ اثبتناً بدليل أنه كتب فوقها في النسخة (س): (مسيل). وهو ما يتوافق مم السياق.

وكذلك لو شهدوا أن أباه مات وترك هذه الطريق له، أو مسيل الماء ميزاباً له، كانت الشهادة جائزة.

[۲۹۸۸] مسألة: [من ادعى شيئاً في يدي رجل وأقام البينة أنه له لم يبح ولم يهب وأقام الذي في يده الشيء البينة أنه اشتراه من فلان]

وإذا ادعى رجل شيئاً في يدي رجل وأقام البينة أنه له لم يبع ولم يهب، وأقام الله في يده الشيء البيئة أنه اشتراه من فلان، فإن كان البائع حاضراً فإن دعوى الأول تتنقل إلى البائع، فإن أقام البائع البينة على أن الشيء له باعه وهو في ملكه، استحلف البائع مع بينته لمكان أن الشيء كان في يده دون الأخر فإن حلف تُفيي به له. وإن كان البائع غائباً أو ميناً تُفيي بالمبيع للمدعي الذي ليس هو في يده، ويرجع المشتري بالثمن على البائع.

وروی معمد بإسناده: صن علمي -صلى الله عليه- نحو ذلك، وهـ و قـ ول أبي حنيفة، وأصحابه.

وقال معمد - في وقت آخر - : فإن القاضي يخير المدعي بين أن يدفع إلى المشتري الثمن الذي اشترى به المبيع ويأخذ المبيع وبين أن يتركه في يد المشتري، وهذا على ما رواه أبو لبابة عن الني

وروى معمد بإسناده: عن أبي لبابة قال: هاجرت على ناقة لي من نتاجنا، مع رسول الله فغزوت عليها أربع غزوات مع النبي شه ثم إنها سرقت مني فوجدتها عند رجل من الأنصار، فقلت له: ناقي، فأقمت البينة عند رسول الشه، وأقما الأنصاري البينة أنه اشتراها بثماني عشرة شاة

من مشرك قد عرفه رسول الله _ صلى الله عليه وآله _ فقال النبي هه: «(وما شئت يا أبا لبابة، إن شئت دفعت إليه ثمنها وأخذت الراحلة، وإن شئت خليت عنها» فقلت: يا رسول الله ما عندي ما أعطيه اليوم ولكن ينسئني بتمر إلى صرام النخل، فقوَّم رسول الله هلك كل شأة بثلاثين صاعاً إلى صرام النخل. وروي عن علي -صلى الله عليه - أنه قضى في الذي تعرف عنده السرقة الغرم إذا لم يجيء على إبتياعها بشهود.

[٢٩٨٩] مسألة: [إذا ادعى عبد على مولاه أنه قد أعتقه أو كاتبه فأنكر ذلك المولى]

وإذا ادعى عبد على مولاه أنه قد أعتقه أو كاتبه فأنكر ذلك المـولى، فعلمى العبد البينة على ما ادعى، فإن لم يكن له بينة فعلى سيده اليمين.

وإذا اشترى رجل عبداً فاقام العبد شاهدين عدلين أنه حـر، فــإن كــان البــاقع شاهداً أُحِدُ بالثمن، وإن كان فقيراً ولم يقدر عليه سعى العبد في ثمنه للمشتري.

وإن اشترى عبداً صغيراً فلما أدرك أقام البينة: أنه حر، فلا سبيل للمولى على العبد.

[۲۹۹۰] مسألة: [إذا أقر رجل أنه أعتق عبده على مال بعيشه قد سماه فأقر العبد بالعتق وأنكر المال]

وإذا أقر رجل أنه أعتق عبده على مال بعينه قد سماه فأقر العبد بالعتق وأنكر المال، فالعبد حر بإقرار المولى وعلى المولى البينة على ما ادعى من المال، فإن لم يكن بينة فعلى العبد اليمين فيما أنكر من المال، فإن نكل عن اليمين لزمه المال.

[٢٩٩١] مسألة: [ما لا يحلُّف فيه القاضي أحداً]

قال معمد: أربعة أشياء لا يُحلَّف القاضي فيها أحداً، ويُحلَّف على ما سواها، وهي: السرقة، والقلف، والزناء وشرب الخمر.

وبلفني عن أبي حنيفة قال: ولا يُحلِّف الحاكم في النسب والنكاح أحداً.

قال سيدنا(``: وقد كان ينبغي ـ في قول معمد ـ : أن يُحلّف في القـذف؛ لأنـه من حقوق الأدمين.

قال معمد: وإذا ادعى رجل على رجل أنه علوك وأنكره ذلك المدعى عليه، وقال: لم أكن علوكاً قط، ولم يكن للمدعي بينة، فلا يمين على المدعى عليه.

وقال في (المسائل): ولا نعلم احداً رأى أن يُستَحَلَفَ في حد، إلا ما روي عن ابن عباس أنه يستحلف، فإن نكل عن اليمين أقيم عليه الحد. يعني عمد بالحد: الحدود التي لا تتعلق بحقوق العباد نحو الزنا والسرقة وشرب الخمر ولم يُرِدُ ما يتعلق بحقوق الناس نحو الفتل والجراح لأنه قال في (المسائل) سفي رجل ادعى على رجل أنه قتل وليه عمداً ولم يكن للمدعي بينة …: أن على المدعى عليه اليمين، فإن نكل عن اليمين لزمته الدية في ماله حالة.

[۲۹۹۲] مسألة: [إذا ادعي على رجل حق من جهة غيره]

قال معمد: وإذا ادعي على رجل حق من جهة غيره، فإنما يحلف على علمه، مثل أن يُدعى عليه أنه كان على أبيه دين فينكر ذلك، فيحلف ما يعلم أن أباه مات وعليه هذا الدين لفلان بن فلان ولا بعضه.

(١) أي للولف رحمه الله. هذا نموذج من طريقة تخاريج أقوال المؤلف على كلام الأقمة الأوبعة
 وكان تلاميذه هم من يكتبون مثل هذه، وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة التحقيق في القسم
 الأول الحاص فصل التنبيهات.

قال: وكل ما غاب عن الإنسان فإنما يحلف على علمه.

وإذا ادعي على رجـل حـق في خاصته فـأنكره، فإنمـا يحلـف بـالغموس على القطع.

وقال معمد _ فيما حدثنا حسين عن ابن وليد عن سعدان عنه _ في رجل مات فادعت امرأة أنها زوجته وليس لها بذلك شهود، قال: عليهم (⁽¹⁾ اليمين ما يعلمون أنها امرأته.

[٢٩٩٣] مسألة: [من أسكن رجلاً داراً له فأدخل الساكن من ساحة قوم آخرين في الدار التي يسكنها]

قال معمد: ولو أن رجلاً أسكن رجلاً داراً له فادخل الساكن من ساحة قوم آخرين في الدار التي يسكنها، ثم حضرت الساكنَ الوفـاةُ فقــال: ردوا إلى فلان داره، فينبغي أن يرد إليه ما أسكنه فيه ويقر ما بقي في يدي ورثــة الميــت حتى يجيء من يستحقه. ويذلك قال ابن أبي ليلي.

[٢٩٩٤] مصالة: [من قال لرجل: هب لي أرضك التي جنب أرضي فإن أردت أعطيك مثلها]

قال معمد: ولو قال رجل لرجل: هب لي أرضك التي جنب " أرضي [أصل بها أرضي] " فإن أردت أعطيك مثلها، فأعطاه وقبضها، ثم مات المعطَى ولم يطلب منه شيئاً، فالأرض للميت ولورثته، وذلك أنه قال له: إن أردت أعطيك مثلها فلم يرد ولم يطلب. وبذلك قال ابن أبي ليلي.

⁽١) يعني: الحدثة.

⁽٢) في (ب): التي إلى حنب.

⁽٣) ما بين المعكوفين موجود في (ج).

[٢٩٩٥] [مسألة: في رجل استأجر بيتاً ثم أكرى بعض البيت لرجل آخر]

وقال ابن أبي ليلى _ في رجل استأجر بيناً ثم أكرى بعض البيت لرجل آخر ليجعلا فيه متاعهما فجعلا فيها متاعهما، ثم ادعى كل واحد منهما متاع صاحبه، ومفتاح البيت مع أحدهما، وليس بينهما بينة _قال: إن قامت بينة للمستأجر الثاني أنه استأجر البيت من المستأجر الأول فالمتاع بينهما نصفان، ويتحالفان.

قال معمد: ذكر عن ابن أبي ليلى أن امرأة طلب إليها زوجها أن تعطيه غلاماً لها يرهنه بمال عليه فأذنت له وأشهد عليها، شم مات الـزوج وادعـت المرأة أنه أضر بها حتى أذنت له، وأقامت على ذلك بينة، فقال ابن أبي ليلى: إن كان الغلام حياً أخذته، وإن كان ميناً ضمن الزوج في تركته.

[٢٩٩٦] مَسَأَلَةَ: [مَا يَنْبِغَي لَنْ عُرِضْ عَلَيْهُ صَلَّحَ]

قال معمد: ويستحب للمدعي إذا عُرِضَ عليه صلح وكان للمدعى عليه علر، أن يقبل الصلح، كما أمر رسول الشي. ولا ينبغي له أن يحمل مسلماً على يمين كاذبة، وأن ينزه الله _ عز وجل _ عن ذلك.

ذكر أن الله سبحانه وتعالى أوحى إلى موسى ﷺ: ((لا تنــزل رحمــتي علــى من يعرضني للأيمان الكاذبة».

وبلغنا أن النبي 🏶 قال: ﴿من ترك مظلمة له، لم يزدد بها إلا عزاً﴾.

وروي بإسناد عن النبي الله أنه قال: «من كان لـه علـى رجـل حـق فـأراد أن يحلف، فتركه إجلالاً لله، لم يرض الله له منزلاً دون منزلة إبراهيم ﷺ». وكذلك ينبغي للمدعى عليه إذا شك فيما يُدُعَى عليه أن يرضي خصمه ولا يعجل باليمين، فإن أبى خصمه إلا يميشه نظر، فبإن كمان أكثر ظنمه أن دعوى المدعى حق، لم يسعه أن مجلف.

وروى أحمد الخلال عن معمد: وإذا جحد الرجل حقاً عليه وعلم الطالب أنه إن حلفه حلف كاذباً، وخاف إن لم يحلفه أن يذهب حقه، وسعه أن يحلف.

قال معمد: وذكر عن ابن أبي ليلى _ في رجل كان نـازلاً في منـزل لرجل وكتب على نفسه كتاباً بالإجارة، ثم خاصمه بعد ذلك المستأجر وادعى أن المنزل كان لوالده، وأقام البينة أن أصل المنزل كان لوالده وأنه لم يعلم إلا بعد ما استأجرها _ فقال: إذا أقر أنها بيده إجارة أو عارية أخذته بإقراره، ولم أقبل بيبته.

وذكر عن ابن أبي ليلى قال: إذا هدم رجل دار الرجل بمضرته فلـم يغـير ثم أخذه بعد ذلك بما هدم. فادعى أنه أمره، فليس عليه شيء.

وقال حسن بن زياد: وقال غير ابن أبي ليلي: إن أقام الجاني بينة أنه أمره وإلا فهو ضامن.

وذكر عن ابن أبي ليلى قال: إذا قال رجل لرجل: إذا أتاك رسولي فىلان فأعطه ستمائة درهم، فقال له الرسول: يقول لك فلان: أعطني سبعمائة، فأما الستمائة فقد أداها وأما المائة فقد ائتمنه عليها حين دفعها إليه، فحلف (١٠) بالله الذي لا إله إلا هو لقد أداها، ولا شيء عليه.

⁽١) في (س): فيحلف.

بابالإقرار

أجمع أحمد والقاسم والعسن-عليهم السلام - ومعمد: على أن الرجل الحل البالغ [العاقل] (أ) إذا أقر على نفسه بشيء من حقوق الناس، جاز إقراره على نفسه، واختلفوا فيمن أقر على نفسه بحق من حقوق الله ليس للناس فيه شيء، مثل الزنا وشرب الخمر والسرقة.

فقال القاسم والعسن _ فيما روى ابن صباح عنه، وهو قـولُ معمد الأولُ _: إذا أقر الرجل على نفسه بالسرقة أو شرب الخمر أقيم عليه الحد⁽¹⁾.

قال القاسم ﷺ: وقد ذكر عن علي -صلى الله عليه- أنه ردد مرتين. وآخر قولي معمد: إذا أقر على نفسه مرتين أقيم عليه الحد.

قال معمد: وإذا أقر على نفسه بالزنا أربع مرات في أربعة مواطن وجب علمه الحد.

وروى معمد بإسناده: عن علي -صلى الله عليه- أن رجلاً قام إليه فقال: إني شربت الخمر، فقال: أجلس فإنك أحمق، فقام إليه الثانية فقال مثل ذلك، فقال على -صلى الله عليه-: شاهدان على رجل اجلدوه.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٢) وهو قول الإمام الهادي إلى آلحق هيئة في (الأحكام): ٢/ ١٥٤.

⁽٣) الأحكام: ٢/ ٢٢٣، سنن أبي دود: ٢/ ٥٥٧، وقد تقدم تخريجه.

وعن علي -صلى الله عليه- أن رجلاً قال له: إني قد سرقت، فطرده، ثم عاد فقال: إني قد سرقت، فقال علي -صلى الله عليه-: قـد شهدت على نفسك مرتين فامر به فقطع (۱۰)

وعن الحسن بن علي -صلى الله عليه- أنه أني برجل فقيل: سرق، فقـال الحسن: قل اختلستُه، فقال: إني سرقتُ، فقال: قل اختلستُه '''.

وعن ابن أبي ليلى وحسن بن صالح وأبي يوسف قىالوا: لا يقمام الحمد بإقرار مرة حتى يقر مرتين في موطن أو موطنين.

وقال أبو حنيفة: إذا أقر بالسرقة مرة قُطع.

وروى معمد بإسناده: عن [محمد بن عبد الرحمن بن] ثوبان عن النبي الله أنه أي برجل قد سرق شملة فقال: «أسرقت؟ ما إخالُك (" سرقت)،، فقال: يا رسول الله: قد سرقت، فأمر به فقطم ().

[٢٩٩٧] مسألة: [السارق يقر على نفسه ثم يرجع عن إقراره]

قال القاسم على وهو معنى قول معمد: وإذا أقر السارق على نفسه بالسرقة ثم رجع عن إقراره وأنكر، لم يقطع (٠).

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٤٧٦، وروي عن النبي ♦ نحو ذلك في سنن ابن ماجه: ٢/ ٤٣٠.

⁽٣) والحسن هي يُريد من بذلك الاعتراف الواضيح والإقرار الذي لا شك فيه، يوكد مدا ما الحرجه ابن أيي المدليل قبال: سمعت سبيماً الحرجه ابن أيي أي المدليل قبال: سمعت سبيماً ابا سالم يقول: فهدت الحسن بن علي أيي برجل أقر بسرقة، فقال له الحسن: فلملك اختلت، لكي يقول: لا، حتى أقر عنده مرتين أن ثلاماً، قام به نقطم.

⁽٣) أي: ما أظنك.

⁽٤) مصنف عبد الرزاق: ٧/ ٣٩٨، سنن البيهقي: ١٥ / ٣٣، سنن الدارقطني: ٣/ ١٠٢، ١٠٣.

⁽٥) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام): ٢٤٩/٢.

وقال معمد: إذا أقر على نفسه بالزنا أربع مرات ثم رجع عن إقسراره، درئ عنه الحد.

وروى معمد بإسناده: عن الشعبي وسفيان وحسن وأبسي حنيفــة وحســن بــن زياد، نحر ذلك.

قال حسن بن صالح: هو بمنزلة الشاهد يرجع عن شهادته.

وقال سفيان: إنما أخذ هذا من قوله _ صلى الله عليه وآله _ حين أخبر أن ماعز بن مالك لما أصابته الحجارة فر، فقال رسول الله الله المحتموم (١٠٠٠) وقال ابن أبي ليلي: إذا أقر مرتبن لم يقبل رجوعه وقطم.

[۲۹۹۸] مسألة: [ما يصح من إقرار الرجل على نفسه]

قال معمد: وإقرار الرجل في صحته وفي مرضه جائز في أربعة أشياء: إقراره بالولد، والوالد، والزوجة، والمولى، فهذه الأربعة الأشياء يقبـل إقـرار المقـر ويثبت فيها النسب إذا صدقه المقرّ به.

وإقرار المرأة جائز في ثلاثة أشياء: إقرارهما بالوالــ (٢٠٠٠)، والــزوج، والمــولى، ولا يجوز إقرارها بالولد إذا لم يكن نسبه معروفاً منهـا، إلا أن يشــهد الشــهود على صحة نسبه منها، وإن شهدت القابلة وحدها أنه ولدها، قُبِلَت شــهادتها إن كانت عدلة.

وقال بعض أهل العلم: يجوز إقرارها بالولد لأنها في النسب أثبت وأوكد مـن الرجل، ألا ترى أن الرجل يفجر بالمرأة فتلد منه فيبطل نسبه منه ويثبت من المرأة.

- (١) وقد تقدم تخريج الحديث الذي اشتمل على قصة ماعز بن مالك.
 - (٢) في (ث): بالولد.

وروى سعدان عن معمد أنه قال: إقرار المرأة بالولد جائز، والرجـل والمـرأة في هذا سواء.

وعلى قول معمد في هذه المسألة .. إذا أقر المريض بأخ له، وله وارث، عم أو مولى أو خال، ثم مات، فإقراره باطل، ولا يثبت نسب الأخ ولا يرثه، وإن لم يكن للمريض وارث فاقر بأخ، فماله للأخ بمنزلة الوصية؛ لأنه قال .. فيمن أوصى بجميع ماله لرجل ثم مات ولم يدع وارثاً .. إن المال للموصرى له وإن المال للموصى يضعه حيث يشاه، وكذلك قال أحمد بن عيس هي ...

قال معمد: وإذا ادعى رجل رجلاً، نقال: هذا ابني _ وقد يولد مثله لمثله _ فصدقه الابن، ثبت نسبه، فإن رجع إلى فصدقه الابن، ثبت نسبه، فإن أنكر ذلك المدعى، لم يثبت نسبه، فإن رجع إلى تصديق المدعى، ثبت نسبه، وإن مات المدعى قبل أن يرجع إلى تصديق المدعى وترك ولداً فادعاء المدعى، ثبت نسبه إن لم يكن القاضي قضى بإبطال النسب.

وإذا قال: هذا أبي. وصدقه الأب فهر أبوه. وإن قالت المرأة: هذا زوجي. وصدقها فهو زوجها. وإذا ادعى رجل عبداً يعبر عن نفسه، أنه ابنه، فأنكر العبد فهو ابنه ثابت النسب منه إذا كان يولد مثله لمثله، وليس إنكار العبد بشيء.

وإذا أقر الرجل بولد من الزنا، لم يلحق به نسبه؛ لأنه ادعمى ولـدأ من السفاح ولا يثبت نسب من سفاح لقول النبي: ((وللعاهر الحجر)(`` يعني: وللزاني الحجر.

وقال معمد ـ في رواية سعدان عنه ـ : وإذا التقط المسلم لقيطاً فادعاه ذمي لم يقبل قوله إلا ببينة.

⁽١) تقدم تخريج الحديث: «الولد للفراش وللعاهر الحجر».

[٢٩٩٩] مصألة: إذا أقر رجل بأخ له

قال معمد: وإذا أقر رجل بأخ له أو ابن عم له، ولم تكن بينهما قرابة معروفة، ولم يثبت نسبه بيبنة، فإقراره الازم له يجب له به الميراث في نصيب المقر، ولا يثبت بذلك نسبه؛ لأنه مقر في النسب على غيره.

وروى محمد بإسفاده: حن علي -صلى الله عليه- نحو ذلك ..

وهن علي ﷺ في ثلاثة إخوة أقر أحدهم بأخ، فقال علي ﷺ: يتوارثـان [دونهما] (٢٠).

وقال معمد في (المسائل): وإذا شهد شاهدان من الورثة بدين أو بإثبات نسب، جازت شهادتهما إن كانا عدلين، [و]لم يجرا إلى أنفسهما بشهادتهما منفعة ولم يدفعا عن أنفسهما مضرة.

بلغنا عن أبي جعفر _ محمد بن علي ﷺ _ أنه كان يجيـز شــهادة العــدلين من الورثة على الورثة.

وقول معمد هذا يدل على: أنهما إن كانا قد جرا بشهادتهما منفعة أو دفعًــا بشهادتهما مضرة عن أنفسهما، لم تقبل شهادتهما.

وقال في ركتاب القضاء): وقد اختلف في إثبات النسب:

فقال بعضهم: إذا شهد شاهدان من الورثة على نسب ثبت لهم.

 (١) أخرج الإمام زيد بن علي هل إستنده من الإمام علي هل في (المحموع الفقهي والحديثي: ٢٥١ برقم (٩٩١): في رجل يوت ويخلف ابنين فيقر أحدهما بأخ لمه قال: يستوفي الذي أقر حقه ويدفع الفضل.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من (ج).

وقال بعضهم: لا يثبت بشهادة اثنين إلا أن يجمع الورثة عليه، وإن لم يجمع المرثة عليه، وإن لم

وإذا أقسر الرجمل في صمحته أو في مرضه بسوارث وقمال: همذا وارثمي، ولا يعلم له وارث غيره فهو وارثه كما قمال، وإن كمان السوارث أثبت نسبه ببينة ثبت نسبه مم الميراث.

[٢٠٠٠] مسألة: [ما يلزم من وطأ جاريته نجاءت بولد]

قال معمد: وإذا كان الرجل يطأ جاريته فجاءت بولد، لم يلزمـه إلا أن يقـر به، فإن أقر به لزمه ولم يكن له أن ينفيه بعد ذلك.

وإذا جاءت أم الولد بولد على فراش سيدها، فقد اختلف في ذلك: فقال أبو حنيفة: يلزمه الولد ما لم ينفه.

وقال قوم: يلزمه الولد وإن نفاه، ولا لعان بينهما.

وقال قوم: هي بمنزلة الأمة، ولا يلزمه الولد إلا أن يقر به.

وروى معمد في (المسائل) حديث ابن أمة زمعة بن سودة أأ الذي جاءت بـه بعد موت زمعة، فتخاصم أن فيه يعني أن سعد بـن أبـي وقــاص أن أخــو عتبـة

- (١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، والصواب: زمعة بن قيس.
 - (۲) في (ب، ج): فخاصم.
 (۳) في (أ، ب، ث): يعنى هتبه يعنى. وما أثبتناه من (ج).
- (3) أبو إسحاق، سعد بن أبي وقاصر، الصحابي الأمير، فاتح (العراق) ومدائن (كسرى)، أسلم وهو ابن سبعة حشر عاماً، وشهد (بدراً)، وافتتح (القادسية)، ونزل (الكوفة) فبعلها خططاً لقبائل العرب، وابتنى بها داراً فكثرت الدور بها وظل والياً عليها في عهد عمر وشطراً من عهد عشدان، ثم عزله فعاد إلى (اللبية) وقف بصره، واعترال بعد مقتبل عنسان. وله أيام معارية مقامات حمدة دو فيها على ونشر فضائل أمير المؤمنين، توفي سنة (٥٥هـ) . خرّج له: أنعتنا الحسة للا عمد بن منصر و إلحماعة.

وعبد بن زمعة- فقال [عبد بن زمعة]: يا رسول الله، أخي ولد على فـراش أبي، فقضى رسول الله، أن الولد للفراش،، وقال لسودة: «احتجبي منه فإنه ليس بأخيك»، فما رآها حتى مات (١٠)

قال معمد: ويلغنا: أن رسول الله لله لم يقض لابن زمعة بالنسب وقضى لمه بالميراث، ووجه قول النبي : ((الولد للفراش) على التمليك؛ لأن الفراش على وجهين: فراش نسب، وفراش ملك، فما جاءت به الحرة من ولمد فهو ابن صاحب الفراش حتى ينفيه، وما جاءت به الأمة من ولمد على فراش سيدها فهو ملك له، إلا أن يدعيه فيازمه [النسب.

[٣٠٠١] مسألة: [في الأمة بين شريكين فجاءت بولد فادعاه أحدهما]

قال معهد: وإذا كانت أمة بين شريكين فجاءت بولد فادعاه أحدهما، فهو ابنه ثابت النسب منه الله وصارت أم ولد له، وضمن لشريكه نصف قيمتها يوم علقت منه، ونصف عقرها، ونصف قيمة الولد لو كان عبداً، هدا على قول علي وزيد بن علي عليهم السلام، والشعبي، وابن أبي ليلي، وحسن بن صالح وغيرهم.

⁽١) لقد حصل هنا بعض اللبس، وهو في صحيح البخاري: ١/ ٢٦٣٦ أوضح حيث قال فيه منا لقفا: عن عائمة زوج التي الله أقالت: كان عتبة بن أيي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أي وقاص خالة أن أخي والمن وليدة أي وأن في أي وقد على أي وقال عائم النائج أي وأن وليدة أيي ولد على فراشه، فساوة إلى رصول أشفى، ققام إلى معد بن زصمة قائل: أخي وابن وليدة إلى ولد على وقال عبد بن زصمة: أخي وابن وليدة إلى ولد على قراشه، فقال رصول أشفى: أهو لك يا عبد بن زممة، ثم قال رسول أشفى: أهو لك يا يعبد بن زممة، ثم قال رسول أشفى: اللولد للقراش وللعامر أخير و، ثم قال لسودة بن نوعمة، ثم قال مسول الشفى: أما تعالى رصول أشفى: أما دين الله تعالى. وهو أيضاً في الموطأ: ٢١٩٧٢، صحيح ابن جان ١٩٤٤، من الدارقطى: ١٤/ ١٤٤.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يضمن نصف قيمة الولـد؛ لأنـه وقـع في الرحم وهو حر ولا قيمة لحر.

قال سعدان: قال معمد: وبقول على ﷺ نأخد.

ولو ادعياه جيماً فكانت الدعوة من أحدهما قبل الآخر بقليل أو كثير، ثبت نسبه من المدعي الأول، وبطلت دعوى (أأ الثاني؛ لأنه ادعاه بعد ما ثبت نسبه من الأول، ويضمن لشريكه نصف قيمة الجارية يوم علقت منه، والمقر بينهما نصفين (أك؛ لأنه لما ادعى الولد أبراً صاحبه من المقر، ونصف قيمة الولد، على قول علي وزيد بين علي - عليهم السلام - والشعبي وابن أبي ليلي وحسن بن صالح.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يضمن نصف قيمة الولد.

ولو ادعياه جميعاً مماً لزمهما الولد، وهو ابنهما يرثهما ويرثانه، ويرث كلً واحدٍ منهما وبرثانه، ويرث كلً واحدٍ منهما عنزلة الابن الكامل، فإن مات أحدهما فالباقي منهما وارثه وهو للباقي منهما، ذُكِر ذلك عن علي على الله عمر، والعقر قصاص "" والأمة أم ولدهما، ولا يطأها واحد منهما. فإن مات أحدهما عتقت بموتمه وسعت للباقى في نصف قيمتها أم ولد، والولاء بينهما نصفان.

فإن كان أحدهما ذمياً والآخر مسلماً فادعياه معاً، فالولد للمسلم منهما؟

- (١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (وبطل دعوة). ولعل الصواب ما أثبتناه.
 - (٢) في (ب): قصاص.
 - (٣) الجموع الفقهي والحديثي: ٢٠٦، برقم (٤٠٥).
- (٤) لعله: "نسفين، لكل واحد النصف من الآخر، ولعل كلمة (قصاص) تمني أنه لا شيء في
 الأمر لأي منهما على الآخر لاشتراكهما في الدعوى، وكأن كل واحد قد استقص من
 صاحب. والله أهلم.

لأنهما قد استويا وزاد المسلم في دعواه إسلام الولد؛ لأن الولد كان بينهما فأسلم أحدهما فتبعه الولد وكان مسلماً بإسلام أبيه إن كان صغيراً، وكذلك لو كانت الدعوة بين حر ومكاتب فجاءت بولد فادعياه فالولد للحر؛ لأنه يُشتّق بدعوة الحر ولا يعتق بدعوة المكاتب.

وكذلك إن كانت بين مرتد وذمي فجاءت بولد فهو ابن المرتد لأن أحكامه وأحكام ولده أحكام المسلمين، إلا أن تكون الجارية علقت بالولد بعد الردة.

[٢٠٠٢] مسألة: [في ثلاثة رجال ادعوا ولداً]

وإذا ادعى ثلاثة رجال ولداً فقد اختلف في ذلك:

فقال قوم: لا يلحق نسب الولد بأكثر من اثنين؛ لأن الخبر إنما جاء صن على في اثنين، فلسنا نتعدى ذلك إلى غيره.

وقال قوم: يلحق نسبه بالثلاثة، ولا فـرق بـين الاثـنين والثلاثـة وأكشر من ذلك.

وُذُكر من علي ﴿ أنه ارتفع إليه وهو عامل على اليمن، ثلاثة يتنازعون في ولد كلهم يزعم أنه ابنه، فقال علي ﴿ إِنَا مَا مُدَاكِم مُسركاء متشاكسين وأنا مقرع بينكم فمن أصابته القرعة الزمته الولمد وأغرمه ثلثي الدية للباقيين، فلكر ذلك لرسول الشافية فضحك حتى بدت نواجله ولم يغير شيئاً ().

⁽۱) سنن آبي داود: ۱۹۰۱، سنن النساني (الجيسي): ۴۹۳/۱ مستدرك الحاكم: ۳۰۸/۶ مصنف عبد الرزاق: ۷/ ۳۵۹، وغيرها.

[۲۰۰۳] مسألة: [من اشترى جارية فوطئها قبل أن يستبرئها أو بعد ما استبرأها فجارت بولد لاقل من ستة أشهر]

وإذا اشترى رجل جارية فوطنها قبل أن يستبرنها أو بعد ما استبرأها فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم وطنها، فهو عبده، إلا أن يدعيه البائع فهو ابنه، وبطل البيع بينهما، ورجع المشتري بالثمن، وصارت الجارية أم ولد للبائع، وإن جاءت بالولد لستة أشهر أو أكثر من يوم وطنها فاقر به، فهو ابنه، وإن لم يقر به فهو علوكه، فإن ادعاه البائع لم يصدق، ولم يثبت نسبه منه، ولم تكن الجارية أم ولد له، [إلا أن يصدقه المشتري، فإن صدقه فالولد للبائم والجارية أم ولد له] "

قال معمد: حدثنا أبو هشام عن يجى بن آدم قال: إذا ادعت المرأة أن رجلاً ابنها وصدقها، وقد يولد مثله لمثلها، فبلا يثبت نسب، ولكن تلزمه النفقة بالإقرار لها إذا كانت محتاجة، ولو جحدها فأقامت البينة بأنه ابنها لم يقبل القاضى بينتها؛ لأنها لا تثبت نسبه منها إلا من غيرها.

ولو ادعت أنه أخوها فجحدها لم يثبت نسبه من الأب والأم، وإنما يشبت نسبه من الأب والأم، وإنما يشبت نسبه لها بعد ما ثبت من غيرها، إلا أن تدعي المرأة قِبلَه حقاً لا يشبت حقها إلا بإثبات ما ادعت من النسب، مثل الميراث والنفقة، فإنه تقبل بيتها، فإن قضى بذلك عليه قاض ثم جاء الرجل فأنكر أن يكون الابن ابنه فإنه يلزمه النصاء بالبينة الأولى؛ لأن القاضى جعله خصماً لها.

ولو لم تكن لها بينة فطلبت المرأة منه النفقة أو الميراث، فجحد الرجل (١) ما بن المكونين سافط في (ث). نسبها وقد ادعت أنه أخوها أو ابن أخيها أو ابن ابنها، فإن كانت بينــةً قبلــت بينتها، وإن لم تكن بينةً فطلبت المرأة بمينه، فإن فيها قولين:

أحدهما: لا يُستحلَف. والآخر: يُستحلَف.

فإن أبى أن يَحلِف، لزمته النفقة ولم يلزمه النسب بإباء السمين؛ لأنه لو صدقها لزمته النفقة ولم يلزمه النسب، ومن قال: لا أستحلفه، قال: لأن النسب لا يثبت باليمين، ولا تلزمه النفقة إذا لم يقر حتى يثبت نسبها.

[٢٠٠٤] مسألة: في إقرار السبي بعضهم ببعض

قال معمد: وإذا أسلم قوم من أهل الحرب، أو سباهم المسلمون إلى دار الإسلام فأسلموا، ثم تعارفوا وأقر بعضهم ببعض، لم يَجْزُ إقرارُهم بعضهم على بعض إلا ببينة عن تجوز شهادته، كما لا يجوز ذلك في دار الإسلام لو أقر بعضهم بنسب يحمله على غيره، مثل أن يقول رجل: هذا أخي لأبي، فلا يصدقه الأب فلا يكون أخاه (1) أو يقول: هذا ابن ابني، فلا يقر به ابنه فلا يصدق الجد.

وروى معمد بإسفاده: عن علي ﷺ: أنه كره أن يـورث الحميـل وإن جـاءت أمه ترضعه.

وعن الأعمش: أن أباه وعمه كانا حميلين فتعارفا بالكوفة وتواصلا فمات عمه فورثه مسروق منه.

⁽١) في (ج): فلا يكون أباه.

وقد اختلف في معنى الحميل:

فقال قوم: هم القوم يدخلون دار الإسلام فيقر بعضهم ببعض، فملا يقبل إقرار المقر منهم إلا ببينة.

وقال الآخرون: الحميل: كل من أقر بنسب يحمله على غيره، فـلا يقبـل إقراره إلا ببينة.

[٣٠٠٥] مسألة: إقرار العبد على نفسه

وإذا أقر العبد المأذون له بالتجارة بدين، لزم ذلك مولاه ما بينه وبين قيصة رقبته، وإن أقر العبد المحجور عليه بدين، لم يلزم مولاه إقرارُه. وإن قال العبد: إني استدنت في وقت الإذن، لم يلزم مولاه إقرارُه إلا أن يقيم رب الدين البينة أنه أدانه إياه قبل الحجر، فإن لم يكن له بينةً فله أن يُحلَف المولى: ما يعلم أنه أدانه هذا المال قبل أن يججر عليه.

وروي عن زيد بن علي عن آبائه عن علي -صلى الله عليه-: أنـه كـان لا يجيز اعتراف العبد، إلا أن يكون مفوضاً إليه.

قال معمد: وإذا أقر العبد على نفسه بجناية يدخل ضررها عليه في بدنه من إقامة حد أو قصاص بجراحة، جاز إقراره، وإذا أقر على نفسه بجناية يدخل على مولاه منها مضرة، ولا يدخل على نفسه مضرة، وأنكر مولاه، لم يجز إقراره إلا بشاهدي عدل على ما أقر به، نحو أن يقول: قد أفسدت مالألفلان، أو يقول: قد سرقت-يعني بذلك عمد: أنه إنما أقر على نفسه بالسرقة بالسرقة

مرة واحدة- فإنما يدخل المضرة على مولاه؛ لأنه يغرمه مالاً، ولا يدخل على نفسه مضرة؛ لأنه في قوله [ذلك] لا يقطع حتى يقر بالسرقة مرتين.

وعلى قول محمد: أن العبد إذا أقر بجناية على مال طولب بها إذا أعتق.

قال معمد: وإذا أقر العبد على نفسه بالزنـا أربـع مـرات في أربعـة مـواطن جُلِد خسين جلدة، ولا رجم عليه إن كان محصناً (' .

[٣٠٠٦] مسألة: إذا أقر أحد الورثة أن على الميت ديناً أو أنه أوصى بوصية

قال معمد: وإذا أقر أحد الورثـة [أن على الميـت دينـاً] `` لزمـه ذلـك كلـه في حصته وإن استغرقها (''، وإن أقر بوصية لزمه منها بحصته، وهو قول أهل الكوفة.

وقال أهل المدينة: إذا أقر بدين على الميت لزمه من ذلك بقدر حصته.

وروى محمد بإسناد عن الشعبي ومغيرة نحو ذلك 🗥 .

مثال ذلك: إذا ترك ابنين وترك الفي درهم، فأخذ كل واحدٍ منهما الفاً، ثم أقر أحدهما أن لرجل على أبيه الف درهم ديناً، وأنكر ذلك الابن الآخر، فليدفع الابن المقرِ إلى المُقر له جميع الألف التي بيده؛ لأن الله سبحانه يقـول: ﴿ مِنْ بَعَدِ رَصِيْوٌ يُوعِي بِمَا أَوْكَنْنِ﴾ [اساء:١١]، فالوصية في الثلث، والدين في جميع المال، ولا ميراث حتى يقضى جميع الدين.

وقال قوم: عليه أن يدفع نصف ما بيده. والقول الأول أقوى.

⁽١) بمعنى: أن حده الجلد في كلا الحالين.

⁽٢) في (س): بدين على الميت.

⁽٣) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (استغرقه). ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٤) مصنف ابن آبي شية: ٣١٨/٧.

وإن ترك ابنين، فأقر احدهما أن أباء أوصى لرجل بثلث ماله، وأنكر الابن الأخر أن يكون أوصى بشيء، فعلى الابن المقر أن يدفع إلى الموصى له ثلث ما في يده، ما في يده، وإن كان أقر له بالربع أو الخمس وصية، أعطاء ربع ما في يده أو خس (() لأن إقراره إنما هو في ثلث المال، ولا تدخل الوصية في الثلثين إلا أن يجيز الورثة.

فإن أقر أحد الابنين أن أباه أوصى لرجل بدراهم مسماة، مشل الثلث أو أقل، فأنكر ذلك الابن الآخر، فعلى المقر أن يعطي الموصى لـه نصف الوصية.

وإن ترك ثلاثة بنين وترك ألف درهم فاقتسموها، ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى لرجل بعينه بمائة درهم، فليدفع الابن المقِر إلى المقَر لـه بالوصية ثلث المائة الدرهم التى أقر بها.

وروى معمد بإسناد: عن الشعبي أنه قال: إذا شهد رجلان من الورثة أو رجل وامرأتان على الميت بدين، جاز على الورثة كلهم (٢٠.

قال معمد: وفيها قول آخر، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وقــال بعضــهم: أجعلــهما مقــرين علــى أنفســهما [في نصــيبهما] "، ولا أجعلهما شاهدين على جميع الورثة.

⁽١) في (ج): أو خسه.

⁽۲) سنن سعید بن منصور: ۱۰۳/۱.

⁽٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

[٣٠٠٧] مسألة: الإقرار بالدين في المرض

قال معمد: ولا تجوز الوصية لوارث ولا إقرار بدين، كما روي عن النبي الله (الله عن النبي الله (الله عن النبي الله (الله عن الله عن الله عنه الله عنه الله الله عنه الله الله عنه الله عنه الله الله عنه الله الله عنه الله عنه الله الله عنه الله عنه

وقال الحسن البصري وعطاء وطاووس وغيرهم مـن العلمـاء: الإقـرار بالدين في المرض للوارث جائز ما لم يُعلَم أن ذلك تلجئة ^(٣).

قال معمد: وإن أقر في مرضه لغير وارث، جاز إقراره، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وإن كان للمريض ابنان، فأقر لأحدهما بدين ألف درهم، ثم مـات الابـن المقر له وترك ابناً، ثم مات الأب المقر، جاز الإقرار، وورثه ابنـه، وبطـل مـن الإقرار سدسه بحصة الجد بميراثه من ابنه.

وإذا أقر رجل لامرأة مسلمة بدين في مرضه ثم تزوجها ثم مات في مرضه ذلك، فالإقرار بالدين في المرض للوارث بمنزلة الوصية لا يجوز.

وقال جماعة من العلماء: الإقرار بالدين جائز ما لم يعلم أن ذلك تلجئة.

⁽١) ما أثبتناه من النسخة (ب، ج)، وفي النسخة (أ) وهامش (ب: لم يلزمه. والصواب ما أثبتناه يلازمه. والصواب ما أثبتناه يلال ما ورد في كتاب الوصايا ص ١٩٠٤ مسألة رقم (٢٩٨١)، وكما هو المعروف من ملهب الأمام الهادي ويخط نص عليه في الأحكام: ٢/ ١٥٤، والمتخب: ٣٤٥، وخرجه الإمام المؤيد بالله في (شرح التجريد)، وملهم الإمام الهادي في الغالب ملهب جلده الإمام القاسم عليهما السلام.
(٢) وقد تقدم ذلك في (كتاب الوصايا).

⁽٣) أي: اضطراراً.

قال معمد: فإن كانت المرأة ذمية أو مملوكة أو مديرة أو أم ولمد أو مكاتبة، ومات زوجها وهي كذلك، فالوصية لها، والإقرار بالمدين في المرض جائز، وأي هؤلاء أعتق أو أسلم قبل موت الزوج فقد بطلت وصيته، وهمو قبول أبي حنيفة وأصحابه، وكذلك قالوا: إن أقر المريض لابن له ذمي وهو مسلم فلم يمت حتى أسلم الابن ثم مات الأب المقر فإن إقراره يبطل.

وعلى قول معمد: لا يجوز إقرار المريض في مرضه لقاتله؛ لأنه قال: لا تجوز الوصية لقاتل سواء كان القتل حمداً أو خطأ، وعلى قوله ـ أيضــاً ــ: لا تجــوز الوصية لعبد قاتله أو لعبد وارثه.

[٣٠٠٨] مسألة: ما يكون السكوت فيه إقراراً

قال معمد: وأربع خصال يكون السكوت فيها إقراراً:

[١] الرجل يرى عبده يتجر فيسكت فهو إذن له بالتجارة.

[٢] والرجل يبيع العبد فيسكت (١) فهو إقرار بالعبودية.

[٣] والبكر تُستأمر فتسكت فهو إذن في النكاح.

 [3] والشفيع يعلم ببيع الدار التي هو شفيعها فيمسك عن الطلب بالشفعة فهو تسليم منه.

⁽١) أي: فيسكت العبد.

[٢٠٠٩] مسألة: [من أقر بولده طرفة عين ثم نفاه]

وإذا أقر الرجل بولده طرفة عين فليس له أن ينفيه، فإن نفاه بعد إقراره بــه لزمه الولد، وجلد الحد بالقذف.

وروي عن علي أنه قال: إذا أقر الرجل بولـده مـرة واحـدة فلـيس لـه أن ينتفي منه [أبداً] (١٠.

[٣٠١٠] مَسَأَلَة: [إذا ثبت على رجل دين ببيئة فقسه القاضي ثم أقر لرجل آخر بدين]

وإذا ثبت على رجل دين ببينة ففلسه القاضي ثم أقر لرجل آخر بدين لم يجز إقراره، ويُدِئ بقضاء الدين الذي ببينة، فإن فَضُل بعد ذلك شيء كان للمقر له بلا بينة، إن كان المقر مقيماً على إقراره بعد قضاء الدين الواجب.

[٣٠١١] [مسألة] (٢) [في الوكيل إذا أقرّ على الموكّل بحق لخصمه عند القاضي]

وإذا أقر الوكيل على الموكّل بحق لخصمه عند القاضي لم يجـز عليــه إقــراره ولم يلزمه.

 ⁽١) ما بين الممكوفين غير موجود في (ج)، وعن شريح في مصنف ابن أبسي شسية ٣/ ٤٥٠ قال:
 إذا أثر به أو هنيء به أو أولم عليه فليس له أن يتنفي منه. وفيه _أيضاً _ عن إبراهيم قال: إذا أثر بالولد فليس له أن يتنفي منه.

⁽٢) ما بين المعكوفين زيادة من (ج).

[۲۰۱۲] مسألة: [إذا ادعى رجل على رجل حقّاً فأقر المدعى عليه بالدعوى ثم ادعى أنه قد قضاه إياه]

وإذا ادعى رجل على رجل حقاً فاقر المدعى عليه بالدعوى ثم ادعى أنه قد قضاه إياه، فهذا إقرار مجقه وعليه البينة أنه قد قضاه، فإن لم يكن لـه بينةً فعلى صاحب الحق اليمين ''.

وكذلك إن أقر بحق لرجل وادعى أنه عليه إلى أجل، ثبت المال عليه حــالاً وعليه البينة فيما ادعى من الأجل، فإن لم يكن له بينـة فعلـى المــدعي الــيمين فيما أنكر من الأجل.

وروى معمد بإسناده (١٦) عن الشعبي نحو ذلك.

وعن شريح أنه قال لرجل: قد أقررت بالبيع فبينتك على الشرط^(٣)

[٢٠١٣] مسألة: [إذا أقر رجل لرجل فقال: اشتريت منك السلعة بألف درهم ودفعت إليك الثمن ولم تسلمها إلي]

قال معمد: وإذا أقر رجل لوجل فقال: اشتريت منك السلعة بألف درهم ودفعت إليك الثمن ولم تسلمها إليّ، فهو مقر بألف، ولا يقبل قول قد دفعها، ولا يؤمر بدفعها حتى يقبض السلعة.

قال الحسني: ومثل هذا إذا قال الرجل لرجل: لك علي الف درهم

⁽١) أي: على أنه لم يقضيهِ.

⁽۱) ي رج). يوسند. (۳) مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٥٧، مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٦٣، سنن البيهقي: ٨/ ٤٠٢.

من ثمن سلعة اشتريتها منك ولم تسلمها إليُّ، فقال له: قد سلمتها إليك، فلا يقضى على المقر بالمال إلا بتسليم البائع السلعة.

[٣٠١٤] مسألة: إقرار الأخرس

قال معمد: وإذا قُرِئت على الأخرس وصيتُه وكان منه من الإيماء ما يعــرف أنه إقرار بالوصية فهو جائز، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وكذلك إذا باع الأخرس أو اشترى أو تزوج أو طلق أو أعتق فكــان منــه من الإيماء ما يعرف به ذلك ــ يعني فهو جائز ــ.

[٢٠١٥] مسألة: إقرار الصبى

وعلى قول معمد: لا يجوز إقرار الصبي حتى يجتلم، أو يبلغ خمس عشرة سنة، ولا إقرار الصبية حتى تحيض أو تبلغ خمس عشرة سنة؛ لأنه قبال: ولا يجوز للصبي في ماله حكم، وقوله فيمن دفع مالاً مضاربة إلى صبي لم يبلغ: إن المضاربة فاسدة، فإن تلف المال في يد الصبي فلا سبيل عليه ولا يتبع.

قال معمد: وقد اختلف في بيع الغلام المراهق الذي لم يدرك أو يبلـغ خمـس عشرة سنة وهو يعقل البيع والشراء، وقد صام وصلى:

فقال بعضهم: إذا أذن له أبوه أو وصيُّ أبيه في التجارة، جاز بيعه وشــراؤه وأخُذُه المالَ مضاربةً وإعطاؤه، وكذلك الجارية التي لم تحض.

وقال بعضهم: لا يجوز شيء من ذلك حتى يــدركا أو يبلغــا خمـس عشــرة سنة، فما أمرهما به الأمر من شراء لزم الثمنُ الأمرُ ولم يلزم الصبي.

قال معمد: ولا يجوز عتق الصبي حتى يدرك أو يبلغ خمس عشرة سنة.

[٢٠١٦] مسألة: [في طلاق السكران]

روى معمد في طلاق السكران قولين:

أحدهما: أنه يقع.

والآخر: أنه لا يقع'''.

[٢٠١٧] مسألة: [من أقر بدراهم ولم يحددها]

وعلى **قول معمد**: إذا قال: له عليَّ دراهمُ، فإن له عليه ثلاثةَ دراهم^{^^}؛ لأنه قال ـ فيمن قال: والله لا كلمت فلاناً أياماً ـ: إنما تقع اليمين على ثلاثة أيسام؛ لأنها أقل ما يلزمه اسم الأيام.

[٣٠١٨] مسألة: [ما يلزم من أقر بمائة درهم إلا عشرة دراهم]

وعلى قول معمد: إذا قال رجل: لفلان عليَّ مائةُ درهم إلا عشرةُ إلا درهماً، لزمه احد وتسعون درهماً. وإن قال: له عليٌ مائةُ درهم إلا مائةُ درهم، لزمه ما أقر له به، والاستثناء باطل؛ لأنه قال: إذا قال رجل لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا ثنين إلا واحدة، فهي طالق ثنتين، وإن قال: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، فهي طالق ثلاثاً، والاستثناء باطل⁶⁷.

⁽١) تقدم الكلام عن طلاق السكران بتوسع في كتاب الطلاق.

⁽٢) لأنها أقل الجمع، والأصل براءة اللمة نما زاد على ذلك.

⁽٣) لأنا لو حكمنا بصحة الاستثناء المستغرق لما كان للكلام فاللدة.

[٢٠١٩] مسألة: [من قال: هذا العبد أو الثوب لفلان، لا بل لفلان]

وقياس قول معمد: إذا قبال رجل: هبذا العبد لفيلان، لا بيل هبو لفيلان، أو قال: اغتصبت هذا الثرب من فلان، لا بل من فلان، فيإن العبد والشوب للأول، وعليه قيمة العبد والثوب للآخر، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وكذلك الوديعة والعارية؛ لأنه قال: وإذا قال رجل لرجل: استودعتك هـذا الثوب، فقال: صدقت، ثم قال: بل استودعتيه رجل آخر سواك، فإن الثوب يدفع إلى الأول، ويضمن للآخر ثوبه، قال: ويقاس على الثوب كل ما كان مثله.

قال معمد: وإذا مات رجل وترك ابناً، فأقر الابن برجل فقال: هـذا أخي، لا بل هذا، دفع إلى الأول نصف المال، وقاسم الثاني ما في يـده نصـفين، ولم يُصدُق على جحوده الأول بعد إقراره.

وقال بعضهم: يضمن للآخر نصف جميع المال؛ لأنه بإقراره بالأول وإكذابه نفسه متلف لنصف المال.

وعلى قول محمد: إذا قال المقر: لفلان عليُّ الفّ، لا بل الفان، أو قال: عليُّ لفلان الفان لا بل الف، فعليه الفان.

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه، قالوا: فكذلك إن قال: له ألف جياد، لا بل زيوف، أو قال: له ألف زيوف لا بل جياد، فعليه ألف جياد، وإن قال: له على ألف درهم بل مائة دينار، لزمه المالان جمعاً (١).

قالوا: وإن كان أحدهما أكثرَ عدداً من الآخر أو أجودَ صفةً فعليه أكشرُ المـالين وأجودُ الصفتين، وإن كان الثاني من غير نوع الأول فعليه النوعان جميعاً.

(۱) إذا كانت الألف الدرهم تساوي مائة دينار فيجوز أنه أراد قيصة السدراهم بالسنائير، وعلى ذلك يلزمه نوع واحد.

[٣٠٢٠] مسألة: [من أقر لرجل في غنمه بشاة فادعى الْقُرَّ له شاة بعينها]

وعلى قول معمد: إذا قال رجل: لفلان في غنمي شاة، فإن ادعى المقر له شاة بعينها وليس له بينة استحلف المقر، فإن لم يدع شاة بعينها وقال: لي شاة في " هذا الغنم، قبل للمقر: أعطه أية أن شاة شئت من الغنم؛ لأنه قبال: وإذا قبال رجل لنسائه: إحداكن طالق ثلاثاً، ولم يبين، قبل له: أوقع الطلاق على أيتهن شئت، والباقيات نساؤك.

وروي عن ابن أبي ليلى قال: إذا أوصى بدار من دوره، فله أصغر ما يكون من الدور.

[٢٠٢١] مسألة: [في المضارب يقر بدين من مال المضاربة]

قال معمد: وإذا أقر المضارب بدين على مال المضاربة والمال في يده فالقول قوله، وإن أقر بالدين بعد ما رد المال لم يلزم ذلك ربَّ المال، وكذلك لــو أقــر باجر صانع أو باجرة دابة أو حانوت فعثل ذلك.

[٣٠٢٧] مسألة: [يَ المُصَارِب يقول لرب المَال: دفعت لي المَال بالفصف، وهو يقول: دفعته إليك بالثلث]

قال معمد: وإذا قال المضارب: دفعت لي المال بالنصف، وقـال رب المـال: دفعتُه إليك بالثلث، والمال في يد المضارب فالقول قـول رب المـال مـع يمينـه، وعلى المضارب البينة، وهو قول أيي حنيفة وأصحابه.

⁽١) في (ج): من.

⁽٢) في جَمِع النسخ المتوفرة لدينا: (أي). ولعل الصواب ما أثبتناه.

[٣٠٢٣] مسألة: [القول في إدراك الغلام وقبول قول العبد]

وعلى قول معمد: إذا باع رجل من رجل عبداً وانزن ثمنه وقبضه المشتري ثم ادعى العبد أنه حُر، كان سكوته عند البيع وهو يعلم إقىراراً منه بـالرق، ولم يُقبل قوله إلا ببينة، وكذلك لو وهبه أو دفعه بجناية.

فإن باعه ثم ادعى عتقاً بعد البيع أو ادعى أنه حر الأصل (`` وأقمام على ذلك بينة قبلت بينته، وكذلك الحكم في الآمة؛ لأنه قال: إذا بـاع رجـل عبـداً فسكت فهو إقرار بالعبودية، فإن أنكر وقال: لم أكن مملوكاً قط، ولم تُقُم عليـه بينة فهو حر ولا يمين عليه.

وقال ـ في رجل اشترى عبداً فأقام العبد شاهدين عدلين أنه حر ـ: أن بيته تقبل.

قال: وإن اشترى رجل صبياً صغيراً فلما أدرك أقام البينة أنه حر، فلا سيل للمولى على العبد.

وقول معمد ـ في هذه المسألة ـ يدل على: أن الغلام إذا أدرك فقال: أنا حـر، لم يقبل قوله إلا ببينة، وهو قول إي حنيفة وأصحابه.

[٣٠٢٤] مسألة: [الحرية في الشهادة والقصاص والعاقلة وحد القذف]

قال معمد: الناس أحرار في كل شيء إلا في أربعة أشياء: في الشهادة والقصاص والعاقلة والحد بالقذف.

⁽١) في (ج): حر أصل.

فأما الشهادة فإذا شهد الشهود عند القاضي، فقال الخصم: هم عبيد.

والقصاص إذا حكم أن يقتص منه، فقال: أنا عبد.

والعاقلة إذا انتسب الرجل إليهم وقد جنى جناية وهو غير معترف بالجناية، فقال: أنا عبد.

والحد في القذف إذا قال القاذف للمقذوف: أنت عبد، لم يحد له.

[٣٠٢٥] مسألة: [في رجل لا تُعلم حريته أقر أنه عبد]

قال معمد: ولو أن رجلاً لم^(۱) تُعلَم حريته أقر أنه عبـد، جــاز إقــراره علــى نفسه إلا أن تعرف حريته ونسبه، فإن غرِف ذلك لم يقبل إقراره في ذلك.

وعلى **قول معمد:** إذا جاز [إقراره]^(*) على نفسه جاز إقراره على ما في يديــه من مال ورقيق ومتاع وعقار، ولا يجوز إقراره على ولــده ولا على أمهــات أولاده، ولا خلاف في ذلك كله بين العلماء.

[٢٠٢٦] مسألة: [من ادعى على رجل ألف درهم وجاء بشاهدين فشهدا له بألفين]

قال معمد: وإذا ادعى رجل على رجل ألف درهم وجاء بشاهدين فشهدا له بالفين أبطل القاضي شهادتهما وخلى سبيلهما، -يعني: إلا أن يكون قـال: لم عليه الفان- فأبراه من الف، فإن بينته تُشكر.

⁽١) في (ج): لا.

⁽٢) ما بين المعكوفين زيادة من (س).

[٣٠٢٧] مسألة: [في اختلاف السيد ومكاتبه على مال المكاتبة]

قال معهد: وإذا اختلف السيد ومكاتبه، فقال السيد: كاتبتك على الف، وقال المكاتب: كاتبتي على خسمائة، فالقول قول السيد ويتحالفان (۱) ويترادان ويرجع المبدر وقبقاً، وإذا أقاما البينة على ما ادعياه فالبينة بينة السيد، غير أن العبد إذا أدى خسمائة [درهم عتق؛ لأن شاهديه قد شهدا له بالحربة إذا أدى خسمائة [⁽⁾ ويؤدى الخمسمائة الأخرى إلى سيده.

[٣٠٢٨] مسألة: [في إقرار الحر للعبد والمكاتب]

قال معمد: وإقرار الحر للعبد والمكاتب والأمة جائز، سواء كان إقراره بدين أو وديعة أو عارية، سواء كان مأذوناً له، أو غير مأذون له.

[٢٠٢٩] مسألة: [في إقرار أهل البغي]

قال معمد: وإذا أقر رجل من أهل البغي بمال أو سلاح أو كراع أو غير ذلك مما أجلبوا به على أهل العدل، فقال: ليس هذا لي، هو عارية أو وديعة أو قرض [أو إجارة] أن أو ما أشبه ذلك من الإقرار، ثم ظهر أهمل العدل على جميع ذلك، فإن قامت البينة العادلة على إقراره بدلك قبل أن تقسم الغنيمة رد إلى المقر إن كان حياً وإلا رد على أوليائه، وإن لم تكن بينة وصدته الإمام على إقراره أنه لغيره، فله في الورع أن يدفعه إليه، ولا يجب عليه ذلك في الحكم.

⁽١) في (ج): أو يتحالفان.

⁽٢) مَا بين المعكوفين زيادة من (ج).

⁽٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

وإن كان إقرار الباغي بعد ما أخرِزت الغنيمة وصارت في ملك أهـل العدل لم يقبل الإمام إقراره إلا ببينة عادلة، وليس للإمام أن يصدقه ولا يقبل إقراره بعد أن صارت الغنيمة في ملك أهل العدل؛ لأن تصديقه إيـاه يوجب حكماً على من وجبت له الغنيمة، وليس له أن يوجب عليه حكمـاً إلا ببينـة عادلة.

[مسائل في الإقرار مجمع عليها عند الفقهاء]

هذه مسائل من الإقرار أجمع عليها الفقهاء، وهي موافقة المصول معمد جارية على ما أسس من أصوله.

[٣٠٣٠] [هسألة]: إذا كان للصبي عبد فأذن له أبو الصبي نظراً للصبي فهو جائز.

[٣٠٣١] مسألة: [من أقر لرجل بألف درهم يقول إن شاء الله]

وأجمعوا: إذا قال رجل: لفلان عليُّ الف درهم ـ إن شاء الله ـ أو إن شــاء فلان، فلا يجب عليه بذلك شيءً.

وكذلك إن قال: له قبلي، أو عندي، أو معي.

[٣٠٣٢] مسألة: [من أشهد على نفسه أن لغيره عليه مال]

وإذا قال رجل: إشهدوا علي أن لفلان عليُّ مائمةَ درهم إذا كان رأسُ الشهر، أو إذا أفطر الناس، فالإقرار لازم له بالإجماع، والمال حالٌ عليه في قول أبي حنيفة وأصحابه.

[٣٠٣٣] مسألة: [في الاستثناء بغير جنس ما أقر به]

قال معمله (⁽⁽⁾: إذا استثنى من غير جنس ما أقر به، فقال: لـه علـيُ⁽⁽⁾⁾ الـف درهم إلا ديناراً، كان كما قال، وألغى من الدراهم قيمة الدينار، وهكذا كـل مستثنى مما يكال أو يوزن أو يعد.

وقال محمد: الاستثناء كله باطل.

[٣٠٣٤] مسألة: [من قال: علي لفلان مائتا مثقال فضة وذهبا]

أجموا: أنه إذا قال: لفلان علي ماتنا مثقال نضة وذهباً، أن عليه من كل واحد منهما النصف، وكذلك جميع أجناس الأموال من العروض وغيرها، وما⁽⁷⁷ يكال ويوزن، وكذلك إن أقر بذلك من سلم أو رهن أو وديعة أو غصب أو بضاعة.

[٢٠٣٥] مسألة: [إذا أقر القصار، والخياط، والحباغ، فقال: هذا الثوب لفلان سلمه إليّ فلان، وكل واحد مفهما يدعيه]

واجمعوا: أنه إذا أقر القصار، والخياط، والصباغ، فقال: هذا الثوب لفلان سلمه إليٌ فلان، وكل واحد منهما يدعيه، فإنه للذي أقر له به، ولميس للمذي اسلمه إليه شيء، وهو بمنزلة الرسول في قول من لا يضمن الأجير المشترك. وأما من ضمن الأجير المشترك فإنه يضمنه قيمة الثوب.

⁽١) في (ب، س) وهامش (ج): أبو حنيفة. وما أثبتناه من (أ) ومن أصل (ج).

⁽٢) في (ب): (له عليّ لفلان). وما أثبتناه من (ج، س).

⁽٣) في (ج): ومما.

[٣٠٣٦] مسألة: [إذا قال رجل لرجل: قبضتُ منك ألف درهم كانت لي عليك، وقال فلان: أخذتُ ذلك منى ولم يكن لك على شيء فرده إلى]

واجمعوا: أنه إذا قال رجل لرجل: قبضتُ منك الف درهم كانت لي عليك، وقال فلان: أخذت ذلك مني ولم يكن لك علي شيء فرده إليّ، فإنه يقضى له برده عليه بعد أن يحلف ما كان له عليه شيء من هذا المال. وكذلك لو أقر أنه قبض منه الف درهم كانت وديعة له عنده، فقال الآخر: بـل هـو مالى قبضته مني.

قالوا جميعاً: وإذا باع المضارب جارية من المضاربة، فأقر رب المال فيها بعيب، فليس للمشتري ردها براقراره، وكذلك إذا باعها رب المال وأقر المضارب فلا يردها في قولهم جميعاً.

قالوا جميعاً: وإذا قالت المرأة: تزوجت فلانـاً بغـير شـهود، وقــال الـزوج: تزوجتها بشـهود. أو قالت: تزوجني في عــدة، وقــال: تزوجتهــا في غــير عــدة، فالنكاح جائز.

قالوا جمعاً: وإذا قال رجل لامرأته: طلقتك وأنا مغلوب على عقلي، فالقول قوله مع يمينه إن عُلِم أنه قد كان مغلوباً على عقله في حال، وإن لم يُعلّم ذلك كان الطلاق واقعاً.

[٣٠٣٧] مسألة: [من أقر أن جميع ما في يده من قليل وكثير من تجارة أو عين أو دين هو لفلان بن فلان وأنه أجير فيه]

قالوا جميعاً: وإذا أقر أجبر لرجل أن جميع ما في يده مـن قليـل وكـثير مـن تجارة أو عين أو دين، هــو لفــلان بـن فــلان وأنــه أجــير فيــه فهــو جــائز''، (١) يقصد: فالإقرار صحيح يعمل عليه.

١) يعصد فالرفرار صحيح يعمل عليه.

إلا أن أبا حنيفة وأصحابه قالوا: يستحسن أن يجعل الطعام والكسوة للأجير، وما سوى ذلك فهو للمقر له.

[٣٠٣٨] مسألة: [إذا كان في يد رجل أمة ولها ولد فقال الذي هي في يده: هذه الأمة لفلان]

قالوا: وإذا كان في يد رجل أمة ولها ولد فقال الذي هي في يده: هذه الأمة لفلان، فإنها تكون أمة لفلان، ويكون الولـد للـذي هـي في يـده، إلا أن يقـر بوقت تكون ولدت هذا الولد في مثل ذلك الوقت، فيكون الولد تبعـاً لهـا في قول جميههم.

[٢٠٣٩] مسألة: [من قال: أمي أمة لفلان ولم أولد أنا إلا هرا]

قالوا: وإذا قال الرجل: أمي أمة لفلان ولم أولد أنا إلا حراً، فــالقول قولــه مع يمينه'''.

[٤٤٠٠] مسألة: [في المرأة تقول لرجل: أعتقني، أو بعني، أو كاتبني، أو هبني لفلان، أو ارهني، أو قد أعتقنني، أو هل أعتقتني]

قالوا: وإذا قالت المرأة لرجل: أعتقني، أو بعني، أو كاتبني، أو هبني لفـلان، أو ارهني، أو قد أعتقـتني، أو هـل أعتقـتني، أو لم تعتقني أمـس، أولـيس قـد أعتقتني، فهذا كله إقرار في قول الجميع (٢٠)

 ⁽١) فيه بجازفة أن يدع مدع أن أمه أمة لفلان ويؤخذ بقوله مع اليمين.
 (٢) يعنى: إقراراً بالعبودية.

ولو قالت: أجِّرني من فلان، لم يكن ذلك إقراراً عند الجميع.

ولو قالت امرأة لرجل: طلقني، أو اخلعني، أو قالت: طلقـتني أمـس كـان ذلك إقراراً بالنكاح عند جميعهم.

وإذا قال رجل لامرأة: والله لا أقربك، أو أنت علي حرام، أو بتة، لم يكن ذلك إقراراً بالنكاح عند جميعهم، إلا أن يكون قال ذلك بعد أن طالبته بالطلاق، فإنه إقرار بالنكاح عند الجميع.

ولو قال: ألم أطلقك أمس، أو هل طلقتك أمس، أو خالعتيني بألف درهم، كان ذلك إقراراً بالنكاح في قول الجميع.

باب الشهادات

قال احمد بن عيسي ﷺ ـ فيما حدثنا محمد بن جعفر التعيمي عـن علمي بـن عمرو عن معمد بن منصور ـ: أن رسـول الله لله لم يكـن يقضـي بـين الخصــمين إلا بالبينة العدول من غير أهل الدعوى، أو بالإقرار ممن لا يجرُ إلى نفسه شيئًا.

قال معمد: قال الله ـ لا شريك له ـ : ﴿وَالَمْهِدُوا ذَوَى عَدَلِ مَِنَكَمَهُ العلاه:٢).
يقول: ذوي عدل من أهل دينكم من المسلمين، ثم قال: ﴿وَأَلْقِمُوا النَّهْيَدَةُ
لِللهِ العلاه:٢). وقال تعالى: ﴿وَاَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رَجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَمْ يَنْكُونَا
رَجُلِينَ فَرَجُلُ وَاَمْرَأَتَانِ مِنْ تَرْضَونَ مِنَ الشَّهُدَاءِ العرابِ (تمد: ٢٨٤) الآية، والذين ترضون من الشهداء: هم العدول، وهم من لم تظهر ريبته.

⁽١) أي فتكون (ما) زائدة.

 [﴿] خُبَتَاتَ لِلهِ وَلَوْ عَنْ الشَّبِحُمْ أَو الْوَلِيثِينَ وَالْأَوْمِينَ ۚ إِن يَحْتَ عَبِي الْوَلِيقِ اللّهِ أَن يَعْدُ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَ

في الذي يشهد عليه، فيلوي بها لسانه حتى لا تجوز شهادته، أو يعرض عنها فلا يشهد بها.

قال القاسم _ فيما روى عبد الله بن الحسين (**) عن معمد عن جعفر الطبري عنه _ وقال القاسم عنه عنه الطبري عنه _ وقال الله سبحانه: ﴿وَلَا يَأْتِ ٱلشُّبْدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ [انسر: ٢٨٢]، قال: لا يأبوا إذا دعوا بعد أن شهدوا أن يأتوا إلى الحاكم فيشهدوا بها.

[٣٠٤١] مسألة: [هل](**) الإشهاد واجب؟

قال العسن بن يعيى على أو له _ عزَّ وجل _: ﴿يَالَيُهَا الَّذِينِ _ مَامَنُوا إِذَا تَدَايَتُمُ بِدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلِ مُسَمَّى فَاصَتُبُوهُ [البنر:٢٨٦]، وقول ـ: ﴿وَأَشْهِلُوا إِذَا تَبَايَتُشُو [البنر:٢٨٦]، هـذا من الله سبحانه تعليم للعباد وإباحة، فإن لم يفعلوا ذلك فلا حرج عليهم، ولذلك نظائر في الكتاب من تعليم الله خلقه قوله: ﴿وَإِذَا فَيْمَتِ الصَّلَوْهُ فَانَتَشُرُوا فِي ٱلْأَرْضِ وَآبَتُمُوا مِن فَصْلِ ٱللَّهِ المُسهِ: ١٠]، وقوله: ﴿وَإِذَا خَلْتُمْ فَاصْمَلُولُ إِللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُستَدِيرِ].

وقال في موضع آخر : وإذا اشترى رجل ثرباً أو كيساً بدراهم قلت أو كترباً بعدراهم قلت أو كثرت، فلا يجب عليه أن يشهد عليه، وإنما الشهادة على الضيعة والدار (٢٠) والعقار والغلة وبيع النسيئة إلى أجل.

قال: وسألت: إذا أقرضنا أخاً لنا مسلماً نثق به، هل ينبغي لنا أن نشهد عليه؟

 ⁽١) في (ج): الحسن. والصحيح ما أثبتناه من بقية النسخ.
 (٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٣) في (ج): والدور.

قال''': الشهادة إنما هي على رجل لا نثق به، أو [على] دين إلى أجل. فمشل . هذا نشهد عليه، فأما إذا كان أخوك ثقة فلا بأس ألا تشهد عليه.

وقال معمد ـ فيما أخبرنا جعفر بن حاجب عن إسماعيل الأكفاني عن عمد بن زكريا عنه ـ: ومن باع ولم يشهد فييمه جائز في قول الأمة باجمعها، وقـد أسـاء في ترك الإشهاد؛ لقول الله سبحانه: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَتُشَكُ اِلْمِرِ: ٢٨٢.

[٣٠٤٢] مسألة: في من لا تجوز شهادته

قال معمد: ولا تجوز شهادة الفاسق، وكمل صدل فشهادته جائزة إلا في شهادة يجر بها إلى نفسه مغنماً أو يدفع بها عن نفسه مغرماً، والعدل من لم تظهر ريبته، ولا تجوز شهادة الشريك لشريكه فيما يجر بها إلى نفسه منفعة، وتجوز شهادته لشريكه فيما لا يجر بها إلى نفسه منفعة.

وروي عن النبي - صلى الله عليه وآله - أنه قال: ((لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، ولا تجوز شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيده، ولا تجوز شهادة الذمي على المسلم، وتجوز شهادة المسلم على اللمي، ولا تجوز شهادة وصمي ولا ولي وهما خصمان)("، وروي مثل ذلك عن الشعبي ".

⁽١) ما بين المعكوفين من هامش (ب). وفي بقية النسخ: فإن. والصواب ما أثبتناه.

⁽٢) وردت الفاظ الحديث في أحاديث متفرقة. احرج عبد الرزاق في مصنفه: ٨/ ٣٣ هن صوف عن أبي هريرة قال: بست رسول الشهر عاطيا في السيوق: أنه لا تجهوز شبهادة خصم و لا ظنين، وقبل: وما الظنين ؟ قال: المتهم في دينه. وفي مصنف ابن أبي شبيهة: (٩٦٥) وسنن البيهني: ٥/ ١٧٧/ كمو ذلك عن ظلحة بن عبد الرحن بن عوف.

واخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٨/ ٣٥٦: عن أيي سلمة بن عبد الرحن قال: قال رسول الشف: ولا ترت ملة ملة، ولا تجرز شهادة ملة على ملة، إلا أمة محمده، فإن شهادتهم تجوز على من سواهم، واخرج الطيراني نحو ذلك عن أيي هريرة في الأوسط:٥/ ٤٨٠.

 ⁽٣) وتال إيراهيم في مصنف عبد الرزاق: ٨/٥/٣: لا تجوز شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيده،
 ولا شريك لشريك في الشيء إذا كان بينهما، فأما فيما سوى ذلك فشهادته جائزة.

وقضى رسول الله ﴿: أنه لا تجوز شهادة ذي الظُّنَّة والحِنَــَة''، ولا تجــوز شهادة سائق الحاج؛ لأنه يتعب البهيمة ويضيع الصلاة.

وروى معمد بياستاد: عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ أنـه قـال: ((لا تجـوز شــهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود في حد، ولا ذي غمر ^(**) على أخيه، ولا مجـرب عليــه شهادة زور، ولا القانم ^(**) من أهل البيت، ولا ظنين في ولاء ولا قرابة)^(**).

وعن النبي 🏶 أنه رد شهادة في كذبة 🌕 .

وذكر أن شريحاً كمان لا يجيئز شهادة مريب، ولا صاحب حَمَّام ولا حَمَام (٢). وَذُكِر لأبي حنيفة أن شريحاً كمان لا يجيز شهادة الأجير لمن استاجره (٢) فقال: فلا تجزي شهادتي لآل عمرو بن حريث وأنا ساكن لهم.

وبلغنا أن شاهداً تقدم إلى شريح قبل أن يدعوه شريح أو يـدعوه الرجـل، فأقامه شريح.

وعن شريح: أنه أجاز شهادة ولد الزنا(^^)

(١) مستدرك الحاكم: ٤/ ١١١، عن أبي هريرة.

والْحنَة: العداوة، وهي لغة قليلة في الإحنة. [النهاية: ٤٥٣].

- (٢) الغفر: الشُحناء والعداوة، وكذلك الإحنة، كما قاله ابن عبيد. [غريب الحديث: ٢١٥٤].
 وقال ابن الأثير في (النهاية): ٣/ ٣٨٤: أي: حقد وضفن. مادة (غمر).
- (٣) القانع: السائل، والقانع _ إيضاً _: الراضي، والله أعلم، وقال عبد الرزاق في
 مصنفه: ٨/ ٢٧٠ والقانع: التابع الذي ينفق عليه أهل البيت، ويدلك قال الترمذي في
 منته: ٤/ ٣٧٠.
 - (٤) سنن الترمذي: ٤٢٣/٤، سنن البيهقي: ٢٧٦/١٥، عن عائشة. (٥) مكارم الأخلاق: ١/١١٩.
 - (٦) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٠٤، ٣٩٠.
 - (٧) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٣٤٢، مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٣٢٤، ٣٢٥.
 - (A) وهو قول الشعبي في مصنف ابن أبي شبية: ٨/ ٣٢٤.

[٣٠٤٣] مسألة: [في الشاهدين لا يعرفهما القاضي]

قال معمد: وإذا شهد عند القاضي رجالان لا يعرفهما فالد يقضِي بشهادتهما حتى يسأل عن عدالتهما، إلا أن يعدلهما من يشهدان عليه، وروي مثل ذلك عن ابن أبي ليلي.

قال أبو حنيفة: إذا شهد عند القاضي من لا يعرفه فلم يطعن فيه الخصم، قضى بشهادته ولم يسأل عنه، وإن طعن فيه الخصم، لم تقبـل شــهادته حتى يعدل عنده في السر ويزكّى في العلانية.

قال معمد: وبلغنا أن شريحاً كان يسأل عن الشاهد، فإذا قالوا: لا نعلم إلا خيراً، أجاز شهادته، وإذا قالوا: الله أعلم، لم يجز شهادته.

وقال شريك'``: إذا قـالوا: لا نعلــم إلا خـيراً، قـال: أبعــدُ المعرفـة مـنكـم والتثبت'``؟

وقال إبراهيم في قوله: ﴿ يَمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهُدَآهِ ﴾ [البر:٢٨٦] قال: اللهي لا يعلم عليه خزية.

وقال ابن أبي ليلي: إذا شهد المكارون والملاحون بعضهم على بعض ولبعض بالدرهمين (٢) والثلاثة، وهم يحسنون الصلاة ويقرأون القرآن، ولا يعرفهم أحد فيزكيهم، جازت شهادتهم.

قال معمد: ولعل ابن أبي ليلمي ذهب في هذا إلى قول علمي -صلى الله عليه-: شهود الحق من حضره.

⁽١) هكذا في النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: شريح.

⁽٢) أي: لا تعرفون إلا خيراً بعد المعرفة والتثبت.

⁽٣) لعله: على الدرهمين والثلاثة.

وروى معمد عن قيس بن أبي عامر عن علي -صلى الله عليه- قال: شهود الحق من حضره، وإنما العدول للمتحير.

قال معمد: وقال ـ غير ابن أبي ليلى ـ : لا تجوز شـهادتهم على درهـم واحد إلا بشهادة عدل.

وروي عن ابن عباس قال: جاء أعرابي إلى النبي شه فقال: إنبي رأيت الهلال، فقال: (رشهد ألا إله إلا الله، وأنبي رسول الله)؟ قال: نعم. فأمر الناس فصاموا(().

وعن إبراهيم: تجوز شهادة الأعرابي على المهاجر إذا كان مرضياً.

[٣٠٤٤] مسألة: [في شهادة أهل الذمة]

وروى معمد بإسناده: عن شريح: أنه كان يجيز شهادة أهل الذمة على المسلمين في السفر، في الوصية خاصة (٢) ولم يوافقه أحد من الفقهاء على ذلك.

[٢٠٤٥] مسألة: [في شهادة أهل الكبائر]

قال معمد: وشهادة أهل الكبائر (") بعضهم على بعض جائزة، تجوز شسهادة اليهودي على النصراني [والمجوسي، وشهادة المجوسي على اليهودي والنصراني] (") بلغنا عن النبي (الله قال: ((الإسلام ملة والشرك ملة)) (").

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٢/ ٤٨٢.

 ⁽٢) أخرج البيهقي في سنته: ١٠٠ / ٢٠٠ عن الأحمش عن ابراهيم عن شريح: أنه كان لا يجيئز شهادة يهودي ولا نصراني على المسلمين إلا في الوصية، ولا يجيزها في الوصية إلا في السفر.

 ⁽٣) في (ج، س): أهل الكتاب.
 (٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ب).

 ⁽٥) وروي نحو ذلك من قول سفيان والحكم وحماد. انظر: مصنف ابن أبي شبية: ٧/ ٣٤٤، ٣٨٥.

وروي عن النبي شه أنه قال: «(الإسلام حيز، والشرك حييز)» فلم يفرق النبي بين يهودي ولا نصراني ولا غيرهم من أهمل الكتباب، وهمو قمول الشعبي وإبراهيم وأبي حنيفة وأصحابه.

وقال ابن أبي ليلى وأهل المدينة: لا تجوز شهادة اليهودي على النصراني ولا النصراني على اليهودي.

قال معمد: وهذا عندي مما يتسع للإمام فيه النظر والاجتهاد.

[٣٠٤٦] مسألة: [ني شهادة النصراني]

قال معمد: وتجوز شهادة النصراني للمسلم على اللمي، وإذا شهد نصرانيان لمسلم: أنه تزوج نصرانية، فشهادتهما جائزة إذا كانت لمسلم، وإن كانت الشهادة على المسلم لم تجز شهادتهما، وإذا شهد ذميان على ذمي: أنه أسلم، لم تقبل شهادتهما.

[٣٠٤٧] مسألة: [في النصراني يكون في يده دابة قد اشتراها من مسلم فادعاها نصراني وأقام شهوداً من النصارى أنها دابته]

قال معمد: وإذا كان في يد نصراني دابة قد اشتراها من مسلم فادعاها. نصراني واقام شهوداً من النصارى انها دابته، لم تقبل شهادتهم في ذلك؛ لأن الشهادة إنما تعود على المسلم من قبل أن يُقضى للنصراني على المسلم برد الثمن، ولا تجوز شهادة نصراني على مسلم.

[٣٠٤٨] مسألة: [في شهادة القاذف]

قال القاسم ﷺ ۔ فیما روی داود عنه ۔ : وتقبل شهادة الفاذف إذا تباب وعاد ولياً لله، وتعرف توبته بما يعرف به من صلاحه وإقباله، ومجانبته ما كمان فيه من سمىء أعماله.

قال معمد: وإذا تاب القاذف جازت شهادته، وكـذلك قـال أبـو جعفـر محمد بن علي ﷺ.

قال محمد: وكل محدود إذا تاب وعلمت توبته جازت شهادته.

وروى معمد بأسانيده: هن أبي جعفر وجعفر بمن عمد حليهما السلام-وعبدالله بن عتبة والشعبي وعطاء وطاووس ومجاهد وعكرمة والحسن البصري وحبيب بن أبي ثابت: أنهم أجازوا شهادة القاذف إذا تاب.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تجوز شهادة القاذف أبدأ وإن تاب.

[٢٠٤٩] مسألة: [في شهادة أصحاب الأهواء]

قال معمد: وشهادة أصحاب الأهواء جائزة -يعني إذا كانوا غير متهمين في أهوائهم- إلا قوماً يستحلون أن يشهد بعضهم لبعض، وروي نحو ذلك عن ابن أبي ليلمى، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وذكر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه رد شهادة رجل في كذبة كذبها "،

 ⁽١) وروى نحو ذلك عن ابن عباس الشافعي في سنن البيهقي: ١٧٢/١٥. وعمن يقبول بـذلك أيضاً الشافعي وعطاء وطاووس وعاهد وابن المسيب. انظر: سنن البيهقي: ١٧٣/١٥، مصنف عبد الرزاق: ٢٦/٨٣، وسيأتي ذلك.

⁽٢) تقدم ذلك.

وذكر عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ في رجل يغير شهادته قال: ((يؤخمذ ()) (۱) .

[٢٠٥٠] مسألة: شهادة الأب لابنه

قال معمد: وتجوز شهادة الأب لابنه، وشهادة الابن لأبيه، والأخ لأخيه، والزوح لزوجته، إذا كانوا عدولاً، قد شهد الحسن والحسين -عليهما السلام- لعلي بن أبي طالب، وشهد علي لفاطمة وهي زوجته، وشهد عبد الله بن جعفر هي لعلي -صلى الله عليه- وهو عمه واستشهده "كعلي على ذلك.

وقد كره بعض الفقهاء شهادة الأب لابنه إذا كان صغيراً؛ لقول النبي 🏶 : «أنت ومالك لأبيك»

وبلغنا أن ابن أبي ليلى كان يجيز شهادة الزوج لامرأت، ولا يجيـز شــهادة المرأة لزوجها(⁽¹⁾؛ لأنه يجرها.

وقال قوم: لا تجوز شهادة الأب لابنه، ولا شهادة الابن لأبيه، وهذا قـول أبي حنيفة وأصحابه ومالك، وكذلك قالوا: لا تجوز شهادته لأجداده ولولــد ولـده، ولا شهادة الزوج لامراته، ولا المرأة لزوجها⁽⁹⁾.

⁽١) مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٣٥٢.

⁽٢) في (ج): واستشهد.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽٤) مصنف أبن أبي شيبة: ٥/٣٤٣.

 ⁽٥) وصن الشعبي في مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٣٤٢: كان لا يجيز شهادة الرجل لأبيه،
 ولا شهادة المرأة لزوجها، وكان يجيز شهادة الرجل لابنه، وشهادة الرجل لامرأته.

قال معمد: وتجوز شهادة الأب على الابن، وشهادة الابـن علـى الأب ـ في رواية سعدان عنه ـ ما لم تكن شهادة واحدٍ منهما تجر منفعة أو ميراثاً.

وإذا شهد رجلان على أبيهما: أنه طلق أمهما، وأنكر الأب، جازت شهادتهما إذا كانا عدلين. وإذا شهد رجلان لأبيهما: أنه تزوج امرأة، وأنكرت المرأة، جازت شهادتهما إذا كانا عدلين. وإذا شهد أربعة على أبيهم أنه زني، أجيزت شهادتهم، فإن كان عصناً رجم وإن كان غير محصن جُلد.

[٣٠٥١] مسألة: شهادة العبد

قال القاسم ﷺ: ولا تجوز شهادة المملوك.

وقال معمد: شهادة المملوك جائزة إذا كمان حدلاً إلا شهادته لسيده، قد استشهد علي بن أبي طالب -صلى الله عليه- عند شريح عبداً أسود مع ابن أخيه عبدالله بن جعفر على على درعه حين وجدها مع النصراني.

وروى معمد بإسناده: عن الشعبي عن علي -صلى الله عليه- محمو ذلك، فقال شريح: هذا عبد لا تجوز شهادته، فقال علي -صلى الله عليه-: وما يمنع العبد إذا كان عدلاً مرضياً أن تجوز شهادته، فاخذ علي -صلى الله عليه- الدرع.

وصن ابـن مسيرين أن عليـاً -صـلى الله عليـه- قـال لشـريح: إذا كـان العبد عدلاً فأجز شهادته.

قال الشعبي: فكان شريح بعد يجيز شهادة العبد (١٠).

وعن أنس بن مالك قال: شهادة المملوك جائزة، وما علمت أن أحداً ردها.

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٣٧.

وعن إبراهيم: أنه أجاز شهادة العبد فيما دون عشرة دراهم^(١).

وقد روى سعدان: عن معمد أنه قال: لا تجوز شهادة العبد والمدبر والمكاتب وأم الولد.

قال: والشهادة في الزنا على العبد والأمة كالشهادة على الحر: أربعة أحرار مدركين عدول، وهذا قول أهل الكوفة وأهل المدينة.

[٢٠٥٢] مسألة: شهادة الأعمى

قال القاسم ﷺ ـ فيما روى داود عنه ـ : تجوز شهادة الأعمى فيما يعلم مثله من حس "أو سماع.

قال معمد: ولا تجوز شهادة الأعمى إلا على النسب. وروي مثل ذلك عن أبي حنيفة.

فإن شهد الأعمى بشيء عرفه قبل عماه، قبلت شهادته.

وروى محمد بإسناده: عن علي صلى الله عليه أنه رد شهادة الأعمى في سرق (")

 (١) قال البخاري في صحيحه: ٢/ (٩٤ كتاب الشهادات: قال أنس: شهادة العبد جائزة إذا كمان عدلاً، وأجازها شريع وزرارة بن أوني، وقال ابن صيرين: شهادته جائزة إلا العبد لسيده، وأجازها الحسن وابراهيم في الشيء الثانه، وقال شريح: كلكم بنر عيد وإماه.

(٢) في جميع النسخ المتوفرة ألمينا: مجسه. ولعل الصواب ما اثبتناه بدليل ورود نفس الرواية بما اثبتناه في كتاب النكاح ٤٠٦/٤ مسألة رقم (١٩٩٧).

(٣) هكذا في النسخ المتوفرة لدينا، ولعلها: سرقة.

وقد اختلف في شهادة الأصمى، فمن يقول بجوزاها: عطاء والزهري وابن أبي ليلى في مصنف عبد الرزاق: ١١٢/٥، وعمن يقول مصنف ابن أبي شبية: ١١٢/٥، وعمن يقول مصنف ابن أبي شبية: ١١٢/٥، وعمن يقول بعدم جوازما أو ركو شهادة الأصمي: الحسن وايراهيم في مصنف ابن لهي شبية: ١٠/١٥، الله الله الأعمى، إلا أن يكون أثبت شبئاً معايشة أو معاية وسعدا ثم عمي، نتجوز شهادته، قال: وإذا كان القول أو الفعل وهو أهمى لم تحر من قبل أن الصوت بشبه الصوت.

[٣٠٥٣] مسألة: [في الصبي يشهد بعد بلوغه، والذمي بعد إسلامه، على شيء عرفاه قبل جواز شهادتهما]

قال معمد _ وهو قياس قول القاسم _: وإذا شهد الصبي بعد بلوغه واللمي بعد إسلامه بشيء عرفاه قبل جواز شهادتهما جازت شهادتهما، وروي عن إبراهيم نحو ذلك.

وعن أبي جعفر هي الصبي: مثل ذلك، إلا أن القاسم هي قال فيما روى داود عنه: ولا تجوز شهادة العبد في رقه، وتجوز شهادته على ما كان يعلم قبل العتق.

[٢٠٥٤] مسألة: شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال

قال القاسم: وتجوز شهادة امرأة واحدة فيما لا يشهد عليه من الأمور إلا النساء، مثل القابلة إذا كانت صدوقة عدلة''.

وروى محمد عن الحسن البصري وإبراهيم مثل ذلك.

قال معمد: تقبل شهادة القابلة وحدها في استهلال الصبي إذا كانت مسلمة.

وروي عن علي -صلى الله عليه- وغيره من أصحابه وعن محمد بن الحنفية على أنهم أجازوا شهادة القابلة وحدها (").

⁽١) الأحكام: ٢/ ٢٤٥.

⁽٢) أخرج الإسام زيد بن على على بسنده عن الإسام على هذه في (الجموع الفقهي والمنطقة). ٢٠١٦ برقم (٢٠١): أنه قضى بشهادة امرأة واحدة وكانت قابلة على الولادة وصلى على بشهادة المرأة واحدة وكانت قابلة على الولادة وصلى على بشهادة المائة وقد روى عن الذي الأعظمة أنه اجاز شهادة القابلة، عن حليفة في سنن البيهقي: ٥٢ / ١٧٠، وقى سنن الدارقيلي: ١٣٣٤.

وإذا جاءت المرأة بولد فأنكر الزوج أن يكون ولدها فشهدت القابلة أنـه ولدها، قُبلت شهادتها إن كانت عدلة.

وإذا مات رجل فجاءت امرأته بولد لأقل من سنة أشهر فـأنكر الورثـة أن يكون ولدها فشهدت القابلة أنه ولدها، قُبِلَت شهادتها إن كانت عدلة، وهذا قول على -صلى الله عليه-.

وقال أبو حنيفة: إن أقر بالحمل أجزت شهادة امرأة واحدة إن كانت عدلة.

قال الحسن بن صالح: إذا جاءت المرأة بولىد فقالت: ولدته، صدقت وألحق بأبيه، وإن نفاه لاعن، وقال: قد تلد المرأة فلا يحضرها أحد.

قال معمد: وإذا شهد أربعة على امرأة بالزنـا فنظـر إليهـا النسـاء فوجـدنها عذراء، دُرئ عنها الحد وعن الشهود.

وإذا كان لرجل امراتان، فقالت امرأة أجنية: قد أرضعت هاتين المراتين، فإن كانت بمن يوثق بقولها غير متهمة فيما قالت، فينبغي للرجل فيما بينه وبين الله _ عزَّ وجل _ أن يعتزلهما، ولا يحكم عليه بدلك إلا أن يشهد بما قالت شاهدا عدل، ولكن يطلق كل واحدة منهما تطليقة، ولهما ما سمى لهما من الصداق بما استحل من فرجيهما إن كان دخل بهما، وإن لم يكن دخل بهما فلكل واحدة منهما عليه نصف ما سمى لهما من الصداق.

[٣٠٥٥] مسألة: شهادة النساء مع الرجال في الحقوق

قال معمد: تجوز شهادة رجل واسرأتين في الأسوال والطلاق والنكاح إذا عدلوا، وقد كره ذلك بعضهم. وروي عن غياث عن جعفر ﷺ عن علي -صلى الله عليه- أنـه أجـاز شهادة النساء في العقود-يعني: النكاح- إذا عدلوا(''.

قال معمد: وإن تزوج رجل أو طلق بشهادة أربع نسوة، لم تجز شمهادتهن إذا اختلفوا.

قال القاسم ومعمد: ولا تجوز شهادة النساء مع الرجال في الحدود.

وروى معمد مشل ذلك عن النبي ـ صلى الله عليه [وآله وسلم] وعن على (")

قال معمد: ولا أعلم في ذلك خلافاً.

وعن الزنجي بن جلد عن جعفر صن أبيه-عليهما السلام- صن علمي _ صلى الله عليه _ قال: تجوز شهادة النساء في كل شيء إلا في الحدود.

⁽١) لفظ ما أخرجه الإمام زيد بن علي على بسنده عن الإسام علي على في (الجسوع): ٢٠٨ برقم (٤١٨): أنه قال: لا تجوز شهادة النساء في نكباح ولا طبلاق ولا حد ولا قصباص. وأخرج عبد الرزاق في مصنفه: ٨٠٦ : عن الحكم بن عتيبة: أن علي بن أبي طالب قبال: لا تجوز شهادة النساء في الطلاق، والنكاح والحدود والدماء.

 ⁽٢) أخرج الإمام زيد بن علي هي بسنده عن الإمام علي هي في (الجموع) ٢٣٠: ورقم (٤٠٥).
 قال: لا تقبل شهادة النساء في الحدود والقصاص، وكان لا يقبل شهادة على شمهادة في حمد ولا قصاص.

⁽٣) مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٤٤٥، وبزيادة د... والخليفتين من بعده.

وعن الحكم عن علي -صلى الله عليه- قال: لا تجوز شهادة النساء في الحدود ...

وعن إبراهيم قال: لا تجوز شهادة النساء مع الرجال في القصاص ولا في الطلاق ...

وعن أبي طلق قال: حدثتني اختي أأنها شهدت عند علي -صلى الله عليه-هي ونسوة معها على امرأة وطئت صبياً مسجى بثوب، فقالوا لها: تتلتيه، فقالت [أم الصبى] أن تَتَلَثُه والله، قالت: فأجاز شهادتنا عليها وأعانها بالفين (*).

وعن محمد بن الحنفية ﷺ قال: تجوز شهادة النساء في العقل.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: شهادة النساء مع الرجال جائزة في كل شيء ما خلا الحدود والقصاص.

[٢٠٥٦] مسألة: [في شهادة القانع]

وروى العسن _ فيما أخبرنا أبي عن ابن العطار عن أبيه عنه في قول على الله عجرز شهادة القائم وإن كان عدلاً ...

قال الحسن: القانع: الذي يسأل الناس.

(۱) الجموع الفقهي والحديثي: ۳۲۰ بعرقم (٥٠٤). وتحوه عن إسراهيم والشعبي في مصنف عبد الرزاق: ٧/ ٣٣٣، وعن الحسن وحاد في مصنف ابن أبي شبية: ٢/ ٥٤٤.

 (٣) وعنه _ ايضاً _ في مصنف ابن أبيي شبيةً: ٢/ ٤٤٥ : لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والحدود. وفي مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٣٣٩ : لا تجوز شهادة النساء مع الرجال... إلخ.
 (٣) هند بنت طلق.

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من مصنف ابن أبي شيبة: ٦/ ٤٥١.

 (٥) ولفظ ذلك في مصنف ابن أبي شبية "٣٠ [٤٥٤: عن أبي طلق عن أخته هند بنت طلق: كنت في نسوة وصبي مسجى، قالت: فمرت امرأة فرطته، قالت أم الصبي: قتلت والله، قالت: فشهدن عند على عشر نسوة وأنا عاشرتهن، فقضى عليها بالدية وأعانها بالفين.

[٣٠٥٧] مسألة: في اليمين مع الشاهد

قال القاسم ـ فيما روى عبد الله عن محمد عن جعفر الطبري عنه ـ قال: مــا رأيت أهل البيت يختلفون في اليمين مع الشاهد^(۱) ـ يمني: في جواز ذلك-.

قال معمد: بلغنا عن علي -صلى الله عليه- أنه قضى بشاهد ويمين في الحقوق ".

وقال محمد بن علي: كان علي -صلى الله عليه وعليهما- يقبل شاهداً ويميناً في الدين وحده، وكان محمد بن علي هي يملف بالله: إن علياً -صلى الله عليه- قضى بشاهدٍ ويمن بالكوفة يعني: في الأموال (""-.

وروی معمد باسانیده عن جابر وأبي هریرة وسعد بـن عبـادة: أن الــنبي 🟶 قضى بشاهد ویمن (')

وعن أبي ضمرة ^(°) وسفيان الثوري والسري بن عبـد الله وداهـر الـرازي كلهم رووا عن جعفر عن أبيه -عليهما السلام- عن النبي 🏶 مثل ذلك ^(°).

(١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﴿ فِي (الأحكام): ٢/ ٤٥٣.

(٢) وأخرج أحمد في مستند: ١/ ٤١٠، وابن أبي شبية في مصنفه: ٣٥٩/٥، عن ابين عباس: أن
 رسول الشك تفنى بشاهد ويمين، وروى نحو ذلك جعفر بن عمد عن أبيه عن النبي ،
 وعن علي على على في مصنف ابن أبي شبية: ٧/١١، وفي سنن البيهقي: ٢٠٨/١٥.

(٣) انظر: سنن البيهقي: ٢٠٨/١٥. قال أبو خالد الوسطي: سألت زيد بن علمي -عليهما السلام- عن شاهد ويمين، قال: لا إلا بشاهدين كما قال الله تعالى: ﴿ وَأَن لَمْ يَكُونَا رَجُلِينَ وَرَجُلُّ وَإَشَاقَائِ﴾ [الغر:٢٨٢]. المجموع الفقهي والجديشي: ٢٠٣ برقم (٣٩٣).

(٤) وقد تقدم تخريج لحو ذلك عن ابن عباس _ أيضاً _.

وعن السري عن جعفر عن أبيه −عليهما السلام− عن جابر عن الـنبي، مثل ذلك.

وعن عبد الله بن أويس ⁽⁽⁾ عن جعفر عن أبيه عن جده ـ عليهم السلام ـ أن النبي هه قضى باليمين مع الشاهد الواحد في الحقوق ⁽⁽⁾.

قال معمد: ولا يجوز أن يقضى باليمين مع الشاهد الواحد في الحدود ولا في النكاح، والطلاق، والرجعة، إذا ادعى بعد انقضاء العدة أنـه قـد كـان راجعها في العدة، لم يقبل قوله، إنما بلغنا أن علياً -صلى الله عليه- كان يقبل الميمن مع الشاهد في الحقوق.

[٣٠٥٨] مسألة: هل يحكم الحاكم بعلمه؟

قال أحمد بن عيسى على ومحمد: جائز للإمام وللحاكم أن يحكم بعلمه في الشيء إذا ورد عليه.

عن جعفر بن عمد عن أيه عن الني في مرسلاً. وروى عبد العزيز بن أبي سلمة ويحيى بن سلم هذا عند سلم مدا اعتد سلم هذا الخديم هذا الخديم هذا المدا عدال المدا المدا

(١) هو عبد ألله بن آديس بن مالك بن إلي عامر الأصبحي المدني، عن: الصادق وابن المتكدر وغيرهما، وعند ابناه أبو بكر وإسماعيل، والحسين بن زيد وغيرهم، وثلته أحمد، وفي رواية عن يجيى ثلثة، وقال يعقوب وابن أبي شية: صدوق صالح الحديث. وقال ابن عدي: يكتب حديث، توفي سنة ست وتسعين ومائة، احتج به مسلم والأربعة. [الجداول].

(٢) وروي غر دلك عن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده عن النبي الأعظم أفي المعجم الكبر: ١٦/١٠.

وقال معمد: جائز للحاكم أن يحكم بعلمه في جميع ما ظهر عليه من حقوق الناس فيما بينهم، مثل الدماء والقصاص والقذف والنكاح والطلاق والعتاق والدين والأموال وأشباه ذلك، سواء كان استشهد عليه أو لم يستشهد، وسواء كان قد علمه قبل أن يُستقضي أو بعد ما استقضي، وسواء علمه في مجلس القضاء أو في غيره، قال بذلك أحمد بن عيسى بن زيد على وغيره من أهله، وقال به _ أيضاً حسن بن صالح وأبو يوسف وحسن بن زياد.

وأما ما علمه في مجلس القضاء من حقوق الله من الحدود والزنما وشــرب الحمر والسرقة، فإنه في ذلك بمنزلة شاهدٍ لا يقضي فيه بما علم منهم ولا يقيم عليهم الحدود حتى يشهد عليهم شاهدان سواه، أو أربعة سواه في الزنا.

وروي عن شريح أنه قال: يحكم بعلمه في الحدود.

قال معمد: وإذا (أن لم يكن مع القاضي إلا شاهد واحد يعني: في الحدود ارتفعوا إلى الإمام، فشهدوا (عنده على الحد فاقامه الإمام، إلا أن القاضي في السرقة إن كان قد علمها وطلبها صاحبها ضمعًن السارق المال ودرئ عنه الحد.

وروى معمد بإسناد: عن الشعبي عن علي -صلى الله عليه- قال: علم القاضي جائز وحده في مجلس القضاء.

⁽١) في (ج): وإن.

⁽٢) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: فشهدا.

وعن حماد بن سلمة: أن عمر رأى رجلاً وامرأة على فاحشة فاستشار أصحاب رسول الله _ صلى الله عليه وآله _ فقال بعضهم: إنما أنت إما ومؤدب، وقال بعضهم: ما عليك في ذلك شيء، فقال علي _ صلى الله عليه _: إن الله عز وجل لم يامر على ذلك إلا أربعة شهداء، فسكت عمر (''.

وهن عكرمة: أن عمر قال لعبد الرحمن بن عوف: أرأيت لو رأيت رجلاً على قتل أو زنا أو سرقة، أكنت أقيم عليه الحد؟ فقال عبد الرحمن: إنحا شهادتك شهادة رجل من المسلمين، قال: أصبت ".

[٣٠٥٩] مسألة: في الشهادة على الشهادة

قال معمد والقاسم _ في رواية عبد الله عن محمد (** عن جعفر عنه _ : والشهادة على الشهادة جائزة في الحقوق والأموال.

⁽١) وفي رواية عن الحسن: إن عمر بلغه أن امرأة بغية يدخل عليها الرجال، فبعث إليها رسولاً ناتاها الرسول نقال: أجبيي أمير المؤمني، ففزعت فزعة وقعت الفزعة في رحمها فتحرك ولدها، فخرجت فأخداها المخافض فالقت غلاصاً جنيناً، فاتي عصر بدلك، فأرسل إلى المهاجرين فقص عليهم أمرها نقال: ما ترون، فقالوا: ما نرى عليك شيئاً بها أمير المؤمنين، إنما أنت معلم ومؤدب، وفي القوم علي، وعلي ساكت، قال: فما تقول أنت بها أبها الحسن، قال: أقول إن كانوا تاربوك في الهوى فقد أشوا، وإن كان هذا جهد رايهم فقد أخطأوا، وأرى عليك الدية يا أمير المؤمنين. قال: صدقت، اذهب فاقسمها على قومك. انظر: سنن البيهقي: ١٩٧٨.

⁽٢) البخاري: ٦/ ٢٦٢٢.

⁽٣) في (ج): عن محمد بن جعفر. والصحيح ما أثبتناه.

قال: ولا تجوز شهادة رجل [على شهادة رجل] () قلد مات، إلا شهادة رجل على شهادة رجل، ووي ذلك عن على () حسلى الله عليه وقد قال به أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من الفقهاء.

وقال شريح وابن أبي ليلى ومغيرة: تجوز شهادة رجل على شهادة رجل (٠٠٠). قار (١) معمد: وتجوز شهادة رجلين على شهادة رجلين.

تفسير ذلك: إذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين، فسألهما القاضي بم يشهدان؟. فينبغي لهما أن يقولا: نشهد أن فلاناً وفلاناً أشهدانا أنهما يشهدان بكذا وكذا.

[وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين، فسألهما القاضي بم يشهدان؟. فينبغي لهما أن يقولا: نشهد أن فلاناً وفلاناً أشهدانا أنهما يشهدان أن فلاناً وفلاناً أشهداهما أنهما يشهدان بكذا وكذا]^(٥).

وقال معمد: لا يجوز على شهادة رجل ولا على شهادة امرأة، إلا رجـلان أو رجل وامرأتان.

وروى معمد: عن عبد الرحمن بن وهب الهمداني: أنه لم يجز شهادة النساء في شهادة [على شهادة]''

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

 ⁽٢) أخرج الإمام زيد بن علي ﴿ الله على الإمام علي ١١٥٥ في (الجموع ٢٠٣١ برقم (٣٨٨)
 قال: لا تجوز شهادة رجل واحد على شهادة رجل واحد حنى يكونا شاهدين على شهادة شاهدين،

⁽٣) وعن الشَّعبي عدم جواز ذلك في مصنف عبد الرزاق: ٧/ ٣٣٢، ٤٣٢.

⁽٤) في هامش (س): وعلى قول نخ.

⁽ه) مّا بين المُحكوثين مُكررة إذّ هميّ نفس هذه الفقرة والفقرة السابقة لها، ولأمانة النقل أوردناهما كما هي وأشرنا إليها هنا.

⁽٦) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

واشار معمد إلى أنه لا تجوز شهادة على شهادة في حد؛ الأنه روى بأسانيده: عن شريح ومسروق والشعبي وإبراهيم وعبد الرحمن بن وهب الهمداني وعطاء وطاووس وحماد وحسن بن صالح: أنهم كانوا لا يجيزون الشهادة على الشهادة في الحدود، ولم يذكر خلافاً في ذلك.

وعلى هذا القول: لا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تجوز شهادة على شهادة في حـد ولا في قصاص، ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي في حلو ولا في قصاص.

[٣٠٦٠] مسألة: في كتاب القاضي إلى القاضي

قال معمد: وإذا قامت عند القاضي بينة لرجل على رجل غائب بحق فكتب له بما ثبت له عنده إلى قاضي المصر الذي فيه غريمه وأشهد على كتابه وخاتمه شهوداً فينبغي له أن يقرأ عليهم الكتاب الذي أشهدهم عليه، فإن لم يقرأه عليهم لم يشهدوا عند القاضي الذي جاءه الكتاب أن هذا كتاب قاضي كلا وكذا وخاتمه، وينبغي للقاضي الذي جاءه الكتاب أن يسالهم: أقرأ عليكم الكتاب؟. فإن قالوا: لا، لم يُقبل شهادتهم، وإن قالوا: لا، لم يُقبل شهادتهم، ذكر هذا عن أبي حنيفة وغيره من أصحابه.

وقال ابن أبي ليلمى: إذا شهدوا أنه كتاب القاضي وخاتمه قَبِل ذلك القاضي الذي جاءه الكتاب مواء كان القاضي الذي جاءه الكتاب قرأه عليهم أو لم يقرأه.

وقال معمد: إذا جاء الكتاب إلى القاضي فلا ينبغي له أن يسمع من الشهود أن هذا كتاب القاضي وخاتمه إلا بمحضر من خصمه، فإذا حضر الخصم وعدل الشهود كان للقاضي أن يفك الخاتم بحضرة الخصم أو بغير حضرته.

وإذا شهد شهود عند القاضي على عبد غائب، وحلوه بصفته، فكتب القاضي شهادتهم على ذلك إلى قاضي المصر الذي فيه العبد فلا ينبغي للقاضي أن يقبل ذلك؛ لأن الحلية قد توافق الحلية، ذكر ذلك عن أبي حنيفة وغيره من الفقهاء.

وقال ابن أبي ليلى: يقبل ذلك إذا جاءوا بحلية العبد ويختم في عنق العبد، ويأخذ من الذي جاء بالكتاب كفيلاً ويبعث به إلى القاضي الـذي كتب إليه بشهادة الشهود، فإن شهدوا به عند القاضي قضى به له وأبرا كفيله وكتب له بذلك إلى القاضى الذي أخذ منه الكفيل حتى يبرأ من كفيله.

[٣٠٦١] مسألة: في الشاهد يعرف خطه، وينسى الشهادة

قال معمد: سمعنا أن الشاهد إذا عرف خطه ونسي الشهادة، فلا يشهد بها، وإذا ذكر الشهادة ولم يعرف خطه شهد.

قال معمد: وإذا عرف الحاكم خطه بما وقع من إقرار أو شمهادة ونسي الإقرار والشهادة، حكم بالخط إذا وجده في سلته وعليه خاتمه.

وروى معمد بإسناد عن ابن آشوع أنه قال لرجل: بم تشهد؟ فقـال: أشـهد أن هذا خاتمي وكتابي، فأبي أن يجيز شهادته.

[٣٠٦٢] مسألة: إذا اختلف الشاهدان في الموضع أو الوقت

قال معمد: وإذا شهد شاهدان على رجل بحق، فاختلفا في الموضع الذي شهدا فيه أو في الوقت الذي شهدا فيه، فقال أحدهما: شبهدت عند الظهر، وقال الآخر: شهدت عند العصر، بطلت شهادتهما ولا سبيل عليهما (''؛ يعني: إذا كانت شهادتهما شهادة واحدة.

[٣٠٦٣] مسألة: [ق اختلاف شهادة الشاهدين]

قال معمد: وإذا شهد رجلان على رجل بمال، فقال أحدهما: أشهد عليه بالف، وقال الآخر: أشهد عليه بخمسمائة، حكم عليه بخمسمائة؛ لأنهما قد اجتمعا عليها، وقد قال بذلك شريح وجماعة من الفقهاء.

وإذا ادعى رجل داراً أو أرضاً في يدي رجل وجاء بشاهدين فشهدا له بذلك، فحد أحدهما حداً وقصر الآخر عن حده، حكم له باقرب الحدود؛ لأنهما قد اجتمعا على الأصل، وهو قول ابن أبي ليلي.

وعلى قول معمد: إذا شهد رجلان على رجل: أنه طلق امرأته، فقال احدمها: أشهد أنه طلقها تطليقتين، حكم احدمها: أشهد أنه طلقها تطليقتين، حكم عليه بتطليقتين؛ لأنهما قد اجتمعا عليهما ".

[٣٠٦٤] مسألة: [في الشهود يشهدون بأكثر مما ادعى المدعي]

قال معمد: وإذا ادعى رجل على رجل ألف درهم وجاء بشاهدين فشهدا له بأكثر مما ادعى، أبطل القاضي شهادتهما وخلى سبيلهما، -يعني: إلا أن يكون قال: كان لى عليه ألفين فأبرأته من ألف- فإن بينته تقبل.

⁽١) أي: يخلُّ سبيلها.

 ⁽٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: عليها. ولعل الصواب ما أثبتناه من لدينا ليتناسب صع سياق المسألة.

[٣٠٦٥] مسألة: في الرجوع عن الشهادة

قال معمد: وإذا شهد شهود عند القاضي على رجل بمال أو غيره من الحقوق فحكم به القاضي ثم رجعوا عن شهادتهم، فإن القاضي يحكم عليهم بمثل ذلك المال، إن كان عيناً، ذهباً أو فضة أو مكيلاً أو موزوناً.

وإن رجع عن الشهادة واحد بعد واحد وهم جماعة، فلا شيء له على من رجع منهم ما أقام على الشهادة رجلان منهم، [فإن رجع أحدهما فعليه وعلى الذين رجعوا أولاً نصف الحق الذي شهدوا به] (1) ، فإن رجع الباقي (١) منهم فعليهم جمعاً جميع الحق الذي شهدوا به.

وعلى قول معمد - في هذه المسائل -: إذا شهد شاهدان على رجل أنه أعتى عبده ققضى عليه القاضي بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فعليهما قيمة العبد لمرلاه. وكذلك إذا شهد شاهدان على رجل أنه دبر أمته أو أنها ولدت منه وهو ينكر ذلك فقضى عليه القاضي بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فعليهما ضمان ما بين قيمتها علوكة إلى قيمتها مدبرة أو أم ولد، فإن مات المولى بعد ذلك فعتقت، كان عليهما بقية قيمتها علوكة إلى قيمتها مدبرة أو

قال معمد: وإذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأت، فقبل القاضي شهادتهما وفرق بينهما، ثم رجعا عن شهادتهما، فالطلاق جائز لمكان حكومة الحاكم، فإن كان الزوج قد دخل بها لم يرجع عليها بشيء من الصداق، وإن كان لم يدخل بها رجع عليها بنصف الصداق إن كان سمى لها صداقاً.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٢) وهو أحد الرَّجلين اللذينُ أقامًا عن الشهادة ثم رجعًا أخيرًا.

قال الحسني: وعلى هذا القول: إن كان الـزوج لم يسمّ لهـا صـداقاً رجـع عليها بالمتعة التي حكم بها عليه القاضي، وإن كان الذي رجع أحد الشاهدين كان عليه نصف ما كان يجب عليهما لو رجعا جميعاً.

[٣٠٦٦] مسألة: [في رجوع الشهود عن ما شهدوا به]

وروى معمد عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم قالوا _ وهو قياس قول معمد _ : إذا شهد رجلان على رجل أنه قتل رجلاً عمداً أو قطع يده عمداً فاقتص منه ثم رجعا عن شهادتهما، فلا قود عليهما وعليهما دية النفس أو دية البد على عواقلهما (()) وإن رجع أحدهما ضمن نصف الدية، وعليهما التعزير؛ لأنه قال _ في أربعة شهدوا على رجل بالزنا فرجم بشهادتهم ثم رجموا صن الشهادة ... أن عليهم الدية على عواقلهم في ثلاث سنين وعليهم الحد، وروى معمد عن أبي حنيفة وأصحابه مثل ذلك.

قالوا: وإن رجع واحد منهم فعليه ربع الدينة والحدُّ، وإن رجع اثنان فعليهما نصف الدينة والحدُّ، وإن رجع ثلاثة فعليهم ثلاثة أرباع الدية والحدُّ.

وقال ابن أيي ليلى: إذا شهد قوم على رجل بالقتل أو بالزنا أو بالسرقة فأتيم عليه الحد بشهادتهم ثم رجعوا فعليهم القود، -يعني: إن كانوا تعمدوا-وكذلك إن رجع بعضهم فعليه القود.

وقال حسن بن صالح: أسالهم إذا رجعوا عن الشهادة، فإن قالوا: تعمدنا، أقيد منهم، وإن قالوا: لم نتعمد، الزمتهم الدية على عواقلهم.

(١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (عواقلهم). ولعل الصواب ما أثبتناه.

قال معمد: وإذا شهد أربعة على رجل بكر بالزنا فضرب الحد شم رجموا عن شهادتهم أقيم عليهم حدود (١٠) القلف، وعلى كل واحدٍ منهم ربع أرش الضرب في ماله حالاً، فإن كان إنما رجع واحد منهم فإنه يحد وحده ويضمن ربع أرش الضرب.

وقال أبو حثيفة: لا ضمان عليه من أرش الضرب.

وعلى قول معمد في هذه المسائل .: إذا كان الشهود خسة، فَضُرِبَ الحدُّ بشهادتهم ثم رجع واحد لم يكن عليه شيء وأمضى الحد على المشهود عليه بشهادة من بقي؛ لأنهم أربعة، فإن رجع آخر ضمن الراجعان ربع أرش الضرب.

وروى معمد بإسناده من الشعبي: أن علياً -صلى الله عليه- أتي برجل شهد عليه رجلان أنه سرق فأمر به فقطع، ثم أتيا بآخر فقالا: أعطأنا بالأول، وهذا الذي سرق ليس ذاك، فاتهمهما علي -صلى الله عليه- فابطل شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول، وقال: لو أعلم أنكما تعمدتما ذلك لقطعت أيديكما (").

وعن ابن أبي رافع وخلاس جميعاً عن علي -صلى الله عليه- نحوه ".

قال معمد: وإلى هذا ذهب ابن أبي ليلى قال: إن رجعًا قطعت أينديهما، وإن رجع أحدهما قطعت يده.

وقال أبو حنيفة: إن رجعا فعليهما دية ينده، وإن رجع أحدهما فعليه نصف الدية.

⁽١) هكذا في النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: (حد).

⁽٢) وقد تقدم تخريج ذلك.

⁽٣) تقدم تخريجه عن الإمام على على

[۲۰۲۷] مسألة: [من شهد عليه شاهدان نادعى أنهما رجعا عن شهادتهما فأنكرا ذلك]

قال معمد: وإذا شهد شاهدان على رجل بدين أو في نكاح أو طلاق أو عتاق أو حدود فحكم القاضي " بشهادتهما، ثم ادعى المشهود عليه على الشاهدين أنهما قد رجعا عن شهادتهما فأنكرا أن يكونا قد رجعا عن الشهادة، فسأل المشهودُ عليه أن يُحلِّف الشاهدين على ما ادعى عليهما من الرجوع عن الشهادة، لم يُحلِّفهما على ذلك، وإن أقام بينةً على أنهما قد رجعا عن شهادتهما لم يُعلِّف للك،

[٣٠٦٨] مسألة: [في أربعة شهود شهدوا على أن فلاناً ابن فلان وشهد أربعة على أنه ليس بابنه]

قال معمد: وإذا شهد أربعة شهود أن فلاناً ابن فلان، وشهد أربعة أخر: أنه ليس بابنه، ثبت نسبه بشهادة الذين شهدوا بإثبات النسب، ولا حد على الذي شهدوا أنه ليس بابنه؛ لأن شهادتهم قد تمت، عنى عمد بذلك: أن الشهود لو كانوا أقل من أربعة أقيم على كل واحد منهم حد القذف للأم.

[٣٠٦٩] مسألة: [في التفريق بين الشهود]

وروى معمد بإسناده عن عرز بن أبي صالح ("عن علي -صلى الله عليه-: أنه أول من فرق بين الشهود ".

⁽١) في (ج): فحكم الحاكم.

⁽٢) في (ك، س): عجزر. وما اثبتناه من بقية النسخ. ولعل الصحيح: محرز بن صالح.

⁽٣) سنن البيهقي: ١٠٩/١٥، مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٨٨.

[٢٠٧٠] مسألة: [شهادة الشهود على رجل ظلوم لا يقر بما عليه في العلانية]

قسال معمد: وإذا كمان الرجل ظلوماً لا يقر بما عليه في العلانية، فخيئ له شهود ثم قُرُرَ حتى أقر، فشهد الشهود عليه بما سمعوا منه، فذلك جائز.

وقال عمرو بن حريث: كذلك يفعل بالفاجر الظلوم.

وروي عن شويع أنه قال: لا أجيز شهادة المختبــثين ولــو كــانوا عــدولاً لم يجلسوا ذلك المجلس^(۱).

وهن الشمبي قال: إذا قال رجل لبعض أهل المجلس: إنسهدوا على كـذا، فمن سمع منهم فهو شاهد.

وروي عن معمد عن سفيان في رجل قال لرجل: اسمع مني قولي ولا تشهد على، قال: ينبغى له أن يشهد عليه.

[٢٠٧١] مسألة: [من شهدوا بشهادة نوجدوا أن أصلها جور]

قال معمد: وإذا شهد الشهود بشهادة ثم دُعوا ليشهدوا بها عند الحاكم فعلموا أن أصل الشهادة كان جوراً واستُشهِدوا على ما لا يحل، فينبغي خم أن يتركوا الشهادة وأن لا يشهدوا بها.

 ⁽١) وأخرج عنه عبد الرزاق في مصنفه: ٨-٣٥٦ لا أجيز شهادة غنفي. وأخرج عنه البيهقي في سننه: ٨-٣٨٩ لا أجيز شهادة غنيم.

[٣٠٧٢] مسألة: في شهادة الصبيان بعضهم على بعض

قال العسن بن يعيى ﷺ فيما أخبرني به أبي: عن محمد بن العطار عن أبيــه عنه: وتجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ما لم يفترقــوا، فــإذا تفرقوا فلا شهادة لهم.

وقال محمد: لا تجوز شهادة الصبيان على الرجال.

وروي عن علي -صلى الله عليه- أنه كان يجيز شـهادة الصـبيان بعضـهم على بعض في السن والموضحة، ويتأنى بهم فيما سوى ذلك، ولا يجيز شهادة الصبيان على الرجال('' [وهن شريح: نحو ذلك'''

وعن حاتم عن جعفر عن أبيه -عليهمــا الســلام- عــن علــي -صــلى الله عليه- قال: يؤخذ بأول شهادة الصبيا^{ن (٢)}[^{١١)}.

وعن مسروق وحنش وابن أبي رافع، أنهم رووا جيماً عن علي -صلى الله عليه- أن سنة غلمة تغاوطوا في الماء في الفرات فغرق منهم غلام، فشهد ثلاثة غلمة على غلامين أنهما غرقاه، وشهد الغلامان على الثلاثة أنهم غرقوه، فأجاز علي -صلى الله عليه- شهادتهم جيعاً، وقضى بدية الغلام عليهم أخاساً: على الغلامين ثلاثة أخاس الدية، وعلى الثلاثة خسان "" من الدية ""

⁽١) مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٣٥٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ١٢١.

⁽٢) مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٣٥٠.

⁽٣) انظر: التخريج السابق.

⁽٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٥) حصصت الدية على عدد الشهود.

⁽٦) العيال: ١/ ١٤٠، من الشعبي.

وعن مغيرة عن علي -صلى الله عليه- مثل ذلك'''

قال معمد: من أجاز شهادة الصبيان فهو هكذا، وأهــل الكوفــة لا يجيــزون شهادة الصبيان.

وعن شريح: أنه كان يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الشجاج. وعن مغيرة مثل ذلك¹⁷.

قال الحسني: وقال مالك: تجوز شهادة الصبيان فيما بينهم في الجراح خاصة قبل أن يتفرقوا أو يعلموا، فإذا تفرقوا فلا شهادة لهم، ولا تجوز شهادة الصبيان من العبيد ولا من الجواري ".

[٢٠٧٣] مسألة: الخصال التي تجوز الشهادة فيها على '' غير معاينة

قال معمد: قال بعض أهل العلم: أربعة أشياء تجوز الشهادة فيها على غير معاينة: القاضي، والنسب، والموت، والنكاح.

⁽١) ولفظ ما أخرجه الإمام زيد بن علي في بسنده عن الإمام علي في (المجموع): ٢٠٦ برقم (٥٠٤) وفي سنة غلمة سبحوا فغرق أحدهم في الفرات نشهد الثنان على ثلاثة أنهم أغرقوه، وشهد الثلاثة على الإثنين أنهما أغرقوه، فقضى أمير المؤمنين علمي في بخمسني الدية على الثلاثة، ويثلاثة أخام, الدية على الإثنين،

⁽٢) وعن عبد الأعلى عن شريح نحو ذلك في مصنف ابن أبي شبية: ٥/ ١٢٠.

⁽٣) لفظ ما جاء في الموطأ: ٢٧ آ٢٧ قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجواح ولا تجوز على غيرهم، وإنما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجواح وحدها لا تجوز في غير ذلك إذا كان ذلك قبل أن يتفرقوا أو يخببوا أو يعلموا، فإن افترقـوا فلا شهادة لهم إلا أن يكونوا قد أشهدوا العدول على شهادتهم قبل أن يفترقوا.

⁽٤) في (ب، س): من.

قال معمد: فأما قول القاضي: فمعناه إذا كان قاضي بلد من البلدان معروفاً باسمه مشهوراً (١) بقضاء تلك البلد، فلمن عرف ذلك بكثرة أقاويل الناس وشهرتهم إياه بذلك أن يشهد أنه قاضي ذلك البلد وإن لم يعاين ولاية الإمام الأعظم إياه القاضي.

وكذلك النسب: إذا قيل: فلان بن فلان وُنُسِبَ إليه وَعُرِفَ بـه، فلمـن لم يعاين إقرار أبيه به ولا تزوُّجَهُ ⁽¹⁷ لأمه أن يشهد أنه ابته.

وكذلك الموت: إذا قيل: مات فلان بن فلان، وشهر ذلك وظهر في الناس وكثر القول به، فلمن لم يعاين موته أن يشهد بموته.

وكذلك النكاح: إذا كان الرجل مع المرأة ظاهرين غير مستترين، ينسب إليها أنها امرأته وأنه زوجها، فلمن لم يعاين عقـد نكاحهمـا ولم يحضـره، أن يشهد أنها امرأته، وأنه زوجها.

[٢٠٧٤] [مسألة: تحريم الشهادة على الجور]

وروى معمد بإسناده عن النعمان بن بشير قال: نحلني أبي نحلاً دون ولـده، فأتى النبيُّ ـ صلى الله عليه وآلـه ـ يُشـهده، فقـالﷺ: ((لا تشـهدني إنـي لا أشهد على جور)()()

⁽١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (معروف باسمه مشهور). ولعل الصواب ما اثبتناه.

⁽٢) في (ب، ج، س): ولا تزويجه.

⁽٣) والحديث بتمامه في البخاري: ٩٣٨/٢، مسلم: ١١/ ٧٠، سنن النسائي (الجتبى): ٦/ ٧٠١ه. مسئد أحمد: ٥/ ٣٣٤.

[٣٠٧٥] [مسألة: الإحتياط في الإشهاد]

قال معمد: وذكر عن شريح أنه قال: القضاء جمر، فادفع الجمر عنك (١). بشاهدين (١).

[٣٠٧٦] مسألة: [في شهادة الرجل على المرأة]

وعلى قول معمد: لا يتبغي للرجل أن يشهد على المرأة حتى يعرفها بوجهها؛ لأنه قال: ولا بأس أن ينظر الرجل إلى وجه المرأة الأجنبية عند الحاجة، مشل: أن يشهد عليها أو تشهد عنده بشهادة.

⁽١) مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٣٥٧، سنن البيهقي: ١٥٤/١٥.

باب الوكالة

قال معمد: الوكالة جائزة في: الخصومة، وفي البيع، والشراء، والقبض، والإجارة، والنكاح، والطلاق، وكل ما يلزم الوكيل في ذلك من حجة أو حق، لزم موكّله وقُضى به عليه.

وعلى قول معمد: إن الخصومة () جائزة في جميع الحقوق التي تجوز المطالبة بها، إلا في الحدود، والقصاص، فإن الوكالة لا تجوز فيهما.

وروى معمد بإسناد: عن غياث، عن جعفر على عن علي -صلى الله عليه-: أنه كان يوكل مخصومته عقيل بن أبي طالب، فلما كبر جعلها إلى عبد الله بـن جعفر، فما قضى له فله، وما قضى عليه فعليه (٢٠).

وإذا قال رجل لرجل: قد وكلتك أن تشتري لي كذا وكذا، أو تبيع لي كذا وكذا، أو دابتي، أو تستأجر لي كذا وكذا، أو قد وكلتك بقبض ما لي على ضلان من الدين، أو تقبض كل دين لي، فقبل الوكيل ذلك فهذه (٢٦ وكالة صحيحة، أشهد على ذلك أم لم يشهد.

وكذلك إن قال: قد وكلتك بكل قليل وكثير، وكل ما صنعت فهو جـائز،

⁽١) الخصومة هنا بمعنى الوكالة في المنازعة.

⁽٢) المجموع الفقهي والحديثي: ٢٠٢، برقم (٣٨٦).

⁽٢) في (ج): فهذه في جميع ذلك (ظ).

وكذلك إن قال له: زوجني، أو زوج ابنتي عمن رأيت تزويجه، وإذا أوكل رجل وكيلاً مخصومة في حق ثبت، فله أن يخاصم حتى تثبت الحجة، وليس له أن يقبض، فإن قبضه الخريم لم يجرأ إلا أن يكون قــد وكلــه بــالقبض مــع الحصومة، فيكون له ذلك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا وكله بالخصومة في مال فهو وكيل في قبضه، وإذا أمـر رجـل رجـلاً ببيـع سـلعة أو شـرائها، فـإن القـبض، والتقبيض، والخصومة في ذلك والرد بالعيب إلى الوكيل لا إلى الموكل.

وعلى قول معمد: إن للوكيل أجر مثله فيما عمل، وإن خالف الوكيل فيما أور بشرائه، لم يستحق أجرة؛ لأنه قال . في رجل دفع إلى رجل عرضاً، فقال: بع هذا وخذ ثمنه مضاربة لي معك، والربح بيني وبينك، فباعه واتُجر بثمنه ... إن الربح لصاحب العرض، وللمأمور أجر مثله فيما عمل.

وجائز أن يوكل الرجل امرأة، أو عبداً مأذوناً لـه في التجارة، أو يهوديـاً، أو نصـرانياً، إلا في الصـرف، فإنـا نكـره لمسـلم أن يوكـل ذميـاً في صـرف لاستحلالهم الربا.

وأما الغلام، والجارية اللذان قد صاما وصليا ولم يبلغا، فقد اختلف فيهما: فمن أجاز بيعهما، وشراءهما، وعتقهما، أجاز فيهما (١) الوكالة-يعني أن يكونا وكيلين-.

⁽١) في (ب): فيهم. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

ومن لم يجز بيعهما وشراءهما، لم يجز فيهما الوكالة.

ومن أجاز وكالة الغلام قبل أن يبلغ قال'': إذا أمر رجـل غلامـاً بشـراء سلعة فاشتراها، لزم الثمنُ الأمرُ، ولم يلزم الصبيُّ.

وللإمام إذا خوصم أن يوكل من يخاصم خصمه "ألى قاضيه، قلد وكل علي بن أبي طالب -صلى الله عليه - عقيلاً فخاصم عنه، وقد تقدم علمي - صلى الله عليه - سلحب اللهرع إلى شريح، فقضى بينهما، وإن كان القاضى هو الذي يخاصم، حكم الإمام بينهما.

[٣٠٧٧] مسألة: [الوكالة في الحدود والقصاص]

قال معمد: لا تجوز الوكالة في الحدود، والقصاص، وإذا قال رجل لرجل: يابن الزانين، فإن كان أبواه ميتين فله أن يطالب بالأخذ بحدهما، وإن كانا حين لم يكن له أن يأخذ بحدهما، وإن وكلاه بذلك لم يجز، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه.

وقال ابن أبي ليلي: له أن يأخذ بالحد لأبويه حيين كانا أو ميتين، غانبين كانا أو شاهدين، وكلاه بذلك أم لم يوكلاه.

قال معمد: وقول أبى حنيفة أحب إلينا.

وقال أبو حنيفة ": لا تقبل الوكالة في الحدود، والقصاص.

وقال ابن أبي ليلي: تقبل الوكالة في الحدود، والقصاص.

⁽١) يعني: محمداً.

⁽٢) في (ج: من يخاصم عنه إلى قاضيه.

⁽٣) في (ج): وقال أبو حنيفة وأصحابه.

قال معمد: وإذا تُتِل رجلٌ عمداً ولا وارث له، فعلى الإمام أن يقتل القاتل، وليس له أن يعفو عنه؛ لأن الإمام بمنزلة الوكيل لجماعة المسلمين، القيم بأمورهم، وإنما للوكيل أن ياخذ بحق من وكله، وليس له أن يعفو عن حقه.

[٣٠٧٨] مسألة: إقرار الوكيل على الموكل

قال معمد: وإذا أقر الوكيل على موكله بحق لخصمه عنــد القاضــي أو عنــد غيره، لم يجز عليه إقراره، ولم يلزمه.

قال الحسني: وهذا قول ابن أبي ليلي، والشافعي.

وقال أبو يوسف، ومحمد: وإقراره عند القاضي وعند غير القاضي جائز.

وقال أبو حنيفة: يجوز إقراره عليه عند القاضي، ولا يجوز إقراره عليه عند غير القاضي.

[٣٠٧٩] [مسألة:] (() [في الموكل في بيع أو شراء]

وعلى قول معمد: إذا وكل رجل رجلاً في بيع أو شراء، فالخصومة في ذلك أن يقر بحق أو عبب إن كان إلى الوكيل لا إلى الموكل، ما لم يخرج من الوكالة؛ لأنه قال: وإذا أمر رجل رجلاً ببيع سلعة فباعها وقبض الشمن ودفعه إلى الموكل، ثم ادعى المشتري بالسلعة عيباً، فأقر الوكيل أن هذ العيب كان بها فلا يصدق؛ لأنه قد خرج من الوكالة، إلا أن يقيم المشتري البينة

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

أن هذا العيب كان بها قبل البيع، ولو أقر الوكيل بالعيب قبل أن يقبض الثمن كان مصدقاً.

[٣٠٨٠] مسألة: [ما يلزم من أقر بالوكالة]

قال معمد: وإذا قال رجل لرجل: إن فلاناً وكلني بقبض مَا لَـهُ عليـك مـن الدين، فاقر له بالوكالة، لم يلزمه أن يدفع ذلك إليه، إلا أن يقيم الوكيـل بينـة أنه وكله بالقبض مع الحصومة.

[٣٠٨١] مسألة: هل للوكيل أن يوكل؟

قال معمد: وليس للوكيل أن يوكل غيره، إلا أن يكون الموكل أذن له في ذلك.

قال السيد أبو عبد الله: وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، قالوا: وإن وكل الوكيل غيره أن يقبض ديناً على رجل، لم يبرأ الغريم من المدين إلا أن يصل ما قبض إلى الوكيل الأول، فإن هلك المال في يبد القابض ضمنه، وكان للطالب أن يطالب الغريم بدينه، فإذا أخذه منه رجع الغريم إلى (۱) من دفعه إليه، ورجع الوكيل الثاني على الأول.

قال معمد: وإذا أمر رجل رجلاً بشراء سلعة، فليس للمأمور أن يأمر غيره بشرائها، فإن أمر غيره بشرائها فاشتراها لم يلزم الآمر، إلا أن يكون الآمر أذن له في ذلك، أو يكون المأمور الأخير اشتراها بمحضر من الوكيل، فلالك عندنا جائز، وقد كرهه بعضهم وإن كان بمحضر من الوكيل، وكذلك إن أمره ببيع سلعة أو دار، فأمر المأمور رجلاً أن يبيع ذلك، فعلى ما ذكرنا.

⁽١) في (ج): على.

[٢٠٨٧] مسألة: [من أمر رجلين بشراء سلعة بعينها فاشتراها أحدهما]

قال معمد: وإذا أمر رجل رجلين بشراء سلمة بعينها، فلا يشترياها إلا جميعاً، ولا ينفرد أحدهما بالشراء دون صاحبه، فإن اشتراها أحدهما دون صاحبه، لم يلزم الأمر، وهي للذي اشتراها.

وإذا قال رجل لرجلين: قد جعلت أمر امرأتي بيديكما^(۱) فقبلا، فطلت أحدهما ولم يطلق الآخر، لم يقع الطلاق حتى يطلقا جميعاً.

[٣٠٨٣] مسألة: [وكالة الحاضر]

وعلى قول معمد أن الوكالة من الحاضر بالبلد جائزة؛ لأنه قبال _ في امرأة وكلت وكيلاً يخاصم عنها فوجبت عليها يمين، وكانت عن لا يخرج _: بعث ولقاضي من يملفها في منزلها، وقال: قد وكل علي على عقيلاً يخاصم عنه. وقال: والوكالة بالخصومة جائزة، إلا أن يسأل الخصم إحضار خصمه لإقرار منه أو إيجاب حجة عليه، فينبغي للقاضي أن يحضر خصمه، إلا أن يكون الخصم عن لا سبيل له إلى الخروج، فللخصم أن يوكل وكيلاً بخصومته، فما لزم الوكيل لزم موكله.

[٣٠٨٤] مسألة: [الوكيل يطالب غريما بمال موكله فيدَّعي الغريم دفع المال إلى موكله]

قال معمد: وإذا طالب الوكيل غرباً بمال لموكله، فادعى الغريم أنه قد دفع المال إلى الموكّل، فعلى الغريم البينة أنه قد دفع المال إلى الموكل، فإن لم يكن لمه بينة والموكل غائب، فعلى الوكيل اليمين بالله ما يعلم أن فلانـاً موكلـه قبض هذا المال، ولا بعضه، ولا تُجش له بأمره.

⁽١) في (ج): بأيديكما.

وقال أبو حنيفة: ليس على الوكيل يمين، ولكن يقال للمطلوب: ادفع ما أقررت به، واتبع الطالب باليمين، فإن حلف وإلا رجعت عليه بالمال، وليس على الوكيل أن يجيء بالطالب حتى يحلف، وإن كان رب المال حاضراً حلف بالغموس: ما قبض هذا المال، ولا بعضه، ولا قبض له بأمره.

[٢٠٨٥] مسألة: [ما يلزم الآمر والمأمور]

قال معمد: وإذا أمر رجل رجلاً أن يشتري له حنطة، أو شعيراً، أو غير ذلك مما يكال، وسمى له قفيزاً معلوماً ولم يسم له الثمن، أو سمى له الثمن ولم يسم له الكيل، فاشترى على ذلك لزم الآمر، وإن لم يسم له تفيزاً معلوماً ولا ثمنـاً، فاشترى على ذلك لم يلزم الآمرَ ولزم المامررَ. وكذلك القول فيما يوزن.

وكذلك إن أمره أن يشتري له عبداً، أو سمى له جنساً ولم يسم له ثمناً، أو سمى له الثمن ولم يسم له الجنس فاشترى، لزم ذلك الآمر إذا كمان مثله يشترى بمثل ذلك الثمن، وإن لم يسم له الجنس ولا الشمن، فالوكالة باطلمة، فإن اشترى على ذلك لم يلزم الآمر ولزم المأمور.

وإذا أمره أن يشتري له دابة، أو ثوباً، وسمى له صنفاً من أصناف الدواب أو الثيباب، فقال: اشتر لي فرساً، أو برذوناً، أو ثوباً هروياً، أو كتاناً، أو قوهياً ''.. إلى غير ذلك من أصناف الدواب والثياب، فاشترى لـه ذلـك، لزم الأمر، سمى له الثمن أم لم يسمه، إذا كان مثله يشترى بمثل ذلك، وإن لم يسم له صنفاً من أصناف الـدواب، أو الثيباب، فالوكالـة باطلـة؛ لاخـتلاف

 ⁽١) التُوجِيُّ: شَرْبُ من الثياب پيشِ فارسي، قال الآزهري: الثياب التُوجِيَّة معروفة منسوية إلى قُوجِسَنانَ. قال در الرمة: من التَهْوِ والقُوجِيِّ بيضُ القَانِمِ. [لسان العرب: ١٣٧/٣٣].

أجناس الدواب وأجناس الثياب، فإن اشترى على ذلك لم يلـزم الأمـر ولـزم المأمور، سمى له الثمن أم لا.

وإذ أمره أن يشتري له داراً وسعى له الثمن، فاشترى له داراً لزمت الآمر، وإن لم يسم له الثمن لم يلزم الآمر.

وإذا أمره أن يشتري له داراً بعينها أو سلعة بعينها فاشتراها لـه لزمـت الآمر، سمى له الثمن أم لم يسمه.

[٢٠٨٦] مسألة: مخالفة الوكيل

قال معمد: وإذا خالف الوكيل أمر الموكل فيما أمره بشرائه، لم يلزم الموكس ما اشتراه الوكيل.

وعلى قول معمد - في هذه المسائل - أنه إذا قبال له: اشتر لي جاربة أطأها، فاشترى له أخت الأم، لم يلزم الآمر. وإذا قال له: اشتر لي جاربة للخدمة، فاشترى له عميا أو مقطوعة اليدين أو الرجلين، لم يجز على الآمر.

قال معمد: وإذا قال رجل لرجل: اشتر لي اليوم سلعة بكذا وكذا، فقال له: نعم، فلم يشترها له حتى غربت الشمس ذلك اليوم، لزمت المأمور ولم تلزم الآمر، وإن كان نقد فيها مال الآمر ضمن للآمر ماك، فإن قال الآمر: أنا أقبلها، فليس ذلك لهما إلا ببيع مستقبل (") من المأمور للآمر.

وإذا دفع رجل إلى رجل دراهم، وقال: اشتر لي بهذه قفيز حنطة، فاشتراه بدراهم غيرها مثلها أو دونها أو أجود منها، فالقفيز للمأمور ولا يلزم الأمر، وكذلك إن اشترى القفيز بنسيئة، لم يلزم الأمر نقد المأمور بعد ذلك الـدراهم (١) هكذا في جيم النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: سنتل. بأعيانها أو غيرها، فإن دفع المأمور القفيز إلى الآمر فاستهلكه كــان للمــأمور على الآمر قفيز مثله، وكانت الـدراهم للآمر على المـأمور، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وإذا دفع رجل إلى رجل مائة درهم، وأمره أن يشتري له بها سلعة بصفة معلومة، فاشترى له مثل صفته بأقل من مائة درهم، فليس بمخالف، وهمي للاكم.

وقال حسن بن صالح: هو مخالف، ولا نعلم أحداً تابعه على ذلك.

وكذلك إن قال رجل لرجل: اشتر لي قفيز حنطة بعشرة دراهم، فاشـترى له قفيزين حنطة بعشرة دراهم، لزم الأمر قفيز حنطـة مجمسـة دراهـم، ولــزم المأمرر قفيز مجمسة دراهم.

وقال حسن بن صالح: القفيزان للمأمور لأنه مخالف.

وكذلك إن اشترى له تفيزاً ومكوكاً بعشرة دراهم، فالقفيز للآمر بثمانية أتساع العشرة وهو ثمانية دراهم وثمانية أتساع درهم، والمكوك للمأمور بدرهم وتسع.

وقال الحسن بن صالح: القفيز والمكوك للمأمور؛ لأنه مخالف، ولا يلزم الأمر. قال معمد: وإن اشترى له بالعشرة نفيزاً، فارجح في الكيل ما لا يستنكر رجحانه بين المتبايعين، لزم ذلك الآمر، وإن استزاده المأمور على القفيز بعد الكيل فكان للزيادة قسط من الكيل مكوك أو دونه، فحكمه على ما ذكرنا أولاً، إن كانت الزيادة مكوكاً فالقفيز للآمر بثمانية أتساع العشرة، والمكوك للمأمور بدرهم وتسم.

وقال حسن بن صالح: القفيز للآمر بعشرة دراهم، والمكوك هبة للمـأمور إذا قبضها تمت بغير ثمن.

وإذا أمر رجل رجلاً أن يشتري له سلعة بعينها بثمن مسمى فاشتراها بأقل مما سمى له من الثمن لزم الآمر [وإن اشتراها بأكثر مما سمى له من الـثمن لم يلزم الآمر.

وعلى قول معهد:] [ذا أمره أن يشتري له سلعة بعينها ولم يسم له ثمناً، فاشترى له ما وصف له بأكثر من ثمنها بقدر ما يتغابن الناس فيه لزمت الآمر، وإن اشتراها بأكثر من ثمنها بما لا يتغابن الناس في مثله لم يلزم الآمر إلا أن يجيز ذلك؛ لأنه قال: وإذا أمر رجل رجلاً أن يزوجه، أو كتب إليه بذلك كتاباً فهو جائز، وإن زوجه غير كفؤ لم يجز، إلا أن يجيزه الزوج، وإن زوجه امرأة على أكثر من مهر مثلها بقدر ما يتغابن الناس فيه [لزمه النكاح على ما سمى الوكيل من المهر، وإن زوجه على أكثر من مهر مثلها بما لا يتغابن الناس بمثلها أنها لم يجز النكاح، إلا أن يجيزه الزوج-يعني فإن أجازه لرمه ما سمى الوكيل من المهر، ولا شيء على الوكيل-.

قال معمد: وإن قال: أنا أجيز، بعد أن قال: لا أجيز، لم يجز إلا بنكاح مجدد.

قال: وإذا دفع رجل إلى رجل مائة دينار، وأمره أن يشتري له جارية ووصفها له، فاشتراها له، ثم قال (": هـ له غالية آخـ لها لنفسي فأخـ لها لنفسه فأحبلها فولدت، فهذا غاصب، وعليه العقر، ويأخل الأمر جاريته وولدها رقيقاً (") [د"،

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

 ⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).
 (٣) أي: قال الوكيل للموكّل.

 ⁽٤) في جيم النسخ المتوفرة لدينا: (رقيق). ولعل الصواب ما أثبتناه.

⁽٥) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

ويؤدب المشتري، وإن ماتت في يده فهو خاصب عليه قيمتها، فإن اشـترى المـأمور الصاحبها غيرها أرخص منها فبعث بها إليه فقبضها الآمر فأحبلها فولدت له، شم علم بعد ذلك أن الجارية الأولى هي التي أشتراها له، وأن الجارية الأخيرة ليست التي أمر بشرائها فولدت (١) الجارية الثانية للواطئ الآمر فالجارية (١) لمه ولا يردها، وعليه قيمتها للمشتري؛ لأنه أخذها بشراء فاسد، وأولدها والولد اسـتهلاك، فيان كانت لم تلد له فإن شاء ردها، وإن شاء أخذها.

[٢٠٨٧] مسألة: [من وُكُل في شراء طعام واستأجر من يحمله]

وإذا أمر رجل رجلاً أن يشتري له طعاماً، فينبغي له أن يقول له: إذا اشتريته فاستأجر الوكيل اشتريته فاستأجر الوكيل للطعام من يحمله إلى الآمر، فإن بعض الفقهاء ترك القياس في ذلك، واستحسن أن يلزم الكراء الآمر.

[٢٠٨٨] مسألة: [من اشترى مالحاً لمن أمره أن يشتري سمكا]

وإذا دفع رجل إلى رجل درهماً، وقال له: اشتر لي به سمكاً فاشترى له به مالحاً، لزم الآمر؛ لأن المالح سمك، وإن كان الذي يعرف الأكثر من الناس أن السمك هو الطرى.

وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يلزمه.

وإن اشترى له رديئاً، أو شوطياً، أو ريشاً، لم يلزم الآمر قبول شيء من ذلك.

وإن قال له: اشتر لي بهذه الدراهم لحماً، فاشترى له لحم غنم لزم الآمر، وإن

⁽١) في (ج، س): فولد.

⁽٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (والجارية). ولعل الصواب ما أثبتناه.

اشترى له لحم بقر أو جزور لم يلزم الآمر، ولزم المأمور، والدراهم عليه للآمر.

وإن قال له: اشتر لي بهذه الدراهم فاكهة، فاشترى له جنساً واحداً من أجناس الفاكهة رَطِباً ، فقد اشترى له ما أمره به، وإن اشترى له به فاكهة يابسة، لم يلزم الأمر، وإنما يقع اسم الفاكهة على الرطبة إلا أن يسم له غير ذلك، والرمان عندنا من الفاكهة، وليس الرُّطَب والبسر من الفاكهة، والتمر ينسب إلى القوت، والفاكهة رَطبُها ويابسها لا ينسب إلى القوت.

[٢٠٨٩] مسألة: [من وكل غيره بشراء سلعة]

وإذا وكل رجل رجلاً بشراء سلعة، فليس للوكيل أن يشتريها لنفسه ولا لغيره، حتى يقول لموكله: قد أخرجت نفسي مما وكلتني به.

وإذا أمر رجل رجلاً أن يشتري سلعة بعينها بثمن مسمى ولم يعطه الشمن، فاشتراها المأمور لنفسه أو لغيره بمثل ذلك الشمن من عنده أو بدين عليه، فالسلعة للآمر، والثمن عليه للمأمور، وإن اشتراها بأكثر مما سممى لـه من الثمن لنفسه أو لغيره، لم يلزم الآمر، ولزمت من اشتراها له المأمور.

وإن قال له: اشتر لي سلعة كذا وكذا بسني وبينك، لسلعة بعينها، فاشتراها فللك جائز، وهي بينهما نصفان، وإن أمره آخر بمثل ذلك فاشتراها المأمور على ذلك، فالسلعة بين الأمرين نصفان، والثمن عليهما، وليس للمأمور فيها شيء.

[٣٠٩٠] مسألة: [في شراء الوكيل من نفسه]

وعلى قول محمد: لا يجوز شراء الوكيل من نفسه ولا بيعه منها.

 قال معمد: وإذا وكل الراهن في بيع الرهن أجبر المرتهن أو شـريكه شـركة عنان لا شركة مفاوضة، فباع الوكيل الرهن، فجائز أن يشتريه المرتهن لنفســه من الوكيل.

[٢٠٩١] مسألة: فيما يخرج الوكيل من الوكالة

وللموكل أن يعزل الوكيل من الوكالة متى شاء. وإذا وكل رجل رجلاً في بيع سلعة، ثم فسخ وكالته فلم يعلم الوكيل بذلك حتى باع السلعة، فقد جاز البيع، وللموكل أن يجلف الوكيل بالله ما يعلم (١) برجوعه عن بيع السلعة حتى باعها، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

وعلى قول معمد ـ في هذه المسألة ـ: إذا بلغ الوكيل خبر العزل من رجل واحد فلم يقبله وأمضى ما وكل به، كان إمضاؤه مردوداً، وكذلك قال أبو يوسف.

قال معمد: وإذا قال رجل لرجل: طلق امرأتي، فالأمر في يده إلى " أن ينهاه الزوج عن ذلك، فيقول: قد أبطلت ما كنت جعلت في يدك، وللزوج أن يفسخ ما جعل في يده من الطلاق قبل أن يمضي رأيه في ذلك متى شاه.

وإذا جعل أمر امرأته في يد رجل لا يدري بما قضى فيها، فأحب إلينا أن يكف عن جماعها حتى يعلم بما قضى فيها.

وللوكيل أن يبطل الوكالة، فيقول للموكل: قد أخرجت نفسي مما وكلتني به.

وتبطل وكالة الوكيل بموت الموكل، أو بارتداده ولحوقه بدار الحرب، سواء علم الوكيل بذلك أو لم يعلم.

⁽١) في (ج): ما علم.

⁽٢) في (ج): إلا.

وإذا قال رجل لرجل: بع لي هذه الجارية وتصدق بثمنها عني، جاز له أن يبيعها، ويتصدق بثمنها عنه، خإن لم يبعها حتى مات الآمر، بطلت وكالته، وليس له أن يبيعها، ولكن يدفعها إلى الورثة، فإن باعها بعد موت الآمر وتصدق بثمنها فبيعه باطل، وإن كان المشتري أعتقها أو باعها، فعتقه وبيعه باطل، ويرد الجارية إلى الورثة، ويرجع المشتري على الوكيل بالثمن، وإن كان تصدق بالثمن، فإن كانت مات في يد المشتري فقد ماتت من مال الآمر، ولا شيء على الوكيل، ويدفع الوكيل الشمن الذي قبضه من المشتري إلى المشترى، وإن كان تصدق به فهو له ضامن.

[٣٠٩٢] مسألة: هلاك المال في يد الوكيل

قال معمد: وإذا أمر رجل رجلاً بشراء سلعة فاشتراها لـه فهلكت في يـد الوكيل قبل أن يدفعها إلى الآمر، فهـي مـن مـال الآمـر، ولا ضـمان علـى الوكيل؛ لأنها في يده أمانه بمنزلة الوديعة، فإنه اتهمه الآمر أحلفه.

وإذا دفع رجل إلى رجل دراهم، وأمره أن يشتري له بها سلعة معلوسة، فضاعت الدراهم فهي من مال الآمر، فإن اشترى المأمور السلعة بعد ما ضاعت الدراهم فالسلعة للمأمور، والدراهم التي ضاعت من مال الآمر، وإن كانت الدراهم ضاعت بعد ما اشترى السلعة، ولم يكن فرط في دفع الدراهم، فلا ضمان عليه، والسلعة للآمر، وعليه أن يدفع إلى المأمور ثمن السلعة ينقده في ثمنها، وإن كان المأمور فرط في دفع الدراهم، فهو ضامن لها حتى ينقدها في ثمن الثوب (١).

⁽١) لعله: ثمن السلعة.

ولو كان المأمور لما رجع بالدراهم على الأمر ضاعت منه ثانية، لم يكن له أن يرجع بها على الآمر؛ لأنه إنما رجع عليه بدين كان له عليه، فبرئ الآمر به، ولو كانت الدراهم استحقت من يد المأمور كان له أن يرجع بها على الآمر في الحالين جميعاً.

وإن كان المأمور لا يدري متى ضاعت منه الدراهم قبل شراء السلعة أو بعد الشراء، لم يحكم له على الآمر بشيء، إلا أن تقوم البينة أنها ضاعت منه بعد الشراء.

وإذا دفع رجل إلى رجل دراهم، وقال: اشترِ لي بهـا ثوبـاً، فاشـترى لـه الثوب وقبضه، ثم ضاع الثوب وضاعت الدراهم بعد الشراء، ولم يكن فـرط في دفع الدراهم، فلا ضمان على المأمور، وعلى الأمر ثمن الشوب يدفعـه إلى المأمور ينقده في ثمن الثوب، وأما الثوب فقد ذهب من مال الآمر.

وإذا أمر رجل رجلاً أن يشتري له حنطة (أ ويصله إليه، ولم يدفع الشمن ولا الأجر، فاشتراه المأمور ونقد الثمن من عنده، أو اشتراه بدين عليه حال، واستأجر له من يحمله بدين عليه، فإن المسأمور أن يحول بين الآسر وبين الطعام حتى يوفيه الثمن، فإذا أوفاه الآمر فليس له أن يحول بينه وبين الطعام، وإن لم يعجل له الكراه، فإن هلك الطعام بوجه من الوجوه قبل منع المأمور الأمر الطعام، فإنما هلك من مال الآمر، ولا يلزم المأمور ضحان، لا خلاف في ذلك، وإن هلك الطعام بعد منع المأمور الأمر الطعام، فإن عامة الفقهاء فالوا وهو الذي عليه الناس _: إن الطعام هلك من مال المأمور، ويبطل عن الأمر الثعد.

⁽١) **ق** (ج): كر حنطة.

وذكر عن زفر أنه قال: لم يكن للمأمور أن يمنع الأمر الطعام، فلما منعه كان بمنزلة الغاصب، فيضمن المأمور للأمر مثل الطعام، ويكون الثمن للمأمور على الأمر.

وإن كان الآمر أمر الوكيل أن يشتري له الكرُ^(۱) الطعام، وسمى لـه الـشمن ولم يدفعه إليه، فاشترى الطعام بنسيئة إلى أجل، فإن للآمر أن يقبض الطعام من المأمور، وإن لم يدفع الثمن إلى الأجل.

وإذا قال رجل لرجل: اشتر لي كذا وكذا وانقد عني الثمن، فقال المأمور: قد اشتريت لك الذي أمرت ونقدت الشمن وهلك، فىالقول قولـه، والشمن على الآمر، إلا أن يتهم المأمور فيحلف.

وعلى قول معمد: إذا باع الوكيل سلعة، ثم ادعى دفع الشمن إلى الأمر، فالقول قوله مع بمينه.

قال معمد: وإذا وكمل رجل رجلاً يشتري له داراً، فاشتراها وقبضها، فللشفيع أن يطالب بشفعته الموكل أو الوكيل أيهما طالب فهو على شفعته، وكل واحدٍ منهما خصم في نفسه، مجتمعين كانما أو مفترقين، وللشفيع أن يأخذ الدار من الوكيل ويدفع إليه الثمن، وإن لم يحضر الموكل.

[٣٠٩٣] مسألة: [في شراء الوكيل ما له فيه شفعة]

وإذا وكل رجل رجلاً بشراء دار فاشتراها له، ونقد الثمن، والوكيل شفيع للدار، فللوكيل أن يأخل الدار بشفعته من الموكل، وليس لـه أن يأخـلـها مـن البائع؛ لأنه ليس له أن يفسخ شراء، وهو المشتري.

(١) قال الأزهري: الكُرّ: ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوك: صباع ونصف، فهـو
 على هذا الحساب اثنا عشر وسقاً، وكل وسق ستون صباعاً: [النهاية: ٤/٢١٦].

باب الحوالة والكفالة''

روى معمد بإسناده عن أبي هريرة قال: قـالﷺ: «مطـل الغـني ظلـم، ومـن أحيل على مليء فليحتل» ⁽¹⁾.

وعن ابن عمر، عن النبي، قال: ﴿إِذَا أُحِلْتَ عَلَى مَلَيَّءَ فَاتَّبَعُهُۥ﴾

وعن أبي أمامة قبال: سمعيت رسبول الله يقول: «العارية مؤداة، والمنيحة مردودة، والزعيم غارم» .

قال معمد: الكفالة بالنفس جائزة، وإذا كُثِل رجل بنفس رجل ففر المكفول بـه، حبس الكفيل، وقيل له: ابعث فاطلب صاحبك، روي ذلك عن النبي صـلى الله عليه ^(*) [وآله وسلم] و[روي ذلك] عن شريع ^(*) وهو قول أهل الكوفة.

وعلى قول محمد: إن مات المكفول به بطلت الكفالة؛ لأنه لم يُكفّلُ بمال.

وروى معمد مثل ذلك عن شريح.

- (١) في (ج، س): باب الكفالة والحوالة.
- (۲) مُصِنَفُ ابنَ أَبِي شَيِبَةً: ٥/ ٢٨٧، مسئد أحمد: ٦/ ٢٥٥، مسئن البيهقي: ٨/ ٤٣٧. ويلفيظ: ق... فليتهما. في البخاري: ٢/ ٤٧٩، سنن الترمذي ٦/ ١٠٠٠، وغيرها.
- (٣) عن ابن عمر في سنن ابن ماجه: ٢/ ٣٥٤ بلغظ: أعطل الفني ظلم، وإذا أحلت على ملي، فاتبعه وبلغظ: «مطل الغني ظلم، وإن أحلت على ملي، فاتبعه، ولا تبع بيعتين في بيعة في سنن الترمذي: ٢/ ١٠٠٠ سن البيهتي: ٨/ ٤٣٧، وغيرها.
- (٤) مصنف عبد الرزاق: ١٤٨/٤، ٩/٨٤، المعجم الكبير: ٨/ ١٣٥، ١٣٧، وفي جيمها زيادة في اللفظ.
 - (٥) في (ب): عن على صلى الله عليه. وكتب فوق لفظة (النبي): نخ.
 - (٦) انظر: مصنف عبد الرزاق: ٨/ ١٧٣.

قال معمد: وإذا ادعى رجل على رجل [دعوى] () فلم يقر، فسئل المدعي البينة، فقال: خذ لي كفيلاً بنفس صاحبي حتى أجيء بالبينة، فذلك له.

قال معمد: وإذا كفل رجل عن رجل بمال بإذنه، فليس لصاحب المال أن يطالب المضمون عنه، إلا أن يموت الكفيل ولا يَدَعُ شيئاً، أو يُفلسه الحاكم، فله أن يرجع عليه ⁽⁷⁾.

وكذلك الحوالة إذا أحال الغريم بما عليه على آخر، فليس للطالب أن يطالب الحيل، وهو قول ابن أبي ليلي، وحسن، وشريك، وهذه الطبقة.

قال الحسني: يعني معمدة: إن الكفالة، والضمان، والحوالـة، سواء في أنـه ينتقل المال عن المضمون عنه إلى الضامن، ومن المحيل إلى المحال عليه، إذا قبــل صاحب المال الكفالة، والضمانة، وإلحوالة. ه

قال معمد: وفرق أبو حنيفة وأصحابه بين الكفالة والحوالة، فقالوا في الكفالة .. : له أن يطالب أيهما شاه: الضامن أو المضمون عنه، وليس له أن يطالب الحيل. قالوا: فإن مات الكفيل أو المحال عليه ولم يكنّع شيئاً، أو جحد وحلف عليه، فهما سواه، ويرجع الطالب بحقه على المضمون عنه أو الحيل، وكلك إن أفلس، عند أبي يوسف، وعمد، وروي عن شريح، والشعبي غو ذلك.

وقال ابن أبي ليلي: إن مات الضامن أو أفلس، رجع الطالب على المضمون عنه، وإن مات المحال عليه، لم يرجع على الحيل بشيء.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

⁽٢) أي: على المضمون.

قال معمد: وإن كان كل واحد من الضامن والمضمون عنه كفيلاً بصــاحبه، فللطالب أن يطالب أيهما شاء، وروي عن شريح مثل ذلك.

وعلى قول معمد: إذا ضمن رجل لرجل مالاً، ثم مات الضامن، أخِدَ المال من تركته، فإن كان عليه دين فالطالب أسوة الغرماء، فإن لم يخلف شيئاً، رجع الطالب على المضمون عنه.

قال محمد في (المسائل): وإذا كفل رجل عن رجل بألف درهم إلى أجل، فمات الكفيل، فأما ما عليه من قبلنا من الفقها-يعني أصحاب أبي حنيفة-فيقولون: يؤخذ من ورثة الكفيل حالاً؛ لأن الرجل إذا كان عليه دين إلى أجل ثم مات قبل الأجل، فقد حل ما عليه من الدين، ويؤخذ به ورثة الكفيل، وليس لورثة الكفيل أن يتبعوا المكفول عنه بما أدوا عنه إلى عمل الأجل، ولكن يستوثقون (1) من المال.

وقال آخرون: إذا مات رجل وعليه دين إلى أجل، فالدين إلى أجله.

[٢٠٩٤] مسألة: [إذا ضمن رجل عن رجل مالاً بإذنه، فأخذ صاحب المال ماله من الضامن]

قال معمد: وإذا ضمن رجل عن رجل مالاً بإذنه، فأخذ صاحب المال ماله من الضامن، رجع الضامن على المضمون عنه بما دفع إلى صاحب المال، وكذلك لو وهبه الطالب للضامن، فهو بمنزلته لو أخذه منه، وصار حقاً للضامن على المضمون عنه يطالبه به كأنه أداه إليه.

⁽١) في (ج): يستوفوا.

وإذا ضمن رجل عن رجل مالاً بغير إذنه، فأخِذ منه المال أو وهب لـه، فقد سقط عنهما، ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بشيء؛ لأنـه لم يـأمره بذلك، وروي عن الشعبي، وحسن بن صالح، مثل ذلك.

[٢٠٩٥] مسألة: [إذا ألزم رجل غريمه، فقال رجل للطالب: دعه وما ثبت لك عليه من حق فهو على، فتركه بقوله]

قال معمد: وإذا ألزم (١٦ رجل غريمه، فقال رجل للطالب: دعه وما ثبت لك عليه من حق فهو عليّ، فتركه بقوله، فليس هذا الضمان بشيء، ولكن يجبس الضامن بنفس الرجل حتى يأتى به؛ لأنه خلصه منه بذلك.

بلغنا: أن شريحاً كان يحبس في الخلاص (٢).

ولو كان سمى الحق، فقال: ما ثبت لك عليه من حق: ماتين. مائة درهم. إلى ألف درهم، فهو ضامن لما سمى من ذلك إذا ثبت عليه، فإن أداه عنه لم يتبع المضمون عنه بشيء؛ لأنه لم يأمره بذلك.

وعلى قول معمد - في هذه المسألة -: إذا قبال رجيل لرجيل من غصبك من الناس شيئاً، أو من بايعت من الناس، فأنبا للك أن ضامن، فالضمان باطل لا يجوز إذا عم، فيإن خص فقبال: إن غصبك فبلان ضيعتك، أو عبدك، أو دابتك، فأنا لك أن ضامن، فرضي المضمون له وقبل ذلك، فالضمان جائز، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

⁽١) في (ب، ج، س): لزم.

 ⁽٢) أَلْخِلْأُصِنَّ، بِالْكَسِرَ أَما أخلصته النار من الذهب وغيره، وكذلك الخلاصة بالضم.
 [النهامة: ٢٧ / ٢١].

⁽٣) في (ج): فأنا لذلك ضامن.

 ⁽٤) في (ج): فأنا ضامن.

قال معمد: وإذا توفي رجل فقال ابنه: إشهدوا أن كل دين على أبي فإني ('' ضامن، فإن من قبلنا [من] الفقهاء يقولون: ليس هـذا بشـيء حتـى يسـمي المال، ويسمي أصحاب الدين رجلاً رجلاً، ويسمي ماله من الدين.

[٣٠٩٦] مسألة: [الكفالة في الحد]

قال معمد: ولا كفالة في حد، روي ذلك عن علمي -صلى الله عليه-''. وعن شريح ومسروق، وإبراهيم، والشعبي، وحسن بن صالح.

قال: ومعنى: لا كفالة في حد: أي لا تكفل من وجب عليه حد إذا جي، به في غير مجلس الحكم، أو في مجلس الحكم وغاب طالب الحد، فملا يُكفَّلُهُ الحاكم إلى مجلس الحكم، أو إلى أن يحضر طالب الحد، وكذلك إن أراد الحاكم أن يسأل عن الشهود، فلا يكفل المطلوب بالحد، ولكن يجسه.

قال سعدان: قال معمد: وإذا وجب على رجل حد فلم يمكن في ذلك الوقت إقامة الحد عليه، فلا يؤخذ منه كفيل، ولكن يجس حتى يقام عليه الحد.

[٢٠٩٧] مسألة: [في كفالة العبد المأذون له في التجارة]

قال معمد: وليس للعبد الماذون [له في التجارة] أن يكفل بنفس ولا مـال، إلا بإذن سيده؛ لأن هذا ليس مما أذن له فيه، وروي عن شريح ذلك.

⁽١) في (ج): فأنا له ضامن.

 ⁽٢) وروي نحو ذلك عن النبي في في سنن البيهقي: ٨/ ٤٥١، وتكلم في سنده. وهو فيها ـ أيضاً ـ
 عن الشعبي، قال البيهقي: ورويناه ـ أيضاً ـ عن شريح، ومسروق، وإبراهيم.

⁽٣) في (س): له بالتجارة.

[۲۰۹۸] مسألة: [من كان له على قوم حق، نقال: أيكم شئت أخذت بحقي. فرضوا بذلك]

وإذا كان لرجل على قوم حق، فقال: أيكم شئت أخـذت بحقي، فرضـوا بذلك، فله أن يأخد أيهم شاء مجق، المسلمون عند شروطهم.

[٣٠٩٩] مسألة: [في كفالة الرجل لسيد المكاتب عن المكاتب ببعض مال المكاتبة]

وإذا كفل رجل لسيد المكاتب عن المكاتب ببعض ماله من الكتابة، فليست كفالته بشيء، هو عبده.

[٣١٠٠] مسألة: [إذا كان في يدي رجل شيء أمانة، مثل: وديعة، أو عارية، أو مضارية، أو شركة، أو نحو ذلك، نضمنه ضامن]

وعلى قول معمد: إذا كان في يدي رجل شيء أمانة، مثل: وديعة، أو عارية، أو مضاربة، أو شركة، أو نحو ذلك، فضمنه ضامن فالضمان باطل، فإذا كان في يده شي مضمون مثل شيء مغصوب، أو بيع فاسد، أو على سوم بيع، فضمنه ضامن فالضمان صحيح، وعليه تسليمه إن كان قائماً بعينه، أو قيمته إن هلك.

بابالصلح

وسائل معمد تمدل على: أن الصلح على الإقرار [هو] في معنى البيع والشراء، يفسده ما يفسد البيع، (ويجيزه ما يجيز) [البيع] من وأن كل ما جاز فيه السلم، فالصلح عليه جائز نسثا، وما فسد ألله فيه السلم، فالصلح عليه باطل نسثا؛ لأنه قال: وإذا كان لرجل على رجل الف درهم، فصالحه منها على عشرين ديناراً، فالصلح جائز إن دفعها إليه قبل أن يفترقا، وإن افترقا قبل أن يفترقا، وإن صالحه منها على عرض بعينه، وترب، أو دار، أو عبد، فالصلح تام جائز، سواء دفع إليه العرض قبل أن يفترقا وإن صالحه منها على عرض بعينه، ولا أن بعد ما افترقا. وإن صالحه منها على عرض بغير عينه، [ولا]

[٢١٠١] مسألة: [في الصلح على ما حرم الله]

وهدن قول معمد: لا يجوز الصلح على ميتة، ولا خر، ولا خنزير، ولا على شيء مما حرم الله، ولا يجوز الصلح على تحليل حرام، ولا على تحريم حلال، وإذا كان لرجل على رجل مال فصالحه منه على متاع غير موقوف عليه، فوجد في المتاع ما لا يجل بيعه وشراء، مثل: ميتة، أو صنم، فالصلح باطل

⁽١) في (ج): ويجيزه وما يجيزه. وفي (س): ويجبره وما يجبره.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج، س).

⁽٣) في (ج): وما بطل فيه...إلخ.

وإن رضيا جميعاً به؛ لأنه أبطل مثل ذلك في البيع، وقال: إنما بطـل لأنـه لـيس للميتة ولا للصنم حصة من الثمن.

وروى بإسناده: عن حمر أنه قال: الصلح جائز بين الناس، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً^(١).

[٣١٠٣] مسألة: [إذا ادعى رجل على رجل مالاً، فصالحه من دعواه على عبد آبق، أو على سمك في الماء]

وعلى قول القاسم، ومعمد: إذا ادعى رجل على رجل مالاً، فصالحه من دعواه على عبد آبت، أو على سمك في الماء، فالصلح باطل، والمدعي على دعواه.

[٣١٠٣] مسألة: [إذا كان لِرجلِ على رجل ألف درهم، فصالحه منها على مائة درهم]

وعلى قول معمد: إذا كان لِرجلٍ على رجل ألف درهم، فصالحه منها على مائة درهم، فالصلح جائز؛ لأن ذلك حط لا بيع، وكذلك القول في المدنانير، وفي جميع ما يكال ويموزن؛ لأن له في قوله، أن يهب له الأصل كله. وإذا صالحه على أكثر عما له عليه، لم يجز الصلح، وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه.

 ⁽١) سنن البهقي: ١٩٢١/٨ وعن أبي مريرة عن النبي الأعظم أن وسحيح
 ابن جبان: ١١/ ٤٨٨ ومنن أبي داود: ٣٢٧/٢

[۲۰۰۶] مسألة: [إذا كان لرجل عشرة دراهم جياد من ثمن سلعة، فأعطاه بداها مربقة، ومكدلة، فرآها وتجاوز بها عنه]

قال معمد: وإذا كان لرجل عشرة دراهم جياد من ثمن سلعة، فأعطاه بدلها مزبقة، ومكحلة، فرآها وتجاوز بها عنه جاز، ولم يكن له أن يرجع عليـه بعـد إن تجاوز عنه.

وعلى قول معمد: إذا كان لرجل على رجل تمر، فلا يصالحه منه على رطب، وإذا كان له عليه رطب فلا يصالحه منه على تمر؛ لأنه لم يجز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل، ولا متفاضلاً.

[٣١٠٥] مسألة: [من كان له على رجل دنانير فأراد أن يقضيه دراهم]

قال معمد: وإذا كان لرجل على رجل دينار، فأراد أن يقضيه مائة درهم، فأحبُ إلينا أن يدفع إليه الدراهم صلحاً عن الدينار، وإن أراد أن يقضيه البعض، فليقل - كلما قضاه دراهم -: هذه كذا وكذا درهماً صلح عن كذا وكذا درهماً صلح عن كذا وكذا قراطاً من الدينار الذي لك علي، ولو أعطاه دراهم، وقال: هذه من الدينار الذي علي بسعر الدراهم اليوم، لم يجز حتى يسمي السعر ويصالحه عليه، ويقبضها على ذلك قبل أن يفترقا.

[۲۱۰۳] مِسألة: [من كان له على رجل دراهم فصالحه منها على ظوس ظم يدفعها إليه حتى افترقا]

وعلى قول معمد: إذا كان لرجل على رجل دراهم، فصالحه منها على فلوس فلم يدفعها إليه حتى افترقا، فالصلح جائز على حاله؛ لأنه قال ـ فيمن اشترى فلوساً بدراهم، فقبض منه الفلوس ولم ينقده الدراهم، أو نقده الدراهم ولم يقبض منه الفلوس _ : أن البيع بينهما جائز، افترقا بعد ذلك، أو لم يفترقا.

[٣١٠٧] مسألة: [الصلح في دين النقد]

قال معمد: وإذا كان على رجل دين لرجلين، لأحدهما مائة دينار، وللآخر ألف درهم، فصالحهما جميعاً من دينهما صلحاً واحداً على مائة دينار ومائة درهم، فالصلح جائز، والمائة دينار والمائة درهم التي وقع عليهما ("الصلح بينهما على قيمة الدنانير والدراهم، إن كانت الألف قيمتها خسين ديناراً ضمت إلى المائة دينار، ثم اقتسماها على ثلاثة: لصاحب الألف ثلث ما وقع عليه الصلح وهو من الدنانير ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث، ومن الدراهم مثل ذلك ثلاثة وثلاثون درهماً وثلث، ولصاحب المائة دينار ثلثا ما وقع عليه الصلح، وهو من الدنانير ستة وستون ديناراً وثلثا دينار، ومن الدراهم ستة وستون درهماً وثلثا درهم.

[٣١٠٨] مسألة: [صلح الكفيل في دين النقد]

وعلى قول معمد: إذا كفل رجل عن رجل بألف درهم جياد، فصالح رب المال الكفيل على ألف درهم زيوف، أو بهرجة، أو رصاص، كان جائزاً إذا كان على وجه المعروف إلى الكفيل، وللكفيل أن يرجع على المكفول عنه

⁽١) في (ج): عليها.

بالف جياد؛ لأنه قال: ولو وهب صاحب المال ماله للضامن، فهو بمنزلته لــو أخذه منه، وصار حقاً للضامن على المضمون عليه يطالبه به.

[٢١٠٩] مسألة: [إذا سلم رجل إلى رجل عشرة دراهم في قفير حنطة، فحط بعضهما عن صاحبه]

قال معمد: وإذا سلم (رجل إلى رجل عشرة دراهم في تفيز حنطة، فحط المسلم عن المسلم إليه المسلم إلى القفيز قبل أن يقبضه، أو حط المسلم إليه عن المسلم بعض العشرة قبل أن يقبضها، فحط كل واحد منهما عن صاحبه جائز و لا خلاف فيه.

وإن تقابضا ثم حط أحدهما عن صاحبه، فقد اختلف فيه:

قال بعضهم: الحط جائز. وقال بعضهم: لا يجوز.

[۲۱۱۰] مسألة: [من ادعى داراً في يد غيره فصالحه على طعام بعينه مجازفة أو دراهم بعينها بغير وزن]

وعلى قول القاسم ﷺ : إذا ادعى رجل داراً في يد رجل، فصالحه على طعام بعينه مجازفة، أو على دراهم بعينها بغير وزن، لم يجز الصلح، إن كان البائع قد علم كيله أو وزنه، ولم يعلمه المشتري.

وعلى قول محمد: ذلك جائز؛ لأن ذلك كقولهما في بيع الجازفة.

⁽١) ق (ب، س): أسلم.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

[٣١١٦] مسألة: [إذا كان لرجل على رجل دين إلى أجل، فصالحه على أن يجعله حالاً]

وعلى قول معمد: إذا كان لرجل على رجل دين إلى أجل، فصالحه [على]^('') أن يجمله^{'')} حالاً، فالصلح جائز.

وإن صالحه على أن يعطيه بعضه حالاً، وعلى أنه بريء مما بقي منه، لم يجز ذلك؛ لأنه قال: وإذا قال المكاتب لسيده: ضع عني وأعجل لك، فهــو جــائز، هو عبده بعد، ليس هذا كالدين.

قال معمد: وإذا قال المسلم إليه للمسلم: حط عني بعض السلم وأعجله لك قبل على الأجل، فإن ابن عباس وغيره من العلماء كرهوا ذلك.

[٣١١٧] مسألة: [إذا ادعى رجل دعوى في دار، فصولح منها على دار، أو عبد بعيشه، ولم يره المدعى]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل دعـوى في دار، فصـولح منهـا علـى دار، أو عبد بعينه، ولم يره المدعي، فله خيار الرؤية، كما يكون له ذلك في البيع.

[٣١١٣] مَسْأَلَة: [إذا ادعى رجل داراً في يد رجل، فصالحه منها على عبد، أو ذوب، أو عرض، أو متاع، أو دار أخرى]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل داراً في بد رجل، فصالحه منها على عبد، أو ثرب، أو عرض، أو متاع، أو دار أخرى، فليس له أن يبيع ما صالحه من ذلك قبل أن يقبضه؛ لأن الصلح كالبيع ما جاز فيه جاز في البيع، وما ردُ في البيع ردُّ فيه، ولا يجوز في قول معمد بيع شيء من ذلك حتى يقبضه، فإن باعه لم يجز ذلك.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (س).

⁽٢) في (ج): جعله.

[٣١١٤] مسألة: [إذا ادعى رجل على رجل مالاً نصالحه من ذلك على عرض بعينه، فاستحق ذلك العرض]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل على رجل مالاً فصالحه من ذلك على عرض بعينه، فاستحق ذلك العرض، بطل الصلح، ورجع المدعي على دعواه؛ لأنه قال _ فيمن اشترى ثوباً بدراهم، فاستحق الثوب _ : أن البيع ينتقض، ورجع (1) بالثمن.

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل داراً في يد رجل، فصالحه منها على عبد بعينه فاستحق العبد، بطل الصلح، ورجع المدعي على دعواه؛ لأنه قال فيمن اشترى سلعة بسلعة فاستحقت إحداهما : أن البيم يبطل.

[۲۱۱۰] مسألة: [إذا كان لرجلين على رجل دين مائقا درهم، فتراضيا على أن يأخذ كل واحد منهما نصف الدين، فابتاع أحدهما من الدين بحصته

قال معمد: وإذا كان لرجلين على رجل دين مائنا درهم، فتراضيا على أن يأخذ كل واحد منهما نصف الدين، فابتاع أحدهما من المدين بحصته عشرة أففزة حنطة وقبضها، ثم ثويت (أك المائة الباقية الأخيه على المدين، فليرجع صاحب المائة على أخيه بخمسين درهماً، ولا يرجع بنصف الطعام، سواء كان يساوي مائة أو أقل أو أكثر.

قال معمد: وإذا اشترى رجل من رجل سلعة بدنانير، فأخمل منمه بالمدنانير دراهم، ثم وجد المشتري بالسلعة عيباً، فإنه يردها بالثمن الأول بالدنانير، ولو استحقت السلعة من يد المشتري رجع بالدراهم التي أخذت منه.

⁽١) ما أثبتناه من (س). وفي بقية النسخ: ورجع.

⁽٢) في (س): ثوت.

[۲۱۱٦] مسألة: [إذا ادعى رجل في يد رجل حقاً، فصالحه منه على عرض بعينه فلم يقبضه حتى حدث به عيب]

وإن صالحه على عرض بعينه وقبضه، ثم وجد به عيباً، فله أن يرده على المدعى على دعواه، المدعى علي دعواه، المدعى على دعواه، كالقول في المدعى على دعواه، كالقول في البيع. وإن كان لما قبض العرض لم يجد به عيباً حتى حدث فيه عب آخر، فإنه يرجع بحصة ذلك العيب؛ لأنه قال _ فيمن اشترى معيباً، فلم يعلم بعيبه حتى حدث فيه عنده عيب آخر _: إنه يلزمه المعيب، ويرجع على البائم بقدر ما بين الصحة والعيب القديم من الثمن.

[٣١١٧] مسألة: [إذا ادعى رجل داراً أو أرضاً في يدي رجل، فصالحه عنها أجنبي بغير إذنه على عبد بعينه، أو ثوب بعينه، وأعطى ما صالح به]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل داراً أو أرضاً في يدي رجل، فصالحه عنها أجنبي بغير إذنه "" على عبد بعينه، أو ثوب" بعينه، وأعطي ما صالح به، عزا الصلح وسقطت المطالبة عنهما، وليس للمصالح أن يرجع على المدعى عليه بشيء، إلا أن يكون أمره بذلك؛ لأنه قال: وإذا ضمن رجل عن رجل مالاً بغير إذنه، فأخذ منه المال أو وهبه له، فقد سقط عنهما؛ ولا يرجع الضامن على المضمون عليه بشيء؛ لأنه لم يأمره بذلك.

⁽١) لعله: الصلح.

⁽٢) بغير إذن المدَّمي عليه.

⁽٣) في (س): ثوباً. وما اثبتناه من بقية النسخ، وهو الصواب.

وعلى قول معهد ايضاً - إن استحق العبد أو العرض، أو وجد به عيباً فرده، بطل الصلح، ولم يكن له على المصالح شيء، ورجع المدعي على دعواه في الدار، فإن أكان صالحه على دنائير، أو دراهم مسماة، أو على ثوب بصفة فدفع إليه ذلك ثم استحق ذلك الشوب أو الدراهم، أو وجد فيها زيوفاً أو بهرجة، فإن له أن يرجع بمثل تلك ألك الداهم أو الشوب على المصالح، دون الذي في يده الدار، سواء كانت الدراهم بأعيانها أو بغير أعيانها، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه؛ لأنه ألله قال حين اشترى سلعة بسلعة، فاستحقت إحداهما =: إن البيع يبطل، ويرجع على صاحبه بما أخذ إن كان فاستحقت إحداهما =: إن البيع يبطل، ويرجع على صاحبه بما أخذ إن كان قائماً، وإن كان مستهلكاً رجع بقيمته.

وقال معمد _ فيمن اشترى سلمة بسلمة فوجد فيها عيباً _: أنهما يترادان البيم، فإن كانت مستهلكة رجع بالقيمة، وإن كان الشمن دنانير أو دراهم، فالبيع نام على حاله، وللبائع بذل ما استحق من الشمن، مسواء كان الشمن دنانير بأعيانها، أو بغير أعيانها، وإن وجد في الثمن زيوفاً، فله بدلها جياد.

[٣١١٨] مسألة: صلح الأب على الصغير

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل دعوى في مال صبي، فصالحه أبـــ الصـــــي، أو وصــي أبيه، من مال الصبي، فإنه يُنظَّر في دعوى المدعي، فإن كـــان لـــه بينـــة على ما أدعى، فالصلح جائز، إن كان ما أعطى تما يتغابن الناس بمثلـــه، وإن لم يكن له بينة، لم يجز الصلح في مال الصبي.

وإذا ادعى الأب أو الوصى للصبي حقاً في يد رجل، فصالح من حقه على

⁽١) في (ب ران.

⁽٢) مَّا أَثِبَناه من (ج). وفي بقية النسخ: ذلك.

⁽٣) في (ج): أن.

دراهم قبضها له، نظر: فإن كان له بينة على ما ادعى، جاز الصلح إن كان ما صالح عليه مثل حقه أو دونه بما يتغابن الناس بمثله، وإن كان كثيراً فاحشاً، ففيه قولان: أحدهما: أنه يجوز، والآخر: لا يجوز، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه.

وإن لم يكن للصبي بينة على حقه، جاز الصلح. وحكم المغلوب على عقله في ذلك حكم الصغير؛ لأنه قال: وحكم الأب في مال ابنه الصغير جائز في البيم، والشراء، والأخذ، والإعطاء.

وليس للأب أن يزوج عبد ابنه الصغير؛ لأنه يغرمه مهـــر العبـــد، ويوجــب علم, العبد النفقة لام أنه.

وللأب أن يزوج أمة ابنه الصغير؛ لأنه يكسب لـه مهـراً، ولأنـه قـال ــ في صبي زوجه أبوه امرأة على أكثر من مهر مثلها بما يتغابن النـاس بمثلـه ــ: إنـه يلزم الصبى ما سمى من المهر.

وإن زوجه على أكثر مما يتغابن الناس بمثله، وكان فيه اجتياح لمــال لصـــي، فروى فيه قولين:

أحدهما: أنه يلزمه ما سُمِّي من المهر يكون بمنزلة البيع.

والقول الآخر: لا يجوز.

وقال ـ في صبية زوجها أبوها على دون مهر مثلها بما يتغابن الناس بمثله ـ: فلها ما سُكّي لها من المهر.

وإن كان مما لا يتغابن الناس بمثله ففيه قولان:

أحدهما: أن لها ما سمى من المهر.

والقول الآخر: لها مهر مثلها.

[٣١١٩] مسألة: [من ادعى على المبت ديناً]

وعلى قول معمد: [3] ادعى رجل على الميت ديناً، ولم يكن للمدعي بينة، فليس للوصي أن يقيضه إياه، ولا يصالحه عنه، فإن صالحه فصلحه باطل، وإن قضاه إياه من مال الميت لم يجز، وضمن ذلك للورثة.

[٣١٢٠] مسألة: [إذا ادعى رجل داراً في يد رجل فصالحه منها على دار أو غير ذلك]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل داراً في يد رجل فصالحه منها على دار أو رض معروفة عدودة، أو على شقص (أمنها مسمى، أو على أن يزرع هذه الأرض سنة معلومة، أو على سُكنى دار بعينها سنين معلومة، فإن ذلك كله جائز على ما قال في (البيوع).

[۲۱۲۱] مسألة: [إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل نصائحه منها على خدمة عبد بعينه سنة. أو على سكنى بيت بعينه سنة]

وعلى قول معهد: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة، أو على سكنى بيت بعينه سنة، فالصلح جائز؛ لأنه أجاز خدمة العبد، فإن مات العبد، أو تهدم البيت، انتقض الصلح، ورجع المدعى على دعواء؛ لأن الصلح في ذلك في معنى الإجارة يصح بما تصح به الإجارة، وينتقض الصلح بما تنتقض به الإجارة.

وعلى قول (17 معمد _ في الإجارة _: إنه إذا استأجر رجل دابة فعطبت أو مانت، انفسخت الإجارة.

⁽١) الشُّقص والشقيص: النصيب في العين المشتركة من كل شيء. [النهاية: ٢/ ٩٠٠].

⁽٢) في (ج): وقول محمد.

وعلى قوله _ ايضاً _: إن صالحه على خدمة عبد بعينه سنة فخدمه بعض السنة ثم مات العبد، بطل من الصلح بمقدار ما بقى من الخدمة.

[۲۱۲۷] مسألة: [إذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها، فصالحه منها على عبد بعينه، فمات العبد قبل أن يقبضه]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها، فصالحه منها على عبد بعينه، فمات العبد قبل أن يقبضه، بطل الصلح، وكان المدعي على دعواه، وكذلك قال أبو حنيفة، وأصحابه.

ولو لم يمت العبد ولكن رجلاً جنى عليه فقتله كان المدعي بالخيار بين أن يجيز الصلح ويتبع الجاني، أو يبطل الصلح ويرجع على دعواه، ويكون لرب العبد أن يرجع على الجاني، ولو لم يمت العبد ولم يقتل، ولكن إعورً، أو شُلّت يده بغير جناية من أحد، فالمدعي بالخيار: إن شاء رد العبد ورجع على دعواه، وإن شاء أجاز الصلح، ولا شيء له على صاحبه؛ لأن اللهي حدث به ليس من جناية أحد.

ولو كان سيده هو الذي جنى عليه، فذهبت إحدى عينيه، أو شلت إحدى يديه، كان المدعي بالخيار: إن شاء رد العبد ويرجع على دعواه، وإن شاء أخذ (1) من الصلح بنصف العبد.

وإن كانت الجناية من أجنبي، فالمدعي بالخيار: إن شاء رد العبد وأبطل الصلح ورجع على دعواه، وكان للسيد أن يتبع الجناني بأرش الجناية، وإن شاء أجاز الصلح وأخذ العبد وتبع الجاني بأرش الجناية.

⁽١) في (ج): أجاز.

وإن كان صالحه من الدار على عبدين بأعيانهما، نقبض أحدهما ومات الآخر قبل القبض، فالمصالح بالخيار بين أن يرد العبد ويرجع على حقه من الدار، وبين إجازة الصلح بحصة العبد المقبوض، فيكون له نصيبه من الدار بقدر حصة العبد الميت.

من ذلك قوله _ فيمن اشترى جارية فهلكت في يد البائع قبل التسليم _: إن البيع منفسخ، وهي من مال البائع، ولا شيء على المشتري من الشمن، وإن كان المشتري لم يقبضها حتى حدث بها عاهة اعورت عينها، أو شلت يديها، فالمشتري بالخيار: إن شاء أخملها بجميع الشمن، وإن شاء تبرك؛ لأن الذي حدث بها من أمر السماء ليس من جناية أحد.

وإن كان البائع هو الذي جنى عليها فذهبت إحدى عينها، أو شلت إحدى عينها، أو شلت إحدى يديها، فالمشتري بالخيار: إن شاء أخذها بنصف الثمن، وإن شاء ترك، وإن كانت الجناية من أجني فالمشتري بالخيار: إن شاء أخداها بجميع الثمن واتبع الجاني بأرش الجناية، وإن شاء فسخ البيع، وكان للبائع أن يتبع الجاني بأرش الجناية.

⁽١) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).

[٣١٧٣] مسألة: [إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل، فصالحه من ذلك على عبد بعينه قيمته مائة درهم وعلى مائة درهم، فاستحق العبد]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل، فصالحه من ذلك على عبد بعينه قيمته مائة درهم وعلى مائة درهم، فاستحق العبد، رجع بنصف دعواه، وإن كانت قيمته مائتي درهم رجع بثلثي دعواه؛ لأنه قبال _ فيمن اشترى قفيز حنطة بنصف قفيز حنطة، ورطل سمن، فاستحق الرطل السمن بعينه _: أنه يبطل البيع في نصف قفيز حنطة، وإن استحق القفيز الحنطة بطل البيع، ورجع على صاحبه بالنصف قفيز حنطة والرطل سمن.

[٣١٢٤] مسألة: الصلح في السلم

قال القاسم، ومعمد: وإذا أسلم رجل إلى رجل دراهم في طعام، فلما حمل الأجل صالحه على أن رد عليه رأس المال، فهو جائز.

قال القاسم ﷺ _ فيما روى داود عنه _: ولا يأخذ المسلم إلا مسلمه الـذي أسلم فيه، ولا يأخذ بدل سلمه طعاماً، ولا غيره من المتاع.

> وسئل عمن أسلم في طعام فأخذ بعض سلمه، وبعض دراهمه؟ فقال: لا يجب له أن يأخذ إلا دراهمه كلها، أو سلمه كله.

وقال معمد: إذا أسلم رجل إلى رجل في طعام، فلما حل الأجل اصطلحا على أن يأخذ المسلم بعض سلمه، وبعض رأس ماله، فذلك جائز يجعل ما يأخذ منه إقالة لبعض السلم، ولا يجعله بيع ما لم يقبض، أجاز ذلك ابن عباس، وابن الحنفية، وأبو جعفر عمد بن علي عليهم السلام وابن عمر، وشريح، وعطاء، ولم يروا به باساً. وإذا أسلم رجل إلى رجل في مكيل أو موزون، فأعطاه من غير جنس سلمه، لم يجز، ولا لهما أن يصطلحا على ذلك. لو أسلم إليه في سمن غنم لم يجز له أن يأخذ منه سمن بقر، وكذلك جميع أجناس السلم، وإن أعطاه من جنس سلمه دون صفته وزاد معه ذهباً أو فضة، أو عرضاً فإنا نكره ذلك، وقد رخص فيه بعضهم.

وإن كان السلم عما لا يكال ولا يوزن نحو الثياب فهو جائز، وإن أعطاه دون سلمه ورد (۱) عليه بعض رأس ماله ذهباً أو فضة، فذلك مكروه، سواء كان السلم مكيلاً، أو موزوناً، أو عرضاً، وقد أجاز ذلك بعضهم إذا كان السلم عرضاً.

وإذا أسلم رجلان إلى رجل مائة درهم في كر طعام، فأقاله أحدهما وأخلد رأس ماله، فالإقالة جائزة، فإن رضي صاحبه بذلك فالخمسون التي قبضها بينهما نصفين، ويرجعان بما بقي من السلم عند عمل الأجل، وإن لم يرض شريكه سلمت الخمسون للذي أقال، وبقي الآخر على حقه إلى عمل الأجل، فإن ترى (") ما بقي من السلم لم يرجع على شريكه المقبل بشيء.

قال الحسني: وهذا قول أبي يوسف.

وقال أبو حنيفة: الصلح فاسد، إلا أن يجيزه الشريك، فإن أجازه جاز، وما أخذ فهو بينهما، ويتبعان المطلوب بنصف كر.

⁽١) في (ب، ج): رد.

 ⁽٢) في (ب- ج): ثرى. وما أثبتناه من (س) ولعلها الصواب؛ لأن تـوى: أي: هلـك، بعنـى إذا هلك ما بقى من السلم ... إلخ.

[٣١٢٥] مسألة: الصلح في الشفعة

قال معمد: وإذا قال الشفيع للمشتري: أنا أسلم لك شفعي، على أن تـدع لي منها نصفها، أو ثلثها، أو ربعها بحصته من الثمن، وتراضيا بذلك فالصلح جائز، ولا تبطل شفعته، وإن قال: أنا أسلم لك شفعتي على أن تعطيني منها ثلث كذا وكذا، فهذا صلح باطل، وهو على شفعته.

وعلى قول معمد [في] هذا: إن قال المشتري: أنا أسلم لك شفعتي على أن تعطيني كذا وكذا درهماً، وتراضيا بذلك، فالصلح باطل، وليس له من الدراهم شيء، وكان الشفيع على شفعته.

قال الحسني -رضي الله عنه-: وقال أبـو حنيفـة وأصـحابه: باطـل، وقـد بطلت شفعته.

وعلى قول معمد - في هذه المسألة -: إذا كفل رجل بنفس رجل، وصالح الكفيل المكفول له على دراهم على إن أبرأه () من الكفالة، فالمسلح باطل، ولا يبرأ الكفال [من الكفالة بالنفس ألزم في الوجوب [من الشفاء] () فأن الشفعة تبطل بموت الشفيع، والكفالة بالنفس يأخذ بها الوارث.

[٣١٢٦] مسألة: الصلح في العبد

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل دعوى في عبد في يد رجل، فتصالحا من ذلك على دراهم مسماة إلى أجل أو حالة، جاز الصلح، وكذلك [في] جميع

⁽١) هكذا في جميع النسخ المتوفرة لدينا، ولعل الصواب: أن يبرئه.

⁽٢) ما بين المعكونين سأقط في (س).

 ⁽٣) ما بين المعكوفين ساقط في (ج).
 (٤) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (الحيوان). ولعل الصواب ما أثبتناه.

الحيوان، سواء كان العبد قائماً بعينه أو مستهلكاً.

ولو تصالحا على طعام إلى أجل نظر، فإن كان العبد قائماً بعينه فالصلح جائز، وإن كان مستهلكاً فالصلح باطل، وكذلك جميع ما يكال ويبوزن، إلا أن يمدفع الطعام إليه قبل أن يفترقا، وذلك لأن العبد إن كان مستهلكاً فإنما يجب لـه قيمته على الذي كان في يده، فإذا فارقه قبل القبض صار ديناً بدين إذا كان الطعام بغير عينه، وإن كان الطعام المشترى طعاماً بعينه ففارقه قبل القبض، فالصلح جائز.

[٣١٢٧] مسألة: الصلح في الحدود

وعلى قول القاسم ``: إذا جرح رجل رجلاً عمداً جرحاً فيه قصاص فصالحه من ذلك الجرح على مال، ثم مات المجروح من الجراحة، فالصلح فاسد مردود، وعليه القصاص؛ لأنه قال _ في رواية داود عنه _: وإذا عفا المقتول عن الماتل، فلا عفو له، إنما العفو فيه لأوليائه، ولا حق له بعد موته.

وقال معمد: إذا جرح رجل رجلاً عمداً جرحاً فيه قصاص، فقال المجروح: قد عفوت عن فلان الذي جرحني، أو قد عفوت عن هذه الجناية، ثم مات المجروح من الجراحة، فعفوه جائز، ولا قود على الجاني.

[٢١٢٨] مسألة: [من وجب عليه قصاص فصالح من ذلك على عبد بعينه]

وعلى قول معمد: إذا وجب على رجل القصاص في نفس أو فيما دون النفس، فصالح من ذلك على عبد بعينه فالصلح جائز، فإن هلك العبد في

(١) في (ج): (وعلى قول محمد والقاسم). والصواب تركها كما أثبتناه من يقية النسخ، يعني: (وعلى قول القاسم)، يدل على صحة ذلك ما في المسألة من رواية داود حت، ولأن قول محمد السالي يخالف قول القاسم في عدم العفو للمقتول وإنما العفو للأولياء، ومحمد أجاز العفو يده أو استحق رجع بقيمته ولم يرجع بالدم، وإن كمان الصلح من الدم على عبد بصفة ولم يسم له أجلاً فله تلك الصفة، فإن لم يصف صفة فلم وسط من الوصف؛ لأنه قال فيمن تزوج امرأة على عبد، أو وصيف بعينه، أو موصوف بصفة - مثل ذلك.

وعلى قول معمد: إن صالح من الدم على عبد فوجده حراً، أو على دن خَلً فوجده خمراً، جاز الصلح وله قيمة الحر لو كان عبداً، أو قيمة الخمر لو كان خلاً؛ لأنه قال _ فيمن يزوج امراة على عبد، فوجدته حراً، أو على خل فوجدته خراً _ نحو ذلك.

وعلى قول معمد ایساً -: إن صالح من الدم على میته، أو دم، أو خنزیر، أو على خر $\binom{1}{1}$ وهو یعلم - فللك عفو بلا شيء؛ لأنه قال - فیمن تنزوج امرأة على میته، أو خنزیر، أو على خر $\binom{1}{1}$ - وهو $\binom{1}{1}$ یعلم -: فلها مهر مثلها، والنكاح ثابت.

[٣١٢٩] مسألة: الصلح في المفصوب

وعلى قول معمد: إذا غصب رجل رجلاً عبداً، فأبن عند الغاصب، شم صالح مولاه وهو آبق على دراهم أو دنانير مسماة حالة، أو إلى أجل، فالصلح جائز؛ لأنه كان ضامناً في الأصل، وإن صالحه على مكيل أو موزون صلحاً إلى أجل، كان الصلح فاسداً؛ لأنه دين بدين، ولو صالحه على شيء من ذلك بعينه كان جائزاً، وهو قول أبي حنيفة، وأصحابه.

 ⁽١) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (حر). ولعل الصواب ما اثبتناه.
 (٢) في جميع النسخ المتوفرة لدينا: (حر). ولعل الصواب ما اثبتناه.

⁽٣) في (ج): وهي.

[۳۱۳۰] مسألة: [من اشتری عبداً بدراهم معلومة ثم ظهر علی عیب فتصالح هو والبائح علی رد دراهم معلومة ،

وعلى قول معمد: إذا اشترى رجل من رجل عبداً بدراهم معلومة، ثم ظهر على (() عيب فتصالحا من ذلك على أن رد البائع عليه دراهم مسماة حالة، أو إلى أجل، فذلك جائز، فإن صالحه على دينار فنقده قبل أن يتفرقا فجائز، وإن تفرقا قبل أن ينقده الدينار فالصلح فاسد؛ لأن أصل الثمن دراهم.

ولو صالحه على ثوب بعينه، أو طعام بعينه، فهــو جــائز قـبض ذلـك أو لم يقبضه، ولو صالحه على شيء من ذلك معلوم إلى أجل مســمى لم يجــز؛ لأنــه دين بدين، وهو قول أبى حنيفة، وأصحابه.

[۲۱۳۱] مسألة: [من اشترى سلعة وقبضها ثم طلب من البائع أن يقيله على دراهم معلومة]

قال معمد: وإذا اشترى رجل سلعة وقبضها، شم قبال للبائع: أقلني منها ولك عشرة دراهم فلا خير في ذلك، لا ينبغي أن يرجع للبائع سلعته ومعها فضل دراهم ولا غيرها، إلا أن تكون السلعة تغير ثمنها بعيب أو حادث فيها فلا بأس أن يردها المشتري ويرد معها بقدر ما نقصها العيب، فأما إن نقس ثمنها برخص أو غلاء، فلا ينبغي أن يرد معها شيئاً.

وإن قال البائع للمشتري: أقلني منها، وأعطيك دراهم فوق رأس المال، فلا بأس به.

وعلى قول معمد - في هذه المسألة - : إذا أشترى رجل من رجل ثوباً فقطعه

⁽١) في (ج): عليه.

خرقاً، ثم وجد به عيباً، فتصالحا على أن رد عليه الثوب، وحط عنه من الثمن درهماً، ورد عليه ما بقي فالصلح جائز، وطاب له الدرهم لما أحدث في الثوب من التقطيع. وإذا اشترى رجل من رجل ثوباً فقطعه، ثم وجد به عيباً، فصالحه على دراهم مسماة، فالصلح جائز.

[۲۱۲۷] مسألة: [من ورثا عن أبيهما دارا فادّعت امرأة أنها كانت زوجة أبيهما فصالحها أحدهما]

وعلى قول معمد: وإذا كانت دار في يدي رجلين ورثاها عن أبيهما، فادعت امرأة أنها كانت زوجة أبيهما، فجحداها ذلك، ثم صالحها أحدهما على أن يعطيها الثمن كاملاً من نصيبه خاصة، فإن الصلح جائز، ويلزمه الثمن؛ لأن في قوله: لو أن أجنبياً تبرع فصالح عنهما كان جائزاً، فكذلك -صلح أحدهما عن صاحبه.

[٣١٣٣] مسألة: [من ورثا عن أبيهما داراً نغاب أحدهما نجاء رجل وادعى تلثها]

وعلى قول معمد: إذا كانت الدار في يدي رجلين ورثاها عن أبيهما، فغاب أحدهما، فجاء رجل فادعى ثلثها، فصالحه المقيم على قطعة من الدار مقسومة معلومة، لم يجز الصلح؛ لأن الشريك غائب، ولا تجوز _ في قول معمد _ القسمة على الغائب، ولو أجاز الغائب القسمة جازت، وإن لم يجزها كان المدعي على حجته، ولو كان المصالح صالح المدعي على أن يسلم إليه الربع من جميع الدار من نصيبه خاصة، ثم قسم له قطعة جاز الصلح، ولم تجز القسمة، فإن رجع الغائب في القسمة كان للمدعي الربع.

[٣١٣٤] مسألة: [من ادعى على رجل مجھول أنه عبده فأنكر المدعى عليه ذلك ثم صالح]

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل على رجل مجهول أنه عبده، فأنكر المدعى عليه ذلك، ثم صالحه المدعى عليه من ذلك على مائة درهم عاجلة أو آجلة، فالصلح جائز، وقد عتق حين وقع الصلح، فإن أقام المدعي البينة بعد ذلك أنه عبده لم تقبل منه؛ لأنه بمنزلة من أعتق عبده على مائة درهم.

باب التفليس

قال معمد: وإذا اشترى رجل سلعة، ثم فلسه القاضي قبل أن يوفي ثمنها، والسلعة قائمة بعينها، فالبائع أحق بها من الغرماء، سمعنا أن النبي في قال: (رإذا أفلس الرجل فأصاب [الرجل](() سلعته بعينها عند المفلس فهو أحق بها من الغرماء)(().

وروى معمد بإسقاده عن أبي هريرة، وسمرة بن جندب جميعاً، عن النبي صلى الله عليه وآله مثل ذلك.

وقال أبو حنيفة، وأصحابه: هو أسوة الغرماء.

وروي عن خلاس عن علي –صلى الله عليه– مثل ذلك ّ...

وعلى قول معمد: إذا اشترى رجل سلعة، فزادت في بدنها بسمن أو كبر، أو نقصت بعور أو قطع، ثم أفلس، فلذلك سواء، والبائع بالخيار بين أن يأخذها بحقه كله، أو يسلمها ويكون أسوة الغرماء؛ لأن اختياره نقض للعقدة الأولى. وكذلك إن كان ثمنها قد تغير بزيادة أو نقصان.

- (١) ما بين المعكوفين زيادة من الاعتصام: ٥٠٦/٤.
- (٢) مسلم: ٢٠ (٤٧٦) صحيح ابن حيان: ١١/ ٤١٥، مسئد أحمد: ٣/ ٨٧)، مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٢١٥، مصنف ابن أبي شبه: (١٨/٥، جيمهم عن أبي هريرة.
- (٣) أخرج الإمام زيد بن عملي هي بسنده عن الإمام علي هي في (الجموع ٢٠٧: ٧ برقم (٧٠٤) أنه على الله عمل الله على الله عل

وعلى قوله - إيضاً -: إذا اشترى رجل ثرباً فصبغه، أو قصره، أو خاطه، ثم أفلس، فللبائع أن يأخذ ثوبه، ويكون هو والغرماء شركاء فيما زاد في قيمة الثوب من الصبغ، والقصارة، والخياطة.

[٣١٣٥] مسألة: [إذا ورث رجلان من أبيهما دينا على رجل وهو مائتا درهم، فرضيا أن يأخذ كل واحد منهما نصف الدين]

قال معمد: وإذا ورث رجلان من أبيهما ديناً على رجل وهو ماتنا درهم، فرضيا أن يأخذ كل واحد منهما نصف الدين، فسأل الذي عليه الدين أحما أن يبتاع منه بحصته من الدين طعاماً، فرضي بذلك فابتاع منه بالمائة درهم عشرة أقفزة طعاماً وقبضها منه، ثم ثوت (۱) المائة الدرهم الباقية لأخيه على صاحب الدين-يعني بموت، أو إفلاس، أو غير ذلك- فليرجع صاحب المائة على أخيه بخمسين درهماً، ولا يرجع بنصف الطعام، سواء كان الطعام يساوي مائة، أو أقل، أو أكثر.

[٣١٣٦] مسألة: [من اشترى أرضاً فيها زرع أو نخل مثمر واستثنى الثمرة]

وعلى قول معمد: إذا اشترى رجل أرضاً فيها زرع أو نخل مثمر واستثنى الثمرة ثم أفلس، فالبائع أحق بالأرض وما فيها من الزرع والثمر، وإن كمان المشتري استهلك الزرع والثمر ثم أفلس، فالبائع أحق بالأرض والنخل بحصتهما من الثمن؛ لأنهما عين ماله، ويكون أسوة الغرماء في حصة الزرع والثمر من أصل الثمن، يقسم الثمن على الأرض والزرع، وينظر كم قيمة

⁽١) في (ث): توت.

الثمر والزرع من أصل البيع، فإن كان الربع رجع بقيمة الثمـر والــزرع وهــو الربع، ويقوم ذلك يوم قبضه لا يوم استهلكه.

وكذلك إن اشترى عبداً مع ماله، فاستهلك المال ثم أفلس، فالبائع أحق بالعبد، وهو في المال أسوة الغرماء؛ لأنه قال: إذا اشترى أرضاً فيها نخل مشمر فاستهلك الثمر، ثم جاء الشفيع، قضي له بالأرض والنخل بحصتهما من الثمن، وحط عنه بحصة ما استهلك من الثمر.

وهذه `` المسائل على قول معمد، وهي `` قول الشافعي إذا اشترى رجل جارية فحملت عنده وولدت ثم أفلس، فالبائع أحق بالجارية دون ولدها، ويقضى بالولد للغرماء.

وإذا اشترى جارية حبلى من غير زوجها فولدت عنده ثم أفلـس، فالبــائع أحق بها وبولدها.

[۲۹۳۷] مسألة: [من اشترى داراً أو أرضاً فبنى فيها أو غرس ثم أفلس وعليه للبائع قيمتها]

وعلى قول معمد: إذا اشترى رجل داراً أو أرضاً نبنى فيها أو غرس شم أفلس، فالبائع بالحنيار، إن شاء أخذ الدار بزيادتها والتنزم للغرصاء قيمة ما أحدث المشتري فيها من البناء أو الغرس^(۲)، وإن شاء كان أسوة الغرماء؛ لأنه قال ـ فيمن اشترى داراً، أو أرضاً، فغرس فيها أو بنى، ثم جاء الشفيع ـ : إنه بالحنيار: إن شاء أخذها وأدى الثمن وقيمة ما أحدث المشتري من بناء وغرس

⁽١) أي (ج): وهذا.(٢) أي (ج): وهو.

⁽٣) في (ج): والغرس.

وغيره، وإن شاء ترك، وتكون القيمة يوم استحقت الدار بالشفعة.

وعلى قسول معمد: إن اشسترى داراً أو أرضاً، فاستهلك أبوابها، ويناءها، وجذوعها، ثم أفلس، فالبائع أحق بالدار، وهو فيما استُهْلِكَ منها أسوة الغرماء.

وكذلك إن اشترى سلعة أو غنماً فاستهلك بعضها أو أتلفه، فالبائع أحتى بما بقي، وهو فيما استهلك أو أثلف اسوة الغرماء، وتكون قيمته يـوم قبضه لا يـوم استهلكه؛ لأنه قال: إذا اشترى رجل داراً فاستهلك أبوابها، ويناءهما، وجلوعها، ثم جاء الشفيع، قضي له بالدار بحصتها من الثمن، وحُطُّ عنه من الثمن حصة ما استهلك المشتري من البناء وغيره، يُقوَّمُ ذلك وهو قائم يوم وقع الشراء.

وعلى قول معمد: إذا اشترى رجل سلعة، ودفع إلى البائع بعض ثمن السلعة، ثم أفلس، كان البائع شريك الغرماء، لحم منها مقدار ما قبض البائع من ثمنها.

قال الحسني: وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وآله ــ أنه قال: ((من باع سلمة وأفلس المبتاع فوجدها بعينها ولم يقبض من ثمنهــا شــيناً فهى له، وإن قبض من ثمنها شيئاً فهو أسوة الغرماء)(''.

[٣١٣٨] مسألة: [في الرجل يدعي الإفلاس ويدعي غرماؤه أنه غير مفلس]

قال محمد في الرجل يدعي الإفلاس، ويدعي غرماؤه أنه مؤسر .: بلغنا عن علي -صلى الله عليه- أنه كان يحبس في اللين وفي الشيء حتى يستثبت إفلاسه ...

⁽١) سنن البيهقي: ٨/ ٣٨٨، سنن الدارقطني: ٣/ ٢٩.

 ⁽٢) أخرج الإمام زيد بن علي هنج بسند، عن الإمام علي هنج في (الجموع ٧٠٠: ٣ برتم (٤٠٤)
 أنه كان بجبس في النفقة وفي الدين وفي القصاص وفي الحدود وفي جميع الحقوق وكمان يقيد
 الدعار بقيود لما أفقال ويوكل بهم من يملها لمم في أوقات الصلاة من أحد الجانبين

وبلغنا عن شريح: أنه حبس رجلاً لغرمائه فلما التوى عليه فلسه، وباع كل مال له (1).

وذكسر عنن الشمعي أنه قبال: إذا أنبا لم أحبس الغريم لغريمه فأنبا أثويت حقه ('').

وإذا فلس القاضي رجلاً فادعى غرماؤه أنه مؤسر، فعليهم البينة.

[٣١٣٩] مسألة: [من عليه دين وله مغزل وخادم، وله عيال يحتاجون لذلك]

قال معمد: وإذا كان على رجل دين وله منزل وخادم ولـ عيــال عتــاجون إلى المنزل والحادم، فلا يباع ذلك للغرماء، ولا يجبس لهم فيعوقــو، عــن كســبه لنفسه ولعياله، وهذا مسكين تحل له الصدقة.

قال: وإذا كان على رجل دين ولـه عـروض، وهـو يـدافع الغرمـاء، فإن القاضي يأمره بالأداء، فإن أدًى وإلا حبسه، وباع عليـه عروضـه في دينـه؛ إن طلب ذلك الغرماء.

وقال أهل الكوفة: لا يبيع عليه عروضه حتى يفلسه، والتفليس من القاضى حجر عليه.

وقال أهل المدينة وغيرهم: يبيع عليه عروضه للغرماء وإن لم يفلسه.

وقال معمد _ فيما روى سعدان عنه _ : وإذا أفلس الرجل فله ما يجزيه للصلاة، فإن كان له ثوب له قيمة بيم إذا كان يجزيه دونه.

⁽١) وعن ابن سيرين في مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ١٠٨ عن شريح أنه كان يحبس في الدين.

⁽٢) مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٣٠٦، مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ١٠٨٠.

[٣١٤٠] مسألة: [في المفلس يبيع أو يشتري أو يتصدق]

قال معمد: وإذا حجر القاضي على المفلس فباع وتصدق بصدقة يـزوي ذلك عن الغرماء، فبيعه وصدقته باطل.

قال معمد: وسئل عن المفلس: أبييع ويشتري إلى وقت ما يصلح أمره؟ فقال: بلغنا عن شريح، أنه قال: إذا فلس القاضي رجلاً لم يجز لـه بيـع ولا شراء، ولا اعتراف ولا صلح، ولا صدقة ولا شيء (''.

[٣١٤١] مَسْأَلَة: [إذا ثبت على رجل دين ببيئة نظسه القاضي، ثم أقر لرجل آخر بدين]

قال: وإذا ثبت على رجل دين ببينة ففلسه القاضي، ثم أقر لرجل آخر بدين، لم يجز إقراره، ولكن يبدأ بالدين الذي بالبينة فيقضى، فإن فضل بعد ذلك شيء، كان للمقر له بلا بينة إن كان المقر مقيماً على إقراره بعد ما قضى الدين الواجب.

[٣١٤٢] مسألة: [إذا فلس الحاكم رجلاً وعليه ديون بعضها عاجل وبعضها آجل]

قال سعدان: قال معمد: وإذا فلس الحاكم رجلاً وعليه ديون بعضها عاجل وبعضها آجل، فإن الحاكم يقسم ما وجد من ماله بين الغرماء العاجل والآجل فيه سواء، وإن كان له دين إلى أجل فهو إلى أجله.

 ⁽١) إلى هنا نهاية الجزء الخامس حسب المخطوطات. ويتلوه الجنزء السادس ويسدأ بمسألة: [إذا ثبت على رجل دبن بيية...].

[٣١٤٣] مسألة: [في رجل عليه ديون للناس ومهر امرأته]

قال القاسم ﷺ _ فيما روى داود عنه _ في رجل عليه ديـون للنــاس ومهــر امرأته.

قال: هي أسوة الغرماء في صداقها، وهذا أقل مالها في ذلك.

وسئل: عن رجل يموت وعنده للناس وديعة، وعليه دين، وعنــده مضــاربة، لا يعرفون شيئاً منها. كيف يُعطَى كل واحدٍ منهم؟

فقال: هم أسوة الغرماء، إلا أن يعرفوا شيئاً بعينه.

قال معمد: وإذا اشترى رجل سلعة فلم ينقد ثمنها حتى مات، وعليه ديون، والسلعة قائمة بعينها، فالبائع أسوة الغرماء، تباع السلعة ويقسم ثمنها بين الغرماء صاحبها واحد منهم، لا نعلم في ذلك خلافاً (1)

وإذا مات رجل وخلف مالاً وعليه دين، فلم يكن في ماله وفاء دينه، فـإن الغرماء يضربون في ماله بقدر ديونهم.

مثال ذلك: أن يكون لواحد منهم عليه عشرة، والآخر "عشرون، والآخر" ثلاثون، فيضرب صاحب العشرة بسهم من ستة بما ترك، ويضرب

⁽١) قال الإمام الهادي إلى الحق في (الأحكمام): ٢٥٨/٢: إذا أفلس الرجيل وعنده سلعة فريمه بعينها، فصاحب السلعة أولى بها من سائر الغرماه، ويذلك حكم عمد رسول الشيء وفي ذلك ما بلغنا عن رسول الشيء اله قال: «من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهيو أحق به من غيره. وعند، أنه قال: «أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المناع أولى بالمناع إذا وجده بعينه. وقد تقدم.

⁽٢) في (ج): ولأخر.

⁽٣) في (ج): ولأخرّ.

صاحب العشرين بسهمين من سنة، وصاحب الثلاثين ثلاثة أسهم من سنة، وكذلك المفلس إذا لزمه دين يحيط بماله فباع الحاكم عليه مالـه، فـإن الغرمـاء يتحاصون ماله بقدر ديونهم (١) على ما وصفنا من تحاصهم في مال الميت.

[٣١٤٤] مسألة: [من عليه ديون إلى أجل ويريد السفر]

وعلى قول معمد: إذا كان على رجل دين إلى أجل فليس للغرماء أن يمنموه من السفر قبل حلول الأجل؛ لأنه قال: للمكاتب أن يسافر بغير إذن مولاه، وإن كان السيد شرط عليه ألا يسافر إلا بإذنه فالشرط باطل.

[٣١٤٥] مسألة: [من له حق على معسر]

قال معمد: وإذا كان لرجل حق على معسر فقد أمره الله _ عزَّ وجل _ أن ينظره إلى ميسرة '''، فإن كان اللي له عليه من شيء قد أربى عليه فيه، أنظره برأس المال، وسقط عليه ما سواه.

وروي عـن أبي جعفـر ـ عمـد بن عـلي ـ في قـولـه تعـالى: ﴿فَنَظِرُهُ إِلَّ يُشِيّرُو﴾[هبر:٢٠٠] قال: الموت.

قال معمد: وتفسير هذا: ليس النظرة إلى وقت مؤقت، إنما هو إلى أن يؤمسر ما بينه إلى أن يموت.

 ⁽١) قال الإمام الهادي إلى الحق على في الأحكام): ٢/ ١٦٤: أن يضرب الأصحاب الديون في الحسين الديار بسهامهم على قدر ديونهم.

⁽٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﴿ فَيْ ﴿ (الْأَحْكَامِ): ٢/ ١٦٥.

وبلغنا عن علي -صلى الله عليه- أنه قال _ لرجل لـ على رجل مـال لا يجد إلى أدائه سبيلاً _: إن الزمته كنت له ظالماً، ولم أحل بينك وبينه.

قال معمد: يعني بقوله: كنت له ظالماً فيما بينك وبين الله ـ عـزٌ وجــل ــ ولم أحل بينك وبينه حتى يستعديني عليك فأحكم بمنعك منه.

وروي عن شريح: أنه كان يحبس في الدين (...

قال محمد: يعنى: حتى يسأل عنه فيبين له إفلاسه.

قال معمد: وإذا كان على رجل درهم أو درهمان وهـو عـابر سـبيل، فلـم يستطع الحاكم من أجل ذلك حبسه، ولم يستطع دفـع ذلـك عنـه، خلـى بينـه ويين غريمه إن شاء.

قال معمد: حدثنا ابن منذر، عن ابن فضيل، عن محمد بـن إسـحاق، عـن أبي جعفر، عن علي -عليهما السلام- أنه قال: حبس رجل في السجن بعـد أن يُعلَم ما عليه من الحق ظلم ⁽⁷⁾.

فقال معمد: معناه: أن الحاكم يسأل عنه فإن كان مطلعـاً علـى حقــه حكــم عليه به، وإن كان معدوماً فلُسه واخرجه.

وقال معمد ـ في وقت آخر ـ: يقول: إن كان مؤسراً أجبرته على دفع الحـق، وإن كان مُعسراً لم يحبسه؛ لأن الله ـ عزَّ وجل ـ قد أنظره، قرأته بخط ابن عمرو.

⁽١) وقد تقدم ذلك.

 ⁽٢) أخرج الإمام زيد بن علي هظ بسنده إلى الإمام علي هظ في (الجمدع): ٢٠٠٧ برقم (٣٩٧) قال: إذا حبس القاضي رجلاً في دين ثم تبين له إفلاسه وحاجته أخرجه حتى يستفيد ما لانًا ثم يقول له: إذا استفدت ما لاً فاقسمه بين غرمائك.

وقال أصحاب أبي حنيفة: يخلى عنه، ولا يحول بين الطالب وبين لزومه.

قال سعدان: قال معمد _ في قوله: حبس الإمام بعد إقامة الحد ظلم⁽⁾⁾ قال: وإذا قطع الإمام سارقاً، أو حد قاذفاً، أو حد شارب خمر، فيقال: لا تحبسه بعد ذلك.

ر**وی معمد بېسناد**: عن الشعبي، وعطاء، وسالم، قالوا: إذا مات الراهن وعليه دين، فالمرتهن أحق به من الغرماء حتى يستوني ^(۱).

قال وكيع: وكذا نقول.

وروى معمد بإسفاد: عن أبي اليسر "، قال: كنت ألزم غريماً لي، فرآني رسول الله الله قال: «من يحب أن يستظل من فور جهنم»؟ قلنا: نحن يا رسول الله، فقال: «ونظر غريماً، أو يدع لمعسى» .

وعن ابن الحنفية -صلى الله عليه- أن النبي الله مر على رجل يلزم رجلاً فقال: «ما شأنكما»؟ قال الطالب: استأجر مني أرضاً فزرعها، فقال الآخر: أصاب زرعي آفة، فقال النبي الله: «إن أخاك قد أصابه ما ذكر، فإن رأيت أن تجاوز عنه فافعل» فقال: قد فعلت يا رسول الله.

⁽١) وهو ما رواه أبو جعفر عن الإمام على ﴿ وَقَدْ أَخْرِجِ البِيهِ فِي سَنْتُهُ: ١٣/ ٣٥.

 ⁽٢) انظر: مصنف ابن أبي شيية: ٥/ ٢٥١. وهنو تنول الإسام الهادي إلى الحق هيئه في
 (الأحكام):٢/١٤١.

 ⁽٣) كعب بن عمرو الأنصاري أبو اليسر، بدري جليل، شهد (صفين) مع الوصي، روى هنه
 ابنه عمار وغيره، توفي سنة خس وخسين بـ(المدينة).

⁽٤) المعجم الكبير: ١٦٦/١٩.

باب الحجر"

[٣١٤٦] مسألة: الحجر على الصبيان والمجانين

قال القاسم ﷺ ـ فيما روى داود عنه ـ: ولا يجوز بيـع الصبي، ولا عتقـه، إلا أن يلي نفسه، ويؤنَسُ رشده، ويبلغ أقل ذلك إذا جُهلَ، خمس عشرة سنة.

وقال معمد: إذا بلغ اليتيم، وأنِـسَ منـه رشـد بصـلاح لنفـــه ـــ وفي روايـة سعدان ــ بصلاح في دينه، وحفظ لماله، دُفعَ إليه ماله، وكذلك الجارية.

وحد البلوغ: أن يُدركُ الغلام، أو تحيض الجارية، أو يبلغا من السن خمس عشرة سنة، فإن لم يؤنس رشدهما عند البلوغ حُيِسَ ما لهما، ولم يدفع إليهما حتى يؤنس منهما الرشد، قال الله _ سبحانه _ : ﴿وَآيْتَلُواْ ٱلْتَنْمَىٰ حَتَىٰ إِذَا بَلُقُواْ ٱلرَّحَاحُ فَإِنْ وَاشْتُمْ تِهَمْ رُشْدًا قَادَقُمُواْ إِلَيْمَ أُمْرَكُمْ ﴾ إنساده].

ولا يجوز بيع الصبي، ولا شراءه، ولا عتقه، ولا هبته، ولا صدقته، ولا إقراره بمال، ولا يجوز نكاحه، ولا طلاقه، حتى يدرك أو يبلغ خسة عشر سنة.

قال: وإذا دفع رجل مالاً مضاربة إلى صبي لم يبلغ، فالمضاربة فاسدة، فمإن تلف المال في يد الصبي فلا سبيل على الصبي، ولا يتبع بشيء ".

وعلى قول القاسم ﷺ ومعمد: لو أن وصي اليتيم، أو ولي المحجور عليه دُفِعَ إليه ماله قبل أن يؤنس منه الرشد فضاع، كان الوصي والولي ضامنين للمال.

⁽١) الحجر: هو منع الإنسان من التصرف في ماله.

⁽٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام): ٢/ ١٣٦.

قال معمد: وقد اختلف في بيم الغلام المراهق الذي لم يدرك أو يبلغ خمس عشرة سنة، وهو يعقبل البيم و الشراء، إذا أذن له أبوه، أو وصبي أبيمه في التجارة فاشترى وباع، وأخذ المال مضاربة وأعطاء، فقال بعضهم: هذا كلم جائز، وكذلك الجازية التي لم تحض، وروي نحو ذلك حن إبراهيم النخصي، وعلى هذا القول إن ضاع المال من يد الصبي فهو من مال الصبي، ولا ضمان على من أذن له (()

وقال بعضهم: لا يجوز شيء من ذلك، حتى يدركا أو يبلغـا خمـس عشـرة سنة، وروي نحو ذلك عن ابن عباس.

قال معمد _ ومن ⁽¹⁾ أجاز بيعه وشراءه وعتقه أجاز وكالته-يعـني أن يكـون وكيلاً-. ومن لم يجز بيعه وشراءه، لم يجز وكالته. ومن أجاز وكالة الغلام قال: إن أمره آمر بشراء سلمة لزم الثمن الأمر، ولم يلزم الصبي.

[٣١٤٧] مسألة: الحجر على من كان مضيعاً لماله منسداً له

قال العسن بن يعيى: أجمع آل رسول الله ـ صلى الله عليه وآله ـ: على الاقتصاد في الطعام، وإن اتسع متسع في النفقة من حلاله لم يضيق ذلك عليه، وليس بسرف عندهم، إلا أن ينفق في غير حله، فلذلك مسرف قليله وكثيره ".

⁽١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﴿ فَي (الأحكام): ٢/ ١٣٦.

⁽٢) في (ب، ث، ج): فيمن. وما أثبتناه من (س).

⁽٣) قال الإمام الهذي إلى الحق هي في (الأحكام): ٤٧/٢: المسرف هاهنا هو المسرف هلى نف بالإنفاق في معاصي الله والتبلير فيما لا يرضي الله من الأمر الذي يكون فيه المنفق معاقباً عند الله ... إلخ كلامه هيه.

وعلى قول معمد _ وهو قول جميع من يقول بالحجر _: أن اليتيم إذا بلغ وأنس منه الرشد، فدفع إليه ماله، ثم عاد مفسداً لماله مضيعاً له، أنه يصير بللك عجوراً عليه، ويمنع ماله، ويحال بينه وبين تضييعه، كما كان عنوعاً قبل أن يدفع إليه في الحالة الأولى، وينفق عليه بالمعروف كما كان يفعل به وهو غير بالغ، وأنه لا يجوز له في ماله بيع ولا شراء، ولا هبة ولا صدقة، ولا إقرار بمال، ولا إقرار باستهلاك وديعة. فإن فمل شيئاً من ذلك فإن القاضي يبطله، فلا يزال على ذلك حتى يعود إلى حالة الرشد والإصلاح؛ لأنه قال: وإذا كان الرجل مسرفاً، مفسداً لماله حجر عليه، وقد سأل علي بن أبي طالب -صلى الله عليه - عثمان أن يحجر على عبد الله بن جعفر حتى شاركه الزبير (۱).

وقال معمد: وليس لرجل أن يمنع امرأته أن تصدق بمالها وهمي في بيته، إلا أن تسرف فيأخذ على يدها، ويحجر عليها للسرف، كما يحجر على الرجل إذا كان مسرفاً (٢).

قال: إذا حبس القاضي رجلاً في دين وحجر عليه فباع أو تصدق بصدقة، يزوي ذلك عن الغرماء، فبيعه وصدقته باطل.

⁽١) سنن البيهقي: ٨/ ١٨.٤.

وأخرج الإسام زيمد بمن علي هي بسنده عمن الإسام على هي في أو (الجمدع):۲۰۷ برقم(۲۱۱): أنه سأل عثمان بن عفان أن يحجر على عبدالله بن جعفر رضمي الله عنهما وذلك أنه بلغه أنه اشترى شيئاً فغين فيه بأمر مفرط.

 ⁽٢) قال الإمام الهادي إلى الحرق هي (الأحكم): ١٧/٢؛ ناسا إنشاق المرء على إخوانه
وإطعامه لهم، وإنفاقه على أضيافه وعلى غشيه، يطلب رفده منهم، فلا يكون ذلك إسرافاً.

بلغنا: عن شريح أنه قال: إذا فلس القاضي رجلاً لم يجز له بيع ولا شــراء، ولا صلح ولا اعتراف، ولا صدقة ولا شيء.

قال معمد: وإذا أعتق المحجور عليه عبداً، فقد قال قوم: عتقه باطل، وقال قوم: عتقه جائز. واختلف الذين أجازوا العتق في السعاية، فقال بعضهم: يسعى في قيمته للغرماء، وقال بعضهم: لا سعاية عليه.

وسل معمد عن قول [تعالى]: ﴿إِنْ آلَمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَنَ ٱلشَّيَطِينِ﴾ [لاســراد٢٠] فقال: كل من أنفق في معصية الله وفي غير طاعة الله فهــو تبـذير، وهــو في طاعـة الشيطان، فسماهم الله بذلك إخوان الشياطين (١٠)

[٣١٤٨] مسألة: [في نكاح وطلاق وإقرار وجنايات الحجور عليه للفساد]

وعلى قول أصد، والقاسم، ومعمد: إن نكاح المحجور عليه للفساد، وطلاقه، وإقراره بالحدود، والجنايات التي توجب عليه القصاص في البدن، جائز؛ لأن أحمد قال: إذا زوج إمام الجور امرأة لا ولي لها، ثم قام بعده إمام عمدل فملا يرد النكاح، ولا يبطله.

وقال أحمد، والقاسم: ونجيز من أحكام الظلمة ما وافق الحق، ونبطل من أحكامهم ما خالف الحق⁷⁷.

⁽١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق على في الأحكام: ٢/ ١٧.

⁽٢) روى الإمام الهادي إلى الحق هي إلا الأحكام: ٢٩ / ٤٧٤: عن أبيه، عن جده ـ القاسم هي ـ الناسم هي ـ انه سئل عن ما حكم به الظالمون من الأحكام؟ فقال: يقـر مـن ذلـك مـا وافـق حكـم الله، ويسخط من ذلك ما أمخط الله ـ عز وجل ـ .

[٣١٤٩] مسألة: [من باع شيئاً بثمن حال أو إلى أجل، فلم يقبض الثمن حتى صار البائع محجوراً عليه، ثم دفع المُشرِي الثمن إليه بعد حجر القاضي عليه]

وعلى قول معمد: إذا باع رجل شيئاً بثمن حال أو إلى أجل، فلم يقبض الثمن حتى صار البائع محجوراً عليه، ثم دفع المشتري الثمن إليه بعد حجر القاضي عليه، فإن المال على المشتري بحاله، ولا يبرأ من ضمانه، ولا خلاف في ذلك بين من يقول بالحجر.

[٣١٥٠] مسألة: [ما يجوز للمحجور نعله مما أوجبه الله عليه]

وعلى قول معمد: إن المحجور عليه إذا فعل شيئاً مما أوجبه الله عليه من زكاة ماله، أو حجة الإسلام، أو غير ذلك مما لم يوجب المحجور على نفسه، فإن القاضي يجيز له ذلك، وينفذ له ما أوجب الله عليه من ذلك.

وكذلك لو استقرض مالاً نانفقه على نفسه نفقة مثله، ولم يكن القاضي أنفق عليه شيئاً، فإن القاضي يجيز ذلك، ويقضي المقرض المال من مال المحجور عليه، فإن كان أنفق على نفسه من ذلك المال بإسراف حسب القاضي للمقرض مثل نفقة المحجور عليه في مثل تلك المدة، وأعطاه إياه من المال المحجور عليه، وأبطل الفضل من ذلك.

[٣١٥١] مسألة: [في للحجور عليه إذا أراد الحج]

وعلى قول معمد: إن المحجور عليه إذا أراد الحج فطلب الحاكم ثقة ممن يريـد الحج، فدفع إليه ما يكفي المحجور عليه لكرائه ونفقته، ففعل فعلاً لعلـة تجـب عليه فيه كفـارة أو فـداً، مثـل: أن يلـبس ثياباً لعِلـة، أو يحلـق رأسـه لعلـة، أو يتداوى بدواء فيه طيب لِعلة، أو نحو ذلك، فينبغي للذي أعطمي نفقته أن يكفر عنه من ماله بإذنه، وكذلك إن احصر بعث بهدي عنه فأحل به.

وإن فعل فعلاً لغير علة، أو قتل صيداً، أو وطئ امرأته، فوجب عليه لما صنع دم يهريقه، أو إطعام مما لا يجوز فيه الصيام، فعليه في ذلك الكفارة، إذا صار مصلحاً غير مفسد، فأما وهو على فساده فلا يتبغي للحاكم، ولا لمن ولاه الحاكم النفقة عليه أن يؤدى عنه تلك الكفارة.

وإن صنع من ذلك شيئاً بجب فيه الصوم أمره بأن يصوم مكان ذلك، ولم يعط من ماله لما صنع شيئاً؛ لأن المحجور عليه بمنزلة العبد المأذون له في الحج في جميع هذه الكفارات؛ لأنه إذا كان واجباً على مولى العبد أن يطعم عنه، فالمحجور عليه أولى أن يكفر عنه من ماله.

وقال معمد _ في العبد ..: إذا أحرم العبد بإذن سيده وجب عليه في إحرامه ما يجب على الحر في إحرامه، فإن فعل فعلاً لعلة تجب عليه كضارة، وجب على سيده في ذلك الكفارة والفداء، مثل: أن يلبس ثوباً لعلة، أو يحلق رأسه لعلة، أو يتداوى بدواء فيه طيب لعلة، ونحو ذلك، وكذلك إذا أحصر فينبغني للسند أن يغدى عنه.

وإذا فعل فعلاً بغير علمة، أو قتل صيداً فليس على سيده منه شيء، والكفارة دين في رقبة العبد حتى يعتق، فإذا أعتق فضاه (١٠).

والحكم في الأمة، والمدبرة، وأم الولد، في جميع ما ذكرنا كالحكم في العبـد،

⁽١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق هيئة في (الأحكام): ٣٣٣/١.

وإذا فعل العبد في إحرامه فعلاً يجب على سيده فيه الكفارة، فإن السيد يخير في الكفارة: إن شاء أذن لعبده فصام ما يجب عليه من الصيام، وإن شاء تصدق عنه، أو نسك عنه.

[٣١٥٢] مسألة: [ني نفقة للحجور عليه]

وعلى قول معمد: إنه واجب على ولي المجور عليه أن ينفق من مال المجور عليه أن ينفق من مال المجور عليه نفقته من ولد ووالد وزوجة وغيرهم، على سبيل ما يلزم المصلح الرشيد، وقد أجمع من قال بالحجر على ذلك؛ لأن معمد قال في وواية ابن خليد عنه -: وإذا وسوس رجل وله امرأة فماله ينفق عليه وعليها.

باب الوديعة

قال معمد: وإذا أودع رجل رجلاً وديعة وضمنها إياه فهلكت عنده، فللا ضمان عليه، إلا أن يتعدى أو يخالف؛ لأنه مؤتمن عليها، فإن خالف أو تعدى فأعارها، أو رهنها ()، أو أودعها غيره، أو سافر بها معه، أو كانت مالاً فاتجر بها، فهو ضامن إذا أتلف شيئاً من ذلك في حال التعدي، إلا أن يكون صاحبها أذن له فيما فعل من ذلك ().

وعلى **قول معمد:** إذَا^{??} كان المودع لما تعدى فأعارها، أو رهنها، أو أودعها، ردها إلى حالها الأولى، برئ من الضمان.

قال العسن: وللمودع أن يودع.

وقال بعضهم: ليس له أن يودع إلا أن يكون في ذلك احتياط لصاحبها.

وعلى قول معمد: لو أن المودع أودع الوديعة رجلاً آخر فضاعت منه، فإن لصاحبها أن يُفسَمنها المستودع الأول دون المستودع الشاني، وهمو قمول أبي حنية.

⁽١) في (ب): أو وهيها.

⁽٢) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق هيئة في (الأحكام): ٢/ ٢٠٤.

⁽٣) في (ج): إن.

[٣١٥٣] مسألة: [في ضمان المؤتمن]

قال معمد: وإذا دفع رجل إلى رجل مالاً ليشتري له به متاعـاً أو يدفعـه إلى رجل فهلك المال، أو سُرِق، فلا ضمان عليه؛ لأنـه مـوتمن ولا ضـمان علـى موتمن إلا أن يُعنيم.

وروي من علي -صلى الله عليه- أنه قال: ليس على مؤتمن ضمان (١٠) وليس على صاحب بضاعة ضمان إلا أن يخالف أو يحدث فيها حدثاً (١٠)

[٣١٥٤] مسألة: [في الْمُسْتُودُع يخالف]

وعلى قول معمد: إن للوديع أن يضع الوديمة حيث شاء من ملكه، وإن أمره صاحبها أن يجعلها في أمره صاحبها أن يجعلها في غيرها، فخرج بها، أو جعلها في غيرها، فخرج بها، أو جعلها في غير داره فهلكت، فهو ضامن، وإن نهاه أن يدفعها إلى أحد من عياله فدفعها إليه وهو يجد بداً من أن يدفعها إليه فهلكت، فهو ضامن؛ لأنه غالف، لأنه قال: ولا ضمان على المُستَّودَع إلا أن يخالف.

 ⁽١) روي نحسو هــذا عــن الإمــام علــي عن وابــن مســعود ــرضــي الله عنــه ــ في مسـنن البيهقي:١٣/٩٤.

⁽٢) واحرج الإصام زيد بن علي هي بسنده صن الإصام علي هي في (الجمدوع الفقهي والحديثي): ٢٠٠ يرقم (٢٧٦) قال: لإضمان على مستعير ولا مستودع إلا أن يخالف، ولا ضمان على من شارك في الربح، وللمُستُودَع أن يودع الوديعة امرأته وولده وعبده واجيره والجدء قال أبو خالد: أظن هذا الكلام الأخير من كلام الإمام زيد بن علي عليهما السلام وليس هو عن علي هي هي هي.

⁽٣) في (ج): للمودع.

[٣١٥٥] مسألة: [في المُستُودُع يدّعي ضياع الوديعة]

قال معمد: وإذا ادعى المُسْتُوفَعُ أن الوديعة قد ضاعت، فالقول قوله، فبإذا اللهم فعليه البعين ()، وكذلك إذا ادعى المُسْتُوفَعُ أنه قد دفع الوديعة إلى المُسْتُوفَعُ أنه قد دفع الوديعة إلى المودع، فالقول قوله مع يمينه، وإن قال المستودع للمودع: أمرتني أن أدفعها إلى فلان وقد دفعتها إليه، أو قال: قد أمرتني أن أتصدق بها وقد تصدقت بها، لم يُشَلِّ قوله إلا ببينة.

[٣١٥٦] مسألة: [من أقر بوديعة وهلكت في يديه]

قال معمد: أخبرني أبو الطاهر - أحمد بن عيسى على النه السنودع برالكوفة) صرة دنانير بحملها معه إلى (المدينة)، قال: فاحتجت فحللتها، فاخذت ديناراً فانفقته على أن أرد مكانه، ثم قُطع عليه الطريق، فأخِذَ ما معه وأخِذَت الدنانير، قال: فضمتها بعني أنه ضمنها حين حلها-.

وعلى قول معمد: إذا ادعى رجل على رجل أنه أودعه وديمة، فجحد المدعى عليه "أن أوديمة، فأم أله قبل: قد عليه "أن أوديمة، فأقام المدعى عليه قبله الوديمة، قبال: قد كنت استودعتني فهلكت الوديمة في يدي، فأقام بدلك بينة، لم تُسْمَع بيته؛ لأن جحوده الوديمة إكذاب للبينة.

وكذلك قال معمد _ في رجل ادعى دعوى، فأنكره المدعى عليه. وقال: ما كمان من هذا شيء قط. فاتى " المدعى بالبيئة، فقال المدعى عليه: لي بينة بـالمخرج مـن دعواه، لم تقبل بينته؛ لأن قوله: لم يكن من هذا شيء قط، إكذاب بينه.

⁽١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق يشخ في (الأحكام): ٢/ ٢٠٤.

⁽٢) في (ج): المدعى عليه قبله الوديعة.

⁽٣) في (ج): فأقام المدعي البينة.

[٣١٥٧] مسألة: [من أودع مالاً وقال للمستودع: اعمل فيه برأيك]

قال معمد: وإذا أودع رجل رجلاً مالاً، وقال له: اعسل فيه برأيك، كان هذا إذناً منه له في أن يتجر به، ويشارك، ويدفعه مضاربة، فإن صرفه في شيء من ذلك، فإنه له ضامن والربح له، وإن سمى له نوعاً، فليس لـه أن يصرفه في غير ذلك النوع.

[٣١٥٨] مسألة: [ني المودَّع يموت وعنده وديعة بعينها]

قال معمد: وإذا مات المودّع وعنده وديعة بعينها، فصاحب الوديعة أحق بها من الغرماء، وإن كان الميت قد استهلكها، فصاحبها أسوة الغرماء.

وعلى قول محمد هذا: إن اختلطت بمال الميت، أو لم تعرف بعينها، ولم يعلم أنها ضاعت منه، فصاحبها أسوة الغرماء.

وعلى قول معمد: إذا مات رجل وعنده وديعة فقبضها وصيه بعد وفاته، كان الوصى مؤتمناً فيها بمنزلة الميت فيها [....]^(۱).

قال: وليس للعبد أن يقبل وديعة، ليس هذا عا أذن له فيه.

وروى معمد بإسناده: عن سماك بن حرب: أن رجلين من أهل البصرة استودعا امرأة من قريش مائة دينار، وقالا: لا تعطيناها حتى نجتمع عندك _ وإنما يمكران بها ليغرماها _ فأتاها أحدهما، فأخبرها أن صاحبه قد مات فأبت أن تعطيه حتى يأتي صاحبه، فاختلف إليها ثلاث حجج يخبرها أن صاحبه قد

 ⁽١) في النسخ المتوفرة لدينا أشير فيها إلى أن هنالك سقط، ولكنه أشار في همامش النسخة (ب)
 إلى عدم وجود سقط، وهو الصواب؛ لأن العبارة مستقيمة.

مات، فدفعت إليه المال، وأشهدت عليه، فمكثت سنتين وأتاهما الآخر، فقالت: دفعت المال إلى صاحبك وأخبرني أنك قد مت، فقدمها إلى عصر فقال: ما أراك إلا قد غرمت. فقالت: اجمعل قضانا إلى علي، ففعل، فأتوا علياً -صلى الله عليه- فقصًا عليه الخبر، فقال له: اثبت بصاحبك وخدلد حقك ('')

قال السيد ـ أبو عبد الله ـ : وإلى هذا ذهب أبو حنيفة.

قال: وإذا أودع رجلان رجلاً دراهم، فجاء أحدهما والآخر غائب، فقال: ادفع إليَّ حصيّ، فإن القاضي لا يقضي عليه أن يدفع إلى الحاضر حصته دون الآخر، حتى يجتمعا جميعاً.

⁽١) سنن البيهقي: ٩/ ١٣/٤، وهو فيها باختلاف في بعض الألفاظ.

باب الضالة واللقطة

وعلى قول معمد: إذا التقط رجل لقطة، فإنه يعرّفها سنة، فإن لم يجد لها صاحباً فهر فيها بالخيار: إن شاء بقاها عنده أبداً، فإذا حضره الموت أوصى بها إلى غيره، وأعلمه بسبيلها، فإن ادعاها مدع فصدقه ملتقطها فإنه يدفعها إليه، وإن لم يصدقه لم يجبر على دفعها إليه إلا ببيئة تشهد له عليها، وإن شاء استهلكها وضمنها، وإن شاء تصدق بها وضمنها، وإن تصدق بها ثم جاء صاحبها، فهو بالخيار: إن شاء أمضى الصدقة وكان ثوابها له، وإن شاء ضمنها ملتقطها، وكان ثوابها للملتقط.

ولمن وجد الضالة (1) أن لا يأخذها إذا وجدها، وإن هلكت في يد ملتقطها من غير جناية منه أو ضاعت فلا ضمان عليه؛ لأنه قال: بلغنا عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ في رجل التقط مائة دينار فقال: «يعرفها سنة» (1)

وقال معمد: إذا وجد رجل ضالة، فإنها تبقى في يده حتى يعرف صاحبها"، فإن حضره الموت أوصى بها إلى غيره وأعلمه سبيلها.

وإذا وجد رجل بدنة فعرفها إلى يوم النحر فلم يجد صاحبها فنحرها وأكلمها وأطعم فهو عندي ضامن، فإذا وجد صاحبها خيره بين الأجر، والضمان للقيمة.

⁽١) في (ج، س): اللقطة.

⁽٢) سيأتي تخريجه.

⁽٣) قال الإمام الهادي إلى الحق هي في (الأحكام): ٢٠٦/٢: وكذلك سبيل اللقطة عندنا ألهـا لازمة لمن النقطها، لا يجوز له أكلها ولا استهلاكها، وعليه تعريفهـا طـال مكتهـا عنده أم لم يطل، لأنه لو شاه تركها ولم يكن أحد يجبره على أخذها، فإن استهلكها كان ضامناً لها.

قال: وإذا اشترى رجل داراً فوجد فيها كنزاً إسلامياً، فهـ و في بده بمنزلة اللقطة، وإن ادعاه (أ) البائع قضى به له، صدقه المشتري أو لم يصدقه، إذا أقر أنه وجده في الدار.

قال: وإذا اشترى رجل شاة أو غيرها من الحيوان فذبجها، فوجد في بطنها دنانير فلم يدعها المشتري، فهي لقطة يردها على البائع، فإن ادعى الدنانير البائع والمشتري جمعاً، فهي في يد المشتري، إلا أن يقيم البائع بينة، فإن لم يدع الدنانير واحد منهما فهي لقطة في يد المشتري.

وعن زيد بن خالد: أن رجلاً التقط مائة دينار، فسأل الـنبيُّ ــ صــلى الله عليــه وآله ــ عنها؟ فقال: «عرفها سنة، فإن وجدت من يعرفها وإلا فاستنفقها» ('')

وعن أبي ابن كعب قال: التقطت مائة دينار فأتيت النبي فف فذكرت له ذلك فقال: ((عرفها سنة، فإن ذلك فقال: ((عرفها سنة، فإن وجدت صاحبها وإلا فاعرف عددها ووعاهها ثم تكون كسبيل مالك)

وهن علي قـال: من (أن وجـد [لقطـة] (أن فليعرفهـا سـنة، فـإن لم يعـرف [صاحبها] فليستمتع بها فهي كسبيل ماله (أ).

⁽١) في (س): ادعاها.

⁽٢) سنن البيهقي: ٩/ ١٩٠، المعجم الكبير: ٥/ ٢٥١.

⁽٣) سنن ابن مأجه: ٢/٣٩٦، مسئل أحمد: ١٤٩/٦، مصنف ابن أبي شبية: ٨/٣٨٧، ٥/١٩١، وفي بعضها زيادة في اللفظ.

⁽٤) في (ج): فيمن.

⁽٥) ما يين المحدونين ساقط في (٤).
(١) أخرج الإمام ويد ين علي هي يسده من الإمام علي هي في (الجموع:٢٠١ برقم (٢٧١):
قال: من وجد لنقطة عرفها حولاً فإن جاء لها طالب وإلا تصدق بها بعد السنة، فبإذا جاء صاحبها غير ين الأجر والضمان، فإن اختار الأجر فله أجرها وثوابها، وإن اختار الفسمان كان الأجر والدواب للنظمها.

قال معمد: هذا المأخوذ به، قرأته بخط ابن عمرو (١٠)

قال: وكذلك إذا اشترى رجل كرَّ حنطةٍ فوجد فيها كيساً فيه مائة ديسار فرده على البائع، فلم يعرفه، ولم يقبله المشتري، فإنه يكسون في بـد المشتري بمنزلة اللقطة حتى يستحقه مستحق، وليس ذلك بعيب يرد به البيم.

قال: وكذلك إذا اشترى سمكة فوجد في بطنها دراهم، فالدراهم لقطة ترد على البائع ليعرفها الصياد، وإذا غاص رجل في البحر فأخرج شيئاً من متـاع الناس، فهو لقطة يرده على مالكه الأول.

قال معمد: وقال حسن بن صالح: إذا وجد رجل عشــرة دراهــم فصــاعداً عرفها سنة، وإن وجد أقل من عشرة دراهم عرفها ثلاثة أيام.

وقال سفيان: يعرفها أربعة أيام.

وقال غيرهما: يعرفها سنة.

[٣١٥٩] مسألة: [في كسب النُحُال]

أنا " علي بن بنان"، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي بـن دحـيم " . قال: كنت في مجلس معمد بن منصور إذ سأله رجل عن كسب " النحال؟ فقال: لقطة. وسأله آخر عن رجل وجد رغيفاً؟ فقال: لقطة. وما حفظ ابـن دحـيم عن ابن منصور غير هذه الحكاية.

⁽١) في (ث): عمر.

⁽٢) أي: أخبرنا.

⁽٣) في (س): بيان. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

⁽٤) أبو جعفر الكوفي، محمد بن علي بن دحيم الشيبائي، مسند (الكوفة) في زمانه، روى عن حسين بن الحاكم، وعنه محمد، وزيد - إبناه جعفر بن محمد العامري - ومحمد بـن العبـاس الحداه، وحسين بن القطان من مشاهير الحدثين. توفي سنة (٣٥١هـ).

⁽٥) في (ج): عن مسألة.

وقال معمد ـ فيما روى محمد (۱۱ الوراق، عن سعدان، عنه ـ : وإذا مر رجل بلقطة فحركها برجله فقد ضمنها.

وروى معمد بإسناده: عن النبي أنه سئل عن ضالة الإبل؟. فقال: «معها حذاؤها وسقاؤها، ترد الماه، وتأكل الشجر، فدعها يأتيها باغيها». فقال: ضالة أن الغنم؟ فقال: «هي لك، أو لأخيك، أو للذئب، فاجمعها حتى يأتيها باغيها». قال: يارسول الله اللقطة في سبيل العامرة "؟. قال: «حرفها حولاً فإن جاء باغيها فادفعها إليه، وإلا فهي لك». قال: يارسول الله فعا يوجد في الحراب العادى؟. قال: «فيه وفي الركاز الخمس».

قال معمد: قوله: (وفي سبيل العامرة) يقول: القرية المسكونة، وقولـه: (مــا يوجد في الحراب العادي) يقول: في البرية، فما وجد فيها من كنز من ضــرب الأعاجم ففيه الخمس، وأربعة أخماسه لمن أصابه.

وعن النعمان بن مرة (٥٠) عن علي -صلى الله عليه- أنه بنى للضوال مربداً، فكان يعلفها علفاً لا يسمنها ولا يهزلها، يعلفها من بيت المال، فمن أقام بينة على شيء منها أخذها، وإلا أقرها على حالها لا يبيعها(١٠)

⁽١) في (ج): محمد بن الوراق.

 ⁽٢) في (ج): الضالة.
 (٣) في سنن البيهتي: ١٩٨/٩: أتده: سنل عن اللقطة يجدما؟ قال: ١٠. ما كان في العامرة والسبيل الغامرة نعرفها سنة.١٠ الخ.

⁽٤) رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في سنن البيهقي: ١٩٨/٩.

 ⁽٥) النعمان بن مرة الأنصاري، عن عمر، وأنس، وأبي قنادة، وعنه: الباقر، ويحيى بن مسميد، وثقه النسائي، وذكره في (جامع الأصول)، واحتج به أبو داود، والنسائي. [الجداول].

⁽٦) مصنف ابن أبي شية: ٥/ ٣٣٠ . قال ألاما الهادي إلى ألحق هيئ في (ألاحكام): ٢٠٦/ ٢٠ ارى للإمام أن يجيل مربداً لشوال المسلمين، فكل من التقط ضالة صبيرها إلى ذلك المربد، وعلفت من بيت مال المسلمين، فكلما ادعى مسلم ضالة فاقام عليها البينة دفعت إليه.

وعن علي -صلى الله عليه- فيمن وجد شاة فَعَرْفَها فلم يجد من يعرفها فحمل عليها فبلغت أولادها قريباً من ثلاثين شاة، فقال علي -صلى الله عليه-: عرفهن واستمتع بهن.

عن معاذ، وعن علي -صلى الله عليه- قال: من وجد لقطة فليعرفها سنة فإن لم يعرف فليستمتع بها فإنها كسبيل ماله ''

قال معمد: وهذا المأخوذ به، قرأته بخط ابن عمرو (٢)، عن معاذ.

وهن علي -صلى الله عليه- في رجل وجد ثلاثمائة درهم، فقال له علي -صلى الله عليه-: عرفها فإن وجدت من يعرفها وإلا فتصدق بها، فإن جاء صاحبها فخيره بين الأجر، وبين ماله ".

وعن النبي ـ صلى الله عليه وآله ـ أنه وجد تمرة فقال: ((لولا أن تكوني من (الصدقة لأكلتك)) .

[٣٦٠٠] مسألة: إذا وجد ضالة فأنفق [عليها، ثم جاء] ^(*) صاحبها، هل عليه ما أنفق عليها؟

قال القاسم ﷺ ـ فيما روى داود عنه ــ: وسئل عـن الدابـة الضــالة يجــدها رجل فينفق عليها إلى مجىء صاحبها؟

(١) وقد تقدم ذلك عنه ﷺ. فلعل الرواية هكذا: عن معاذ عن علي ...إلخ.

(٢) ق (ث): عمر.

(٣) مُصنف ابن أي شيبة: ٥/ ١٩٠٠. وأخرج الإسام زيد بن علي في بسنده عن الإسام علي الله الله الله الله الله الله ا علي في (الجموع): ٢٠١ برقم (٣٧٩): قال: من وجد لفطة عرفها حولاً فإن جاء لها طالب وإلا تصدق بها بعد السنة، فإذا جاء صاحبها خير بين الأجر والفسمان، وإن اختار الأجر فله أجرها وثوابها، وإن اختار الفسمان كان الأجر والثواب للتقطها. وقد تقدم ذكره.

(٤) مسلم: ٧/٧٦/، مسند أحمد: ٣/٦٦/، مصنف اين أبني شبيّة: ٣/١٠٤، سنن البيهقي: ٩/٩٩/، وهو في جيمها هن أنس بن مالك.

٢٠٩/٩ وهو في جميعها عن انس بن ه (٥) ما بين المعكوفين زيادة من (ج، س). فقال: يؤدي صاحبها إلى المنفق ما أنفق على الضالة، ويجب عليه مع ذلك شكره على حفظ ضالته، وبذل نفقته (١).

قال معمد: وهو معنى قول احمد _ نيما حدثنا علي، عن محمد، عن سعدان، عن محمد، عنه:

وإذا وجد رجل دابة ضالة فأنفق عليها ثم جاء صاحبها، فلا يرجع عليه بما أنفق عليها مؤسراً كان أو معسراً، وروي عن الشعبي نحو ذلك.

وعن عمر بن عبد العزيز: يرجع بالنفقة على صاحبها.

[٣٦٦١] مسألة: [إذا أعجف الرجل دابة أو فاتت عليه فلم تقبعه فخلاها وأباحها، فأخذها رجل فأصلحها]

قال معمد: وإذا أعجف الرجل دابة أو فاتت عليه فلم تتبعه فخلاها وأباحها، فأخذها رجل فأصلحها فهي للذي أخذها، وليس للذي تركها وأباحها أن يأخذها منه، فإن ادعى الذي خلاها أنه لم يكن أباحها، أحلفه القاضي بالله ما كنت أبجتها حين تركتها وخليتها، فإن حلف دفعت إليه، وإن نكل عن اليمين فهي للذي أخذها وأصلحها، وكذلك قال الحسن بن صالح.

ويلغنا عن علي -صلى الله عليه- أنه قـال في الدابــة إذا تركهــا أهلــها لم يعلفوها، أو يبيعوها، أو يسيبوها، فأخذها رجل فأصلحها فهي له.

وعن الشعبي في رجل سيب دابته فأخدها رجل فخاصمه فيها، فقال الشعبي: إن كان سيبها في خوف ومفازة (¹⁷⁾ فهو أحق بها-يعني الذي وجدها-

⁽١) وهو قول الإمام الهادي إلى الحق ﷺ في (الأحكام): ٢٠٦/٢.

⁽٢) في (س): أو مفازة.

وإن كان سيبها في كلأ وأمن وماء، فلا حق له فيها'''.

قال معمد _ فيما روى ابن عبد الجبار عنه _ قال: سألته عن الرجل يجد في طريق مكة العود الذي يسقط من المحمل، أو الحبل؟ فقال: جائز أخذه، وليس يجب عليه أن يتصدق بقيمته، وإن فعل فحسن.

⁽١) مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٢١٠، مصنف ابن أبي شيبة: ٧/ ٧٣٢.

مسائل في اللقيطة'``

قال [السيد] أأحمد بن عيسى ﴿ له نيما حدثنا علمي، عـن ابـن هـارون، عـن سعدان، عن محمد، عنه، وهوقول معمد ـ: اللقيط حر، لا يجوز يبعه ولا شراؤه .

قال معمد: وما انفق عليه من نفقة أو رضاع فهو فيها متطوع ''، ولا يرجع عليه في شيء ''' منها مؤسراً كان أو معسراً. وروي نحو ذلك عن علي ﷺ.

وعن الشعبي: إن شاء اللقيط أن يوالي من التقطه والاه، وإن شاء أن يوالي غيره والاه.

قال: وإذا ادعى رجل لقيطاً أنه ابنه، ثبت نسبه منه، وإذا ادعته امرأة، لم يجز إقرارها به، إلا أن يصدقها الزوج، أو يشهد الشهود على صحة نسبه، وقمد روى سعدان عذهعمه، أنه قال: إقرارها به جائز.

قال سعدان: قال معمد: وإذا التقط المسلم لقيطاً فادعاه ذمي، لم يقبل قول. إلا ببينة.

⁽١) في (ب، س): اللقيط.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (س).

 ⁽٣) أخرج الإمام زيد بن علي هي بسنده عن الإمام على هي إلى إغموع (٢٠١: هرقم (٣٥٠): قال: اللقيط حر. وأخرج إبن أبي شبية في مصنفه صن عصر بين عبد العزبوز، وإبراهيم، وعامر، وعطاء، قولهم: اللقيط حر.

⁽٤) ضال الإسام المسادي إلى الحسّ في في (الأحكم): ٢٠/٣٠-٧٠٢ اللقيط واللقيطة إذا التقطيما إنسان تكبرا عنده لم يمهما ولم يهيهما، وهما حران، وما أنفق عليهما من نفقة لم يرجع بها عليهما وكان تطوعاً له.

⁽٥) في (ج): بشيء.

[٣١٦٢] مسألة: [في اللقيط]

وعلى قول احمد، ومحمد: إذا ادعى رجل لقيطاً أنه عبده، لم يُصَدُق؛ لأن اللقيط عندهما حر.

وعلى قول معمد: إذا ادعاه رجلان، كل واحدٍ منهما يدعي أنه ابنه، فهو للأول منهما، وإن ادعياه جيماً معاً وليس هو في يد واحدٍ منهما، فهو ابنهما يرثانه ويرثهما، وهو للباقي منهما، هذا قياس قوله في جارية بين رجلين جاءت بولد فادعياه جيماً.

قال معمد: واللقيط إذا عُرِفت أمه ولم يُعْرَف أبوه، ثبت نسبه منها، وورثهما كما يرث ابن الملاعنة، تكون عصبته عصبة أمه إذا لم يكن له وارث ذو سهم من ذوي أرحامه، وهم يرثون ويعقلون عنه.

وروى معمد بإسناه: عن علي -صلى الله عليه- في رجـل الـتقط صـبية مـوؤدة فاستصلحها فصلحت فجاء الذين وأدوها يحاقُون فيها فقضى بها للذين وأدوها.

قال معمد: الذين طرحوها هم الذين وأدوها؛ لأنهم عرضوها للقتل.

قال السيد: قرأته بخط ابن عمرو.

وعن علي ﷺ أنه ألحق (ولد) (١) [الزنا] (٢) في مائه (٣).

⁽١) في (ج): ولدها.

⁽٢) مَا بِينَ المُعَكُوفِينَ سَاقِطُ فِي (ج).

⁽٣) أخرج الإمام زيد بن على ﴿ يَسْهِ الله على ﴿ الإمام على ﴿ قُلُ (الجُعوع ٢٩١٢ بوقم (٤٨٩) في الرجل تأتي امراته بولد فيفيه قال: بلاحن الإمام بينهما يبدأ بالرجل فيشهد أربع شهادات بالله إنه إنه إنه المحافيين، ثم تشهد الله عليه إن كان من الكافيين، ثم تشهد الله! أن شهدات بالله إنه لما الكافيين والحاسمة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فإذا فعلا ذلك فرق الإمام بينهما ولم يجتمعا أبداً والحتى الولد بأمه فجعل أمه صعبت وجعل عائلته على قوم أمه.

قال أحمد الخلال: قال معمد: يعنى: ألحقه بالأحرار.

[٣١٦٣] مسألة: جعلُ الآبق والضالة

قال العمن _ فيما حدثنا محمد، وزيد، [عن زيد]، عن أحمد، عنه _ : ومسئل عن جُعُل الأبق والضالة؟

فقال: روي عن النبي، وعن علي −صلى الله عليه− أنهما لم يجعلا للأبق جعلاً `` الأن النبي صلى الله عليه وآله [روي عنه] `` أنه قـال: ((المسـلمون يجير عنهم أدناهم، ويرد عليهم أقصاهم), ``.

وقال معمد _ فيما حدثنا الحسين، عن ابن وليد، عن سعدان، عنه _ قال: سألته عن الرجل يضيع منه الشيء، فيجعل عليه جَمْـلاً. أيطيب الجعل لمن جُعِل له؟. قال: نعم.

وروى معمد بإسفاد: عن النبي _ صلى الله عليه وآله _ ((أنه جعل في المبد الآبق إذا جيء به خارجاً من الحرم ديناراً)، ()

وعن ابن مسعود: أنه جعل في الآبق أربعين درهمـاً إذا جيء بــه خارجــاً من المصر.

 ⁽١) ولفظ ما أخرجه الإمام زيد بن علي هظ بسنده عن الإسام على هظ في (الجمدوع): ٢٠١ برقم (٣٨١) أنه جعل جُملُ الآبق أربعين درهماً إن كان جاء به من مسير ثلاثة أيام، وإن جاء به من دون ذلك رضة له.

⁽٢) ما بين المعكوفين ساقط في (ب).

 ⁽٣) من حدیث طویل بلفظ: والمؤمنون ید علی من سواهم، تتکافاً دماؤهم، پیمبر علیهم أولهم، ویرد علیهم أقصاهم؛ في صحیح ابن حیان: ۱۳، ۳٤٠.

⁽٤) مصنف ابن أبي شبية: ١٩٤٨، وروى نحو ذلك عن الإمام على ﷺ البيهقي في سننه: ٩ ٢٢٠.

وعن محمد بن أبي بكر قال: إن لم يعطه جعـلاً فليرسـله في المكـان الـذي أخذه (') منه '')

وهن شريح قال: إذا أُخِذَ في المصر فعشرة دراهم، وإذا أخذ خارج المصـر فاربعون درهماً'".

وعن شريح، وإبراهيم، والشعبي، والحكم، قالوا: المسلم يرد على المسلم (1).

[٣١٦٤] مَسْأَلَةَ: [من اجْتُعِلَ على عبد آبق فلما أخذ العبد أبق منه]

وروى معمد عن جابر بن الحارث، عن على -صلى الله عليه- في رجل اجْتُهِلَ على عبد أبق فلما أخذ العبد أبق منه، فارتفعوا إلى شريح فَضَمَنه، فارتفعوا إلى علي -صلى الله عليه- فقال: أخطأ شريح، وأساء القضية، يملف آخذ العبد لمولى العبد بالله لا أبق منه، ولا ضمان عليه (°).

وعن الشعبي _ في رجل أخذ عبداً ليرده، فأبق منه _ فقال: ليس عليه
(١)
مىء .

⁽١) في (ب): أخذ. والصواب ما أثبتناه من بقية النسخ.

⁽٢) ورواه ابن أبي شيبة عن جابر، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه. ٥/٢٢٦.

⁽٣) مصنف عبد الرزاق: ٨/٨، مصنف ابن أبي شيبة: ٥/٢٧٧.

⁽٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٥/ ٢٢٦، ٢٢٧، ومصنف عبد الرزاق: ٥/ ١٩٤، ٨/ ٢٠٨.

⁽٥) مصنف عبد الرزاق: ٨/ ٢٠٩، مصنف ابن أبي شيبة: ٥/١٥٣.

⁽٦) مصنف عبد الرزاق: ٨ / ٢٠٩.

[٣١٦٥] مسألة: [من وجد عبداً آبقاً فرده على مولاه وطالبه بالنفقة]

وعلى **قول [معمد و] ⁽⁽⁾القاسم: إذا** وجد رجل عبداً آبقـاً خارجـاً مـن المصـر فرده على مولاه، فإن للمنقق أن يرجع على سيد العبد بما أنفق على العبد.

وعلى قول معمد: لا يرجع [عليه] (١) بما أنفق عليه.

⁽١) ما بين المعكوفين زيادة من (ث، س).

⁽٢) ما بين المعكوفين زيادة من (ث، س).

فهرس الموضوعات

٠	كتاب الفرائض
v	ياب الترفيب في علم الفرائض
۸	[٢٨٠٧] مسألة: فيما يبدأ به من الإرث
٠	ياب عدد من يرث من الرجال والنساء
	ياب مِن لا يسقط بحال
1+	ياب من لا يرث بمال
11	ياب تسمية من لا يرث مع العصبة ولا مع ذي عظم من ذوي الأرحام
١٢	باب معرنة الفروض ومن يستحقها
۱ ۲	ياب فرائض السنة
r1	ياب الحجب
١٨	باب الحبات
۲ •	[۲۸۰۸] ما ذُكِر في توريث المولى مع ذي سهم
	[۲۸۰۹] ميراث البنين والبنات
	[۲۸۱۰] مم اث و لد البتان

الجامع الكاية	فهرس الموضوعات
7 8 3 7	[۲۸۱۱] ميراث الأب
۲۰	[۲۸۱۲] ميراث الأخوة، والأخوات
TA	ياب مسائل الفلاف في فرائض الصلب
۲۸	[٢٨١٣] مسألة: الزوجين مع الأبوين
۲۹	[٢٨١٤] مسألة: في بنت وأخت
۳۰	[٢٨١٥] مسألة: الاختلاف في الأكدرية
۳۱	[٢٨١٦] مسألة: في بنت وبنات ابن ويني ابن
	[٢٨١٧] مسألة: في بنتين وبنات ابن وبني الابن
	[٢٨١٨] مسألة: في أخت لأب وأم، وأخوة وأخوات لأب
	[٢٨١٩] مسألة: في ابني عم أحدهما أخ لأم
	[٢٨٢٠] مسألة: الاختلاف في الكلالة
	[٢٨٢١] مسألة: الاختلاف في المشتركة
	[٢٨٢٢] مسألة: الاختلاف في العول
ra	ياب الرد وهو مدم العصبات
٤٠	[٢٨٢٣] مسألة: من ترك بنتأ وبنت ابن وأماً وزوجة
٤١١	[٢٨٢٤] مسألة: من ترك بنتاً وبنت ابن وزوجة
٤٧	پاب أصول المسائل
٤٣	ذكر المسائل التي ذكرها معمد في باب ما لا يعول
٤٣	[٢٨٢٥] مسألة: من ترك أماً وأخاً لأب وأم

 فهرس الموث

ě. . ٠

[٢٨٢٩] مسألة: من ترك زوجة وأماً وإخوة لأب وأم٥
[۲۸۳۰] مسألة: من ترك زوجة وأماً وابناً
مما أصله ستة
ومما أصله اثنا عشر
ونما أصله أربعة وعشرون:
باب تصنيح السفام بين الورثة
مسائل الوجه الثاني من السهام
مسائل الوجه الثالث من السهام ٥٤
مسائل في أعداد الفرائض٥١
الوجه الأول من الأعداد:
الوجه الثاني من الأعداد:
الوجه الثالث من الأعداد:
الوجه الرابع من الأعداد:
[٢٨٣١] مسألة: من ترك أربع زوجات وأماً وخمسة عشــر اخــاً وخمــس
أخوات
[۲۸۳۲] مسألة: من ترك أربع زوجات وثــلاث جــدات وعشــرين ابنــاً
وإحدى عشرة بنتأ
[٢٨٣٣] مسألة: في المرأة تترك زوجاً وثلاث بنات وخمس جدات وجداً٦٣
باب الجد
شرح مسائل الجد في قول علي _ صلوات الله عليه
ميراث الجد، والإخوة، والأخوات مع ذوي السهام
[۲۸۳٤] ميراث الأخوات مع الجد

الجامع الكافح	فهرس الموضوعات
خوات مع الجد	[۲۸۳۵] ميراث الزوجين والأ
ت مع الجد	[٢٨٣٦] ميراث الأم والأخوا
، والْأخوات مع الجد	[۲۸۳۷] ميراث الزوج، والأم
ىد	
، زوجاً وجداً وجدة واختأ٥٧	[٢٨٣٩] مسألة: الزوجة تركت
Y1	باب ميراث الجدات
الن نالم	
AT	
AE	باب ذوي الأرهام
ج والزوجة	
47	بلب ميراث ولد الملاعنة والزنا واللتيط
46	مسائل على قول علي . صلى الله عليه .
إذا عُرِفَت أمه ولم يُعْرَف أبوه ٩٥	[٢٨٤١] مسألة: ورث اللقيط
ولد فيدعيانه جميع)	باب في المارية تكون بين رجلين فتجيء بـ
الرجال يدعون ولداً٩٨	[٢٨٤٢] مسألة: في الثلاثة من
ون بين رجلين أحدهما مسلم والآخر	[٢٨٤٣] مسألة: في الجارية تكو
عياه معاً	ذمي فجاءت بولد فاد
1	باب ميراث الموس
سي ابنته فأولدها بنتاً ثم مات، ثم ماتــت	[٢٨٤٤] مسألة: إذا تزوج مجوء
1	ابنته الصغرى بعده
وسي ابنته فأولدها ابنتين واحدة بعمد	
	الأخرى ثم مات

الجامع الكافي فهرس الموضوعات

[٢٨٤٦] مسألة: إذا تزوج مجوسي أختـه لأبيـه وأمـه فأولـدها ابنـة ثــم
تزوج البنت وأولدها ابنة، ثم مات الأب وخلف ابنتين ٠١
باب ميرات الغرقي والذين يموتون ولا يعلم أيهم قبل صاحبه
وترك الآخر ابنتين٧٠
[٢٨٤٨] مسألة: في رجل وامرأته غرقا جميعاً
[٢٨٤٩] مسألة: في ثلاثة إخوة لأب وأم غرقوا جميعاً وتركوا أمهم٩٠١
[٢٨٥٠] مسألة: في أخوين لأب غرقا لا يُعلَم أيُّهما مات قبل صـاحبه،
وترك الأكبر منهما أماً وينتأ وترك الأصغر زوجة وبنتاً
باب میراث المفقود
باب ميرات الأسير
باب في الرجل يموت ويترك حملاً
باب میران المزند
ياب ميراث المسلم من الكافر
ياب مِن أسلم على ميرات
باب مِن أسلم على ميزات باب ميزات أهل المُلل بمضهم من بعض باب الطلقة في العدة.
ياب من أسلم على ميزات
باب مِن أسلم على ميزات باب ميزات أهل المُلل بمضهم من بعض باب الطلقة في العدة.
باب من أسلم على ميرات

فهرس الموضوعات الجامع الكافح

[٢٨٥٤] مسألة: إذا أقر الرجل بأخ له أو بابن عــم لــه ولم تكــن بينهمــا
قرابة معروفة
[٢٨٥٥] مسألة: إذا أقر بعض الورثة بوارث وأنكره بعضهم
[٢٨٥٦] مسألة: إذا مات رجل وترك ابنين فـأقر أحــدهما بــابن ثالــث
وأنكر الآخر
[٢٨٥٧] مسألة: في إقرار السبي بعضهم ببعض
[٢٨٥٨] مسألة: في الميت يترك ابناً فيقر الابن بابن ثم يقر بابن آخر ١٣٣
[٢٨٥٩] مسألة: من ترك ابناً فأقر الابن فقال: هذا أخي وهذا أخي ١٣٣
[٢٨٦٠] مسألة: من ترك ابناً فأقر الابن فقال هذا أخيلا بل هذا ١٣٣
[۲۸٦١] مسألة: من ترك أخاه لأبيه
[٢٨٦٢] مسألة: من ترك ابناً فأقر بزوجـة لأبيـه فأعطاهــا الــثمن بغــير
قضاء قاض
[٢٨٦٣] مسألة: الميت يترك ابناً فورثه ثم يقر بآخر ثم يقرًا جميعاً بآخر ١٣٤
[٢٨٦٤] مسألة: إذا مات رجل وترك ثلاثة موالِ أعتقوه ١٣٥
[٢٨٦٥] مسألة: من خلُّف أبناء فأقر بعضهم بوارث ١٣٥
[٢٨٦٦] مسألة: في الميت يترك ابنين، فأقرّ أحدهما بابنين، فصدقه أخوه
الأصغر في أحدهما بعينه وكذبه في الآخر
[٢٨٦٧] مسألة: من مات وترك ابنين وترك عبـدين، فأخـذ كـل واحــدٍ
منهما أحد العبدين بميراثه ورضيا بذلك، ثم أقر أحدهما بأخت
له وجحدها الآخر
باب ميرات القاتل
[٢٨٦٨] مسألة: من قُتل عمداً وقد أوصى بثلث ماله
[٢٨٦٩] مسألة: في رجل من أهل العدل يقتل وارثه من أهل البغي ١٤٣

فهرس الموضوعات	الجامع الكافي
نعبة في المرض	باب مسائل الدور في العتق والتزويج واا
جل لعبيده في حال مرضه	[٢٨٧٠] مسألة: في إعتاق الر
جل لأمته في مرضه	[٢٨٧١] مسألة: في إعتاق الر
167	مسائل عن الإمام القاسم بن إبراهيم
١٤٨	عول الفرائض
١٤٨	الرد على ذوي السهام
101	كتاب الوصايا
ك مالاً وورثة. ماذا يُبدأ به ١٥٥	[٢٨٧٢] مسألة: في الميت يترا
101	باب من لا تجوز إليه الوصية
107	باب فيما يجوز من الوصايا وما لا يجوز
ز لهم الوصية	[٢٨٧٣] مسألة: في الذين تجوز
ملوك وارثه بوصية١٥٧	[۲۸۷٤] مسألة: من أوصى لم
ت فأعتقوا عبدي هذا، أو أمتي هذه١٥٨	[٢٨٧٥] مسألة: من قال إذا م
للأميللامي	[٢٨٧٦] مسألة: وصية المسلم
ل	
وللعاباة في البيع	مسائل العتق في المرض، والصدقة والغبة [٢٨٧٨] مسألة: اذا و هب المرد
د وفاته ثم صح من مرضه ذلك ثم مات ١٦٣	وأوصى بوصايا تنفذ بع
مد وفاته ثم صح من مرضه ذلك ثم مات١٦٣ صايا في مرضه ثم أنفذ هو بعض الوصايا	[۲۸۷۹] مسألة: من أوصى بو
177	في حياته ثم مات

فهرس الموضوعات

[٢٨٨١] مسألة: إذا أعتـق الرجـل عبيـده أو تصـدق بمالـه عنـد التقـاء
الصفين في الحرب أو إذا ركب في البحر وأخذته الأمواج أو إذا
وقع الطاعون فأكثر في الناس
[٢٨٨٢] مسألة: من أعتىق عبده في مرضه أو دَّبُّره في صحته أو مرضه
وأوصى لرجل أجنبي بثلث ماله ثم توفي ولا مال له غير ذلك العبد ١٦٦
[۲۸۸۳] مسألة: هل يجوز أن يوصي باكثر من الثلث؟
[٢٨٨٤] مسألة: من أوصى بأكثر من الثلث وأجاز الورثة ذلك في حياته ١٧٠
[۲۸۸۰] مسألة: إذا مات الموصى له قبل الموصي
[٢٨٨٦] مسألة: إذا أوصى بثلثه ثم قتل، هل يخرج الثلث من الدية؟ ١٧١
[۲۸۸۷] مسألة: إذا أوصى بثلث ماله هل يخرج الثلث مـن العـروض
والعقار؟
[۲۸۸۸] مسألة: من أوصى لرجل بثلث تركته من العين
[۲۸۸۹] مسألة: إذا أوصى رجل، لا وارث له، بجميع ماله لرجل ١٧٣
[٢٨٩٠] مسألة: إذا قيل للعليل: أوصيت بكــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ووصية الأخرس ١٧٥
[٢٨٩١] مسألة: هل تجور الوصية لوارث؟ أو إقرار بدين؟ ١٧٥
[۲۸۹۲] مسألة: كفَّالة المريض
[٢٨٩٣] مسألة: الموصي يزيد أو ينقص في وصيته
[٢٨٩٤] مسألة: من أوصِيَ له بشيء ولم يُقبله
[٢٨٩٥] مسألة: من أوصَى كل يوم إلى شخص ولم يُخْرِج أحداً منهم ١٧٩
[٢٨٩٦] مسألة: من أوصى بثلثه في وصايا معلومة ثم أوصى بعد مرضه
ذلك بوصايا تحيط بثلثه ثم أصيب في ماله فذهب منه نصفه ١٨٠

الجامع الكافي

[٢٨٩٧] مسألة: إذا أقر أحد الورثة أن الميت أوصى بوصية ١٨٠
[٢٨٩٨] مسألة: إذا أقر أحد الورثة أن على الميت ديناً١٨١
[٢٨٩٩] مسألة: من أوصى بعبد وله عدة أعبد
[۲۹۰۰] مسألة: من أوصى أن يعتق أحد عبديه
[٢٩٠١] مسألة: من أوصى في مرضه فقال: اشــتروا عبــد فــلان بــألف
درهم فاعتقوه عني، فاشتروه بأقل من ألف فأعتقوه
[٢٩٠٢] مسألة: من خلُّف مائتي دينار وعبداً قيمته مائةُ دينـــار وأوصـــى
بالعبد لرجل بعينه ثم سرقت المائتا دينار قبل وفاة الموصي ١٨٣
[٢٩٠٣] مسألة: وصية الرجل لآخر بسكنى داره سنة أو أقل أو أكثر ١٨٣
[٢٩٠٤] مسألة: من أوصى بثلثه أن يقسم على المساكين ثـم أوصـى
لصبي بعينه
[٢٩٠٥] مسألة: الموصى له يتعجل في بعض وصية الموصي
[۲۹۰۲] مسألة: وصية الباغي
[۲۹۰۷] مسألة: وصية الغلام
باب القول في الوصي وما يجوز له نعله
[٢٩٠٨] مسألة: هل للوصي أن يخرج من الوصية؟
[٢٩٠٩] مسألة: في رجلين وُكَّلا بشراء سلعة فانفرد أحدهما بشرائها ١٨٦
[٢٩١٠] مسألة: من أوصى إلى رجلين غائبين فقبلها أحدهما فقط١٨٦
[۲۹۱۱] مسألة: من أوصى إلى غيره بما أوصبيَ إليه به
[٢٩١٢] مسألة: ما يجوز للوصي
[۲۹۱۳] مسالة: ما يجوز للوصي

الجامع الكاية	فهرس الموضوعات

١٨٩	[٢٩١٤] مسألة: من مات وترك عقاراً وعليه دين بقيمة العقار
119	[٢٩١٥] مسألة: هل للوصي أن يزوج؟
	[٢٩١٦] مسألة: هل للوصي أن يـزوج عبـد اليتـيم، والأب أن يـزوج
	عبد ابنه الصغير؟
۱4۰	[۲۹۱۷] مسألة: الوصي يقضي دين الميت
	[۲۹۱۸] مسألة: ما يُبدأ به قبل دين الميت
	[٢٩١٩] مسألة: من مات وعليه دين وله عبد مأذون له في التجارة عليه دين
	[٢٩٢٠] مسألة: ما يصنع الوصي بمال الغائب من الورثة؟
	[۲۹۲۱] مسألة: متى يجوز للوصي أن يأكل من مال اليتيم؟
	[۲۹۲۲] مسألة: متى يجوز دفع مال اليتيم إليه؟
	[٢٩٢٣] مسألة: الوصي يُتهم أو يُطُلّغُ منه على خيانة
	[٢٩٢٤] مسألة: ولاية المسلم على النصراني
	[٢٩٢٥] مسألة: قبول قول الوصي مع شاهد آخر
	باب أخكام الوصايا
	[۲۹۲٦] مسألة: إذا أوصى بمثل نصيب أحد ورثته
	[۲۹۲۷] مسألة: إذا أوصى لرجل بمثل نصيب أحد ورثته، ولآخر بجـز.
	من المال
	[۲۹۲۸] مسألة: إذا أوصى لرجل بمثل نصيب أحد ورثته ولآخر بثلث
	ما بقي من الثلث
	[۲۹۲۹] مسألة: إذا أوصى بمثل نصيب وارث لو كان
	[۲۹۳۰] مسألة: من أوصى بنصيب واحد ولم يقل بمثل نصيب
	[۲۹۳۱] مسألة: إذا أوصى بمثل نصيب أحد ورثته إلا ثلث المال

الجامع الكافي

۲۰۸	[٢٩٣٢] مسألة: هل تجوز الوصية لغيرالأقربين؟
۲۰۸	[۲۹۳۳] مسألة: إذا أوصى بثلثه لأقاربه، وأهل بيته
	[۲۹۳٤] مسألة: إذا أوصى للفقراء هل يدخل وارثه فيهم؟
	[۲۹۳۵] مسألة: من أوصى لقبيلة لا تحصى
	[۲۹۳۱] مسألة: من أوصى لجيرانه
r 1 %	كتاب القضاء والأحكام
r10	باب أدب القاضي
۲۱۹	[٢٩٣٧] مسألة: في الصلح بين الناس
نبل	[٢٩٣٨] مسألة: سماع القاضي للخصمين وعدم القضاء لأحدهما ة
۲۲۱	السماع من الآخر
	فصل في قضاة العدل
	فصل في من قضى بغير علم
۲۲٦	نصل الجور في الحكم والرشوة فيه
	فصل المساواة في العدل وعدم الحماياة
	[٢٩٣٩] مسألة: قضاء الحاكم لقرابته
ن ۲۳۰	[٢٩٤٠] مسألة: اجتهاد القاضي واستشارة أهل العلم فيما لم يرد فيه نصر
	[٢٩٤١] مسألة: ما يستحب للقاضي
۲۳٤	[٢٩٤٢] مسألة: في القاضي إذا قضى بقضاء ثم بان له غيره
۲۳۰	[٢٩٤٣] مسألة: في الحاكم يجتهد فيخطئ
۳۲۷	[٢٩٤٤] مسألة: أوقات جلوس القاضي للقضاء
	[٢٩٤٥] مسألة: في القضاء في المسجد
۲۳۸	[٢٩٤٦] مسألة: في التسوية بين الخصمين

فهرس الموضوعات الجامع الكافح

1 3 7	[۲۹٤۷] مسألة: بأي الخصمين يبدأ
7 2 1	فصل في تدوين الدعوى والإجابة
7	[٢٩٤٨] مسألة: استحباب وعظ القاضي للمدعى عليه ؟
1 2 1	[٢٩٤٩] مسألة: الحالات التي لا يقضي فيها القاضي
7 2 0	[٢٩٥٠] مسألة: في قبول الهدية للقاضي
1 2 1	[١٥٩٦] مسألة: في بيع القاضي وشراءه
7 2 1	[٢٩٥٢] مسألة: في الإمام يتجر في الرعية
۲٤.	[٢٩٥٣] مسألة: من زار القاضي أو نزل به ضيفاً وله خصم ١
۲٤.	[٢٩٥٤] مسألة: في أخذ الأجرة على القضاء
	[٢٩٥٥] مسألة: فيما لا ينبغي للقاضي إبداءه لأحد الخصمين في غياب
7	الآخر٧
7 2 1	[٢٩٥٦] مسألة: القول في أحكام الظالمين ٨
7 2 9	[٢٩٥٧] مسألة: القضاء على الغائب
۲٥	[٢٩٥٨] مسألة: في الأمور التي يستحلف عليها القاضي
۲٥.	[٢٩٥٩] مسألة: من يقضي بين المسلمين في المظالم والحقوق
۲0	[٢٩٦٠] مسألة: من استحضره القاضي لمقابلة خصمه فلم يجب ١
۲٥	[۲۹٦۱] مسألة: وعظ الشاهد وتأديبه
rot	باب الدعاوى والبيغات
٠ ٥	[۲۹٦۲] مسألة: في رد اليمين
40	[٢٩٦٣] مسألة: في المدعي يطلب اليمين وله بينة ٥
	[٢٩٦٤] مسألة: في المدعي والمدّعى عليه يكون لكل منهما بينة ٢
	[٢٩٦٥] مسألة: هل يجلف المدعى مع بينته؟

الجامع الكاية

[١٩١١] مسالة: صفة اليمين التي يحلف بها الفاضي
[۲۹٦٧] مسألة: إذا حلّف الحاكم رجلاً ونوى غير ذلك٢٥٨
[٢٩٦٨] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل مالاً حالاً فأقر المدعى عليــه
بالمال وادعى أنه عليه إلى أجل
[٢٩٦٩] مسألة: إذا كان في يدي رجلين دار، وادعياها ٢٥٩
[۲۹۷۰] مسألة: إذا كان في يد رجلين كيس فيه ألف درهم فادعى
أحدهما جميعه وادعى الآخر نصفه
[٢٩٧١] مسألة: إذا كان في يد رجل دابة فأقام رجــل البينــة أنهــا دابتــه
سُرِقَتُ منه٢٦٢
[٢٩٧٢] مسألة: إذا كان في يدي رجل دابة فادعاها رجلان فأقمام كـل
واحدٍ منهما البينة أنها له
[٢٩٧٣] مسألة: في رجلين ادعيا دابة أو أرضاً أو داراً وأقام كل واحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
منهما البينة أنها له٢٦٤
[۲۹۷٤] مسألة: الدعوى في النتاج
[٢٩٧٥] مسألة: من ادعى داراً وأقام شهوداً على ذلك، وقـال الـذي
بيده الدار: قد أحدثت فيها بناءً
[٢٩٧٦] مسألة: إذا اختلف الرجل والمرأة في الدار والمتاع٢٦٧
[۲۹۷۷] مسألة: إذا اختصم رجلان في دار وكان لأحدهما فيها متاع أو رقيق ٢٦٨
[٢٩٧٨] مسألة: في المرأة تحلف في منزلها دون الحزوج إلى الحاكم٢٦٨
[۲۹۷۹] مسألة: من ادعى على رجل دعوى فلم يقر ولم ينكر٢٦٨
[۲۹۸] مسألة: من مات فادعت زوجته على ورثته صداقاً ولم يكن لها بينة . ٢٦٨
[۲۹۸۱] مسألة: من ادعى على ميت ديناً فشهد له من الورثة رجلان ٢٦٩

فهرس الموضوعات الجامع الكافح

[٢٩٨٢] مسألة: من مات بغير وصية فأقام رجل بينة أنه استودعه مالاً ٢٧٠
[٢٩٨٣] مسألة: إذا اختلف المتبايعان في الثمن
[٢٩٨٤] مسألة: من اشترى من رجل ثوباً بدينار وقبض البـائع الـدينار ولم
يتتقده ومضى ثم جاء يرده على المشتري لعيب فأنكر المشتري ٢٧٢
[٢٩٨٥] مسألة: الإختلاف على إناء الزيت
[٢٩٨٦] مسألة: إذا كان الجدار بين دارين فادعاه صاحب كل واحدةٍ منهما ٢٧٢
[۲۹۸۷] مسألة: إذا كان لرجل باب أو ميزاب إلى دار رجل، فادعياه جميعًا ٢٧٥
[۲۹۸۸] مسألة: من ادعى شيئاً في يدي رجل وأقام البينة أنه لــه لم يبــع
ولم يهب وأقام الذي في يده الشيء البينة أنه اشتراء من فلان ٢٧٦
[٢٩٨٩] مسألة: إذا ادعى عبد على مولاه أنه قد أعتقه أو كاتب فأنكر
ذلك المولى
[۲۹۹۰] مسألة: إذا أقر رجل أنه أعتق عبده على مال بعينــه قــد سمـــاه
فأقر العبد بالعتق وأنكر المال
[٢٩٩١] مسألة: ما لا يحلّف فيه القاضي أحداً
[۲۹۹۲] مسألة: إذا ادعي على رجل حق من جهة غيره ۲۷۸
[٢٩٩٣] مسألة: من أسكن رجلاً داراً له فأدخل الساكن من ساحة قوم
آخرين في الدار التي يسكنها
[٢٩٩٤] مسألة: من قال لرجل: هب لي أرضك التي جنب أرضي فـإن
أردت أعطيك مثلها
[٩٩٥] مسألة: في رجل استأجر بيتاً ثم أكرى بعض البيت لرجل آخر ٢٨٠
[۲۹۹۲] مسألة: ما ينبغي لمن عُرض عليه صلح

فهرس الموضوعات لجامع الكافي [٢٩٩٧] مسألة: السارق يقر على نفسه ثم يرجع عن إقراره٢٨٣ [٢٩٩٨] مسألة: ما يصح من إقرار الرجل على نفسه [٢٩٩٩] مسألة: إذا أقر رجل بأخ له [٣٠٠٠] مسألة: ما يلزم من وطأ جاريته فجاءت بولد [٣٠٠١] مسألة: في الأمة بين شريكين فجاءت بولد فادعاه أحدهما ... ٢٨٨ [٣٠٠٢] مسألة: في ثلاثة رجال ادعوا ولدأ..... [٣٠٠٣] مسألة: من اشترى جارية فوطئها قبل أن يسترئها أو بعد ما استبرأها فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر [٣٠٠٤] مسألة: في إقرار السبي بعضهم ببعض [٣٠٠٥] مسألة: إقرار العبد على نفسه..... [٣٠٠٦] مسألة: إذا أقر أحد الورثة أن على الميت ديناً أو أنه أوصى بوصية ٢٩٤ [٣٠٠٧] مسألة: الإقرار بالدين في المرض [٣٠٠٨] مسألة: ما يكون السكوت فيه إقراراً [٣٠٠٩] مسألة: من أقر بولده طرفة عين ثم نفاه [٣٠١٠] مسألة: إذا ثبت على رجل دين ببينة ففلسه القاضى ثم أقر ل جل آخر بدین [٣٠١١] مسألة: في الوكيل إذا أقرّ على الموكّل بحق لخصمه عند القاضي ... ٢٩٨ [٣٠١٢] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل حقاً فأقر المدعى عليه

فهرس الموضوعات

[٣٠١٤] مسألة: إقرار الآخرس
[٣٠١٥] مسألة: إقرار الصبي
[٣٠١٦] مسألة: في طلاق السكران
[٣٠١٧] مسألة: من أقر بدراهم ولم يحددها
[٣٠١٨] مسألة: ما يلزم من أقر بمائة درهم إلا عشرة دراهم
[٣٠١٩] مسألة: من قال: هذا العبد أو الثوب لفلان، لا بل لفلان ٣٠٢
[٣٠٢٠] مسألة: من أقر لرجل في غنمه بشاة فادعى الْمُقَرِّ له شاة بعينها ٣٠٣
[٣٠٢١] مسألة: في المضارب يقر بدين من مال المضاربة ٣٠٣
[٣٠٢٢] مسئالة: في المضارب يقول لرب المبال: دفعت لي المبال
بالنصف، وهو يقول: دفعته إليك بالثلث
[٣٠٢٣] مسألة: القول في إدراك الغلام وقبول قول العبد
[٣٠٢٤] مسألة: الحرية في الشهادة والقصاص والعاقلة وحد القذف ٣٠٤
[٣٠٢٥] مسألة: في رجل لا تُعلم حريته أقر أنه عبد
[٣٠٢٦] مسألة: من ادعى على رجل ألف درهم وجاء بشاهدين
فشهدا له بالفين
[٣٠٢٧] مسألة: في اختلاف السيد ومكاتبه على مال المكاتبة ٣٠٦
[٣٠٢٨] مسألة: في إقرار الحر للعبد والمكاتب
[٣٠٢٩] مسألة: في إقرار أهل البغي
مسائل في الإقرار مجمع عليها عند الفقهاء
[٣٠٣٠] مسألة: إذا كان للصبي عبد فأذن له أبو الصبي نظراً للصبي فهو جائز ٣٠٨
[٣٠٣١] مسألة: من أقر لرجل بالف درهم يقول إن شاء الله ٣٠٨
[٣٠٣٢] مسألة: من أشهد على نفسه أن لغيره عليه مال ٣٠٨

لجامع الكاية

[٣٠٣٣] مسألة: في الاستثناء بغير جنس ما أقر به٣٠٩	
[٣٠٣٤] مسألة: من قال: عليَّ لفلان مائتا مثقال فضة وذهباً	
[٣٠٣٥] مسألة: إذا أقر القصار، والخياط، والصباغ، فقال: هذا الشوب	
لفلان سلمه إليَّ فلان، وكل واحدٍ منهما يَدعيه	
[٣٠٣٦] مسألة: إذا قال رجل لرجل: قبضتُ منك ألف درهم كانت	
لي عليك، وقال فلان: أخلت ذلك منى ولم يكن لك عليُّ	
شيء فرده إليُّ	
[٣٠٣٧] مسألة: من أقر أن جميع ما في يده من قليــل وكــثير مــن تجــارة	
أو عين أو دين هو لفلان بن فلان وأنه أجير فيه	
[٣٠٣٨] مسألة: إذا كان في يد رجل أمة ولها ولــد فقــال الــذي هــي في	
يده: هذه الأمة لفلان	
[٣٠٣٩] مسألة: من قال: أمي أمة لفلان ولم أولد أنا إلا حراً	
[٣٠٤٠] مسألة: في المرأة تقـول لرجـل: أعـتقني، أو بعـني، أو كـاتبني،	
أو هبني لفلان، أو ارهني، أو قد أعتقتني، أو هل أعتقتني ٣١١	
باب الشهادات	
[٣٠٤١] مسألة: هل الإشهاد واجب؟	
[٣٠٤٢] مسألة: في من لا تجوز شهادته	
[٣٠٤٣] مسألة: في الشاهدين لا يعرفهما القاضي	
[٤٤٤] مسألة: في شهادة أهل الذمة	
[٣٠٤٥] مسألة: في شهادة أهل الكبائر	
[۳۰ ٤٦] مسألة: في شهادة النصراني	
[٤٧] مسألة: في النصراني يكون في يده دابة قد اشتراها من مسلم	
فادعاها نصراني وأقام شهوداً من النصارى أنها دابته٣١٩	

الجامع الكافي	فهرس الموضوعات
	[٣٠٤٨] مسألة: في شهادة القاذف
۳۲۰	[٩٠٤٩] مسألة: في شهادة أصحاب الأهواء
٣٢١	[٣٠٥٠] مسألة: شهادة الأب لابنه
٣٢٢	[٣٠٥١] مسألة: شهادة العبد
TYT	[٣٠٥٢] مسألة: شهادة الأعمى
	[٣٠٥٣] مسألة: في الصبي يشهد بعد بلوغه
٣٢٤	شيء عرفاه قبل جواز شهادتهما
عليه الرجال ٣٢٤	[٣٠٥٤] مسألة: شهادة النساء فيما لا يطلع
ي الحقوق ٣٢٥	[٣٠٥٥] مسألة: شهادة النساء مع الرجال أ
٣٢٧	[٣٠٥٦] مسألة: في شهادة القانع
٣ ٢٨	[٣٠٥٧] مسألة: في اليمين مع الشاهد
٣٢٩	[٣٠٥٨] مسألة: هل يحكم الحاكم بعلمه؟ .
	[٣٠٥٩] مسألة: في الشهادة على الشهادة
ضي	[٣٠٦٠] مسألة: في كتاب القاضي إلى القا
	[٣٠٦١] مسألة: في الشاهد يعرف خطه، و
وضع أو الوقت ٣٣٤	[٣٠٦٢] مسألة: إذا اختلف الشاهدان في الم
ين ١٣٥٥	[٣٠٦٣] مسألة: في اختلاف شهادة الشاهد
عما ادعى المدعي ٣٣٥	[٣٠٦٤] مسألة: في الشهود يشهدون بأكثر
٣٣٦	[٣٠٦٥] مسألة: في الرجوع عن الشهادة
مهدوا به ۳۳۷	[٣٠٦٦] مسألة: في رجوع الشهود عن ما ث
	[٣٠٦٧] مسألة: من شهد عليه شاهدا
	attended to the second

فهرس الموضوعات

7	[٢٠١٨] مساله: في أربعه شهود شهدوا على أنَّ فلانا أبن فلان وشبه
۳۳۹	أربعة على أنه ليس بابنه
۳۳۹	[٣٠٦٩] مسألة: في التفريق بين الشهود
یة ۲٤٠	[٣٠٧٠] مسألة: شهادة الشهود على رجل ظلوم لا يقر بما عليه في العلاة
۳٤٠	[٣٠٧١] مسألة: من شهدوا بشهادة فوجدوا أن أصلها جور
	[٣٠٧٢] مسألة: في شهادة الصبيان بعضهم على بعض
۳٤۲	[٣٠٧٣] مسألة: الخصال التي تجوز الشهادة فيها على غير معاينة
۳٤٣	[٣٠٧٤] مسألة: تحريم الشهادة على الجور
۳٤٤	[٣٠٧٥] مسألة: الإحتياط في الإشهاد
۳٤٤	[٣٠٧٦] مسألة: في شهادة الرجل على المرأة
	اب الوكالة
	[٣٠٧٧] مسألة: الوكالة في الحدود والقصاص
۳٤٨	[٣٠٧٨] مسألة: إقرار الوكيل على الموكل
	[٣٠٧٩] مسألة: في الموكل في بيع أو شراء
۳٤٩	[٣٠٨٠] مسألة: ما يلزم من أقر بالوكالة
۳٤٩	[٣٠٨١] مسألة: هل للوكيل أن يوكل؟
۳٥٠	[٣٠٨٢] مسألة: من أمر رجلين بشراء سلعة بعينها فاشتراها أحدهما
	[٣٠٨٣] مسألة: وكالة الحاضر
ے	[٣٠٨٤] مسألة: الوكيل يطالب غريماً بمال موكله فيدُّعي الغريم دف
	المال إلى موكله
۳٥١	[٣٠٨٥] مسألة: ما يلزم الأمر والمأمور
	[٣٠٨٦] مسألة: غالفة الوكيل
	- £ £ \ -

فهرس الموضوعات

[٣٠٨٧] مسألة: من وكُل في شراء طعام واستأجر من يحمله ٥٥٥	
[٣٠٨٨] مسألة: من اشترى مالحاً لمن أمره أن يشتري سمكاً ٣٥٥	
[٣٠٨٩] مسألة: من وكل غيره بشراء سلعة	
[٣٠٩٠] مسألة: في شراء الوكيل من نفسه	
[٣٠٩١] مسألة: فيما يخرج الوكيل من الوكالة ٣٥٧	
[٣٠٩٢] مسألة: هلاك المال في يد الوكيل	
[٣٠٩٣] مسألة: في شراء الوكيل ما له فيه شفعة	
باب الحوالة والكثالة)
[٣٠٩٤] مسألة: إذا ضمن رجل عن رجل مالاً بإذنه، فأخد صاحب	
المال ماله من الضامن	
[٣٠٩٥] مسألة: إذا ألزم رجل غريمه، فقال رجــل للطالــب: دعــه ومــا	
ثبت لك عليه من حق فهو عليٌّ، فتركه بقوله	
[٣٠٩٦] مسألة: الكفالة في الحد	
[٣٠٩٧] مسألة: في كفالة العبد المأذون له في التجارة ٦٥"	
[٣٠٩٨] مسألة: من كان له على قوم حق، فقال: أيكــم شــئت أخــذت	
بحقي، فرضوا بذلك	
[٣٠٩٩] مسألة: في كفالة الرجل لسيد المكاتب عن المكاتب ببعض مال	
الكاتبة	
[٣١٠٠] مسألة: إذا كان في يدي رجل شيء أمانة، مثل: وديعة، أو عاريــة،	
أو مضاربة، أو شركة، أو نحو ذلك، فضمنه ضامن ٦٦	
باب الصلح	

لجامع الكافي فهرس الموضوعات

[۱ ۱ ۱] مساله: إذا ادعى رجل على رجل مالاً؛ فصاحه من دعواه
على عبد آبق، أو على سمك في الماء
[٣١٠٣] مسألة: إذا كان لِرجلِ على رجل ألف درهم، فصالحه منهما
على مائة درهم
[٣١٠٤] مسألة: إذا كان لرجل عشرة دراهم جياد من ثمن سلعة،
فأعطاه بدلها مزبقة، ومكحلة، فرآها وتجاوز بها عنه٣٦٩
[٣١٠٥] مسألة: من كان له على رجل دنانير فأراد أن يقضيه دراهم ٣٦٩
[٣١٠٦] مسألة: من كان له على رجل دراهم فصالحه منها على فلوس
فلم يدفعها إليه حتى افترقا
[٣١٠٧] مسألة: الصلح في دين النقد
[٣١٠٨] مسألة: صلح الكفيل في دين النقد
[٣١٠٩] مسألة: إذا سلم رجل إلى رجل عشرة دراهــم في قفيــز حنطــة،
فحط بعضهما عن صاحبه
[٣١١٠] مسألة: من ادعى داراً في يد غيره فصالحه على طعام بعينــه
مجازفة أو دراهم بعينها بغير وزن
[٣١١١] مسألة: إذا كان لرجل على رجل دين إلى أجل، فصالحه على
أن يجعله حالاً
[٣١١٢] مسألة: إذا ادعى رجل دعوى في دار، فصولح منها علمي دار،
أو عبد بعينه، ولم يره المدعي
[٣١١٣] مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يد رجـل، فصـالحه منهـا علـى
عبد، او ثوب، او عرض، او متاع، او دار آخری
[٣١١٤] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل مالاً فصالحه من ذلك على
عرض بعينه، فاستحق ذلك العرض

فهرس الموضوعات الجامع الكافح

[٣١١٥] مسالة: إذا كان لرجلين على رجل دين ماثتا درهم، فتراضيا
على أن يأخذ كل واحدٍ منهما نصف الدين، فابتاع أحدهما من
المدين بحصته
[٣١١٦] مسألة: إذا ادعى رجل في يد رجــل حقــاً، فصــالحه منــه علــى
عرض بعینه فلم یقبضه حتی حدث به عیب
[٣١١٧] مسألة: إذا ادعى رجل داراً أو أرضاً في يـدي رجـل، فصـالحه
عنها أجنبي بغير إذنه على عبد بعينه، أو ثوب بعينه، وأعطى ما
صالح به
[٣١١٨] مسألة: صلح الأب على الصغير
[٣١١٩] مسألة: من أدعى على الميت ديناً
[٣١٢٠] مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يد رجل فصالحه منها علمي دار
أو غير ذلك ٣٧٧
3, 3
او غير ذلك
[٣١٢١] مسألة: إذا ادعى رجل دارٍأً في يدي رجل فصالحه منهـا عـلـى
و (٣١٢١] مسألة: إذا ادعى رجل دارٍ أ في يدي رجل فصالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة، أو على سكنى بيت بعينه سنة ٣٧٧
[۳۱۲۱] مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة، أو على سكنى ببت بعينه سنة ۳۷۷ [۳۱۲۲] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل دعوى فاقر له بها، فصالحه
و (۳۱۲۱] مسألة: إذا ادعى رجل دارٍأ في يدي رجل فصالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة ۳۷۷ خدمة عبد بعينه سنة أو على سكنى بيت بعينه سنة ۳۷۷ [۳۱۲۲] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها، فصالحه منها على عبد بعينه، فمات العبد قبل أن يقبضه
و (۱۲۱۳ مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل نصالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة، أو على سكنى بيت بعينه سنة ۳۷۷ [۲۱۲۳] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل دعوى فاقر له بها، فصالحه منها على عبد بعينه، فعات العبد قبل أن يقبضه
الا (۱۲۱۳ مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة، أو على سكنى بيت بعينه سنة ۳۷۷ [۲۱۲۳] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها، فصالحه منها على عبد بعينه، فعات العبد قبل أن يقبضه ۳۷۸ [۳۱۲۳] مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل، فصالحه من ذلك على عبد بعينه قيمته مائة درهم وعلى مائة درهم، فاستحق العبد ۳۸۰
الا۱۳۱ مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل فصالحه منها على خدمة عبد بعينه سنة، أو على سكنى بيت بعينه سنة ۳۷۷ [۲۱۲] مسألة: إذا ادعى رجل على رجل دعوى فأقر له بها، فصالحه منها على عبد بعينه، فمات العبد قبل أن يقبضه ۳۷۷ [۲۱۲۳] مسألة: إذا ادعى رجل داراً في يدي رجل، فصالحه من ذلك على عبد بعينه قيمته مائة درهم وعلى مائة درهم، فاستحق العبد ۳۸۰ [۲۱۲۳]

الجامع الكافي

[٣١٢٨] مسألة: من وجب عليه قصاص فصالح من ذلك على
عبد بعينهعبد بعينه
[٣١٢٩] مسألة: الصلح في المغصوب
[٣١٣٠] مسألة: من اشترى عبداً بدراهم معلومة ثم ظهر على عيب
فتصالح هو والبائع على رد دراهم معلومة ٣٨٥
[٣١٣١] مسألة: من اشترى سلعة وقبضها ثم طلب من البائع أن يقيلـه
على دراهم معلومة
[٣١٣٢] مسألة: من ورثا عن أبيهما داراً فادُّعت امرأة أنها كانت زوجة
أبيهما فصالحها أحدهما
[٣١٣٣] مسألة: من ورثا عن أبيهما داراً فغـاب أحـدهما فجـاء رجـل
وادعى ثلثها
[٣١٣٤] مسألة: من ادعى على رجل مجهول أنه عبده فأنكر المدعى
علیه ذلك ثم صالح
بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
درهم، فرضيا أن يأخذ كل واحدٍ منهما نصف الدين ٣٨٩
[٣١٣٦] مسألة: من اشترى أرضاً فيها زرع أو نخل مثمر واستثنى الثمرة ٣٨٩
[٣١٣٧] مسألة: من اشترى داراً أو أرضاً فبنى فيها أو غرس ثم أفلس
وعليه للبائع قيمتها
[٣١٣٨] مسألة: في الرجل يدعي الإفلاس ويدعي غرماؤه أنه غير مفلس . ٣٩١
[٣١٣٩] مسألة: من عليه دين وله منزل وخادم، وله عيال يجتاجون لذلك . ٣٩٢
[٣١٤٠] مسألة: في المفلس يبيع أو يشتري أو يتصدق٣٩٣

فهرس للوضوعات الحامع الكافية

[٣١٤١] مسألة: إذا ثبت على رجل دين بيينة ففلسه القاضمي، ثــم أقــر
لرجل آخر بدين
[٣١٤٢] مسألة: إذا فلس الحـاكم رجـلاً وعليـه ديـون بعضــها عاجــل
ويعضها آجل
[٣١٤٣] مسألة: في رجل عليه ديون للناس ومهر امرأته ٣٩٤
[٣١٤٤] مسألة: من عليه ديون إلى أجل ويريد السفر
[٣١٤٥] مسألة: من له حق على معسر
بلبه العمر
[٣١٤٧] مسألة: الحجر على من كان مضيعاً لماله مفسداً له ٣٩٩
[٣١٤٨] مسألة: في نكاح وطلاق وإقرار وجنايات المحجور عليه للفساد١٠٠
[٣١٤٩] مسألة: من باع شيئاً بثمن حال أو إلى أجل، فلم يقبض الـشمن
حتى صار البائع محجوراً عليه، ثم دفع المشتري الثمن إليه بعــد
حجر القاضي عليه ٤٠٢
[• ٣١٥] مسألة: ما يُجوز للمحجور فعله نما أوجبه الله عليه ٤٠٢
[٣١٥١] مسألة: في المحجور عليه إذا أراد الحج
[٣١٥٢] مسألة: في نفقة المحجور عليه
باب الوديعة
[٣١٥٣] مسألة: في ضمان المؤتمن
[٣١٥٤] مسألة: في الْمُسْتُودَع يُخالف
[٣١٥٥] مسألة: في الْمُسْتَوْدَع يدّعي ضياع الوديعة
[٣١٥٦] مسألة: من أقر بوديَّعة وهلكت في يديه

فهرس الموضوعات	الحامه الكافئ
-3-034	<u> </u>

مل فيه برأيك ٤٠٨	[٣١٥٧] مسألة: من أودع مالاً وقال للمستودع: اع
£•A	[٣١٥٨] مسألة: في المودّع يموت وعنده وديعة بعينها
£1•	باب الضالة واللقطة
٤١٢	[٣١٥٩] مسألة: في كسب النَّحَّال
ء صاحبها، هل عليه	[٣١٦٠] مسألة: إذا وجد ضالة فأنفق عليها، ثم جا
٤١٤	ما أنفق عليها؟
ت عليه فلم تتبعه	[٣١٦١] مسألة: إذا أعجف الرجل دابة أو فات
٤١٥	فخلاها وأباحها، فأخلها رجل فأصلحها
£1Y	مَسائل في اللقيطة
	[٣١٦٢] مسألة: في اللقيط
٤١٩	[٣١٦٣] مسألة: جُعْلُ الآبق والضالة
العبد أبق منه ٢٠٤	[٣١٦٤] مسألة: من اجْتُعِلَ على عبد آبق فلما أخذ
وطالبه بالنفقة ٤٢١	[٣١٦٥] مسألة: من وجد عبداً آبقاً فرده على مولاه
177	فهاب المضممات

